جـــامعة الجزائر 1-بن يوسف بن خدة

كليـــــــة الحقـــوق

العلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية

أطروحة من أجل نيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص قانون.

من إعداد الطالبة: الغربي سليمة

تحت إشراف الأستاذ: د. موهوبي كمال

لجنة المناقشة:

- أ/د بسعي توفيق.....جامعة الجزائر 1، رئيسا؛
- أ/د موهوبي كمال..... جامعة الجزائر 1، مشرفا؛
- أ/د مولود منصور..... جامعة الجزائر 1، عضوا؛
- أ/د احميداتو محمد..... جامعة الجزائر 1، عضوا؛
- أ/د واضح رشيد..... جامعة تيزي وزو، عضوا؛
- أ/د يسعد حورية..... جامعة تيزي وزو، عضوا.

تاريخ المناقشة:29 أكتوبر2025

جـــــامعة الجزائر 1-بن يوسف بن خدة

كليـــــــة الحقـــوق

العلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية

أطروحة من أجل نيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص قانون.

من إعداد الطالبة: الغربي سليمة

تحت إشراف الأستاذ: د. موهوبي كمال

لجنة المناقشة:

- أ/د بسعي توفيق.....جامعة الجزائر 1، رئيسا؛
- أ/د موهوبي كمال..... جامعة الجزائر 1، مشرفا؛
- أ/د مولود منصور ..... جامعة الجزائر 1، عضوا؛
- أ/د احميداتو محمد..... جامعة الجزائر 1، عضوا؛
- أ/د واضح رشيد..... جامعة تيزي وزو، عضوا؛
- أ/د يسعد حورية..... جامعة تيزي وزو، عضوا.

تاريخ المناقشة:29 أكتوبر2025

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أتقدم بجزيل الشكر وجميل الامتنان والعرفان الى الأستاذ المشرف **الدكتور كمال موهوبي**، على قبوله الإشراف أولا على عملنا هذا، وعلى توجيهاته القيمة.

وأتقدم بكامل الشكر والعرفان إلى **السادة أعضاء لجنة المناقشة** الذين تلطفوا بقبولهم مناقشة هذه الأطروحة، ولكل من ساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إنجاز هذا العمل المتواضع.

قائمة المختصرات:

أولا: المختصرات باللغة العربية

ب.د.ن : بدون دار النشر

ب.ذ.ب.ن : بدون ذكر بلد النشر

ب. س.ن : بدون سنة النشر

ج .ر.ج .ج .د .ش : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ص : صفحة

ص .ص : من الصفحة الى الصفحة

ط : طبعة

ع : عدد

ق .م : قبل الميلاد

ثانيا: المختصرات باللغة الاجنبية

AA: Accord d'association ;
BEI : banque européenne d'investissement ;
CEE : communauté économique européenne ;
CSCE : conférence sur la sécurité et la coopération Europe ;
FMI : fond monétaire international ;
FEMIP : facilite euro-méditerranéenne d'investissement et de partenariat ;
GATT: General agreement on tariff and Trade;
IEVP : instrument européen de voisinage et de partenariat ;
IBIDEM : Au même endroit ;
MEDA : mesures d'accompagnement ;
N° : numéro ;
OMC : organisation mondiale du commerce ;
OP.CIT : ouvrage précédemment cite ;
PIN : programme indicatif national ;
PIR : programme indicatif régional ;
PMR : politique méditerranéenne renouvelable ;
P : page ;
P.P : de la page à la page ;
Européenne Union :UE;
ZLE : zone de libre –échange.

مقدمة

تتكون المنطقة الاورومتوسطية من دول القارة الأوروبية والدول الواقعة حول ضفاف البحر المتوسط .

أما البحر الأبيض المتوسط فيقع بين خطي طول 5,5غربا و36 شرقا وبين خطي عرض 46 و30 شمالا، تبلغ مساحته مليونين وخمسمائة ألف كلم²، ويبلغ متوسط عمقه الألف وخمسمائة متر وتعد أعمق نقطة فيه كاليبسو بالبحر الأيوني يصل عمقها إلى أزيد من خمسة ألاف متر ويبلغ مجموع طول سواحله ست وأربعين ألف كلم[1].

هو بحر يكاد يكون مغلق، مع وجود منفذين عبر مضيق جبل طارق نحو المحيط الأطلسي غربا بمسافة 14 كلم، وشرقا عبر قناة السويس بطول 193 كلم التي تصله بباب المندب والبحر الأحمر ومنه إلى المحيط الهندي، وشمالا مضيقي البوسفور بطول 26 كلم والدردنيل بعرض 5 إلى 13 كلم، نحو بحر مرمره ومنه إلى البحر الأسود[2]، إضافة إلى القنوات الداخلية كقناة كورثيا بين بحر ايجة والبحر الادرياتيكي، وقناة ميدي التي تربط غرب المتوسط ومرسيان بخليج بيسكاي المطل على الأطلسي عبر نهر الجارون[3].

يحتوي البحر المتوسط على أكثر من ثلاثة ألاف جزيرة، أهمها جزيرتي قبرص ومالطا اللتان تمثل كل منهما دولة بحد ذاتها، وجزر أخرى كبرى أهمها صقلية وسردينيا الإيطاليتين، كورسيكا الفرنسية وجزيرة كريت اليونانية.[4]

متوسطا قارات ثلاث أفريقيا من شمالها، أسيا من غربها وأوروبا من جنوبها نجد على ضفافه من قارة إفريقيا: الجزائر أكبر بلد متوسطي من حيث المساحة بمايزيد عن مليوني كلم²،

---

[1] M Salah, Boxer, Baruch." Mediterranean Sea". Encyclopedia Britannica. https://www.britannica.com/place/Mediterranean-Sea 31-1-2021. seen(2023, August 11)

[2] السيد ياسين، "البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية"، محاضرة ألقيت بمؤتمر استراتيجيات متوسطية، مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، منشورة في موقع:.www.ramses2.mmsh.univ.aix.fr ، 2006/12/17

[3] M Salah, Boxer, Baruch, op.cit.;

[4] أحمد كاتب، "خلفيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع: علاقات دولية السنة الجامعية 2000 م – 2001 م، ص 14

المغرب البلد المتوسطي الأطلسي، تونس وليبيا كأكبر بلد متوسطي من حيث الشريط الساحلي الذي يبلغ ما يقارب الألفي كيلومتر، مصر كأكبر بلد متوسطي من حيث التعداد السكاني الذي يقارب المائة وثلاث عشر مليون نسمة.

نجد من آسيا تركيا وهي دولة عابرة للقارات إذ توجد بها أراضي تنتمي إلى أوروبا، اسرائيل، قبرص وهي جزيرة مقسمة بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين المنضمين إلى الاتحاد الأوروبي، سوريا، لبنان وفلسطين.[1]

كما نجد من قارة أوروبا: إيطاليا والتي وتوجد بها دولتان مستقلتان هما الفاتيكان وسان مارينو، فرنسا وتوجد لها أقاليم ما وراء البحار في إفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية، اليونان وتوجد بها دولة الجبل المقدس[2]، ألبانيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، كرواتيا، سلوفينيا، مالطا وهي أصغر دولة متوسطية، موناكو، إسبانيا، بالإضافة إلى إقليم جبل طارق التابع للمملكة المتحدة البريطانية[3].

وبرأي العديد من الخبراء فإن هناك دول أخرى تعتبر دولا متوسطية، رغم أنها لا تملك إطلالة على المتوسط مثل: موريتانيا، البرتغال، أندورا، مقدونيا، صربيا والأردن، وهكذا يتضح أن الإطار الجغرافي يمكن أن يتسع ليشمل دولا أخرى نظرا لطبيعة العلاقات الموجودة في المنطقة وأهميتها.

هذا الموقع وهذه الخصائص انعكست على مناخ المنطقة، إذ نجد مناخ البحر الأبيض المتوسط يتميز بالحر والجفاف صيفا، والمطر والاعتدال شتاء، هذا المناخ سمح بتشكل الأقاليم النباتية والمحاصيل الزراعية في المنطقة، ومن أهم المحاصيل المتوسطية: التين، الزيتون، العنب، البرتقال، اليوسفي ومن الأشجار نجد الفلين وأشجار الصنوبر، فيما تتمثل أهم محاصيل

[1] السيد ياسين، نفس المرجع السابق.
[2] و هي جمهورية شبه مستقلة
[3] نفس المرجع

الحبوب في القمح والشعير على السهول القريبة من سواحل البحر، كما أن الثروة الحيوانية تتمثل خاصة في الأبقار والماعز والأغنام إضافة إلى تربية الدواجن.

وتتأثر الثروة السمكية بنسبة التبخر العالية جدا، إذ تتجاوز هذه النسبة نسبة تساقط الأمطار ومصبات الأنهار، كما تزيد الملوحة العالية التأثير على توزيع الثروة السمكية خصوصا شرق المتوسط، إلا أن هناك تنوعا في الكائنات الحية البحرية، وتشكل الكائنات البحرية المستوطِنة ثُلث هذه الكائنات، منها أسماك تجارية كالسمك المفلطح وسمك السردين والسمك البوري الأحمر وسمك التونة وخاصة التونة ذات الزعانف الزرقاء، والسمك الأحمر، واستنفذ الصيد الجائر والتلوث المصايد الطبيعية لسرطان البحر والروبيان والقريدس التي توفر السواحل الصخرية حصادًا وفيرا منها[1].

يتركز إنتاج ملح البحر عن طريق التبخير في الأحواض الساحلية على طول شرق البحر المتوسط منذ آلاف السنين، حيث كان يستخدم كتوابل في صنع الطعام، ويستخدم الملح الآن أيضًا في الصناعة الكيميائية، ومنذ أوائل ثمانينات القرن الماضي، ازداد الاهتمام باستكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي في البحر، حيث تنتج الآبار البحرية نسبة كبيرة من إنتاج النفط والغاز في البلدان المجاورة مثل إيطاليا وليبيا ومصر والجزائر وهي من أكبر المنتجين، حيث يتم الحفر قبالة شواطئ هذه البلدان وخاصة في ليبيا فهو الحقل الأكثر نشاطًا، وكل هذا أثر بشكل سلبي على الحياة البحرية والعوالق النباتية[2].

بفضل تعدد المضايق البحرية والقنوات الملاحية والمعابر والأنهار، أصبح المتوسط أهم ممر تجاري في العالم، ينطلق من شرق آسيا في المحيط الهادي عابرا المحيط الهندي عند ميناء سنغافورة ليجتاز البحر الأحمر، باب المندب، قناة السويس وعبر مضيق جبل طارق نحو

[1] M Salah, Boxer, Baruch, op.cit.;
[2] Mediterranean-Sea ,"*www.britannica.com* ,Retrieved 31-1-2021. Edited .

أوروبا والأمريكيتين ليقلص المسافة التي تقطعها الأساطيل التجارية إلى النصف بالمقارنة بتلك التي تعبر إفريقيا الجنوبية.

بمحاذات أهم الدول المنتجة للمحروقات في المغرب العربي و شبه الجزيرة العربية، يمثل هذا الحوض الطريق الرئيسي لحاملات النفط من الدول العربية المنتجة إلى الدول المستهلكة في أوروبا الغربية و الولايات المتحدة ، ما يقارب ربع المجموع العالمي، وتعبره ثلث سفن الشحن التجارية في العالم، و آلاف سفن الصيد[1]، ناهيك عن الحركة الملاحية بين ضفتي المتوسط، نحو الشمال المواد الطاقوية، و مواد أولية إلى أوروبا، ونحو الجنوب المواد الغذائية والخدماتية، والمواد المصنعة إلى الدول العربية، إسرائيل وتركيا، هذا بالإضافة إلى الملاحة بين المحيطين الأطلسي والهندي.

معظم النشاطات الاقتصادية في غربي أوروبا، بعيدة عن سيطرة الدولة، تنضوي تحت نظام الملكية الخاصة، ماعد بعض المؤسسات، التي تنتج السلع الضرورية، والتي تقدم الخدمات الضرورية، مثل السكك الحديدية، وفي بعض الحالات صناعة السيارات، حتى أن بعض الحكومات الأوروبية قامت ببيع مثل هذه المؤسسات للقطاع الخاص في ثمانينيات القرن الماضي[2].

فيما ظل اقتصاد الدول الأوروبية الشرقية لسنين عديدة تحت ظل النظام الشيوعي سيطرت خلالها الدولة سيطرة كاملة على الأرض وعناصر الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، بدأت حكومات شرق أوروبا في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتوجه بالنشاطات الاقتصادية في بلدانها نحو الملكية الخاصة[3].

يسجل تبادل تجاري كثيف وواسع النطاق بين الدول الأوروبية، وقد ساهمت المنظمات التجارية الدولية في تقوية هذه التجارة البينية كالاتحاد الأوروبي والجمعية الأوروبية للتبادل

[1] عن تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة "فاو"، عن سفن الصيد البحر المتوسط والأسود، 2017.
[2] https://www.imf.org/en/Publications/REO/EU
[3] Ibidem.

الحر، وتضم أكبر الاقتصادات الوطنية في أوروبا مع ناتج محلي إجمالي مرتفع هي :ألمانيا المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا[1].

وكذا الاقتصادات الأوروبية الكبرى الأخرى هي هولندا وسويسرا وبولندا والسويد وبلجيكا والنمسا والنرويج وإيرلندا والدانمرك، يعد الاتحاد الأوروبي مجتمعا، ثاني أغنى وثاني أكبر اقتصاد في العالم، بعد الولايات المتحدة، ومن بين أكبر 500 شركة تقاس بالإيرادات[2]، أكثر من خمسها يوجد مقرها الرئيسي في أوروبا.

ولكن الأمر يختلف جنوب وشرق المتوسط، فمن اقتصاديات بعض الدول الريعية مصدرة للنفط كالجزائر وليبيا، إلى اقتصاديات تقودها الحكومة إلى الأسواق الحرة، تعرف المنطقة إجمالاً بإنتاج وتصدير النفط، وهو ما يؤثر على المنطقة بأسرها، سواء من حيث الثروات الناتجة عنها أو من خلال الحركة العمالية، وفي السنوات الأخيرة تبذل معظم دول المنطقة جهوداً لتنويع اقتصاداتها[3].

وكنتيجة للأهمية الاقتصادية والجغرافية للمتوسط، تنتشر الأساطيل، والقواعد العسكرية في مياهه، لحماية المصالح المتضاربة، والاستفادة من المزايا التي يقدمها الفضاء المتوسطي، مما يخلق في أغلب الأحيان النزاعات المستمرة وعدم الاستقرار في الفضاء الأورومتوسطي.[4]

ويسهم تمركز الأسطول الحربي الأمريكي السادس، وأسطول السلام الروسي في قاعدة طرطوس السورية، وانتشار القواعد العسكرية البريطانية في إقليم جبل طارق وقبرص ومالطا، إضافة إلى مستودعات الأسلحة المكدسة في إسرائيل والأسلحة النووية الأمريكية في تركيا، والبوارج الحربية الإسرائيلية المحملة بالصواريخ النووية، وكل المظاهر العسكرية الأخرى في حوض المتوسط في تغذية النزاعات المستمرة في المنطقة وخلق توتر دائم مثل الصراع العربي

[1] بيانات البنك الدولي لسنة 2019.

[2] هي قائمة سنوية تقوم بتجميعها مجلةFortune تضم أعلى 500 شركة إيرادا(Fortune Global 500في عام 2019)،.

[3] https://www.imf.org/en/Publications/REO/EU

[4] أحمد كاتب، نفس المرجع ، ص 115

الإسرائيلي، الذي كان محل مبادرات للسلام والتسوية منذ مؤتمر مدريد ومؤتمر أوسلو، ولكن الطابع التوسعي للاستيطان الإسرائيلي، كان عائقا، يبقى هذا الصراع من أبرز المعالم المؤثرة على جغرافية المتوسط ككل.

ومن النزاعات القديمة في الشرق كذلك النزاع في قبرص بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، والمنقسمة إلى اليوم حيث يعترف الاتحاد الأوروبي بقبرص اليونانية، بينما يبقى الاعتراف بقبرص التركية من قبل تركيا فقط، ونجد كذلك نزاع تركيا واليونان حول جزر بحر إيجه، وهي من النزاعات المعقدة عبر التاريخ، ولم تجد طريقها للحل[1].

وفي غرب المتوسط، نجد نزاع الصحراء الغربية كقضية تصفية استعمار، حيث استغل المغرب خروج اسبانيا من المنطقة ليقوم باجتياح المنطقة ما أدى إلى اندلاع النزاع الصحراوي، وقيام المقاومة المحلية من قبل جبهة البوليساريو من أجل استقلال الصحراء الغربية.

و يضاف إلى ذلك ، نزاع سبته ومليلية حيث تعتبر إسبانيا المدينتين إسبانيتين، بدعم من الاتحاد الأوروبي، بينما تطالب المغرب بهما باعتبارهما منطقتين مغربيتين ، واشتد النزاع بين البلدين بعد محاولة المغرب دخول هذه المنطقة، كما تسعى اسبانيا إلى استرجاع إقليم جبل طارق من المملكة المتحدة، وقد عرضت اسبانيا على الأخيرة عدة اقتراحات وامتيازات لتتنازل لها عن الإقليم، بينما تصر بريطانيا على التمسك بالإقليم وتحاول بشتى الطرق إيجاد موضع قانوني وإداري للاعتراف به من قبل الاتحاد الأوروبي، وإدراجه ضمن نشاطات وسياسات التكتل الأوروبي[2].

لا شك أن المنطقة الاورومتوسطية تعد مركزا لتقاطع جيواستراتيجي، لاستراتيجيات عالمية، ومحورا بارزا في رسم السياسات الإقليمية، وبعدا حيويا للاستراتيجيات الوطنية.

[1] مصلوح كريم، التعاون والتنافس في المتوسط، مركز الجزيرة للدراسات، 2013؛ ص 299 و ما بعدها
[2] نفس المرجع

ومن هذه المقومات التي ترتكز عليها أهمية المنطقة الاوروميتوسطية المقومات الجغرافية أي الأهمية الجغرافية لأي دولة من حيث الموقع والامتداد والشكل والحجم وواجهاته البحرية والمحيطية، أو موقعه الداخلي، وكذا موقع العاصمة وتكامل الأقاليم الجغرافية الداخلية، ومدى تناسقها الجغرافي من تباعدها وتباينها.

حيث يعتمد رواد الفكر الجيوسياسي إلى أهمية الدولة ذات الحدود الطبيعية، وأفضليتها فهي تتمتع بحماية وأمن أكثر من تلك الدول التي لا تملك حدود طبيعية، وكذلك بالنسبة للموقع بالنسبة للبحر وللمسطحات المائية، وتأثير ذلك على المناخ واستغلال البحار والمحيطات في النشاط التجاري والتوسع الاقتصادي.

وتعتبر نظرية المجال الحيوي (espace vital) من أكثر النظريات الجيوسياسية المطبقة، لصاحبها العالم الألماني Friedrich Ratzel، وتتخلص آراءه في أن الدولة كأي كائن حي آخر، ينمو ويكبر، تحتاج إلى مجال حيوي لتتوسع فيه، وقد تضطر إلى القيام بضم أراض تجاورها لتتوسع سواء بطريقة سلمية كالتعاون أو باستخدام القوة أي الاحتلال[1]، غير أن الواقع تغير، فالعداوات الإقليمية أصبحت من الماضي، وأصبحت المنافسة هي الوسيلة للتوسع اليوم.

أما Halford John Mackinder في نظريته مركز الأرض وقلب العالم، يعتبر ما يسميه الجزيرة الاوراسية مركز الأرض ويعطي المنطقة الاوروميتوسطية بعدا حاسما في نظريته[2]، ولا يختلف التفسير الجيوسياسي كثيرا عند Karl Haushofer، و Nicholas J. Spykman ، فكلاهما يعطي المكون الجغرافي بعدا حاسما في أهمية أي منطقة وهو ما ينطبق على جغرافية المنطقة الاوروميتوسطية التي تشكل قارات العالم القديم.

---

[1] في كتابه الجغرافيا السياسية والذي ظهر عام 1897

[2] نورا عبه جي، ياسمين يوسف المعايعه. نظرية قلب العالمHeartLand Theory - ، *الموسوعة السياسيّة*، (2019-05-07)تاريخ آخر دخول: 16-09-2023 13:28، متاح على الرابط التالي:
https://political-encyclopedia.org/dictionary/نظرية قلب العالم

أما صاحب نظرية القوة البحرية "Alfred Mahan" أكد على أهمية السيطرة على البحر والممرات البحرية ذات الأهمية الاستراتيجية، ويؤكد أيضا على أهمية الأساطيل كأساس لبناء القوة البحرية، فالسيطرة على البحار والممرات البحرية وبناء أساطيل وتقويتها هو عامل حاسم لمركز الدولة العظمى وعامل حاسم أيضا في قيام الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ وأعطى مثالا لذلك على بريطانيا[1].

أما الجغرافيYves Lacoste، يرى بأن منطقة المتوسط تشكل مجموعة جيوسياسية "صراعية " في البحر الأبيض المتوسط وفقا لطبيعة المشاكل، حيث يمكن تمييز منطقتين: المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية، فنجد في الجزء الشرقي النزاع العربي–الإسرائيلي، والنزاع التركي–اليوناني، القضية الكردية في سوريا وتركيا، وفي الجزء الغربي نزاع الصحراء الغربية الذي أثر على العلاقات المغاربية[2].

وتؤثر التضاريس، والمناخ والأقاليم النباتية، والتنوع السكاني وتماسكه على وضع السياسات في الدول وتحديد الأهداف، وتحديد الأولويات وبرامج التنمية ومدى نجاحها، وتؤثر على المواطنين ونشاطاتهم، وتخلق حتميا تفاوتا في التنمية مما قد يخلق مشاكل جهوية، كما تؤثر العوامل المذكورة كذلك على نظرة الدول الأخرى لبعضها، وسياستها اتجاهها، ومدى كونها عرضة للتدخلات والتجاذبات والانقسامات.

ومما يزيد قوة الدولة و تأثيرها في نطاقها الإقليمي والدولي، توفر الموارد الاقتصادية من حيث حجمها ونوعيتها وجغرافية انتشارها ، وهي ورقة ضغط مهمة في ترتيب المسائل العالقة بين الدول، ويمكن أن تتحول تلك الموارد إلى أدوات ضغط للهيمنة وبسط النفوذ ، وعلى العكس فإن الدول التي تفتقر للموارد الاقتصادية، والتي عادة ما تعاني من تبعية تؤثر على استقلالية مواقفها السياسية، ومثاله ما مارسته روسيا من ضغوط على الدول الأوروبية بسبب تبعية هذه

[1] Thayer Alfred, “Mahan's book The Influence of Sea Power upon History” Bison Books / Books for Pleasure, 1980,p25.

[2] *Géopolitique de la Méditerranée* (2006)

الأخيرة للغاز الروسي، والذي تحاول التخلص منه بعد الأحداث في أوكرانيا، بينما دول أخرى مثل الجزائر تستعمل ثرواتها الطبيعية كوسيلة دعم لمواقفها التفاوضية، وإعطاء وزن وكلمة مسموعة في القضايا السياسية، أي أن الثروات الطبيعية لا تمكن الدول من تلبية الاحتياجات المحلية فحسب، بل وتمكنها من حماية مصالحها في الخارج كذلك.

لقد كانت الموارد الطبيعية إحدى أهم أعمدة التكامل في أغلب التجارب الإقليمية مثل حال الاتحاد الأوروبي الذي قام أولا وقبل كل شيء على أساس استغلال الفحم والحديد، وكذلك الاتحاد المغاربي الذي كان الغرض من تأسيسه تحقيق التكامل بين البلدان المغاربية وتحسين الاعتماد المتبادل فيما بينها، بفضل استغلال الحديد الموريتاني، والفوسفات المغربي والغاز الجزائري والنفط الليبي، فالموارد الطبيعية المتنوعة تعطي دفعا كبيرا نحو التعاون والتكامل الإقليمي، ومن ثمة تنمية العلاقات عبر الإقليمية، و بقدر امتلاك الدولة للثروات يمكنها أن تلعب دورا محوريا في التعاون أو التكامل، على غرار ما تفعله ألمانيا داخل الاتحاد الأوروبي، أو مكانة الجزائر في إطار الاتحاد المغاربي[1].

ويلعب نوع النظام السياسي للدولة الدور الأهم في مدى حسن استغلال أو إساءة استغلال القدرات والإمكانيات المتاحة، فهو الذي يوجه قوة الدولة ويجعلها فاعلة ومؤثرة، ويجنبها تبعات النقص الذي قد تعاني منه، عن طريق إيجاد أو خلق بدائل أخرى لتمكين البلد من تجاوز عواقب التبعية المحتملة[2].

فالأنظمة السياسية في البلدان الأوروبية، تتسم بعراقة أنظمة الحكم، والتجارب الديمقراطية الطويلة، المبنية على أسس الشرعية والرشاد والحوكمة العالمية، وهذا ما مكن هذه البلدان من حشد جميع الموارد المادية والبشرية واستغلالها أحسن استغلال، وبلورة سياسات مستوحاة من إرثها التاريخي والحضاري وتوجهات المجتمع وتطلعاته في الحرية والسلام والتنمية، مما يجعلها

[1] كريم مصلوح، نفس المرجع، ص 18.

[2] COMOLET Emmanuel, MADARIAGA Nicole, MEZOUAGHI Mihoub, "Croissance et intégration commerciale EuroMed : peut-on parler d'un coût de la non-Méditerranée ?", Dans MacroDev 2013, Éditions Agence française de développement , pages 1 à 24,

تحظى بتأييده وولائه، وخضوع هذه الأنظمة للرقابة والمحاسبة، ما جعل أوروبا قطبا حضاريا، صناعيا، وثقافيا وقوة كبرى فاعلة في العالم.

بالمقابل نجد أن الأنظمة السياسية في الضفة الجنوبية للمتوسط، تتميز بإدارتها السيئة لشؤون مجتمعاتها، بأنظمة يمكن تصنيفها كنيو باتريموانيالية[1]، وتغليب المصالح الخاصة على مصالح الشعوب، وتمسكها بالسلطة والمؤسسات التقليدية العاجزة والبعيدة عن مشاكل المواطنين، وانتهاج سياسات ارتجالية مزاجية خاضعة للرغبات والأهواء السلطوية، مما أدى إلى سوء استغلال وإهدار قدرات وموارد الدول، وتفويت الفرص على أجيال بأكملها، فنماذج هذه الأنظمة لا تساعد على ترجمة تلك القدرات الهامة التي تتميز بها المنطقة الجنوبية، ما أسهم في جعلها محل أطماع القوى الكبرى إلى اليوم.

أدى فشل الأنظمة في الضفة الجنوبية إلى خلق أزمات متتالية، أثرت بشكل كارثي على الأوضاع العامة في هذه البلدان، والنتيجة النهائية كانت مزيد من تعميق التبعية للشمال المتوسطي.

كما أدى غياب الديمقراطية ونوعية الحوكمة عن هذه الأنظمة إلى الفشل في بناء نظام إقليمي يتيح للدول المغاربية على وجه الخصوص مواكبة التطورات والتحولات المتسارعة، التي تعرفها المنطقة الاوورومتوسطية، وفق مقاربة تشاركيه شاملة، وكفيلة برفع مختلف التحديات الأمنية والتنموية.

فالقضايا الأمنية، وقضايا الإرهاب والأصوليات المتطرفة، التي تحاول في كل مرة خلق خرائط جغرافية ومحاولة فرض واقع جغرافي مغاير، وقضايا المطالب الانفصالية حيث نجدها منتشرة في الضفتين إقليم الباسك في اسبانيا، كورسيكا في فرنسا، ماديرا في البرتغال، إقليم جبل طارق

[1]تمّت بلورة مفهوم الدولة النيو ـــــ باتريمونيالية، néo-patrimonialisme بدمج شكلين للسلطة اعتمدهما ماكس فيبر في تأريخه للدولة: السلطة الباتريمونيالية، حيث يتعاطى من يمسك بالحكم مع الموارد العامة باعتبارها ملكاً خاصاً له، والسلطة القانونية ـــــ العقلانية، التي تتولاها الإدارة العامة الحديثة الغربية. وعرّف الباحثون، منذ مطلع السبعينيات، الدولة المتخلّفة في العالم الثالث بوصفها تعكس الأمرين معاً، أي استخدام النخبة للموارد العامة للمنفعة الخاصة، لكن في إطار دولة تعتمد قوانين وضعية حديثة.

البريطاني وأكراد تركيا وسوريا، وكذا النزاع على المياه في شرق المتوسط بسبب الأنهار الدولية العابرة، خاصة بين العرب وإسرائيل، تركيا والعرب من جهة أخرى، ومصر مع دول منبع نهر النيل.[1]

والنزاع على استخراج الطاقات في الجرف القاري المتوسطي، وعرض مياه الحوض خاصة شرق المتوسط، على الشريط الممتد من مصر ، فلسطين، إسرائيل، سوريا، لبنان، اليونان، تركيا وقبرص.

وللتاريخ دور في كشف الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط، فعلى مر التاريخ شكل الفضاء المتوسطي منطقة تقاطع واتصال بين فضاءات جغرافية وشعوب تنتمي إلى حضارات وثقافات مختلفة، لكن أكثر من هذا كان رهانا لنزعات مستمرة ومتعاقبة من أجل السيطرة عليه أو مراقبته لم تتوقف منذ 10.000 سنة.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة فهم العلاقات الدولية في ظل العولمة، لا سيما في محيطنا القريب، تجلت مظاهر هذه العولمة في العلاقات الاقتصادية متمثلة في التبعية المتبادلة بين الضفتين، والروابط التجارية التي تربطهما، والتعرف على الآداء المؤسساتي، لدول الحوض الجنوبي للمتوسط وخاصة الجزائر في تكريس علاقات اقتصادية متوازنة.

في هذه الدراسة كذلك نحاول إبراز الجوانب السلبية والإيجابية للعلاقات بين طرفين غير متكافئين والأسباب الكامنة وراء ذلك.

الإشكالية: ماهي عوامل تطور العلاقات الاقتصادية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، والآليات القانونية التي تنظمها؟ ومدى نجاحها في ظل تفاوت في القدرات التنموية لهذه الدول؟

[1] ASSEBURG Muriel (2003) The EU and the Middle East Conflict: Tackling the Main Obstacle to Euro-Mediterranean Partnership, Mediterranean Politics, 8:2-3, p174-193;

فرضت أهمية البحث وطبيعته نهج أكثر من منهج للإحاطة بكل جوانبه المهمة وهي:

1- **المنهج التاريخي:** حيث تم استخدام هذا المنهج في البداية لتقديم خلفية تاريخية للموضوع، مما سيساعد على تقريبه إلى ذهن القارئ وعلى ربط الماضي بظواهر الحاضر.

2- **المنهج الوصفي:** لبيان ووصف الأوضاع والظواهر كما هي بأقصى حد ممكن من الموضوعية

3- **المنهج التحليلي** :حيث يقوم هذا المنهج بتحليل الاتفاقيات الدولية والمعاهدات كما هي، ونقد مضمونها ومقارنتها مع نظيراتها عند الدول الأخرى.

4- **المنهج المقارن** لإظهار جوانب الاختلاف والتشابه وكشف دلالاتها ومميزاتها لكلا الطرفين.

وللإجابة على الإشكالية ارتأينا وضع الخطة التالية:

الباب الأول نتطرق إلى الإطار العام للعلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية؛ من خلال ثلاث فصول، الفصل الأول: نخصصه كمدخل للعلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية؛ من خلال التطرق إلى الجذور التاريخية للعلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية؛ ومختلف التفسيرات النظرية للعلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية.

والفصل الثاني: نعالج فيه مميزات العلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية؛ من خلال التطرق إلى الجانب الثنائي للعلاقات الاقتصادية في المتوسط الذي يتراوح بين التعاون والتنافس؛ ثم نتطرق إلى الطابع العمودي والمركزي للعمل الاقتصادي المتعدد الأطراف.

ثم في الفصل الثالث: نتطرق إلى أهم العوامل التي تعيق تطور العلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية، بالتطرق أولا إلى العوامل السياسية والاجتماعية؛ ثم: العوامل الاقتصادية؛

الباب الثاني: نتطرق للشراكة كآلية قانونية لتنظيم العلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية:

من خلال الفصل الأول الذي يتعلق بالمحور الاقتصادي للشراكة الاورومتوسطية؛ من خلال التعرض لإعلان برشلونة كتأسيس للشراكة الاورومتوسطية، ثم إنشاء منطقة رخاء مشترك؛ ونتطرق بعدها لتطور مسار برشلونة، وامتداده.

ثم في الفصل الثاني الذي نعالج فيه الاتفاقيات الثنائية كعماد الشراكة الاقتصادية؛ من خلال التطرق للاتفاقيات الثنائية الأداة القانونية الرئيسية لشراكة اقتصادية؛ واتفاقية الشراكة الاقتصادية بين المجموعة الأوروبية والجزائر؛ ثم نماذج أخرى لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية.

وفي الفصل الثالث نحاول تقييم توازن العلاقات الاقتصادية في إطار الشراكة، من خلال تحديد نطاق الشراكة الاورومتوسطية، ومدى ملاءمة الشراكة لتأطير علاقات بين دول متفاوتة اقتصاديا، ثم الوصول إلى أن الشراكة الاورومتوسطية تشكل نظام جهوي للعولمة.

اخترنا تقسيم الخطة على هذا النحو، حتى نتمكن من تبيان الإطار العام للعلاقات الاقتصادية في المتوسط الذي يفسر المآلات التي أصبحت عليها هذه العلاقات ومدى تعقدها، ثم خصصنا الباب الثاني للشراكة والتي هي الإطار الموجود والجاد لتأطير هذه العلاقات، التي تستحق أن تكون منطلقا لمبادرات أخرى، تجعل البحر الأبيض المتوسط بحر سلام وتنمية فعليا.

الباب الأول: الإطار العام للعلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية.

العلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية هي العلاقات التي تجمع بين دول أوروبا ودول جنوب وشرق البحر المتوسط، تمتد هذه العلاقات عبر أبعاد تاريخية وجغرافية وثقافية متعددة، وتتميز المنطقة بموقعها الاستراتيجي، حيث تمثل حلقة وصل بين أوروبا وأفريقيا وآسيا.

لطالما كانت المنطقة مركزًا للتجارة والتبادل الثقافي منذ العصور القديمة، مما يعكس أهميتها الاقتصادية فمنطقة البحر المتوسط تعتبر بوابة للأسواق الأوروبية والدولية.

يهدف العمل على تعزيز هذه العلاقات إلى تحقيق المصالح المشتركة كتعزيز الأمن والاستقرار، والتصدي للتحديات المشتركة مثل الهجرة غير الشرعية والنزاعات، ويهدف كذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية مع الحاجة إلى تقليل الفجوة الاقتصادية بين الشمال أي دول أوروبا والجنوب أي دول المتوسط.

نشأت هذه العلاقات كجزء من توجه استراتيجي لتعزيز التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة، مع التركيز على تحقيق الاستقرار الإقليمي ومواجهة التحديات المشتركة.

في هذا الباب، نتطرق إلى الإطار العام الذي يحيط بالعلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية؛ وذلك من خلال ثلاث فصول، الفصل الأول يأخذ شكل مدخل للعلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية؛ فيه نتطرق إلى الجذور التاريخية للعلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية؛ ثم إلى مختلف التفسيرات النظرية للعلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية.

أما في الفصل الثاني نعالج فيه مميزات العلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية؛ من خلال التطرق إلى الجانب الثنائي للعلاقات الاقتصادية في المتوسط الذي يتراوح بين التعاون والتنافس؛ ثم بعده نتطرق إلى الطابع العمودي والمركزي للعمل الاقتصادي المتعدد الاطراف.

ثم في الفصل الثالث نتطرق إلى أهم العوامل التي تعيق تطور العلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية، بالتطرق أولا إلى العوامل السياسية والاجتماعية؛ ثم إلى العوامل الاقتصادية.

الفصل الأول: مدخل للعلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية.

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط همزة وصل من أجل علاقات اقتصادية وتجارية حيوية بين البلدان المتجاورة في هذه المنطقة من أوروبا ومن الضفاف الشرقية والجنوبية للبحر المتوسط، تُعرف هذه العلاقات بشكل عام بالعلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية، وتتضمن هذه العلاقات العديد من الجوانب التي تؤثر في الاقتصادات والمجتمعات في هذه البلدان،

حيث أن المنطقة الاورومتوسطية تضم مجموعة متنوعة من البلدان من مختلف الثقافات والجغرافيات، هذا يسمح بوجود تبادل ثقافي واقتصادي حيوي ثري بين هذه البلدان.

هناك جهود مشتركة لتعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة من خلال مشاريع مشتركة وبرامج تعاون، تشمل هذه المشاريع البنية التحتية، وتنمية المهارات، وتحسين بيئة الأعمال.

تواجه العلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية تحديات مثل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في بعض البلدان، وضغوط الهجرة، وتغير المناخ، هذه التحديات تتطلب تعاونًا دوليًا للتغلب عليها.

هناك جهود مستمرة لزيادة التكامل الاقتصادي في المنطقة من خلال تطوير مناطق تجارة حرة وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان.

في النهاية، يتطلب تعزيز العلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية التفاهم والتعاون بين البلدان المشاركة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الازدهار الاقتصادي في المنطقة.

سنقدم في هذا الفصل مدخلاً لفهم هذه العلاقات الاقتصادية والعوامل التي تؤثر فيها، من خلال بحث الجذور التاريخية لهذه العلاقات في المبحث الأول، والتفسيرات النظرية لها في المبحث الثاني.

المبحث الأول: الجذور التاريخية للعلاقات الاقتصادية الاوورومتوسطية.

كان البحر المتوسط مهدا لأولى الحضارات الإنسانية القديمة، ازدهرت على طول ضفافه أرقي المدن القديمة من حضارات بلاد النهرين، والحضارة الفرعونية والإغريقية، والفينيقية، وحضارة قرطاج، والحضارة الرومانية وصولا للحضارة الإسلامية والحضارة العثمانية، ما جعله حرفيا وسط العالم، فهو مهبط الديانات السماوية الثلاث اليهودية المسيحية والإسلام، وأرض رسالات التوحيد[1].

نسبه الرومان إليهم، وأطلقوا عليه " ماري نوستروم" أي بحرنا، وسماه الكتاب المقدس "البحر الكبير" ويعرف لدى العبرانيين بـ "هَيَم هَتِيكُون" ويعني المتوسط، وقد أطلق عليه الأتراك "أكدينيز" وتعني البحر الأبيض، وبدورهم أطلق عليه العرب بحر الشام، وبحر الروم وأحيانا يطلقون عليه اسم البحر الغربي.[2]

ومع كل هذا التمايز والتناقضات نمت نوازع للقوة والغلبة والهيمنة لإعلاء حضارة على حساب أخرى، فكان الطابع الصراعي يسود أغلب فترات تاريخ الأمم المتوسطية، تخللتها فترات من التعاون والتبادل.

عززت الملاحة في البحر الأبيض المتوسط الحركة التجارية والتواصل بين هذه الشعوب، والتفاعل بين هذه الحضارات مما أصبغ هذا البحر صبغة تجارية واقتصادية بامتياز.
وسنتطرق في هذا المبحث للعلاقات الاقتصادية الاوورومتوسطية خلال العصور القديمة والوسطى في المطلب الأول، ثم العلاقات الاقتصادية الاوورومتوسطية خلال العصر الحديث والمعاصر، في المطلب الثاني.

[1]HUBER Daniela and KAMEL Lorenzo, IAI Research Studies , "decolonising (knowledge on) euro–mediterranean relations: insights on shared histories and futures" , edited by Daniela Huber and Lorenzo Kamel, First published 2022 by Edizioni Nuova Cultura for Istituto Affari Internazionali (IAI) Via dei Montecatini Rome,p9-20.

[2] جون ديفورك ، " حسن الجوار الإستراتيجي " ترجمة : ج ، إسماعيل ، محاضرة بمجلة الجيش ، عدد 22 . جانفي 2005، ص 498.

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية الاوروميتوسطية خلال العصور القديمة والوسطى؛

تعود فكرة المتوسطية إلى حضارات[1]الشرق القديم على ضفاف النيل وبلاد ما بين النهرين، التي بدأت في الظهور في العصر النحاسي بين الألف الخامس إلى الألف الرابع قبل الميلاد، واستمرت إلى العصر البرونزي خلال القرون الأخيرة من الألف الرابع قبل الميلاد، وطورت هذه الحضارات على السواحل الشرقية للبحر المتوسط، أنظمة الكتابة والإدارة بحلول منتصف الألف الثالث قبل الميلاد، مما ساهم في تطور هذه الإمبراطوريات المبكرة.

في الألف الثاني قبل الميلاد، كان معظم التقدم الاقتصادي والثقافي محصورا في الأجزاء الشرقية من البحر الأبيض المتوسط، وفيه تنافست الإمبراطوريات الحيثية[2] والمصرية للسيطرة على دول المدن في الشام وكنعان.

ثم تحوّلت الاقتصاديات المتوسطية إلى اقتصاديات القرى المنعزلة، مع انهيار اقتصاد القصر الذي ميّز منطقة بحر إيجة والأناضول، فيما عرفت انتشار بطيئا ونسبيًا لتقنية الحديد في المنطقة، معلنة بداية العصر الحديدي المبكّر، و بزوغ فجر روما، بالتزامن مع الانهيار الثقافي للممالك الموكيانية والإمبراطورية الحثية في الأناضول وسوريا والإمبراطورية المصرية في سوريا وفلسطين، وانقطاع الاتصالات التجارية بعيدة المدى، والكسوف المفاجئ للعلم بين سنوات 1206 و1150 قبل الميلاد، معلنا خلالها دخول الشرق الأدنى القديم في عصور مظلمة طويلة وقاسية[3] .

شهدت جميع المدن تقريباً، خلال هذه الفترة دمارا عنيفا من طروادة إلى غزة وغالبًا ما بقيت خاوية على عروشها، مثلما كان الحال عليه في حتوساس وموكناي وأوغاريت، لتعرف بعدها نهاية تدريجية للعصور المظلمة، وأعقبها ظهور الممالك الآرامية الحثية الجديدة، واستقرارها، وصعود الإمبراطورية الآشورية الحديثة منتصف القرن العاشر قبل الميلاد.

---

[1]كمجتمعات منظمة حول المراكز الحضارية.

[2]في الأناضول ،و بلاد الشام القديمة.

[3] "History of the Mediterranean" at historyworld.net

وانطلق التوسع الفينيقي من بلاد الشام ابتداءً من القرن الثاني عشر، وتأسست مدنه جبيل وصور وصيدا وتل غزال وأرواد وبيريتوس[1]، وبفضل التمازج الكبير بين الثقافة الفينيقية وقوة البحر، وامتد التقدم بالتوسع الفينيقي إلى كامل المنطقة الساحلية المحيطة بالبحر المتوسط، حيث تعتبر "فينيقيا" مثالاً مبكراً على "اقتصاد عالمي" محاط بالإمبراطوريات[2].

نقل الفينيقيون والآشوريون عموما، عناصر من ثقافة العصر البرونزي المتأخر في الشرق الأدنى إلى اليونان وإيطاليا العصر الحديدي، ووصل الفينيقيون إلى أبعد من ذلك إلى شمال غرب إفريقيا وإلى أيبيريا حيث نشروا بقوة الكتابة الأبجدية، والتي أصبحت السمة المميزة لحضارات المتوسط في العصر الحديدي، وأسسوا بذلك لبداية تاريخ البحر الأبيض المتوسط المعروف الآن باسم العصور الكلاسيكية القديمة.

خلال هذه الفترة، برزت اثنتان من حضارات البحر الأبيض المتوسط هي دول المدن اليونانية والفينيقية، فتوسع الإغريق في جميع أنحاء البحر الأسود، وجنوبًا عبر البحر الأحمر، وانتشر الفينيقيون عبر غرب البحر الأبيض المتوسط ليصلوا إلى شمال أفريقيا وشبه الجزيرة الأيبيرية وبقيت العديد من الشعوب المتوسطية الأخرى حتى الكبرى منها، من القرن السادس قبل الميلاد حتى القرن الخامس قبل الميلاد تحت الحكم الفارسي الذي هيمن على البحر الأبيض المتوسط خلال تلك الفترة.[3]

فقد ضمت الإمبراطورية الفارسية التي أسسها قورش الكبير مقدونيا، وتراقيا و بلغاريا ومصر والأناضول، وفي وقت لاحق الأراضي الفينيقية وبلاد الشام والعديد من مناطق حوض البحر المتوسط الأخرى ، وكان داريوس الكبير الملك الأخميني الأول الذي استخدم الأسطول الفارسي، وأصبحت بلاد فارس تحت حكمه، الإمبراطورية الأولى التي تدشن وتنشر أول بحرية

---

[1]وجميعها مكتوبة في ألواح العمارنة، وهي مجموعة من الرُقم الطينية المكتوبة بالخط المسماري وباللغة الأكادية (البابلية)، تعود إلى الفترة ما بين 1350و1330 قبل الميلاد، اكتُشفت في أرشيف قصر الفرعون المصري إخناتون (أمنحتب الرابع) في عاصمته/*خت أتون* بتل العمارنة.

[2]تعليق فرنان بروديل في كتابه "وجهة نظر العالم:"، ص 41 و ما بعدها.

[3]" History of the Mediterranean" op.cit.,

إمبراطورية عادية، ولم تكن في ذلك الوقت "بحرية إمبراطورية" حقيقية سواء في اليونان أو مصر، وقدم كل من الفينيقيين والإغريق الجزء الأكبر من القوات البحرية للإمبراطورية الفارسية الأخمينية، إلى جانب القبارصة والمصريين[1].

ولكن بعد الحروب الفارسية اليونانية في القرن الخامس قبل الميلاد، و على وقع غزوات الإسكندر الأكبر، وتمكنت مقدونيا من إنهاء الهيمنة الفارسية، و نفوذها في البحر المتوسط في القرن الرابع قبل الميلاد، وامتدت الإمبراطورية المقدونية القديمة على اليونان حاليا وبلغاريا ومصر والأراضي الفينيقية والعديد من مناطق حوض البحر المتوسط وآسيا الصغرى، ونتيجة لذلك أصبحت المراكز الرئيسية في البحر المتوسط في ذلك الوقت جزءا من إمبراطورية الإسكندر، وأدت انتصاراته إلى انتشار المعرفة والأفكار اليونانية في جميع أنحاء المنطقة، ولكن سرعان ما تفككت الإمبراطورية بعد موته، واستقلت كل من ممالك الشرق الأوسط ومصر واليونان مرة أخرى.

والبداية كانت من الفينيقيين الذين أسسوا موانئ ومدن تجارية بالبحر الأبيض المتوسط على غرار صور، قرطاج، صيدا.

وسرعان ما هيمنت على القوى في شرق المتوسط، تلك القوى القادمة من غرب المتوسط البعيد، ففي شمال إفريقيا بدأت قرطاج المستعمرة الفينيقية السابقة تهيمن على محيطها لتكون إمبراطورية ضمت العديد من المستعمرات الفينيقية السابقة[2].

واستطاعت روما هي الأخرى من التوسع أولاً في شبه الجزيرة الإيطالية، ثم انتصرت على قرطاج في الحروب البونيقية، التي تميزت ببطولات هانيبال العظيمة ضد روما في الحرب البونيقية الثانية.

[1]Ibidem.
[2]Ibidem..

بعد الحرب البونيقية الثالثة أصبحت روما القوة الرائدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، سرعان ما توسع الرومان شرقًا إلى اليونان، وتمكنت في نهاية المطاف، من السيطرة على حوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله، ولعب التراث اليوناني دورًا مهمًا في الإمبراطورية الرومانية.

وبعد أن كانت وديان الأنهار الداخلية في يوم من الأيام قلب القوى العظمى، أصبحت الثقافات التجارية الساحلية مسيطرة بشكل كامل، حيث انتقلت السلطة المصرية من مدن النيل إلى المدن الساحلية خاصة الإسكندرية، وأصبحت بلاد ما بين النهرين منطقة حدودية هامشية بين الإمبراطورية الرومانية وفارس.

أرسى الرومان علاقات تجارية في المنطقة المتوسطية، وامتلأت المنطقة بالتجارة والتنمية البحرية، ولأول مرة في التاريخ خلا البحر المتوسط كاملا من القرصنة، واعتبر البحر الأبيض المتوسط لعدة قرون "بحيرة رومانية" حيث استحوذت الإمبراطورية تقريبا على جميع السواحل، و تحولت شمال إفريقيا إلى مخزن روما للقمح والشعير، وكانت المنقذ للإمبراطورية الرومانية في الكثير من الأزمات الاقتصادية، بالإضافة إلى انتشار زراعة الكروم التي مولت صناعة الخمور في روما، ومعاصر الزيتون المنتشرة عبر كامل المستعمرات الرومانية في ولاية شمال إفريقيا، كما لعبت الثروة الحيوانية في نمط الرفاه الغذائي والاجتماعي الذي ميز حياة الإغريق والرومان، خصوصا وأن سكان شمال إفريقيا كانوا يمارسون حرفة الرعي كمهنة أولى لقرون عديدة مع توفر الأراضي الرعوية في مناطق التل الإفريقي[1].

عملت روما على وجه الخصوص على تهيئة طرق المواصلات وبناء المستودعات وتوسيع الموانئ لتسهيل عملية تصدير منتجات شمال إفريقيا إلى روما[2]، لاسيما مع تطور الحرف

[1]إبراهيم قلواز "المحددات التاريخية لعلاقات شرق غرب في حوض البحر الابيض المتوسط" دراسات وابحاث في التاريخ والتراث واللغات، 30 / 10 / 2014

[2]أحمد كاتب، نفس مرجع السابق ص 14.

الصناعية هناك، كصناعة النسيج، دباغة الجلود، الصباغة وسك العملة والصناعات النحاسية، كنتيجة لتطور حركة التبادل والتجارة والنقل البحري

ومع مرور الوقت بدأت الإمبراطورية في الانهيار، وما إن حل القرن الخامس حتى انهارت روما تماما،

خلال العصور الوسطى لعب المحدد الاقتصادي دورا بارزا في صياغة العلاقات وتفعيلها على نحو تعاوني تنافسي، أو منطلقا للصراع والاحتلال وعلاقة التبعية، ومما لا شك فيه أن الحاجات الغذائية للإغريق وروما والبيزنطيين من جهة، وثراء الأراضي في شمال إفريقيا كان دافعا نحو نشوء علاقات اقتصادية وتجارية بين أوروبا وشمال إفريقيا، فتكثيف النشاط الزراعي أدى إلى تكثيف التجارة وهو ما ساعد على نشوء صناعات وحرف وبناء موانئ ومراكز للتبادل التجاري ما أسس في الأخير لعلاقات اقتصادية أوروبية شمال افريقية[1].

ثم بدأت الإمبراطورية الرومانية الشرقية البيزنطية تبسط هيمنتها على بلاد الشام، على حساب بلاد فارس الساسانية، بعد حروب طويلة التي أضعفت كلا من الإمبراطوريتين البيزنطية الساسانية الفارسية، فخلال فترة حكمها التي دامت قرنًا من الزمان، لم تعرف ازدهارا اقتصاديا، بل و ما فتئت تفقد أراضيها على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، في الربع الأول من القرن السابع الميلادي الواحدة تلو الأخرى، بداية أمام الساسانيين أثناء الحرب الساسانية– البيزنطية ، و التي دامت أزيد من 25 عام، ثم أمام العرب، الذين أنهوا الهيمنة البيزنطية على المتوسط إلى الأبد[2] .

بهدف نشر رسالة الإسلام، وبقيادة الخلفاء والقادة العسكريين المهرة اجتاحت الجيوش العربية خلال الفتوحات الإسلامية الخاطفة والمبهرة، معظم أنحاء الشرق الأوسط، فاستحوذت على نصف الأراضي البيزنطية، وابتلعت كامل الأراضي الفارسية.

---

[1] إبراهيم قلواز، المرجع السابق

[2] أحمد كاتب، المرجع السابق، ص 14 و ما بعدها

على إثر هذه الفتوحات، انقطعت طرق التجارة بين أوروبا وممالك الشرق، بين شرق أوروبا ذاتها وغربها، وتحولت التجارة إلى بحر قزوين، وأعيد توجيه تصدير الحبوب من مصر نحو العالم الشرقي، وتم نقل البضائع الشرقية مثل الحرير والتوابل من مصر إلى موانئ مثل البندقية والقسطنطينية، وتزامنت معها غزوات الفايكنج التي عطلت التجارة في أوروبا الغربية وأوقفتها، ومع ذلك طور النورمان الشماليون التجارة من النرويج إلى البحر الأبيض.

وازدهرت تجارة في السلع الفاخرة من الأندلس والبحر الأبيض المتوسط، وقد استعاد البيزنطيون في منتصف القرن الثامن السيطرة على السواحل المحيطة بالجزء الشمالي الشرقي للبحر المتوسط، وقامت سفن البندقية بدءا من القرن التاسع بتسليح نفسها لمواجهة مضايقات العرب مع التركيز على تجارة نقل بضائع الشرق إلى البندقية[1].

أمام المقاومة البيزنطية بمساعدة البلغاريين، توقف التمدد الإسلامي في الأناضول، غير أن سوريا الرومانية وشمال إفريقيا وصقلية لم تستطع أن تصمد أمام هذا التمدد.

اجتاح الغزاة الفاتحون الشام وكامل شمال أفريقيا وصقلية، ثم عبروا البحر و استولوا على هسبانيا القوطية، قبل أن يتوقفوا في جنوب فرنسا أمام الفرنجة، وسيطرت الإمبراطورية العربية في أقصى امتدادها على ثلاثة أرباع منطقة البحر الأبيض المتوسط، فقد كانت الإمبراطورية الثانية بعد الإمبراطورية الرومانية التي سيطرت على معظم البحر الأبيض المتوسط أصبح جزء كبير من شمال إفريقيا منطقة خاضعة للمراكز الإسلامية الرئيسية في الشرق الأوسط، إلا أن الأندلس والمغرب سرعان ما خرجتا عن تلك السيطرة البعيدة وأصبحت مجتمعات حضرية ومتقدمة للغاية[2].

كانت إمارة صقلية إحدى المراكز الرئيسية للثقافة الإسلامية في البحر الأبيض المتوسط سنوات 831 – 1071م، ثم غزاها النورمان المسيحيين، فطورت الجزيرة ثقافتها المتميزة

[1]نفس مرجع، ص 14 و ما بعدها
[2]نفس مرجع، ص 14 و ما بعدها

باندماج التأثيرات اللاتينية والبيزنطية، بقيت باليرمو مركزًا تجاريًا وفنيًا رائدًا للبحر الأبيض المتوسط في العصور الوسطى.

حافظ الفاطميون على علاقات تجارية متميزة مع دول المدن الإيطالية، مثل أمالفي وجنوه قبل الحروب الصليبية، وفقًا لوثائق جنيزا، كانت هناك وثيقة مؤرخة في سنة 996 أشارت إلى وجود تجار أمالفيين عاشوا في القاهرة، ونصت رسالة أخرى على أن هناك تجارة بين جنوه والإسكندرية، وكان الخليفة المستنصر قد سمح لتجار أمالفيين بالإقامة في القدس سنة 1060 بدلاً من دار الضيافة اللاتينية[1].

بعد ذلك، ما فتئت أن بدأت أوروبا بالانتعاش، حيث بدأت دولها تتشكل بتنظيم ومركزية أكبر في العصور الوسطى المتأخرة، بعد عصر النهضة في القرن الثاني عشر، وبدافع من الدين وأحلام الفتح أطلق ملوك أوروبا عددًا من الحروب الصليبية لمحاولة دحر القوة الإسلامية واستعادة الأرض المقدسة، لم تنجح الحملات الصليبية في تحقيق هذا الهدف، لكنها كانت فعالة في إضعاف الإمبراطورية البيزنطية التي بالفعل بدأت تفقد أراضي ضخمة أمام الأتراك السلاجقة ثم الأتراك العثمانيين، كما أن تلك الحروب قد أعادت ترتيب توازن القوى في العالم الإسلامي حيث برزت مصر مرة أخرى كقوة رئيسية في شرق البحر المتوسط.

أدت الحروب الصليبية إلى ازدهار التجارة بين أوروبا ومنطقة الخارج، أنشأت جنوه وفينيسيا وبيزا مستعمرات في المناطق التي سيطر عليها الصليبيون، لتسيطر على التجارة مع الشرق، كما سمحت لهم هذه المستعمرات بالتجارة مع العالم الشرقي، على الرغم من سقوط الدول الصليبية ومحاولات الباباوات حظر العلاقات التجارية مع الدول الإسلامية أدت إلى تعطيل التجارة مع الشرق مؤقتًا، إلا أنها استمرت بعد ذلك[2].

[1] إبراهيم قلواز، المرجع السابق
[2] إبراهيم قلواز، المرجع السابق

طورت الجمهوريات البحرية الإيطالية: (Repubbliche Marinare) وهي البندقية وجنوه أمالفي وبيزا إمبراطوراتهم الخاصة على شواطئ البحر المتوسط، حيث لم تتمكن الدول الإسلامية من تشكيل قوة بحرية رئيسية، فقد أضحت التجارة من الشرق إلى أوروبا بيد التجار الإيطاليين، وخاصة جنوه والبندقية اللتان استفادتا منها بقوة، واستخدمت جمهورية بيزا ومن بعدها جمهورية راغوسا الدبلوماسية لزيادة التجارة وحافظت على النهج التحرري في الشؤون المدنية لكسب المزيد من آراء سكانها[1].

تمكنت جمهورية البندقية من السيطرة على سواحل شرق البحر المتوسط بعد الحملة الصليبية الرابعة، ووقع في سنوات 1275 و 1344 صراع للسيطرة على مضيق جبل طارق، بين السلطنة مرينية، وإمارة غرناطة، وتاج قشتالة، وتاج أراغون، ومملكة البرتغال، وجمهورية جنوه، وتميز هذا الصراع بتغيير التحالفات بين الجهات الفاعلة الرئيسية، فأضحت المدن الأيبيرية مثل طريفة والجزيرة الخضراء أورندة وميناء سبته المغربي على المحك، وتمكن تاج أراغون من السيطرة على السواحل الغربية للمتوسط بفضل ممتلكاته في صقلية ومملكة نابولي ومملكة سردينيا وجزر البليار ودوقية أثينا ودوقية نيوباتريا وعدة مدن في شمال إفريقيا.

وفي سنة 1347 انتشر الطاعون الأسود في القسطنطينية عبر حوض البحر الأبيض المتوسط، وزامنه نمو مطرد للقوة العثمانية، التي تمكنت في سنة 1453 من القضاء على الإمبراطورية البيزنطية مع فتح القسطنطينية، وتمكنت من السيطرة على اليونان وبلغاريا ومعظم البلقان وسرعان ما بدأت بالانتشار عبر شمال إفريقيا[2].

و كانت شمال إفريقيا قد نمّت ثرواتها من التجارة عبر الصحراء الكبرى، إلا أن البرتغاليين الذين شاركوا إلى جانب القوى المسيحية الأخرى في حملاتهم لطرد المسلمين من أيبيريا، قد وجدوا طريقة للتحايل على هذه التجارة من خلال التجارة المباشرة مع غرب أفريقيا، وتمكنوا من

[1] *History of the Mediterranean at historyworld.net*

[2] Ibidem.

الإبحار إلى تلك المناطق البعيدة من خلال تطوير نوع جديد من السفن وهي كارافيل التي جعلت التجارة عبر أمواج المحيط الأطلسي القوية مربحة لأول مرة، وأدى انخفاض التجارة الصحراوية مع شمال إفريقيا إلى إضعاف هذه الأخيرة، وجعلها هدفا سهلا للعثمانيين، واستولت مملكة البرتغال على سبته سنة 1415، فسعت بعدها إلى تقويض مصالح قشتالة وأرغون وجنوه في المنطقة[1].

خلال العصور الوسطى حظرت الممالك المسيحية والإسلامية المتنافسة تجارة سلع معينة إلى ممالك العدو أو تهريبها بما في ذلك الأسلحة، فحرّم الباباوات تصدير هذه السلع إلى العالم الإسلامي، ومنع العثمانيون تصدير الأسلحة وغيرها من العناصر الاستراتيجية إلى الدول المسيحية حتى في معاهدات السلام، ومع ذلك يمكن للدول الصديقة أن تستورد بعض البضائع الممنوعة من خلال الامتيازات.

على الرغم من ذلك الحظر، إلا أن تجارة السلع المهربة على كلا الجانبين لم تتوقف، واستمر التجار الأوروبيين بتبادل السلع غير القانونية مع المسلمين، لم يكن العثمانيون قادرين على قمع تجارة التهريب، الذي يتم بشكل أساسي في فصل الشتاء عندما كانت البحرية العثمانية تتمركز في ترسانة إسطنبول غير قادرة على منع السفن العثمانية وغير العثمانية من الانغماس في تلك التجارة[2].

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية الاوروميتوسطية خلال العصر الحديث والمعاصر

ساهمت أحداث كثيرة وكبيرة في تغيير أوروبا والمتوسط خلال الفترة الزمنية الممتدة من مطلع القرن الخامس عشر الميلادي إلى القرن السادس عشر الميلادي، بدءا من سقوط القسطنطينية عام 1453م، وسقوط الأندلس من أيدي المسلمين، واكتشاف الأمريكيتين عام 1492م، وحركة الإصلاح البروتستانتي لمارتن لوثر (Martin Luther's Protestant

[1] Ibidem.
[2] Ibidem.

Reformation) عام1517م، مرورا بعصر المنطق وعصر التنوير في القرنين السابع عشر الميلادي والثامن عشر الميلادي أيضا حتى بداية الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي.

واجهت القوة البحرية المتنامية للقوى الأوروبية المزيد من التوسع العثماني السريع في المنطقة بعدما اعتقدوا أن معركة ليبانتو قد قيدت البحرية العثمانية، إلا أن تلك المعركة قد أبطأت التوسع العثماني فقط ولم تتمكن من إنهائه، فاستولوا على قبرص وجعلوها إيالة عثمانية سنة 1571، وانضمت تونس إلى الحكم العثماني في سنة 1574، وبعد حوالي جيل كامل من الحصار في جزيرة كريت خرجت البندقية من هذه الجزيرة الاستراتيجية سنة 1669 فضمها العثمانيون إليهم[1].

ومن ثم بدأ توازن القوى بين إسبانيا والدولة العثمانية حتى القرن الثامن عشر، حيث سيطر كل منهما على نصف البحر المتوسط، فتقلصت أهمية القوة البحرية الإيطالية، علاوة على ذلك نجح العثمانيون في هدفهم المتمثل في توسيع نطاق حكم المسلمين عبر ساحل شمال إفريقيا[2].

لطالما كان المتوسط حلقة وصل بين منتجات الشرق الأقصى (التوابل والحرير من الصين والهند) والجنوب (التوابل والعطور من اليمن والحبشة والذهب والريش والعبيد من مناطق الساحل الإفريقي) ومنتجات مصر، فارس والهلال الخصيب وشمال إفريقيا من جهة، ومنتجات شمال أوروبا (حديد، برونز، صوف، أسلحة، عبيد، إلخ...) من جهة ثانية، مما نتج عنه من ازدهار عدة موانئ متوسطية كبيروت، الإسكندرية، طرابلس، بجاية في الجنوب وبرشلونة، جنوه، بيزا، البندقية والقسطنطينية في الشمال[3].

[1] SALAH, M. and Boxer, BARUCH, op.cit.,
[2] Ibidem.
[3] Ibidem.

لكن تطوير الملاحة البحرية بعيدة المدى كان له تأثير قوي على كامل البحر المتوسط، ففي الوقت الذي كانت تمر فيه جميع التجارة من الشرق عبر المتوسط، ظهرت الاكتشافات البرتغالية بفضل ماركو بولو و الآخرين التي سمحت عبر التنقل الدائري لأفريقيا باستيراد الذهب والتوابل والأصباغ مباشرة إلى موانئ أوروبا الأطلسية بفضل اكتشاف رأس الرجاء الصالح سنة 1487 م[1] والأمريكيتين ابتداءً من سنة 1492 التي أصبحت مصدرًا قويا للثروة للقوى الغربية، هذا ما أدى إلى تحويل مسار التجارة العالمية من وإلى أوروبا حيث افتقدت الموانئ المتوسطية أهميتها لصالح الموانئ الأطلسية كلشبونة، أشبيلية وأمستردام وبالتالي تحولت المكانة التي كان تبوأها البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي الذي أصبح مركز الثقل في التجارة العالمية[2].

وهكذا انتقل مركز القوة الأوروبية إلى الشمال وأصبحت إيطاليا التي كانت غنية ذات يوم منطقة هامشية يسيطر عليها الأجانب، وبدأت الدولة العثمانية في التراجع البطيء حيث نالت ممتلكاتها في شمال إفريقيا استقلالًا فعليًا وتقلص نفوذها الأوروبي تدريجيًا بسبب القوة المتزايدة للنمسا وروسيا.

وما إن حل القرن التاسع عشر حتى أضحت الدول الأوروبية قوى عظمى، مما ساهم مجددا في تعظيم الأهمية الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط، فالثورة الصناعية والحاجة إلى المواد الأولية، جعل المتوسط والمنطقة الأوروبية الحاضنة الرئيسية لهذه الحركة الصناعية، عندما بدأت التكنولوجيا والاقتصاد يحققان تقدما كبيرا بتطوير السفن البخارية والسكك الحديدية، وفي وقت لاحق من القرن التاسع عشر الميلادي باكتشاف محركات الاحتراق الداخلي ومولدات الطاقة الكهربائية[3]،

[1] بفضل الرحالة البرتغالي برتلوميو دياز.

[2] Canaliog lu, , « The Euro-Mediterranean partnership: analysis of past, present, future relations », dans le journal Dıs¸ Politika – Foreign Policy (Politique étagère), vol. 27, n° 3-4, E. (2001) p. 36-52.

[3] Ibidem.

ابتكرت في هذه الفترة العديد من الاختراعات في المجالات الكيميائية والكهربائية والبترولية والصناعات الحديدية، وعلى سبيل المثال اختراع توربينات الضخ النفطي (oil fired steam turbine) ومحركات الاحتراق الداخلي للسفن الحديدية (internal combustion driven steel ships) والتطور في صناعة الطائرات و التسويق العملي للسيارات و اختراع الهاتف و إنتاج الكثير من السلع الاستهلاكية الجيدة، وإتقان التعليب و ثلاجات التبريد و غيرها من الطرق التقنية الأخرى لحفظ الطعام، وظهر الاقتصاد الرأسمالي الحديث، ومنذ ذلك الحين زاد الناتج المحلي والإجمالي للفرد بسرعة في الدول الرأسمالية.

أصبحت الإمبراطورية البريطانية بعد حروب نابليون أقوى قوة في العالم، تحكم ربع سكان الأرض وتحتل ثلث مساحتها، وهذا ما فرض الباكس بريتانيكا (كلمة من أصل لاتيني تعني السلام البريطاني) كما شجعت التجارة وحاربت القرصنة المتفشية، فيما كانت الكهرباء والفولاذ والبترول ثلاثة عناصر قوَّت شوكة ألمانيا لتبني سلطة عالمية عظيمة[1].

تقلصت العبودية إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم في القرن 19 الميلادي، أجبرت بريطانيا القراصنة البربر على التوقف عن ممارساتها عن اختطاف واستعباد الأوروبيين.

بعد إلغاء عملية المتاجرة بالعبيد والمدفوعات من الاستثمار التجاري أقيم مؤتمر بشكل رسمي عن الزحف إلى أفريقيا في برلين غرب أفريقيا في 1884م–1885م؛ وكل القوى الأوربية طالبت بأراضي الأفريقية، ولم تستلزم هذه المطالب أي معاهدة أو اتفاقية حتى تكون قانونية؛ فالرئيس الفرنسي ترأس غرب إفريقيا والرئيس البريطاني ترأس شرق أفريقيا والرئيسين البرتغالي والإسباني ترأسا مناطق مختلفة من القارة بينما الملك ليوبولد (Léopold) كان بارعاً في حفظ مقاطعته الخاصة الكونغو (Congo).

[1] Ibidem.

وبدأت هذه الدول في استعمار شمال إفريقيا، فنشرت فرنسا قوتها جنوبًا بعدما استولت على الجزائر سنة 1830 ثم تونس سنة 1881، واحتلت بريطانيا مصر في 1882، وأخذت إيطاليا ليبيا من العثمانيين سنة 1911، ونالت اليونان استقلالها سنة 1832[1].

أصبح المتوسط جسر وممر عبور نحو المستعمرات لنقل المواد الأولية إلى المصانع في الشمال، هذا التنافس الاستعماري كان وراء شق قناة السويس في 1869 م التي تربط بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر لتسهيل تنقل بواخر النقل والشحن، ولاختصار الطريق البحري الذي كان يدور حول القارة الإفريقية في رأس الرجاء الصالح، واستعاد البحر الأبيض المتوسط أهميته كمنطقة عبور أساسية بين أوروبا والقارتين إفريقيا وآسيا[2].

في الواقع كانت الشرارة التي أشعلت الحرب، المشادات حول مقاطعات البلقان، نافست النمسا–هنجاريا صربيا وروسيا من أجل الأراضي في المنطقة، وأدى ذلك إلى جر جميع القوى العظمى إلى الصراع من خلال معاهدات وتحالفات مختلفة، كانت حروب البلقان حربين في الجنوب الشرقي من أوروبا في 1912م–1913م في منطقة دول البلقان (بلغاريا، ومقدونيا، واليونان، وصربيا)[3]

بدأت الحرب العالمية الأولى عام 1914م واستمرت حتى نهاية عام 1918م، فيها انتصرت القوى المتحالفة بقيادة الإمبراطورية البريطانية وفرنسا وروسيا حتى مارس 1918م، واليابان والولايات المتحدة بعد1917 م، على القوى المركزية بقيادة الإمبراطورية الألمانية و الإمبراطورية الهنجارية – نمساوية و الإمبراطورية العثمانية، أدت هذه الحرب إلى تفسخ هذه الإمبراطوريات الأربع وتغير جذري في خريطة أوروبا والشرق الأوسط[4].

[1] Canaliog lu, op.cit.;
[2] Claude liazu ,"l'Europe et l'Afrique méditerranéenne de suez 1869 à nos jours" ,Bruxelles : complexe ,1994 p:17
[3] Ibidem.
[4] Ibidem.

بعد انهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، تنازعت فرنسا وبريطانيا على مقتنياتها، فأصبحت دولة تركيا المستقلة في 1923 هي الخلف القانوني للدولة العثمانية في المسرح الدولي، فقد منحت عصبة الأمم فرنسا تفويضًا على سوريا ولبنان ومنحت المملكة المتحدة تفويضًا على العراق وفلسطين (والتي كانت مقسمة إلى منطقتين: فلسطين وما وراء الأردن)؛ وأجزاء من الإمبراطورية العثمانية في شبه الجزيرة العربية أصبحت أجزاء بما تعرف اليوم بالمملكة العربية السعودية واليمن[1].

ونشأت يوغوسلافيا من الإمبراطورية النمساوية المجرية السابقة في نهاية الحرب العالمية الأولى،

في الأول من سبتمبر عام 1939، قامت ألمانيا باجتياح بولندا، وتوالت بعدها إعلانات الحرب على ألمانيا من قبل فرنسا والمملكة المتحدة، ومن أواخر عام 1939 إلى أوائل عام 1941، سيطرت ألمانيا النازية على مساحة واسعة من قارة أوروبا بعد سلسلة من الحملات العسكرية، وشكلت تحالف دول المحور مع إيطاليا واليابان، كما اتفقت مع الاتحاد السوفيتي على تقاسم الأراضي المجاورة لهما: بولندا، وفنلندا، ورومانيا، ودول البلطيق، بقيت المعركة الأساسية في الحرب هي بين دول المحور من جهة، والمملكة المتحدة إلى جانب دول الكومنولث من جهة أخرى، إضافة إلى حملة في شمال أفريقيا وحملة أخرى في شرق أفريقيا، إضافة إلى معركة برلين الجوية وقصف لندن، وحملة البلقان، ومعركة المحيط الأطلسي. وفي جوان 1941، قام تحالف دول المحور بغزو الاتحاد السوفيتي فيما يعرف بعملية باباروسا، ما أدى إلى إشعال الجبهة الشرقية، وهي أكبر مسرح للحرب في التاريخ، ما جعل كبرى دول المحور في حرب استنزاف، وقامت اليابان في ديسمبر 1941 بالهجوم على ميناء بيرل هاربر،

[1] . *« Colonialism » sur http://en.wikipedia.org/wiki/Colonialism et « Colonialism » dans Stanford Encyclopedia of Philosophy sur http://plato.stanford.edu/entries/colonialism.*

كما هاجمت منطقة ملايا البريطانية في المحيط الهادي، فسيطرت سريعًا على جزء كبير من غرب المحيط الهادي.

توقف تقدم دول المحور عام 1942، عندما خسرت اليابان في معركة ميدواي بالقرب من ولاية هاواي الأمريكية، كما خسرت ألمانيا في معركة العلمين الثانية شمال أفريقيا، كما هزمها الاتحاد السوفيتي فوزًا حاسمًا في معركة ستالينغراد، وفي عام 1943، تلقت ألمانيا سلسلة هزائم على الجبهة الشرقية، كما قام الحلفاء بغزو صقلية، وغزو إيطاليا ما أدى إلى استسلام إيطاليا، إضافة إلى انتصارات الحلفاء في المحيط الهادي، ففقدت دول المحور زمام المبادرة وبدأت تراجعًا استراتيجيًا في كافة الجبهات، وفي عام 1944، قام الحلفاء بتحرير فرنسا فيما يعرف بإنزال نورمندي، في حين استعاد الاتحاد السوفيتي جميع المناطق التي خسرها وقام بغزو ألمانيا وحلفائها، وفي العامين 1944 و1945 تراجعت اليابان في جنوب وسط الصين وفي حملة بورما، في حين قام الحلفاء بشل حركة البحرية الإمبراطورية اليابانية وسيطرت على الجزر الرئيسية في المحيط الهادي[1].

انتهت الحرب في أوروبا بغزو الحلفاء لألمانيا، وسيطرة الاتحاد السوفيتي على برلين والاستسلام غير المشروط من قبل ألمانيا في 8 مايو عام 1945. وعقد بعدها مؤتمر بوتسدام قرب برلين والذي صدر خلاله إعلان بوتسدام في 26 جوان 1945، وقامت الولايات المتحدة في 6 أوت و9 أوت من عام 1945 بإلقاء قنبلتين نوويتين على هيروشيما وناگازاكي تبع ذلك استسلام اليابان في 15 أوت 1945[2].

غيرت الحرب العالمية الثانية الخارطة السياسية والعسكرية والبنية الاجتماعية في العالم، كما أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة United Nations لتعزيز التعاون الدولي ومنع الصراعات في المستقبل، وأصبحت الدول المنتصرة في الحرب: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين

[1] Ibidem.
[2] Ibidem.

والمملكة المتحدة وفرنسا أعضاء دائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة،[في ما برزت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كقوى عظمى على الساحة الدولية، وانحسر نفوذ القوى الأوروبية، وهذا ما مهد الطريق للحرب الباردة والتي استمرت في السنوات الـ46 القادمة، أما الدول الكبرى الأوروبية فقد تضاءل نفوذها، حيث بدأت حركات الاستقلال في آسيا وأفريقيا، اتجهت الدول التي تضررت الصناعة فيها إلى إصلاح وضعها الاقتصادي، أما على الصعيد السياسي، تحديداً في أوروبا فقد بدأت مرحلة تكامل سعيًا لتجنب العداوات التي تسبب الحروب، وأن يكون للأوروبيين هوية مشتركة.

بدأت الحرب الباردة في منتصف الأربعينات واستمرت حتى بداية التسعينات، وخلال هذه الحقبة كان الصراع واضحًا من خلال التحالفات العسكرية، والتجسس، وتطوير الأسلحة، والاجتياحات، والدعايات، والتنافس في التطور التكنولوجي، وشمل الصراع نفقات الدفاع والسباق للتسلح التقليدي والنووي والعديد من الحروب الموازية، ولم يكن المتوسط بمنأى عن كل هذا، ولم تتحارب القوتان العظمى بشكل مباشر فيما بينهما. فقد أنشأ الاتحاد السوفيتي التكتل الشرقي من الدول التي احتلها، وضم بعضها كالجمهورية الاشتراكية السوفيتية والاحتفاظ ببعضها كتوابع، والتي كونت في وقت لاحق حلف وارسو، بدأت كل من الولايات المتحدة وعدد من دول أوروبا الغربية سياسة «الحد من الشيوعية»، وكونت عدة تحالفات لهذا السبب ومن بينها حلف الناتو. وكثفت عدة من هذه الدول الغربية جهودها لبناء أوروبا الغربية، ومن ضمنها ألمانيا الغربية–والتي كانت معارضة للسوفييت وموالية لأمريكا[1].

شهدت الحرب الباردة فترات من الهدوء النسبي وأخرى من التوتر العالي، نشأت الأزمات العالمية مثل حصار برلين Berlin Blockade (1948م–1949م) ،أزمة برلين لعام

[1] Claude liazu ,"l'Europe et l'Afrique méditerranéenne de suez 1869 à nos jours" ,Bruxelles : complexe ,1994 p:17

1961م (Berlin Crisis of 1961)، اقتربت الحرب الباردة من نهايتها في أواخر الثمانينات وبدايات التسعينات[1].

ثم تطورت العلاقات بين ضفتي المتوسط (الشمالية الأوروبية والجنوبية الشرقية) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ لتدخل مرحلة التوازنات الدولية التي فرضتها الثنائية القطبية منذ بداية الحرب الباردة، ولقد شهدت العلاقات التاريخية بين أوروبا والعرب وحتى النصف الأول من القرن العشرين، عدداً من الصراعات كان آخرها حرب السويس عام 1956، ثم اتخذت هذه العلاقات مع نهاية حرب الجزائر ودخول الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى لها مصالحها في المنطقة منحى آخر، ما أدى إلى قيام الدول الأوروبية بوضع سياسات إقليمية تركز على التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وعلى زيادة معدلات النمو في بلدان المتوسط[2]

وأصبحت التطورات في العالم بشكل مباشر أو غير مباشر في معظمها اقتصادية وتكنولوجية، بعد اكتشاف النفط في السنوات الأولى من القرن 20 م في إيران والعراق، ثم في الثلاثينيات في شبه الجزيرة العربية، وأخيرا في شمال إفريقيا في الخمسينيات، و تدافعت القوى الكبرى (الولايات المتحدة، بريطانيا وفرنسا) إلى المنطقة للتنقيب عن النفط وتكريره وتأمين نقله نحو بلدانها، وكذلك بيعه بأسعار ملائمة لمصالحها، و منذ بداية استخراج هذه المادة الأولية الهامة حتى الخمسينيات و الستينيات من القرن العشرين، قامت الشركات النفطية الأنجلوساكسونية و الهولندية المعروفة بالأخوات السبع، أو الكبريات السبع المتحكمة في 90 % من الإنتاج العالمي باحتكار نقلها و تسويقها على حساب مصالح الدول المعنية و شعوبها، علما أن احتياطي النفط و الغاز في المنطقة العربية بلغ نسبة 60 % من الاحتياطي العالمي وفي جنوب البحر الأبيض المتوسط 20 % من الاحتياطي العالمي، كما قدره الأخصائيون سنة 1994 م،

[1] Canaliog lu, op.cit.,p. 36-52.
[2] *Canaliog lu, op.cit., p. 36-52.*

أصبح المتوسط المعبر الأسرع والأسهل لحاملات النفط اتجاه أوروبا حيث تعبر سنويا أكثر من 4مليون طن سلع و2.500 باخرة وأكثر من 500باخرة صيد وأصبح البحر الأبيض المتوسط يمثل واحدة من أكبر المناطق للطرق التجارية في العالم[1].

ومن بين التحديات والمشاكل التي أصبحت في الواجهة الأورومتوسطي والعالمية، مشكلة تغيير المناخ والتدهور البيئي، رغم التطور التكنولوجي الكبير، في عصر المعلومات وأجهزة الكمبيوتر التي كانت في طليعة استخدامات هذا القرن، ومن ناحية سياسية، فإن الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي أصبحتا قوتين كبيرتين حديثًا، وكذلك تنامي القلق في أوروبا والعالم ككل، وذلك بسبب بروز العمليات الإرهابية، عقب أحداث 11 سبتمبر 2001[2]

تميزت سياسات دول الاتحاد الأوروبي تجاه البلدان المتوسطية العربية وغير العربية في السبعينات والثمانينات، بمنح الامتيازات التجارية ودعم التعاون المالي، إلا أن هذه الإجراءات أثبتت عدم كفايتها لدفع النمو الاقتصادي في هذه البلدان التي تعاني من مشاكل اقتصادية ساهمت في اتساع الفجوة بينها وبين دول الاتحاد الأوروبي، لذلك قامت الدول الأوروبية باستحداث سياسة أكثر جرأة تمكن الدول المتوسطية من مواجهة التحديات الدولية والإقليمية التي تعترضها[3].

[1] Ibidem.

[2] JUNEMANN, Annette (ed.), "Euro-Mediterranean relations after September 11: international, regional and domestic dynamics". Routledge, 2004 ;

[3] Ibidem.

المبحث الثاني: التفسيرات النظرية للعلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية.

يقصد بالتفسيرات النظرية للعلاقات في المتوسط، تحديد دوافع الفاعلين الإقليميين والدول المتوسطية لاختيار خط ومسار معين للعلاقات بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية، وهذه التفسيرات نستنتجها بصفة مباشرة أو غير مباشرة من تصرفات الدول والحكومات وآراء وتفسيرات المؤسسات الأكاديمية والفقهاء والباحثين.

يؤكد الفقهاء أن السياسة الدولية المعاصرة، ليست نسيجا مستمرا وإنما علاقات متنوعة، وفي مثل هذا العالم فإن نموذجا واحدا غير قادر على تفسير كل المواقف، ولن يكون بديلاً للتحليل الدقيق للمواقف الحقيقية[1]

ومثلها مثل كل العلاقات الدولية، تتميز العلاقات الاقتصادية الدولية بعدم الثبات والنسبية، بالتغير الدائم لتغير المصالح، ومدى توفر الموارد وتغير الأوضاع من فترة لأخرى، وعليه فإن أي تفسير أو أي نظريّة لتحديد شكل العلاقات الاورومتوسطية، لن تكون أحكامها وتحليلاتها بتلك الدقة.

ففي خضم التوجهات الجديدة للعلاقات الدولية القائمة على تجاوز القطبية الثنائية، والتوجه نحو تشكيل نظام متعدد الأقطاب، نشأت أهم الاتجاهات المدافعة عن بناء العلاقات المتوسطية على أبعاد الديناميكية الدولية وكذلك الإقليمية، وكذلك بتفسير هذه العلاقات على أساس التوجهات الفقهية الطاغية اليوم لتفسير تطور اتجاهات السياسية الدولية، مثل الاعتماد المتبادل والتكامل (مطلب أول)، وتشكل الأنظمة الإقليمية، التي يقع إقليم المتوسط ضمنها[2]، (مطلب ثان).

[1]Keohane &Nay, "***Power and Interdependence",*** 1987, p89.

[2] VOLPI, Frédéric, "Regional community building and the transformation of international relations: the case of the Euro-Mediterranean Partnership", Mediterranean Politics, 2004, vol. 9, no 2, p. 145-164 ;

المطلب الأول: الاعتماد المتبادل والتكامل

يعرف (تريفور تايلر)[1] الاعتماد المتبادل، في كتابه العلاقات الدولية " بأنه تعايش الدول في نظام ما بين الدول، الذي لا يستطيع أي عضو فيه أن يبقى لفترة طويلة بعيدا عن التأثر بالسياسات التي يسعى لتحقيقها جيرانه الأقربون".

فالاعتماد المتبادل يتمثل في لجوء الدول إلى الاعتماد على غيرها من الدول، لسد احتياجاتها ونقائصها، والعكس بالعكس، أي أن العلاقة تكون قائمة على المصالح المتبادلة، وهذا لا يلغي ظهور صراع أو وجوده.

هذه المدرسة التي يتزعمها ناي وكوهين والتي تستند إلى أفكار التكامل والاعتماد المتبادلين والتي تطورت خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات،حيث تذهب هذه المدرسة إلى أن المؤسسات الدولية تستطيع التخفيف من الآثار السلبية لتلك الفوضوية في النظام الدولي، من خلال تشجيع التعاون والاعتماد المتبادلين بين دول هذا النظام،[2] كما يضيف الليبراليون أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يرفع من تكلفة الصراع ويشجع الدول على التعاون فيما بينها بشكل إيجابي، حيث أن التجارة تخلق بيئة مشجعة للتعاون، وزيادة الحوافز لدى الدول أكثر من الصراع.

ويقر رواد هذا التيار بتضاؤل دور الدولة لصالح الفاعلين غير الإقليميين كالشركات العابرة للحدود، المنظمات الدولية والحركات العابرة للدول وغيرها، وأن الدولة على وشك التحول إلى وحدة اقتصادية، فالتعاون والاعتماد المتبادل بين الدول هو الطريق لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه وأن القوة وحدها لم تعد صاحبة الفضل، فالمكانة والدور اليوم يعود للاقتصاد[3].

---

[1]أحمد كاتب، نفس مرجع

[2]Dorothée Schmid, « Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée : Chargement de nom ou du fond », Questions internationales, Mars/Avril 2009, consulté le 10 Novembre 2010 sur le site de l'IFRI : www.ifri.org/downloads/artdsquestionsinternationales.pdf

[3]أحمد كاتب، نفس مرجع

ولكن لابد من الإشارة إلى أن الاقتصاد الدولي هو نتاج إرادة الدول في تنمية المبادلات من أجل الإثراء المتبادل، حيث إرادة الدول تلعب دورًا حاسمًا في وجود الاقتصاد الدولي من خلال:

- توجيه السياسات الاقتصادية: تتخذ الدول قرارات اقتصادية تؤثر على اقتصادها الوطني وعلى العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى. يمكن للدول اختيار سياسات تجارية معينة مثل فرض رسوم جمركية، أو تعديل أسعار الصرف أو تنفيذ إجراءات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، هذه القرارات تتأثر بإرادة الحكومات واحتياجاتها وأولوياتها.

- المشاركة في المنظمات الدولية: تنضم الدول إلى منظمات دولية مثل منظمة التجارة العالمية(WTO) ، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، هذه المنظمات تقوم بتحديد قواعد اللعبة الاقتصادية الدولية وتسهم في تنظيم العلاقات التجارية والمالية بين الدول[1].

- التفاوض الدولي: تشارك الدول في مفاوضات دولية لإبرام اتفاقيات تجارية واقتصادية، هذه المفاوضات تتطلب إرادة الدول للوصول إلى اتفاقات مشتركة تحقق مصالحها الاقتصادية.

- التعاون الدولي: تتعاون الدول مع بعضها البعض في مجموعة متنوعة من المجالات الاقتصادية بما في ذلك التجارة، والاستثمار، والتنمية، والابتكار. هذا التعاون يعتمد على إرادة الدول في تحقيق أهداف مشتركة.

- السياسات النقدية والمالية: تحديد السياسات النقدية والمالية مثل معدلات الفائدة ومعدلات التضخم وميزانيات الدول يمكن أن يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الدولي ويعتمد على توجه الدول في هذا الصدد.

[1]-القانون الأساسي لصندوق النقد الدولي المعتمد في 1944/07/22

بشكل عام، فإن إرادة الدول تلعب دورًا رئيسيًا في تشكيل السياسات واتخاذ القرارات التي تؤثر على الاقتصاد الدولي وعلى علاقاتها الاقتصادية مع باقي العالم، إذا تم ممارسة هذه الإرادة بشكل فعّال وذكي، يمكن تحقيق الازدهار الاقتصادي وتعزيز التعاون الدولي.

ويبدو أن عامل الاقتصاد من أهم العوامل الدافعة وأنجحها للتعاون والاعتماد المتبادلين، التبعية التبادلية interdépendence، لأن جميع الدول تريد أن ترتقي بوضعها الاقتصادي، وتحقق معدلات نمو مرتفعة، وهذا يدفعها للدخول في علاقات تعاون يكون الاقتصاد هو الدافع والهدف، والتعاون والاعتماد المتبادلان هما الوسيلة.

حيث لم تعد العلاقة الاقتصادية الدولية تقوم على التبعية بالمفهوم السائد سابقا، بل أصبحت تقوم على مفاهيم عدة كالتعاون والاعتماد المتبادل، والمصالح المشتركة، وعولمة الاقتصاد، حيث أن التعاون هو أفضل السبل للتقدم، وأن العلاقة بين الدول لم تعد حصرية، وأن أيّ دولة لا تستفيد من تقدم أو تخلف الدول المجاورة لها اقتصاديا أو سياسيا هي دول منكمشة على نفسها ولا تسير في الركب وهو ما ينطبق من المفروض على الحالة الاوروميتوسطية.

تتمحور دوافع ظهور الاعتماد المتبادل بين الدول، حول إشباع حاجاتها التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، فإرادة دولة منفردة أو مجموعة محددة من الدول لم يعد يحقق ذلك، ولكنه يتحقق بإرادة عالمية الأبعاد، فمشاكل تزايد السكان، والبيئة، والفقر، ونقص الغذاء، ومديونية العالم الثالث، وغيرها، أصبحت تعدّ مشاكل ذات بعد عالمي لأنها تتخذ شكلا وحجما يتجاوز قدرة دولة وحدها، بل تتطلب تعاونا أكبر بين الدول، وبشكل جماعي مما ينشئ "اعتمادا جماعيا متبادلا لحل مشاكل جماعية".[1]

ومن بين الدوافع للتوجه نحو التعاون والاعتماد المتبادلين، انكسار وزوال الحواجز فيما بين السياسة الدولية والسياسة الداخلية، مما ساهم في حرية انسياب المؤثرات الخارجية للداخل

[1] يقول (تريفور تايلور) "أن القوى التي تساعد على ظهور الاعتماد المتبادل ستزداد قوة باضطراد، ف الدولة فقدت مقدراتها على معالجة مشاكل التلوث البحري والجوي، أو ضغط نمو السكان على الغذاء المحدود، والمواد الخام ومصادر الطاقة".

والعكس، ومن ناحية أخرى ازداد معدل التبادلين: التجاري والمالي بين الدول، والنمو المتزايد في الصفقات المتبادلة أدى إلى تشابك وترابط بين هذه الدول لتجد نفسها تعيش حالة من الاعتماد والتعاون المتبادلين، أوجدتها حاجة كل دولة للأخرى وتميّز كل دولة في مجال معين[1].

أي أن هذه النظرية تقوم على فكرة أساسية يمكن اختصارها في أن تعزيز العلاقات والمصالح يحد من نزوع الدول للحرب و التشدد القومي لها، وهي عموما نظرية تجد جذورها في الفكر الفدرالي الأوروبي وأيضا الأمريكي، حيث قامت في الولايات المتحدة الأمريكية بنقاشات مستفيضة بعد استقلال الدول الثلاثة عشر، للانتقال من الكونفدرالية نحو الفدرالية، تم لها ذلك من خلال دستور فيلادلفيا الذي صدر في أواخر القرن الثامن عشر، و في أوروبا فإن منظري الفدرالية تبنوا فكرا يقوم على التخلص من الدولة الوطنية إذ رأى فيها بعض المنظرين آلة للحرب، واعتبروا أن السلام في أوروبا سوف يتحقق فقط، باتحاد الدول الأوروبية وخضوعها لسلطة مشتركة، وكان للفيلسوف الألماني إيمانويل كانط دور كبير في الفكر الفدرالي انطلاقا من فكرته "السلام الدائم" ، رغم أنه لم يوضح كيفية ذلك، و دافع عن هذه الفكرة منظرون آخرون كجون ستيوارت ميل و برودون وغيرهم[2].

بعد الحرب العالمية الأولى ظهر أنصار كثر لنظرية التكامل، مثل دافيد ميتراني الذي يرى بأن تشبيك المصالح بالخصوص الاقتصادية يساعد على التقارب السياسي، الذي يؤدي بدوره إلى تخلي تلك الدول عن أجزاء من سيادتها ومن ثمة بلوغ الأمن والسلم، وساهم كارل دويتش أيضا في دعم أفكار التكامل الوظيفي، الذي ركز على عملية المبادلات بين دول منطقة معينة، وقد كان متأثرا بنجاح انطلاقة جماعة الحديد والصلب في أوروبا، إذ أن الانطلاق من عنصر أساس لعدة دول يساهم في التقارب بينها نحو تحقيق التكامل.

---

[1] احمد كاتب، نفس المرجع

[2] عديلة محمد طاهر: تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسة، 2014-2015

ويستند فريق معهد التوقعات الاقتصادية للمتوسط بباريس كثيرا في تفسير والتنظير للعلاقات التكاملية الاورومتوسطية، على معايير الاندماج ووجود عناصر معيارية تهم جميع المتوسط كالطاقة أو الهجرة أو الأمن المشترك[1]

فالمنافسة ضمن فضاء جغرافي واحد، هي بديل عن النزاعات الإقليمية في أوروبا والتي سببت حروبا عديدة، وهي فكرة تعتمد على تكامل اقتصادي وسياسي داخل منطقة جغرافية معينة، بهدف تقليل النزاعات الإقليمية وزيادة التعاون بين الدول الأعضاء في هذه المنطقة. يُعتبر الاتحاد الأوروبي مثالًا بارزًا على هذا النموذج.

على مر العقود، قامت الدول الأوروبية بالعمل على بناء تكامل اقتصادي وسياسي داخل الاتحاد الأوروبي، حيث تم إنشاء سوق مشتركة واتخاذ قرارات مشتركة بشأن مجموعة متنوعة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هذا النهج قد ساهم بشكل كبير في تقليل النزاعات الإقليمية في أوروبا.

عندما تتم المنافسة ضمن فضاء جغرافي واحد، يمكن للدول أن تستفيد من التعاون الاقتصادي والسياسي لتحقيق مصالح مشتركة، بدلاً من التنافس العدائي الذي يمكن أن يؤدي إلى تصاعد النزاعات، هذا النموذج يعزز الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة، وقد يكون بديلاً جيدًا عن النزاعات الإقليمية التي تميزت بها أوروبا في الماضي[2].

غير أن ما يحدث في البحر المتوسط يختلف جذريا عن ما حدث في الفدرالية الأمريكية، التي توحدت فيها ثلاثة عشر دولة ، ويختلف عما نظر له الفدراليون الأوربيون الذين كانت أوروبا منطلقهم، رغم سيادة الحروب والنزعات فيها آنذاك، كما يختلف وضع المتوسط عن الاندماج أو التكامل الأوروبي الذي انطلق منذ 1957 ، إذ أن التكامل يمكن إسقاطه على

[1] TANNER, Fred et SCHEMM, Joanna. "The European Union as a security actor in the Mediterranean: ESDP, soft power and peacemaking in Euro-Mediterranean relations" , Forschungsstelle für Sicherheitspolitik und Konfliktanalyse, ETH Zürich, 2001 ; p75-78

[2] GRENIER, Corinne, PARANQUE, Bernard, et LEVRATTO, Nadine, « L'Euro-Méditerranée : De l'espace géographique aux modes de coordination socio-économiques ». L'Euro-Méditerranée, 2007, p. 1-194.

مناطق متقاربة و متجانسة حتى ولو شهدت حروبا كبيرة كالتي شهدتها أوروبا في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، كما أن وجود عناصر تضغط نحو التقارب لا ينفي وجود عناصر تضغط نحو التنافر أو عناصر النبذ، إذ أن العناصر السابقة لا تكفي لتقييم التعاون الأورومتوسطي، أو لتحديد معايير تعميقه، إذ أن عناصر أخرى تلعب دورا محوريا في التنافر الثنائي، و أفكار التكامل لا تنطبق سوى على بعض المناطق الجيوسياسية المتوسطية، مثل المنطقة المغاربية أو شمال إفريقيا مثلا، إذ يمكن تصور قيام اتحاد مغاربي يتقاسم سلطات ومجالات مشتركة رغم الجمود الذي يعرفه هذا المسار حاليا، كما يمكن توقع وجود مصر ضمن هذا الاتحاد، وربما يمكن توقع وجود دولة من الصحراء الإفريقية وغربها ضمنه.

فرغم أن دول غرب المتوسط الأوروبية والمغاربية تجمعها علاقات وثيقة وتدفقات متنوعة بشرية وثقافية بل ومشكلات مشتركة غير أنها متنافرة، يمكن تفسير ذلك بعدة عناصر، مثل النفسية التاريخية المرتبطة بالغزو المتبادل في مراحل تاريخية معينة، والعقائد الثقافية والدينية التي تلعب دورا أساسيا في تفسير السلوك السياسي للدول الكاثوليكية والمسلمة، كل هذه العناصر تساهم في التنافر، وهي عملية تجعل من حدوث التكامل المؤسسي أمرا شبه مستحيلا على الأقل في الوقت الراهن[1].

ينبه بعض الباحثين إلى أهمية التوجه و التركيز على بعض القطاعات لتطوير علاقات تكاملية أورومتوسطية، وعلى رأس هذه القطاعات الطاقة[2]، و تبلور مفهوم حقيقي للأمن الطاقي في المتوسط، ويرى عبد النور كرامان[3]بشأن هذا الموضوع ، مثلا أن القطاع الأكثر سهولة للتطوير هو الطاقة لكونه المجال الذي يظهر فيه الاعتماد المتبادل بين البلدان المتوسطية أكثر وضوحا من الناحية الاستراتيجية، فثلث الغاز وربع البترول المستهلك في أوروبا يأتي من

[1]مصلوح كريم، نفس المرجع، ص 37

[2] TAGLIAPIETRA, Simone, et WEIS « Energy relations in the Euro-Mediterranean ». New York : Palgrave Macmillan, 2016, p61-100

[3]عبد النور كرمان وزير جزائري سابق في الطاقة والمعادن ومدير عام سابق لشركة سونلغاز" في كتابه الطاقة وتوزيعها: البترول، الغاز الطبيعي، الكهرباء." الصفحة 120 و ما بعدها.

شمال أفريقيا، دون احتساب الحصة التي تمر عبر تركيا، و50%من صادرات البترول، و90 % من صادرات الغاز لشمال إفريقيا تتجه نحو أوروبا[1]، وتقرر في إطار مسار برشلونة الذهاب نحو سوق للغاز بين بلدان جنوب وشرق المتوسط وأوروبا، وأيضا نحو سوق كهرباء مندمجة[2]،

مع ذلك " يجب الاعتراف بعدم وجود فكر استراتيجي في المتوسط، وعدم وجود رؤية استراتيجية شاملة لما يجب ويمكن أن يكون اندماجا عميقا "[3]، حتى أن كل المساعي الأساسية في المنطقة هي إما ذات طابع قطاعي أو ذات طابع ثنائي، فإنه لا بد من ربطه مع اتجاه النزعة التكاملية لدى الأطراف المؤيدة لما يدعى بالتكامل المتوسطي intégration méditerranéenne، ولكن وحتى الآن لم يتبلور مفهوم نظري للتكامل[4]المتوسطي قائما بذاته، ولكن المقاربات الموجودة تحاول الانطلاق من أهمية العناصر الأساسية كالعناصر الاقتصادية.

المطلب الثاني: الإقليمية المتوسطية والتيار المتوسطي

وتبرز الأهمية النظرية لتشكيل نظام إقليمي في المتوسط في أهمية البنية الإقليمية المتوسطية للأوروبيين أو غير الأوروبيين،

عرفت الإقليمية انتشار كبيرا في الفترة التي تلت الحرب الباردة، وتحولت من الطابع العسكري –كحلف الشمال الأطلسي– إلى الطابع الوظيفي المتعدد، و ينطلق هذا التيار من عناصر جديدة في العلاقات الدولية تساهم فيها العولمة وتشعب القضايا المشتركة، و تعد

[1]« Régulation régionales de la mondialisation » Groupe du travail IPEMD (Pierre Beckouche cordonnée), IPEMED, Paris, 2011. , op.cit. .,p.54.

[2] Idem., p.42.

[3]Idem. ,p14.

الإقليمية من أوجه التكاملية المحدثة التي ساهم في وضعها كل من كارل دويتش و هاس، ينطلق دويتش من التكامل الإقليمي وتطوير نظرية الاتصالات الاجتماعية ، فيما يركز هاس على دور جماعات المصالح المختلفة في تقريب الدول، وكلاهما يستلهمان من الجماعة الأوروبية، إذ أنهما يريان فيها أفضل نموذج للاندماج الإقليمي ، وهما بذلك يختلفان عن دافيد ميتراني، الذي رفض الاندماج الإقليمي خوفا من إعادة إنتاج سلوك الدولة نفسها بين التكتلات الإقليمية، إذ اهتم ميتراني بالاندماج الدولي، وهو عموما أقرب إلى نظرية السلام الدائم لكانط، وفي النهاية فالاندماج الإقليمي هو اندماج دولي[1]

وعرفت الفترة التي تلت الحرب الباردة نماذج متنوعة وجديدة للإقليمية ، وظل النموذج الأوروبي هو النموذج الانجح بين كل هذه النماذج ، وأخذت تحذو حذوه النماذج الأخرى بما فيها تلك التي حافظت على استمرارها منذ الحرب الباردة، ارتكزت هذه النماذج على أهمية العناصر الاقتصادية نتيجة تزايد الاحتياجات المتبادلة، وتوسيع التدفقات التجارية و المصالح المالية ورؤوس الأموال وحركة الأشخاص ، كان التبادل الحر الحجر الأساس في انطلاق غالبية التجمعات الإقليمية، وأصبحت ظاهرة دولية رافقت انهيار القطبية الثنائية، حيث أن سقوط الاستقطاب الثنائي، والعصبية الإيديولوجية كان له أثر هائل و مباشر في استحداث و إنشاء التجمعات الإقليمية، بل و انخرطت في الإقليمية أو الاقليموية حتى تلك الدول التي لا تجمعها أية عناصر تعاون حقيقية مثال عنها اتحاد المغرب الكبير الذي تأسس عام 1989، الذي تم إحداثه هذا التجمع رغم وجود نزاعات بينية عويصة و ذلك بتأثير العامل الدولي و الخارجي المتعلق بالتحولات الدولية السريعة و مسايرة جوار الكتلة الأوروبية التي تزداد قوة، و مواكبة الضغوط الليبرالية و الرأسمالية[2].

[1] JARREAU Joachim, “Economic integration in the EuroMed: current status and review of studies”, CEPII, WP No 2011-07;

[2] VALETTE Élodie, Soulard Christophe-Toussaint, Claude Lacour , « LA MÉDITERRANÉE : UNE RÉGION ET DES TERRITOIRES DANS LE SYSTÈME-MONDE » ,Armand Colin | « Revue d’Économie Régionale & Urbaine 2017/3 Juin | pages 413 à 426 ;

حيث أن البعد الجغرافي لا يمنع الدول من التكامل والاندماج والانضمام إلى التكتلات، أو جماعات التبادل الحر أو الاتحادات الجمركية، فالإقليمية المعاصرة تتميز بضمها لدول مختلفة وغير متجانسة عرقيا وتاريخيا ونفسيا، غير أن أهم ميزة لهذه الإقليمية هي ضمها دولا عظمى إلى جانب دول صغيرة وربما ثانوية وهامشية، وأخذت تتشكل، ولأول مرة، تجمعات مصالح تضم دولا غنية وأخرى فقيرة أو في طريق النمو غير أنها تسعى كلها للاستفادة من هذه التكتلات[1].

وهو الحال بالنسبة للعلاقات الأوروبية المتوسطية، فبعدما كان التعاون عبارة عن اتفاقيات تعاون مع الدول المغاربية الثلاث (المغرب و الجزائر و تونس) لعام1969،أصبحت حوارا عربيا أوروبيا منذ عام 1975، ثم شراكة أورومتوسطية مع مسار برشلونة، وفق مقاربة جديدة تدمج لأول مرة مقاربة جغرافية للإقليم المتوسطي، أي الدول البحرية المطلة على البحر الأبيض المتوسط مع استثناء المنطقة اليوغسلافية، من منطقة البلقان التي كانت تحت وطأة الحروب الداخلية، التي لها إطار خاص بها و هو السياسة الأوربية للجوار، كان هذا التحول ذو أهمية بالغة في تاريخ العلاقات الإقليمية بين دول غير متجانسة، وليست في المستوى نفسه من التنمية، تنتمي لديانات مختلفة، وتعيش خلافات و نزاعات تاريخية حادة، ولا تنتمي لرقعة جغرافية برية مشتركة وإنما إلى مجال بحري مشترك ،أكبر من البحار الأخرى التي سبق و أن قامت حولها علاقات مشابهة[2].

فالاندماج الجهوي أو الإقليمي يقوم على نظرية la proximité أي البداية بالأقرب فالأقرب، ولا اعتبار للتجانس العرقي لأن الاندماج لا يعد بناءا لمفهوم الأمة، حيث يشير إلى عملية التكامل بين مناطق أو جهات مختلفة داخل منطقة معينة، هذا النوع من الاندماج يمكن

[1] Ibidem.

[2] MOURAD Ali. Les transformations des relations euro-méditerranéennes après le cinquième élargissement de l'UE : Portée et limites des cadres de voisinage euro-méditerranéens. Droit. Université de Rennes 1, 2014,p120-150.

أن يكون نتيجة لعدة عوامل، منها الاقتصاد والسياسة والاجتماع، واحدة من النظريات التي يمكن أن تلعب دورًا في فهم الاندماج الجهوي هي نظرية "la proximité" أو "القرب."

نظرية "la proximité" تشير إلى أهمية القرب المكاني والاجتماعي في تعزيز التكامل الإقليمي والاندماج بين المناطق، وبمعنى آخر، تقول النظرية أن المناطق المتقاربة جغرافيا واجتماعيا أكثر قابلية للتعاون والتكامل الاقتصادي والاجتماعي بسبب العلاقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية الأقوى بينهما، يمكن أن يشمل هذا التعاون تبادل الموارد، والاستثمارات المشتركة، وتطوير بنية تحتية مشتركة، وتنسيق السياسات.

هذه النظرية تشير أيضا إلى أن القرب المكاني والثقافي يمكن أن يساهم في تخفيف التوترات الإقليمية وتعزيز التعاون بين المناطق المختلفة داخل منطقة معينة، ويمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق[1].

على سبيل المثال، يمكن أن تكون الاندماج الجهوي مفيدًا عندما تتعاون المدن المجاورة في تطوير مناطق صناعية مشتركة أو في تحسين بنية النقل بينهما، هذا يمكن أن يسهم في تعزيز التنمية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة.

يمكن تصنيف الشراكة الاورومتوسطية ضمن مسار تشكيل التكتلات الإقليمية، غير أنها إقليمية بطيئة، تحت ضغوط التجاذب والتنافر، وهي تخضع لمعايير الإقليمية التكاملية التي ذكرها المحللون، وإنما لا يمكن الجزم بسيرها نحو النجاح، إذ أن المؤشرات عن ذلك ليست واضحة رغم العمل المتطلع لإقامتها[2].

لكن في الحالة الاورومتوسطية نميز إقليميتين، إقليمية الأوربيين فيما بينهم وإقليمية الأوروبيين مع البحر الأبيض المتوسط ومحيطه من دول وشعوب، وكلتاهما مختلفة كليا عن

[1] DE WULF Luc (Ed.), MALISZEWSKA Maryla (Ed.) "ECONOMIC INTEGRATION IN THE EURO-MEDITERRANEAN REGION", The CASE Network REPORTS NO89/2009,p15-30.
[2]ESCRIBANO Gonzalo & JORDÁN Josep María , "Sub-regional integration in the MENA region and the euro-mediterranean free trade area", Mediterranean Politics, (1999), P133-148;

الأخرى، إذ تنطلق الأولى من أهداف واضحة وعملية من المراكز، بينما تنطلق الثانية من ضغوط سياسية وجغرافية للضواحي[1].

وتتوجه معايير الإقليمية التكاملية إلى تقدير مدى التعاون والتكامل بين الدول أو الجهات الإقليمية المختلفة في مجالات متعددة مثل الاقتصاد والسياسة والاجتماع والبنية التحتية والبيئة والثقافة، هذه المعايير تهدف إلى قياس مدى التكامل والتعاون بين الدول أو الجهات الإقليمية وتحديد الجوانب التي يمكن تحسينها أو تعزيزها، ومن بعض المعايير الشائعة لتقييم الإقليمية التكاملية:

التبادل التجاري: تقدير حجم التبادل التجاري بين الدول أو الجهات الإقليمية المختلفة، يمكن أن يشمل ذلك حجم الصادرات والواردات وميزان المدفوعات.

الاتحاد الاقتصادي: تقييم مدى التكامل الاقتصادي بين الدول أو الجهات الإقليمية، مثل وجود اتحاد جمركي أو اتحاد عملة مشتركة.

السياسة: تحليل مدى التنسيق والتعاون بين الدول أو الجهات الإقليمية في مجالات السياسة الخارجية والأمن والسياسة الاجتماعية.

البنية التحتية: تقدير جودة وكفاءة البنية التحتية المشتركة بين الدول أو الجهات الإقليمية، مثل شبكات النقل والطاقة والاتصالات.

البيئة: تقييم مدى التعاون في مجال حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية بين الدول أو الجهات الإقليمية.

الثقافة والتعليم: تقدير مدى التبادل الثقافي والتعاون التعليمي بين الدول أو الجهات الإقليمية.

[1] مصلوح كريم، نفس المرجع السابق ، ص 30 و ما بعدها

التعاون الاجتماعي: تقدير مدى التعاون في مجالات الصحة والتنمية الاجتماعية والشؤون الاجتماعية.

تتفاوت هذه المعايير من إقليم إلى آخر حسب الأهداف والاحتياجات المحددة لكل إقليم أو مجموعة دول، يتم استخدام هذه المعايير عادة في دراسات البحث والتقييم لقياس مدى التكامل الإقليمي ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة وزيادة التعاون بين الجهات المختلفة.

يخوض الإقليميون المتوسطيون في النقاشات نظرية حول العناصر الداعمة للاندماج الإقليمي، وفي معرض دفاعهم ينبه هؤلاء إلى أن " بعض القضايا العالمية يصعب حلها دوليا، وسيكون من الأفضل التعاطي معها على مستوى إقليمي مثل البيئة"[1]،

يمكن القول أن الدوافع إلى الإقليمية المتوسطية هي متعددة، من بينها الدوافع الاقتصادية والثقافية والسياسية وكذلك الجيوسياسية، وينطلق كذلك هذا التوجه، والذي هو منتشر في دول كفرنسا وإسبانيا من فكرة أن العولمة المضادة déglobalisation، لا يمكن أن تتم عبر تجزئة وطنية ولكن عن طريق التجزئة إلى كتل، و التي يمكن أن تكون كتلا إقليمية كبرى، تجارية ونقدية في الوقت نفسه (منطقة الدولار، منطقة الين و اليوان، منطقة اليورو)[2]، ينطلق هذا التوجه من مقارنة نموذجين آخرين، وهما الآسيان +3،حيث يتكون من دول محدودة التنمية ودول أخرى ذات تنمية جيدة ودول كبيرة جدا[3]، كما أن هذا التوجه مستلهم أيضا من تجمع دول البلطيق، و الذي يعمل على مشاريع كبرى ويضم دولا أعضاء في الاتحاد الأوروبي وأخرى غير أعضاء لديها مستوى متباين من التنمية [4]، ويبقى هذان النموذجان نسبيين، رغم تشابههم مع المتوسط في بعض الخصائص فإنهما يختلفان عنه في خصائص أخرى، أولها

[1]« Régulations régionales de la mondialisation » …, op ; cit, pp.20-21.

[2]Idem., p20.

[3]بيرمانيا، بروناي، كمبوديا، اندونيسيا، اللاووس، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام، الصين، كوريا الجنوبية واليابان.

[4]هذه الدول هي المانيا والدنمارك واستونيا وفنلندا وايسلندا وليتوانيا، والنرويج وروسيا وبولونيا والسويد والاتحاد الأوروبي.

كثرة الدول في المتوسط، أما في العمق فإننا أمام اختلافات جيوثقافية وهوياتية و جيوسياسية جذرية، فلا تتعلق فقط بتجاوز نزاعات نشبت في الماضي، ولكن بتجاوز انقسامات بسيكوتاريخية واستراتيجية تغذيها ضغوط مستمرة، إذ يستند التعاون في البلطيق على تجانس بين ثلاث دول بلطيقية وهي استونيا، وليتوانيا، لاتفيا ،إذ انطلقت في التعاون منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، وساعدها ذلك في التقارب مع الدول الإسكندنافية المجاورة، وهي منطقة لا تشهد صراعات أو نزاعات كبيرة، بل تعد من أقل الأقاليم العالمية عرضة للنزعات، كما أن التعاون في البلطيق يستند إلى الدور الألماني والروسي ودور الاتحاد الأوروبي أيضا، إذا أصبحت تتقاطع فيه مصالح هذه القوى المركزية، ولا يعرف تناقضات في حجم تلك التي يعرفها المتوسط، كما أن انضمام دول البلطيق إلى الاتحاد الأوروبي (EU) وحلف شمال الأطلسي (NATO) كانت عملية مهمة وتاريخية تمت على مرحلتين بعد استعادة استقلالها من الاتحاد السوفيتي في عقد 1990.

في عام 2004، انضمت إستونيا ولاتفيا وليتوانيا رسميًا إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، هذا الانضمام كان جزءًا من موجة توسع الاتحاد الأوروبي التي شملت العديد من الدول الوسطى والشرقية التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي سابقًا .

انضمام هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي سمح لهذه الدول بالاستفادة من مزايا العضوية في هذه المؤسسات، مثل الدعم الاقتصادي والتعاون الأمني والتبادل الثقافي[1].

يتقاسم الأورومتوسط أيضا مع آسيا الشرقية نظام الحمائية إزاء تنقل الأشخاص، ولكن مع نهج السياسات الوطنية لبلدان الجنوب الأسيوية في مجال التكوين أو التنمية الصناعية، ويجعل اتساع الاندماج الإقليمي المنتج آسيا بعيد عن النموذج المتوسط[2].

[1] JARREAU Joachim, op.cit .,p 07

[2]« Régulation régionales de la mondialisation » ….. ,op.cit .,p.43.

و هناك فروق جوهرية موجودة بين منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي تقوم على " الاندماج العميق " و الشراكة الاورومتوسطية التي تقوم على " الاندماج السطحي "، إذ يقتصر هذا الأخير على الاندماج التجاري المحدود الذي يقتصر بدوره على إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، أما الاندماج العميق فيقصد به إجراءات أكثر عمقا ودلالة، فإلى جانب البعد التجاري الحدودي يهدف هذا الاندماج إلى تجانس شروط الاندماج من خلال اعتماد معايير قانونية مشتركة وآليات تنظيمية للاختلالات التي لا تشملها الأنظمة القضائية الوطنية، و هو يساعد بالخصوص على طمأنة الاستثمارات الأجنبية في بلدان الجنوب لأن المستثمرين يشعرون بخوف أقل تجاه الإطار التنظيمي الذي ستتم فيه عملية الاستثمار"[1]، إضافة إلى ذلك يقوم الاندماج في جنوب شرق آسيا على ما يدعى بـ"اندماج الأمر الواقع " ، وهو اندماج اقتصادي يقوم دون الحاجة لاتفاقيات بين الدول، إنما يقوم به الوكلاء التجاريون الذين ينتظمون في أقسام إقليمية، وعلى الاستثمار المباشر [2]، ويمكن القول أن ما يدعى بـ "الاندماج العميق" قائم على معايير قانونية مشتركة وأيضا على التقريب التشريعي وحتى القضائي.

وقد اهتمت بهذا السياسة الأوروبية للجوار بشكل كبير، إذ قامت في جوهرها على أساس تعيير بعض القواعد القانونية وإدماج تشريعات أوروبية في القوانين الوطنية، وإصلاحات قضائية وقانونية أخرى حسب البلدان، غير أنه يعاب على هذه المنهجية طابعها غير التشاركي، إذ تخضع لميزة القطب والمحيط والضاحية[3].

وبإتباع منهج جون مونيه بترك الجوانب الحساسة جانبا سعت الدبلوماسية الفرنسية من أجل رسم وضع إقليمي أورو متوسطي، وذلك بطرح مبادرة اتحاد متوسطي مرتكزا على عناصر

[1] المرجع نفسه، ص 102.

[2] المرجع نفسه، ص 103.

[3] JAMET Jean-François, « Intégration régionale : Processus de Barcelone et Union pour la Méditerranée, quels scénarios d'avenir » ? , Questions d'Europe n°105 – Policy Papers de la Fondation Robert Schuman, 2008, p 12-13.

التقارب الموضوعية والملموسة بالخصوص منها الاقتصادية[1]، وهذا من عناصر الإقليمية الشائعة، وهي اعتماد العناصر الاقتصادية للتقارب الإقليمي، ولكنها أثارت ولا تزال تثير التساؤلات حول حقيقية الاتجاه نحو تشكل نظام إقليمي جديد.

ويبقى المتوسط بعيدا عن النماذج الأخرى، وتبدو مناقشة نظام إقليمي متوسطي بالمقارنة مع أنظمة في أقاليم مسألة غير منسجمة، ذلك أن بالمتوسط عبارة عن كتل جيوسياسية متباينة: شمال أفريقيا والشرق الأوسط وإسرائيل وتركيا والبلقان وأوروبا الغربية، هذا إضافة إلى تقسيم آخر من قبيل المتوسط الغربي والمتوسط الشرقي، أو شمال جنوب، وعالم مسيحي وثان إسلامي وثالث يهودي، وتكشف هذه الكتل عن عالم مصغر.

يغيب في المتوسط توازن إقليمي مشترك، وذلك يمكن تفسيره بعدة عناصر كغياب دولتين أو دول محورية متوازنة، تشكل قوة أساسية لجميع باقي الدول حولها، إذ تبقى الأدوار المتوسطية للدول الأوروبية لا تخضع لاستراتيجية متوسطية واضحة[2].

وكذلك دور الاتحاد الأوروبي الضعيف في توحيد رؤيته الخارجية والاستراتيجية في المتوسط، وهو نتاج عدم استقرار سياسته الخارجية الناتجة عن عدم صلاحياته المؤسساتية في هذا المجال.

ويضاف إليها اتساع المجال الجغرافي المتوسطي وكثرة دوله وخضوعه لتصنيفات جيوسياسية متنوعة، وطغيان خيار البدائل حسب القرب القاري لكل بلد، ووجود البدائل العسكرية في المتوسط وخلطها بالاقتصادية، مثل خلط التعاون ببيع الأسلحة، أو التحالف مع الأمريكيين بالسلام مع إسرائيل[3].

---

[1] Dorothée SchmidSchmid, « Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée : Chargement de nom ou du fond », Questions internationales, Mars /Avril 2009, consulté le 10Novembre2019 sur le site de l'IFRI : www .ifri.org/downloads /artdsquestionsinternationales.pdf, p. 3 .

[2] كريم مصلوح، نفس المرجع السابق، ص 45 و ما بعدها.

[3] نفس المرجع.

عدم وجود دولة محورية أو تكتل مفتوح في جنوب المتوسط يمكن لهما جذب الأوروبيين إلى توثيق الاندماج في بعض مجالات التعاون الفعالة، وضعف الذهنية الاستراتيجية المتوسطية بالوعي الذاتي المتوسطي.

وعلى العموم فإن هذا التيار، ينطلق من دوافع فكرية وليس من مؤشرات واقعية مشجعة، وهذا يختلف جذريا عن أولئك الذين أعجبوا بنمط التكامل الأوروبي، كما لا تتشارك كل الأفكار هذه النزعة الإقليمية، خاصة الشرق أوسطية، ويمكن الاستدلال على ذلك بمحدودية الاهتمام الأكاديمي والدبلوماسي والسياسي بالبحر الأبيض المتوسط وبالتعاون الأورومتوسطي، إذ تظهر هذه النزعة بشكل أكبر لدي جناح متوسطي في غرب المتوسط بالخصوص،

وفي الأخير نشير إلى تيار فكري آخر مرتبط بسابقيه يحاول تفسير الدوافع لإنشاء علاقات أورومتوسطية وهو التيار المتوسطي.

أما التيار المتوسطي، فهو تيار يغلب عليه الطابع الثقافي والفني، أكثر حسب دوروثي شميد Dorothée Schmid، يهدف إلى بناء المتوسط وحدة إقليمية منسجمة من الزاوية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية [1]، وينظر إلى المنطقة على أنها ملتقي حضارات كما يطلق عليه ذلك فرديناند بروديل، ويعد وجود الديانات الثلاث والتعدد الحضاري في المنطقة عنصر قوة حقيقيا وليس عنصر إضعاف، يمكن القول أن هذا التيار هو فرنسي بالخصوص، أو على الأقل أكثر بروزا في فرنسا، ينظر هذا التيار أيضا إلى الحوض المتوسطي على أنه ملتقى للتعدد والثقافات المتنوعة التي تلتقي حول البحر وعبر التاريخ، تشبه هذه النزعة النزعات الثقافية النخبوية، إذ هي محصورة ضمن فئات محدودة جدا[2]

المذهب الإقليمي المتوسطي يشير إلى نهج أو مفهوم يركز على تعزيز التعاون والتكامل بين البلدان والجهات الإقليمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تعتبر هذه المنطقة واحدة من

[1]Dorothée Schmid, op.cit.,

[2] M'HENNI Mansour, « Raisons et déraisons de la Méditerranéité Raisons Méditerranéité », Giornale di filosofia, vol. 1/2021, p83-90.

أكثر المناطق التي تشهد تاريخًا ثقافيًا واقتصاديًا غنيًا وتنوعًا في العالم، ومع ذلك، تواجه التحديات والمشكلات المشتركة مثل الهجرة غير الشرعية، والتلوث البيئي، والتغيرات المناخية، والاقتصاد، والأمن.

المذهب يسعى إلى تعزيز التعاون والتكامل بين الدول والمنظمات والجهات في منطقة البحر الأبيض المتوسط بهدف معالجة هذه التحديات وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، يشمل ذلك تعزيز التبادل الثقافي والاقتصادي، وتعزيز الأمن والاستقرار، وإيجاد حلول مشتركة للقضايا البيئية.

تحتضن المنطقة البحر الأبيض المتوسط مؤسسات إقليمية مثل اتحاد منتدى البحر الأبيض المتوسط واتفاقية برشلونة لحماية البيئة والتنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. تهدف هذه المؤسسات إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين دول المنطقة وتعزيز التكامل الإقليمي[1].

وتشمل جهود التعاون المشتركة مشاريع تنمية مشتركة وبرامج لمكافحة الجريمة والهجرة غير الشرعية، وتعزيز التبادل التجاري والاستثمار، وتعزيز التعليم والثقافة.

هذا المفهوم يعكس الاعتراف بأهمية التعاون الإقليمي لمعالجة التحديات المشتركة وتحقيق الاستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

[1] مصلوح كريم، نفس المرجع السابق

الفصل الثاني: مميزات العلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية:

لقد كانت الضفتان مصدرا لانطلاق علاقات متبادلة وتأثيرات متكاملة بين الثقافات اليونانية والمقدونية والإفريقية في شمال إفريقيا منذ الفراعنة والمملكات الأمازيغية، وفي عهد الحملات التجارية الفينيقية التي انطلقت من لبنان اشتهرت بموانئها في الحوض المتوسطي إلى حدود الأطلسي والتي بلغت إلى جنوب مدينة أكادير المغربية حاليا وبنزعتها التجارية، كما كانت مجالا للتبادل الخصب ولكن أيضا لتوحيد السلطة

توحي العناصر التاريخية بأن التفاعلات لم تقتصر على الجوانب الثقافية، بل لم تنفصل هذه الموازين الجيوستراتيجية والجيواقتصادية عن الحملات الثقافية والدينية.

فالمنطقة الاورومتوسطية كمجموعة متباينة، تترابط فيما بينها بعلاقات متمايزة ومميزة، والتعاون بين دولها قديم قدم التاريخ الإنساني وقد مر بعدة مراحل من مجرد التفاهم والتوافق والمشاورة إلى توثيق التعاون بمعاهدات واتفاقيات، فلا يمكن أن تعيش الدول وتستمر، وهي في عزلة عن بعضها البعض، لأن المصالح الإنسانية وبناء الحضارات يتطلب إقامة علاقات متنوعة وتوثيق روابط التعاون الإنساني، ولكن هذا لا ينفي وجود صراعات التي تعود لعدة عوامل، حتى أن بعضها معقد، وكان حائلا دون التأسيس لعلاقات هادئة مبنية على التعاون، وفوت على هذه الدول فرص لا تعوض.

تتميز العلاقات اليوم بريادة الاتحاد الأوروبي والذي يبادر ويسعى إلى إقامة علاقات تعاون ما بين دول المنطقة، والعمل على تطوير هذه العلاقات لتصبح في شكل جديد يعرف باتفاقيات التعاون.

و هنا سنقسم تحليلاتنا لهذه العلاقات إلى شقين، الشق الثنائي، والذي يتميز بكونه يتراوح بين التعاون والتنافس في المبحث الأول؛ ثم الشق المتعدد الأطراف الذي يتميز بكونه ذو الطابع العمودي والمركزي في المبحث الثاني.

المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية الثنائية بين التعاون والتنافس

ويقصد بالتعاون مجموعة مكثفة من التفاعلات والاتصالات في المجالات المختلفة التي تسمح بالبناء، وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين مكانياً أو جغرافياً أو منتمين إلى دين واحد أو ذوي أصول عريقة واحدة، وإذا تعلق الأمر بالتعاون الإقليمي فالأمر يتصل بتفاعلات في إقليم جغرافي معين وبين عدة دول تنتمي إلى هذا الإقليم[1].

كما يعرف أيضاً بأنه: "صيغة من العلاقات الدولية والذي يتضمن تنفيذ سياسية أو استراتيجية معينة متتابعة خلال فترة زمنية، تسعى تلك الآليات المستمرة إلى توطيد العلاقات الدولية في مجال أو عدة مجالات، مع التخفيف من قيود معينة"[2].

أما فيما يخص التنافس، فينطلق عدد من المفكرين في شرحهم لمفهوم التنافس الدولي (Concurrence International)، من التركيز على الجانب الاقتصادي على اعتبار أن هذا المصطلح ذو أصول اقتصادية راسخة على غرار تلك المفاهيم التي اشتقت منه كالمنافسة الاقتصادية الحرة والتنافسية الدولية وغيرها حيث انتقل من حقل العلوم الاقتصادية إلى حقل العلوم السياسية وتحديدا ضمن دراسات الاقتصاد السياسي والعلاقات الاقتصادية الدولية.

وكان للتحولات الجذرية التي مست عالم ما بعد الحرب الباردة، وما أسفرت عنه من تزايد مطرد للعامل الاقتصادي الأثر البالغ في تزايد أهمية الظاهرة، حيث أصبح الاقتصاد العامل الأهم المحدد والمحرك للسياسات الخارجية للدول، مما خلق جو من التنافس الاقتصادي بآليات دبلوماسية تدعمها التكنولوجيا والثقافة، والمنطقة المتوسطية لا تختلف عن هذا، فلطالما كان المتوسط مجالا للتعاون وللصراع والتنافس،

---

[1] محمد غربي، واقع التنمية المستدامة وضغوط العولمة (بيروت: دار الروافد الثقافية ناشرون، 2014)، ص 20

[2] فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الاورومتوسطية، رهانات، حصيلة وآفاق: التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014)، ص 30-31.

سنعالج الفكرة في مطلبين، مطلب أول نناقش فيه التعاون الاقتصادي بين البلدان الاورومتوسطية، ومطلب ثاني نتناول فيه التنافس في السياسات الثنائية الاورومتوسطية.

مطلب أول: التعاون الثنائي الأورومتوسطي.

يتميز التعاون الأورومتوسطي بطابع الثنائية أكثر، وتتبوأ فرنسا فيه مكانة قوة إقليمية تتمتع بمؤهلات تجعلها أهم قوة متوسطية، ولكن هذه الأمر غير ثابت أمام حجم التنافس في المتوسط وصعود دور قوى أخرى متوسطية أو وافدة للمتوسط[1]،

ويمكن تحديد مؤهلات فرنسا كقوة إقليمية من خلال حجم القوة الفرنسية الشاملة مقارنة بباقي دول الاورومتوسطية، وحجم العلاقات الفرنسية الثنائية والإقليمية مع دول المتوسط.

تتميز استراتيجيا بتفوقها العسكري والنووي، كما تعد واحدة من أهم الاقتصاديات العالمية، ولفرنسا وزن ديمغرافي ووزن في استقبال الهجرة المتوسطية والدولية، والتجارة، تدفق السلع وتدفق رؤوس الأموال والاستثمار[2].

فعلى المستوى التجاري ومن خلال حجم معاملاتها مع مختلف مناطق المتوسط، توجد فرنسا في الصف الثاني بعد إيطاليا تليها ألمانيا، وتهتم رؤوس الأموال الفرنسية بوجهات مختلفة، مثل البرازيل وكوريا الجنوبية، مع استمرارها في بعض البلدان المتوسطية بحكم علاقات تاريخية أو ناتجة عن حقبة الاستعمار[3].

تظل فرنسا بائعا أساسيا للسلاح لبلدان المتوسط، ولكنها تلقى منافسة حقيقية من طرف أربعة بلدان أساسية أولها الولايات المتحدة الأمريكية ثم روسيا والصين والمملكة المتحدة.

---

[1] DREVET Jean-François, « Quelles limites pour l'UE : quelles relations avec un voisinage à géométrie variable ? », Notre Europe – Institut Jacques Delors POLICY PAPER 97, SEPTEMBRE 2013, P 15-16.

[2] مصلوح كريم، نفس المرجع، ص 117 وما بعدها.

[3] MONTALIEU Thierry ; la coopération économique UE/ACP : retour sur un partenariat en voie de normalisation IRENEE / Université de Lorraine | « Civitas Europa » 2016/1 N° 36 | p99 à 110.

بلغ حجم التبادل التجاري بين دول المغرب العربي وفرنسا 30 مليار يورو عام 2019، وبفائض وصل إلى ملياري يورو لصالح فرنسا[1]

احتلت الجزائر المرتبة الأولى في حجم التبادل مع فرنسا، والذي بلغ أزيد من أحد عشر مليارات يورو وبعجز وصل إلى المليار يورو، وبلغ التبادل مع المغرب بعدها عشرة مليار يورو، ومع تونس تسعة مليارات يورو[2].

وتعد فرنسا أكبر دائن لتونس بحيث فاقت ديونها ثلاثة مليارات دينار (1.3مليار يورو) في عام2017 ما يشكل 12.8% من إجمالي ديون البلاد الخارجية حسب بيانات البنك المركزي التونسي[3].

ولعبت فرنسا دورا مهما في إخراج مسار برشلونة إلى الوجود، حيث تعد بالإضافة إلى ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا راعية أساسية له، كما كان لها دور بارز في توجيه السياسة الأوروبية للجوار وتعميمها على جنوب وشرق المتوسط، حيث أن هذه الأخيرة كانت موجهة في الأصل إلى الجيران الشرقيين لأوروبا، وطالبت فرنسا بإدماج الشركاء المتوسطيين لمسلسل برشلونة خلال المجلس الأوروبي بكوبنهاغن عام 2002، وفي مشروع الاتحاد من أجل المتوسط،

فيما تتبني ألمانيا دبلوماسية عامة ناعمة مع المنطقة المتوسطية والمنطقة العربية، إذ تميل إلى اعتماد علاقات مستجدة ومتطورة في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا العالية، ترتبط ألمانيا بعلاقات وثيقة مع إسرائيل، التي تبيع لها مرارا سلعا عسكرية متطورة مثل الغواصات الألمانية، وتولي ألمانيا اهتماما بتطوير التعاون مع المنطقة من خلال انخراطها في الشراكة الاورومتوسطية، حيث تعد مثلا من بين أهم ممولي المؤسسة الاورومتوسطية لحوار الثقافات

[1]التجارة والاستثمار والتشغيل في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط التقرير الموضوعاتي لمشروع "إدراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي" مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2022، ص 34 و ما بعدها.

[2]GOUMEZIANE Smaïl . « RELATIONS EUROPE-MAGHREB : QUEL AVENIR ? » 02/05/2019 Fondation Jean-Jaurès ;

[3] بيانات البنك المركزي التونسي 2017

، ولعدة مشاريع أورومتوسطية، ومن جهة أخرى تتدخل ألمانيا من خلال سياستها الخاصة في التعاون، عن طريق آليات ألمانية مثل المنظمة الاورومتوسطية للتعاون والتنمية، وعن طريق عدة آليات مدنية أخرى تعنى بالبحوث والدراسات وتتبع وتشجيع الإصلاحات في المنطقة، مثل مؤسسة Hanns Seidel [1] التي تنشط في شمال إفريقيا و مؤسسة Friedrich Ebert [2] التي تعمل بالشرق الأوسط وغيرها[3].

ورغم وجود هجرة متوسطية لا بأس بها في ألمانيا، وهي مرشحة للتطور و التحول إلى أقلية مسلمة، فإن اللغة و الثقافة الألمانيتين لا تحظيان بانتشار كبير في الأوساط الثقافية والأكاديمية والعلمية، يلقى هذا الوضع بصعوبات حقيقية في التواصل، الذي من شأنه إعاقة فتح حوار حول الأدوار الألمانية في البحر الأبيض المتوسط ، وهكذا تكتفي ألمانيا بسياسات الاتحاد الأوروبي في دعم مكانتها المتوسطية، ولم يسبق لألمانيا أن قادت أو دعمت هندسة متوسطية أو أورو متوسطية خارج الاتحاد الأوروبي، إذ تميل ألمانيا إلى عمل متعدد الأطراف يقوده الاتحاد الأوروبي في هذه المنطقة، وتنظر إلى الشراكة الاورومتوسطية على أنها مركز علاقات الاتحاد الأوروبي مع المجال المتوسطي[4] .

كما لا تملك أهم الدول على الضفة الشمالية للمتوسط كإيطاليا[5] واليونان واسبانيا سياسة متوسطية واضحة، بل تنظر إلى المتوسط كموضوع لسياسات قطاعية معينة، والأمر سيان

---

[1] فرانتس فيندیلین «هانز» زایدل كان سياسي ألماني ينتمي لحزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي. شغل منصب رئيس وزراء ولاية بافاريا من 1957 إلى 1960. مؤسسة هانس زايدل (HSF) هي مؤسسة ألمانية غير ربحية مكرسة لتعزيز الديمقراطية والسلام والتنمية المستدامة ومقرها الرئيسي في ميونيخ، وتقدم خدمتها في أكثر من 75 دولة.

[2] فريدريش إيبرت هو سياسي ألماني، و أول رئيس منتخب لألمانيا ، مؤسسة فريدريش إيبرت - (FES) من أجل الديمقراطية الاجتماعية تأسست مؤسسة فريدريش إيبرت في سنة 1925 وهي أكثر المؤسسات السياسية عراقة في ألمانيا. تلتزم المؤسسة إلى اليوم بإرث فريدريش إيبرت الذي ُسميت باسمه وتعمل على توطيد القيم الأساسية للديمقراطية الاجتماعية أي الحرية والعدالة والتضامن، كما ترتبط معنويًا بمبادئ الديمقراطية الاجتماعية وبالنقابات الحَّرة.

[3] مصلوح كريم، ص 118 وما بعدها

- [4] Moller Almut, « L'Allemand Face au printemps arabe, Note du comité d'études des relations franco-allemandes », IFRI, IFRI, paris, juillet 2011, p, 16.

[5] مبادرة انريكو ماتي

بالنسبة لأهم دول الضفة الجنوبية مصر والمغرب والجزائر التي تعتمد علاقات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي كأحد خياراتها الاستراتيجية[1].

ورغم الأهمية الحيوية لهذه الدول الأوروبية في التعاون الأورومتوسطي بالنظر لانتمائها الجغرافي ولأدوارها التاريخية في البحر الأبيض المتوسط، ولأهميتها كأعضاء مؤثرين في سياسات الاتحاد الأوروبي، ورغم ما يجمعها من عناصر في علاقتها مع جيرانها مثل حتمية الجوار الجغرافي حاجاتها من الطاقة، صادراتها نحو المنطقة، وتدفقات المهاجرين ويضاف إليها الأزمة المالية والاقتصادية منذ العام 2008 و التي بلغت أوجها في العام 2011 وهددت باستقرار منطقة اليورو[2]، وصادفت هذه الأزمة أزمة جيوسياسية أخرى في جنوب المتوسط تتمثل فيما سمي بالربيع العربي، تمارس الدول الأوربية المذكورة سياسات متوسطية مستقلة بعضها عن بعض[3]،

ولكن ما يميز كل واحدة منها عن الأخرى في خصوصية علاقاتها الاستراتيجية مع جيرانها مثل علاقة اسبانيا مع المغرب والجزائر، إيطاليا مع تونس وليبيا والجزائر، واليونان مع تركيا وجمهورية قبرص.

هذا مرده التفاعلات التاريخية في هذه العلاقات الثنائية أو الثلاثية، التي تتخذ أحيانا شكل محاور وتحالفات، مثل تحالف اليونان وجمهورية قبرص[4]القبارصة اليونانيون ضد تركيا والقبارصة الأتراك، ثم استعمال إسرائيل ورقة إضافية من أحد الطرفين، واسبانيا والجزائر في

[1] مصلوح كريم، التعاون والتنافس في المتوسط، مركز الجزيرة للدراسات، 2013؛ ص118 و ما بعدها

[2] CRISTINA PACIELLO, Maria," The impact of the economic crisis on Euro-Mediterranean relations", The International Spectator, 2010, vol. 45, no 3, p. 51-69.

[3] ASSEBURG Muriel," The EU and the Middle East Conflict: Tackling the Main Obstacle to Euro-Mediterranean Partnership", Mediterranean Politics, 8:2-3, (2003),p 174-193.

[4] لا تعترف الأمم المتحدة سوى بجمهورية قبرص واحدة التي يمثلها حاليا القسم الجنوبي من قبرص، بينما تعترض تركيا على هذا الاعتراف، وتدافع عن وضع خاص بالقبارصة الاتراك شمال قبرص، باعترافها بجمهورية شمال قبرص، ويعد ضم جمهورية قبرص الى الاتحاد الأوروبي خطوة استراتيجية اتاحت للاتحاد ضمان موقع متقدم على مشارف الشرق الأوسط ومراقبة اهم محاور القارة الافرواوروآسياوية.

مقابل المغرب، كما حدث في أزمة جزيرة تورا [1]بين اسبانيا والمغرب، وإيطاليا وليبيا وتونس ومالطا للتعاون في مجال مكافحة الهجرة.

يتضح أن هذه الدول لا يمكنها وحدها لعب دور أكبر من حجمها في التعاون الأورومتوسطي بقدر ما تلعبه العلاقات الثنائية أو الثلاثية مع الدول المجاورة.

ففي إيطاليا يعيب فالتير كورالوزو على السياسة الإيطالية المتوسطية التوافق الثنائي المفرط، إذ تعتمد إيطاليا بشكل أكبر على علاقاتها الثنائية مع دول المنطقة وعدم وجود استراتيجية متماسكة مع أولوية السياسة الداخلية والإكثار من الخطابات البلاغية، من قبيل الحديث في عهد برلسكوني عن برنامج مارشال خاص بفلسطين[2]، وضعف على المستوى الأوروبي على نحو متزايد، كما أن إيطاليا لا تنسجم كثيرا مع السياسات الأمريكية في المتوسط والشرق الأوسط، ما يؤدي بها أحيانا للاحتكاك والخلاف مع واشنطن، وأحيانا تقوم إيطاليا بمبادرات مستقلة ولا تخضع للمعايير التقليدية المشتركة، وهذا يجعل إيطاليا أحيانا في موقع الريبة من طرف حلفائها،

يمكن ملاحظة ملامح هذه السياسة في تفاعل الدبلوماسي الإيطالي مع تداعيات الانتفاضات الربيع العربي، حيث رغم تحفظها إزاء الحملة العسكرية إزاء ليبيا وإزاء إجراءات الاتحاد الأوروبي بتجميد الأصول الليبية واتخاذ عقوبات إزاءها، فإن إيطاليا انضمت أخيرا إلى التحالف الذي قادته فرنسا والمملكة المتحدة والى سياسات الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي،

[1] جزيرة صغيرة ، مساحتها حوالى 14 هكتارا على الساحل المتوسطي للمغرب بين مدينتي طنجة وسبتة ،تقع على بعد 200 متر من الشواطئ المغربية ، واستعمرتها اسبانيا منذ العام 1808 في اطار سياسة تنافس أوروبي على المنطقة ، كما استعمرت عدة جزر أخرى في تواريخ متقاربة ، اندلعت بشأن هذه الجزيرة ازمة حقيقية بين المغرب واسبانيا ، وذلك اثر انزال المغرب لعدد من افراد القوات المسلحة الملكية عام 2002 ، واعتبرت الجزائر ان هذه الجزيرة التي تقع على بعد 200 متر عن الإقليم البرى المغربي ملكا اسبانيا ، كما دعم موقف الاتحاد الأوروبي اسبانيا ، بينما كان الموقف الفرنسي في صالح المغرب - نسبيا - ، واظهرت هذه الازمة حساسية علاقات المغرب مع جيرانه ،ومن جهة أخرى أظهرت ان الساحل المتوسطي الذي يضم عددا من الجزر والثغور تحت السيطرة الاسبانية.

[2]See the detail in Valeter Coralluzo, op. Cit. , pp.54-58.

وعجزت إيطاليا عن لعب دور ريادي أو كطرف في مقدمة السياسة الأوروبية في الأزمة الليبية للعام 2011 رغم العلاقات التقليدية الإيطالية الليبية[1].

أما اليونان فتأثرت بدورها بنوعين من التأثيرات في علاقتها بالتحول الناتج عن الانتفاضات في جنوب وشرق المتوسط، تأثيرات مباشرة كاستقبال اللاجئين من بلدان شمال إفريقيا وانقطاع الطاقة، وتأثيرات بعيدة المدى كإمكانية تغيير في البيئة الأمنية الإقليمية، طبيعة النظم السياسية الجديدة واستقرارها، تأثر أسعار النفط.[2]

ويركز اليونان سياساته المتوسطية في شرق المتوسط، وينهج لهذا الغرض سياسة ترتكز على عنصرين، الأول حاجة اليونان العاجلة لاكتساب دور في الجوار الجنوبي، والثاني مشكلات اليونان العديدة مع أنقرة، وهذه الأخيرة مع إسرائيل، مما أدى إلى تقارب اليونان مع إسرائيل[3]، وهو بذلك نفس الأسلوب الذي تستعمله غالبية الدول المتوسطية المتوسطة القوية إقليميا.

كما تقود اسبانيا سياسة متوسطية تقوم على كونها بلدا مدافعا عن استراتيجية متوسطية داخل الاتحاد الأوروبي، ولكن أيضا تنافسية مع بلدان جنوب المتوسط بالخصوص في تصدير بعض المواد المتشابهة، أو للمحافظة على القوة التفاوضية لإسبانيا إزاء جيرانها كالمغرب في مجال إبرام اتفاقيات الصيد البحري، ومع الجزائر لضمان الواردات من النفط، تنتهج اسبانيا أيضا سياسة تقوم على المبادرة في المجال المتوسطي، والاهتمام بمنطقة الساحل والصحراء.[4]

إن الدول الأوروبية المتوسطية الثلاث التي تمتلك قوة متقاربة لا توظف سياسة متوسطية متكاملة وواضحة، تعتمد في مقابل ذلك على الاتحاد الأوروبي لدعم قوتها التفاوضية ودعم موقعها الاستراتيجي، وتنهج سياسة أورومتوسطية تقوم على دعم مالا يخالف مصالحها ضمن

[1] MOISSERON Jean-Yves, « Après les révolutions arabes : changer de paradigme dans le partenariat euro-méditerranéen », Dans Confluences Méditerranée 2011/2 (N° 77), pages 153 à 165 Éditions L'Harmattan
[2]Thanos Dokos , «The evolving Mediterranean perspective of Greece in the transatlantic context », in Roberto Aliboni and others, Southern Europe and the Mediterranean"…,op.cit.,p.32.
[3]Idem.p.24.
[4]See the detail in Jordi VaqueriFanés and Eduard SoleriLecha , « Spain and the Mediterranean form transatlantic perspective » , in Roberto Aliboni and others ,Southern Europe and the Mediterranean …,op.cit .,pp.65 – 79 .

الاتحاد الأوروبي في أي سياسة أورو متوسطية، فتجد نفسها أحيانا في موقع تنافسي مع دول الضفة الجنوبية، في الوقت نفسه الذي تعرف تفاعلاتها المتوسطية تدفقات خارج السيطرة ما يجعلها تميل إما لسياسات ثنائية أو الاستعانة بالاتحاد الأوروبي لتحقيق بعض الأهداف وتطبيق بعض السياسات المعينة[1] .

المطلب الثاني: التنافس في السياسات الثنائية الاورومتوسطية:

بدافع من القلق الاستراتيجي المتبادل، وعدم الثقة، والتنافس الإقليمي وتحت الإقليمي، تعمل الدول المتوسطية للتعاون من خلال اتفاقيات ثنائية أو شراكات أو برامج عمل ...الخ، وغالبا ما يكون هذا التوجه سياسات ثنائية سريعة لا ترقى إلى مستوى التحالفات ولا إلى مستوى العلاقات المستدامة.

تتسم هذه التحالفات بالهشاشة في العديد من الأحيان، بعدم اليقين وبالتغيير المفاجئ والسريع نتيجة لتداخل القضايا والحسابات والتحولات الداخلية للدول، ويمكن ملاحظة ذلك في العلاقات التركية – الإسرائيلية، المصرية – الإسرائيلية، المغربية – الاسبانية، الجزائرية – الفرنسية أو الفرنسية –التركية...الخ، إذ تلتزم هذه الدول بعلاقات ثنائية فيما بينها سرعان ما تعرف انتكاسة، ثم تعود إلى سابق عهدها، وهكذا دواليك[2].

ويفسر هذا المزاجية و التقلب عناصر مرتبطة بعوامل نفسية و استراتيجية مركبة، مثل تأثير اتهام تركيا بإبادة الأرمن من فرنسا ، اتهام فرنسا بجرائم في الجزائر ،أو مهاجمة اسبانيا باستعمار أجزاء من المغرب، أو تخوف من الانسحاب من اتفاق السلام في مصر، و تتميز هذه العناصر كلها بارتباطها بجروح تاريخية، وعزة نفس، ولا تعبر هذه التقلبات عن حقيقة التدفقات بين هذه الدول، مثل أهمية الاستثمار الفرنسي في الجزائر، و الاسباني في المغرب،

[1] مصلوح كريم، نفس المرجع السابق ص 125 و ما بعدها
[2] نفس المرجع

و الفرنسي في تركيا، وأهمية السلام المصري لإسرائيل، يضاف إليها أهمية هجرات هذه الدول في هذه البلدان وتعدد ارتباطاتها البشرية و غيرها .

تتجلى حدود التعاون الإقليمي الأورومتوسطي في التنافس بين دوله، حول امتلاك أو تحقيق مصالح أكثر من الأخرى،

ويقع التنافس الألماني الفرنسي ضمن السياسات المؤثرة في مسار الأورومتوسطي، إذ لا تنجذب ألمانيا انجذاب فرنسا نفسها إلى المجال المتوسطي، سوى أن ألمانيا لا تسمح بتطوير أي سياسات في المتوسط بمعزل عنها، فيما تتفاعل الدول في جنوب المتوسط باعتبارها معنية بهذا التنافس في شكل ردود أفعال استباقية، ويعد المغرب والجزائر من بين الدول التي تنتهج نزعة تنافسية إزاء المتوسط، وأحيانا توظف ذلك في علاقاتها مع جيرانها في أوروبا الجنوبية،

ويفترض انخراط ليبيا في الشراكة الاورومتوسطية كدولة جديدة بحاجة إلى الدعم والمساندة بعد الأزمة، كما يفترض ألا تبقى دول جنوب وشرق المتوسط في موقع الدول الصغيرة، إذ لم يسبق أن عبرت عن سياسة متكاملة في المتوسط، ويدفع تنافس بين فاعلين مركزيين بالدول الثانوية للنظر إلى التعاون الأورومتوسطي على أنه آلية التحقيق النفوذ، وكان التنافس الفرنسي الألماني أبرز أشكال التنافس في الفضاء الأورومتوسطي[1]،

ولم يتسنَ لهذين البلدين القيام بهذا الدور المحوري داخل البيت الأوروبي إلا من خلال تساوي ثقل الدولتين فمن المنظور الاقتصادي والنقدي يمنح التفوق لألمانيا، أما من المنظور السياسي والاستراتيجي فهو يعطي التفوق لفرنسا لكن التطورات اللاحقة التي انجر عنها إعادة توحيد ألمانيا الذي أكسبها المزيد من القوة، وتوسع المجموعة الأوروبية نحو الشرق، وهو المجال الطبيعي والتقليدي للنفوذ الألماني، منحت ألمانيا أفضلية استراتيجية مما أخل بالتوازن[2].

[1] كريم مصلوح، نفس المرجع السابق
[2] نفس المرجع ،

وأمام هذا الاختلال، عمدت فرنسا إلى التوسع جنوبا، نحو البحر المتوسط سعيا منها إلى تحقيق هدفين :الحد من الهيمنة الألمانية والتمكين للدور الفرنسي.

وبدافع من الصراع حول المركزية الأوروبية بين فرنسا و ألمانيا اهتدت فرنسا إلى بديل ألا و هو مركزية المتوسط كثقل من شأنه إعادة التوازن لصالح الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط معتمدة في ذلك على سياستها المتوسطية والروابط التاريخية، الاقتصادية والثقافية؛ وهذا ما يؤكد على أن مشروع" الاتحاد من أجل المتوسط "موجه بالدرجة الأولى ضد الهيمنة الألمانية، خاصة في شكله الأولي :الوحدة المتوسطية، الذي كان يستهدف إبعاد المفوضية الأوروبية والدول الأوروبية غير المطلة على المتوسط لكن من الواضح أن معارضة كل من ألمانيا والمفوضية الأوروبية حد من الطموح الفرنسي، ولم تقبل هذه الأخيرة برئاسة فرنسا للجانب الشمالي إلا خلال فترة رئاسة فرنسا للمجموعة الأوروبية[1].

حيث أن استراتيجية النفوذ التي تنتهجها فرنسا تستند إلى اعتبار البحر المتوسط كعمق استراتيجي ذو أبعاد تجارية، طاقية، ثقافية وأمنية، غير أن الرهانات المرتبطة بهذا المشروع تمتد كذلك إلى المصالح الأوروبية

مثل الرفض الألماني إزاء إحداث منطقة إقليمية متوسطية تجمع بلدانا من الضفتين تستثني ألمانيا، ورغم التوافق بين البلدين في إحداث صيغة الاتحاد من أجل المتوسط كحلقة ضمن مسلسل برشلونة بعد الاقتراح الفرنسي في إحداث آلية تجمع دول مشاطئة للبحر، فإن ألمانيا ظلت تعد السياسة الأوروبية للجوار هي الإطار اللازم لتنظيم العلاقات مع بلدان الجوار، وتتجاهل الاتحاد من أجل المتوسط، في مقابل ذلك ترى فرنسا السياسة الأوروبية للجوار سياسة ثانوية في التمويل للمبادرات الفرنسية".[2]

[1] مصلوح كريم، نفس المرجع، ص 118 و ما بعدها

[2]Almut Moller, « L'Allemand Face au printemps arabe, Note du comité d'études des relations franco-allemandes », IFRI, IFRI, paris, juillet 2011, p16.

ويفسر موقف ألمانيا القوي ضد الاتحاد من أجل المتوسط بقيادة فرنسا ولصالح الحفاظ على عملية برشلونة وتدعيمها على نطاق واسع، باعتبار الموقف الألماني مشاركة أكبر لألمانيا في السياسة الاوورومتوسطية[1].

تتمتع ألمانيا بانفتاح جيوسياسي حيوي على الشمال ودول البلطيق والدول الاسكندينافية ، وتستفيد من حيويتها التقليدية [2] في وسط وشرق أوروبا وازدادت أهمية ألمانيا لدى دول أوروبا المتوسطية مع الأزمات المالية و الاقتصادية التي مست منطقة اليورو عام 2010[3]، حيث تدخلت ألمانيا بقوة في اليونان وكذا في إيطاليا واسبانيا، قامت ألمانيا على نهج سياسة قوية قوامها الحفاظ على منطقة اليورو ومناقشة مستقبل تعميق التكامل الأوروبي ، ويجعلها هذا الوضع بلدا قادرا على التأثير ليس فقط في دول الاتحاد الأوروبي ولكن في مختلف الاتجاهات الجغرافية لأوروبا شمالا وشرقا وجنوبا ، وأمام اتفاق النخبة الألمانية بأن المتوسط لا يشكل إقليما متجانسا مما لا يسمح بتطوير كبير للتعاون المتعدد، تختار ألمانيا تعميق التعاون الثنائي مع هذه البلدان ،وهي عموما ضمن الشركاء الأربعة الأساسين لكل دول جنوب المتوسط[4]،

ظلت ألمانيا رغم انكماشها الاستراتيجي تهتم بنقط التوتر في المنطقة المتوسطية : النزاع العربي –الإسرائيلي ، والتطورات السياسية في تركيا والنزاع الكردي، والأزمة الجزائرية، وقبلها حرب الخليج، و التطرف الإسلامي، و ضغوط الهجرة، ودعمت ألمانيا منذ أواخر العام 1994 سياسة متوسطية أوروبية[5] ، ورغم أهمية الحضور الألماني في منظمة المتوسط فان حضورها

---

[1] توبياسشوميشار،" المانيا : قوة فاعلة في البحر الأبيض المتوسط "المتوسطي 2009، (المعهد الأوروبي للمتوسط) ،ترجمة مركز الاهرام للنشر و الترجمة و التوزيع ،ص 183 ،جاهز على الرابط الالكتروني للمعهد الأوروبي للمتوسط ،وتم الاطلاع عليه في 20-12-2020 :
http://www.iemed.org/actualitat-fr/noticies/lanuari-iemed-de-la-mediterrania-tambe-en-arab

[2] نشير الى أن المانيا كانت لها أطماع تاريخية في المتوسط - مثلا – في المغرب مع مطلع القرن العشرين ، اذ كانت القوة المنافسة لفرنسا في بسط السيطرة على المغرب ،وحازت المانيا مكانة تقليدية في البلقان ،كما حاز حكم فرنكو في اسبانيا بدعم المانيا اثر الحرب الاهلية في اسبانيا بين 1933و1939 ،تحالفت إيطاليا في عهد موسوليني مع المانيا في الحرب العالمية الثانية .

[3] CRISTINA PACIELLO, Maria, "The impact of the economic crisis on Euro-Mediterranean relations", *The International Spectator*, 2010, vol. 45, no 3, p. 51-69.

[4] المرجع نفسه ، ص 183-184 .

[5] Joashim Schild, « L'Allemand entre l' est et le sud » , in politiques méditerranéennes …,op.cit.,p .178 .

هذا يعتقد أحيانا أنه مرتبط بحمولة علاقتها المتميزة مع إسرائيل التي تتجاوز الإطار الثنائي :" حيث أن أصل المعضلة التقليدية لسياستها في الشرق الأوسط هو التوتر الثابت بين المصالح الاقتصادية التي تدفعها إلى تطوير وتكثيف مبادلاتها مع العالم العربي الإسلامي ، ومن جهة أخرى، ثقل الماضي الذي لم يتم تجاوزه ويضمن أولوية العلاقات بين ألمانيا وإسرائيل مقارنة بالعلاقات مع العالم العربي والإسلامي "[1].

ساهمت هذه الوضعية الانقسامية داخل الاتحاد الأوروبي على إعاقة سياسة الاتحاد إزاء الأزمات الأكثر أهمية[2]وهو ما حدث في الأزمة الليبية، التباعد بين ألمانيا وفرنسا في التعاطي مع الأزمة، وامتناع ألمانيا عن التصويت لصالح القرار 1973 المتعلق بحماية المدنيين وإقامة منطقة حظر جوي في ليبيا في الوقت الذي تحملت فرنسا مسؤولية كبيرة في إدارة هذه الأزمة، وهي كانت تهدف إلى امتلاك التأثير مستقبلا في المتوسط،[3] وهو ما أثار انتقادات قطاع كبير من الدبلوماسيين والمتتبعين الألمان

يجعل هذا التنافس بين بلدين محركين للاتحاد الأوروبي من تطوير السياسة الاورومتوسطية موضوعا لحسابات جيوسياسية معقدة، حيث ترى فيها ألمانيا رغبة فرنسية في توسيع نفوذها بالاستعانة بالاتحاد الأوروبي، وترى فيها فرنسا قلة اهتمام ألمانيا التي تركز اهتمامها في البلطيق حيث تقود تجمعا لدول البلطيق، وفي أوروبا الوسطى والشرقية،

وتميل ألمانيا التي ترتبط بروسيا بعلاقات وثيقة ناتجة عن أهمية الاستهلاك الألماني من الغاز الروسي، إلى الاعتناء أكثر بالمجال الأوروبي الروسي، على رغم أن الأمور تغيرت ولكن أزمة منطقة اليورو عام 2010 عكست نزعة جديدة لألمانيا التي أظهرت نشاطا كبيرا على مساعدة الدول الأوروبية المتوسطية.

---

[1]Idem.p .179.

[2]كانت هذه المعادلة واضحة في التصويت حول العضوية الكاملة لفلسطين في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) ،حيث صوتت المانيا ضد المشروع، بينما صوتت فرنسا لصالح عضوية فلسطين

[3]Alumet Moller,op.cit.,p.13 .

كما يؤثر التنافس المغاربي بدوره في سير السياسات الإقليمية الأوروبية في المتوسط الغربي خصوصا، إذ يشكل المجال الجيوسياسي لكل من المغرب والجزائر واسبانيا عقدة التنافس في أقصى غرب المتوسط، إسبانيا البلد الأوروبي المتقدم، الجزائر البلد الكبير مساحة والغني بالثروات الذي خضع لاستعمار مبكر حديث الاستقلال، والمغرب ذو الواجهتين، متوسطية وأطلسية[1]، ومسالة الصحراء الغربية التي هي شوكة في حلق العلاقات الثنائية.

لا تنطلق الدول المغاربية من أرضية مصممة للتنافس في المتوسط، كما أنها لا تحوز عن أي أرضية للتعاون الإقليمي رغم الدعاوى الكثيرة والمتنوعة لها لتنشيط التكامل المغاربي، ولا يحوز هذان البلدان القدرات اللازمة لتقديم فوائد كبيرة للمتحالفين معها، مع استثناء بعض الموارد الطبيعية مثل الموارد الغازية أو البحرية، وتقدم بديلا لذلك بعض ميزات التعاون الأمنية والنشاطات الدولية والإقليمية.

تلعب هذه الدول مع الاتحاد الأوروبي على بعض الخيارات الأخرى مثل دورها في الحد من الهجرة نحو أوروبا، أو في مكافحة التهريب الدولي عبر غرب إفريقيا و البحر الأبيض المتوسط، بما فيه تجارة المخدرات، أو الاتجار في مواد أخرى، تقع هذه العناصر ضمن مجالات التنافس الإقليمي والثنائي في كسب بعض ميزات التعاون، وتحدث قلقا متبادلا بين البلدان المغاربية المتجاورة، إذ أن تجارة المخدرات لم تعد مشكلة أوروبية بل أيضا مشكلة مغاربية نتيجة ظهور شبكات التجارة في هذه المواد وتزايد نسب استهلاكها في هذه البلدان، ولم يعد القول بأن هذه المشكلات أوروبية مجديا بل أصبحت مشكلات كل هذه الأطراف مجتمعة[2] .

[1] يمكن ملاحظة ردود الأفعال في سلوك البلدين في اغلاق الحدود عام 1994 بعد اتهام المغرب للجزائر بتورطها في احداث فندق ايسني في مراكش، بوجود مجموعة اشخاص اتهموا بالإرهاب، وقد كان قرار المغرب الانفرادي غير معقول، ولا يستند الى اية ادلة، وهو قرار مزاجي ناتج عن تركز القرار وارتباطه بوزارة الداخلية والقصر آنذاك، ولا يفوت الجزائر من جهتها التعبير عن مواقف اندفاعية وبعضها ذو طابع مؤثر ازاء المغرب مثل تأييد اسبانيا في ازمة جزيرة تورا.

[2] مصلوح كريم، نفس المرجع، ص 113 و ما بعدها

يبدو أن التنافس المغاربي لا يقوم على توجهات جيوسياسية عامة إزاء المتوسط وإزاء الاتحاد الأوروبي، كما لا يستند إلى تفسير للمجالات الجيوسياسية المتوسطية، ومن ثم هو يستند إلى حسابات محدودة وصغيرة، وليس إلى خطط لسير العلاقات في المتوسط، أو السياسة الاورومتوسطية.

تحد هذه الوضعيات المتأزمة والمشكلات في الجنوب وشرق المتوسط من مقاربة منسجمة ومتكاملة للشركاء الأوروبيين، بسبب تناقضات جيواستراتيجية في النظر إلى المنطقة.

المبحث الثاني: الطابع العمودي والمركزي للعمل الاقتصادي المتعدد.

نظرية التبعية، وهي نظرية شائعة في العلوم الاجتماعية تفسير التنمية الاقتصادية للدول، تم تطويرها خلال أواخر الخمسينيات وعلى مدى العقدين التاليين، وخاصة تحت إشراف راؤول بريبيش وهانز سينجر، لاحظا حقيقة مفادها أن النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية المتقدمة لا يؤدي بالضرورة إلى النمو في البلدان الأكثر فقراً، والواقع أن دراساتهما أشارت إلى أن النشاط الاقتصادي في البلدان الأكثر ثراءً يؤدي في كثير من الأحيان إلى مشاكل اقتصادية خطيرة في البلدان الأكثر فقراً، ويبدو أن الفقر مستمر في البلدان المتخلفة لأنها تصدر السلع الأولية إلى البلدان الغنية التي تصنع بدورها منتجات من تلك السلع وتبيعها مرة إلى البلدان الأكثر فقراً، ونظر منظرو الماركسيين مثل أندريه جوندر فرانك وبول أ . باران وبول سويزي إلى الفقر المستمر باعتباره نتيجة للرأسمالية.

وفقًا لنظرية التبعية، فإن التخلف ينجم بشكل أساسي عن الوضع الهامشي للدول المتضررة في الاقتصاد العالمي، عادةً، تقدم الدول المتخلفة عمالة ومواد خام رخيصة في السوق العالمية تُباع هذه الموارد للاقتصادات المتقدمة، التي لديها الوسائل لتحويلها إلى سلع تامة الصنع، تنتهي الدول المتخلفة إلى شراء المنتجات النهائية بأسعار مرتفعة، مما يؤدي إلى استنزاف رأس المال الذي قد تكرسه لترقية قدرتها الإنتاجية. والنتيجة هي حلقة مفرغة تديم تقسيم الاقتصاد العالمي بين نواة غنية ومحيط فقير، في حين اعتبر منظرو التبعية المعتدلون، مثل عالم الاجتماع البرازيلي فرناندو هنريك كاردوسو[1] ، أن بعض مستويات التنمية ممكنة داخل هذا النظام. سنعالج هذه المميزات من خلال التطرق في المطلب الأول: علاقات اقتصادية متعددة مركز–محيط، ثم المطلب الثاني: تبادلات غير متكافئة.

[1]الذي شغل منصب رئيس البرازيل في الفترة 1995-2003

المطلب الأول: علاقات اقتصادية متعددة مركز–محيط

تطرق الدكتور محمد بجاوي[1] إلى نظرية مفادها أن نمو دول الجنوب يتحقق آليا بنمو دول الشمال، ويضع هذا التعريف انقسام الاقتصاد العالمي بين مجموعتين من الدول، مجموعة مسيطرة تسمى دول المركز ومجموعة تابعة تسمى دول المحيط، هذه الأخيرة التي عليها أن تعاني آثار توسع دول المركز في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والواضح هنا أن أنصار هذا الاتجاه ينظرون للتبعية كعلاقة مسيطر وخاضع ويركزون في ذلك على العوامل الخارجية[2].

حيث أن هناك نظرية تسمى "نظرية انتقال النمو" أو "نظرية التنمية الاقتصادية " (Economic Development Theory) تُقدم فكرة أن نمو دول الجنوب يمكن أن يكون مرتبطًا بشكل آلي بنمو دول الشمال، و تعتمد هذه النظرية على ظواهر لتبرير نظريتها:

نقل التكنولوجيا ورؤوس الأموال: تشير النظرية إلى أن الدول الصناعية المتقدمة في الشمال يمكن أن تسهم في نمو الدول النامية في الجنوب من خلال نقل التكنولوجيا ورأس المال والاستثمارات، على سبيل المثال، شركات دول الشمال يمكن أن تستثمر في الإنتاج والبنية التحتية في الجنوب وتساعد في تحسين الإنتاجية.

التجارة الدولية: تعزز النظرية أيضًا من دور التجارة الدولية في تحقيق نمو متبادل، الشمال يمكن أن يتاجر مع الجنوب بمنتجاته المتقدمة والمصنعة، في حين يمكن للجنوب تصدير المنتجات الزراعية والمواد الخام إلى الشمال.

الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر من الشمال في الجنوب أن يكون له تأثير إيجابي على نمو الاقتصاد في الجنوب من خلال إنشاء فرص عمل وزيادة الإنتاجية.

---

[1]انظرمقال محمد بجاوي في المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، "تطور العلاقات الاوروميتوسطية بين منطق المركز والمحيط" العدد:05، السنة 2012، ص45-68.

[2] – عواطف، عبد الرحمان، "قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث"، سلسلة عالم المعارف، جوان 1984،ص 30.

التعليم والتدريب: يعتبر تحسين التعليم والتدريب في الدول النامية من المكونات الرئيسية لنقل التكنولوجيا والمعرفة من الشمال إلى الجنوب.

ومع ذلك، يجب ملاحظة أن تحقيق هذا التفاعل الإيجابي بين نمو الشمال والجنوب يتطلب سياسات حكومية فعالة وتعاون دولي مستدام، كما يجب أن يتم مراعاة تفاوتات الظروف والاحتياجات بين الدول النامية وأن تكون هناك مبادرات لتعزيز العدالة الاجتماعية والبيئية في جميع أنحاء العالم.

مع ذلك، يجب ملاحظة أن هذه النظرية تعتمد على افتراض أن العلاقات الدولية تسير بسلاسة وأن الفوائد تنتقل بسهولة بين الشمال والجنوب، وهذا ليس دائمًا الحال، تعتمد النجاح الحقيقي لهذا النموذج على العديد من العوامل الأخرى بما في ذلك سياسات الحكومة والثقافة والبيئة الاقتصادية الدولية والظروف المحلية.

قدّم الدكتور سمير أمين تحليلًا معمقًا لظاهرة التبعية، حيث أضاف رؤى تفصيلية تتعلق بعلاقة التبعية بالتبادل غير المتكافئ بين الدول الصناعية الرأسمالية ودول العالم الثالث وقد استخدم هذا التفسير لتوضيح أنماط معينة من العلاقات الاقتصادية الدولية. يرى أمين أن هناك مجموعتين من قوانين النمو الرأسمالي: الأولى تخص دول المركز (الدول المتقدمة)، والثانية تخص دول الهوامش (الدول النامية) .

يشير أمين إلى أن النمو الرأسمالي في المركز ارتبط بالقضاء على التشكيلات الاجتماعية السابقة، مثل العبودية والإقطاع، وذلك عبر توسع الاحتكارات وانتشار الرأسمالية ضمن دائرة نفوذ الاستعمار الجديد. ويُظهر هذا النظام أن بنية الاقتصاد العالمي هي التي تفرض التطور غير المتكافئ، حيث تستحوذ دول المركز على الصناعات الأكثر تقدمًا، بينما تُجبر دول الهوامش على تلبية احتياجات السوق العالمي عبر إنتاج المواد الأولية وتوفير اليد العاملة الرخيصة، مما يجعل التصنيع الهيكلي كدول رأسمالية مستقلة أمرًا مستحيلًا.

ويرى أمين أنه، رغم نجاح حركات التحرر الوطني، فإن طبيعة تكوين الدول النامية وتاريخها الاستعماري سيستمر في إضعافها وإبقائها خاضعة لدول المركز، ما لم تتبنى هذه الدول نظامًا اشتراكيًا يحررها من قيود التبعية.

و ترتبط دول جنوب المتوسط السائرة غي طريق النمو، ارتباطا تقليديا بعلاقات سياسية وتاريخية واجتماعية واقتصادية وطيدة بالدول الأوربية المتقدمة، كما أن الاهتمام الأوربي بمنطقة حوض البحر المتوسط اهتمام قديم انطلق من مسوغات حضارية، وهو ما دفع الطرفين للتعاون في مختلف المجالات، وقد تطورت هذه الفكرة فمن مجرد فكرة متوسطية قديمة إلى فكرة تم تجسيدها في الواقع، وذلك عن طريق إقامة علاقات تعاون ما بين دول المنطقة والعمل على تطوير هذه العلاقات لتصبح على شكل جديد عرف باتفاقيات التعاون، جاءت كلها عن طريق مبادرة من أوروبا حيث تعجز دول جنوب المتوسط عن رسم السياسات الملائمة ، و في المقابل هيمنت أوروبا في تحديد مسار تلك السياسات بشكل يتيح لها تسخير موارد دول الجنوب لخدمة اقتصاداتها[1] من خلال وضع مجموعة من السياسات:

1) العلاقات الاوورومتوسطية في إطار السياسة المتوسطية الجزئية:

نصت معاهدة روما عام 1957 على أهمية زيادة وتيرة التبادلات التجارية والعمل على تحسين العلاقات الاقتصادية مع دول البحر المتوسط، وقد تم إبرام مجموعة من الاتفاقيات منها اتفاق انتساب مع اليونان عام 1961، ومع تركيا في 1963، ومالطا في 1972 وقبرص عام 1973[2]،

تم إبرام 3 اتفاقيات بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وإسرائيل الأولى في 04 جويلية 1964، واكتسبت طابعا تجاريا، هدفها منح تخفيض جمركي من طرف المجموعة على بعض صادرات إسرائيل التي قدر عددها بـ 20 منتوجا.

---

[1] ابراهيم، العسوي، "قياس التبعية في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، ص13-17.

[2] المعاهدة المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية (معاهدة روما) الموقعة في 03.25. 1957، ودخلت حيز التنفيذ في 1958.01.01.

أمّا على المستوى الضفة الجنوبية، فهو يعود إلى مارس 1969، من خلال الاتفاقية المبرمة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وكل من تونس والمغرب، حيث تميزت هذه الاتفاقيات بالطابع التجاري البحت، بحيث تم فتح السوق الأوروبية للبلدين دون فرض الرسوم الجمركية، أو برسوم منخفضة بالنسبة للسلع الزراعية، غير أن ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين أفقدهما مزايا هذا الانفتاح.

وعليه فقد أدت جميع هذه الاعتبارات لاختلال معدلات التبادل التجاري على حساب البلدان المغاربية، مما يعني الفشل العملي لهذه الاتفاقيات في بناء مشروع تنموي فاعل.

وفي محاولة أوروبية لاستدراك الوضع تبنت المجموعة الاقتصادية الأوروبية في قمة باريس 19-21 أكتوبر 1972، استراتيجية جديدة اتجاه جيرانها في المتوسط[1].

2) العلاقات الاوروميتوسطية في إطار السياسة المتوسطية الشاملة.

تعتبر السياسة المتوسطية الشاملة بمثابة الجيل الثاني من الاتفاقيات التي جاءت لدعم التبادلات التجارية، حيث شعرت الدول الأوروبية بضرورة إعادة هيكلة سياستها المتوسطية لتشمل جميع الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط[2].

تميزت هذه السياسة بتوسيع مجال الاتفاقيات بين المجموعة الأوروبية ودول المتوسط من جانبين، ففي سبعينات القرن الماضي، وقعت المجموعة الأوروبية عدد من الاتفاقيات مع بعض الدول، كان من بينها دول المنطقة المتوسطية، وركزت على المساعدات الاقتصادية أو ما يعرف بالتعاون المالي مع كل الدول المتوسطية، حيث قامت دول المجموعة الأوربية بالتوقيع على مجموعة من بروتوكولات التعاون الثنائية خلال الفترة (1975-1978)، مع عدد من دول حوض البحر المتوسط ومنها: الجزائر، مصر، لبنان، سوريا، تونس، الأردن،

[1] Khader, Bichara, éd. L'Europe et la Méditerranée : géopolitique de la proximité. Paris / Louvain-la-Neuve : L'Harmattan / Academia, 1994, P 251.

[2] MOURAD Ali, « Les transformations des relations euro-méditerranéennes après le cinquième élargissement de l'UE : Portée et limites des cadres de voisinage euro-méditerranéens », op.cit. p25-40.

وذلك بموجب المادة " 238 " من معاهدة روما، وعلى مدى العقدين الآخرين قامت دول الاتحاد الأوربي بإجراء عدد من التعديلات وتمديد الفترات الزمنية لعدد من هذه الاتفاقيات.

وفي أبريل 1976 وقعت كل دولة من دول المغرب العربي على حدى، اتفاقية تعاون مع المجموعة الأوروبية، بالنسبة لتونس والمغرب كان الأمر يتعلق بتجديد وتحسين الاتفاق القديم لسنة 1969، أما توقيع الجزائر على هذه الاتفاقية فكان يعني اندماجها لأول مرة في محيط سياسة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وقد تمثلت جوانب الاتفاق في الجانب المالي الذي يتضمن قيمة المساعدات المالية التي منحتها المجموعة الأوربية لدول المغرب العربي وقدرت ب 339 مليون وحدة أوروبية وذلك لمدة خمس سنوات[1].

أمّا الجانب التجاري فيتضمن تطبيق تفضيلات جمركية تتراوح ما بين 50 % و60 %، حسب طبيعة المنتوج، وتحديد سعر مرجعي للمنتجات الزراعية المغاربية الموجهة نحو أوروبا، وكذلك الجانب الفني والذي يتضمن تبادل المعلومات والخبرات في المجال العلمي، التقني والإعلامي[2].

أمّا في دول جنوب شرق المتوسط فتم عقد اتفاقية ثنائية مع لبنان في 1972 والتي لم تدخل حيز التنفيذ إلا في 07 ماي 1977، لتتبع بعد ذلك باتفاقية تضمنت مساعدة مالية قدرها 30 مليون وحدة نقدية أوربية، إضافة إلى الإعفاء المطلق من الحقوق الجمركية الأوروبية أمام المنتجات الصناعية اللبنانية وقد استفادت الصادرات الزراعية اللبنانية باتجاه دول المجموعة بـ 80 % من تسهيلات التعريفة الجمركية الأوروبية الموحدة والتي تتراوح بين 40 % و80%.

وتم عقد اتفاق أولي بين مصر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية دخل حيز التنفيذ ديسمبر 1973، ثم تبعته اتفاقية تعاون ثنائي في 18 جانفي 1977 تضمنت ثلاث جوانب:

[1] idem
[2] Bichara Khadr, **op.cit.**, P 251.

الجانب التجاري تضمن استيراد مجموعة من المنتجات المصرية في إطار إعفاءات جمركية، الجانب المالي تقديم مساعدات مالية قدرت ب 170 مليون وحدة نقدية أوربية لمصر، والجانب التقني يتمثل في التعاون بين المجموعة ومصر في مجال العلوم والتكنولوجيا.

ثم الاتفاق مع سوريا بتاريخ 18 جانفي 1977، تضمن حزمة مساعدات مالية مقدمة من المجموعة لسوريا تقدر بـ 60 مليون وحدة نقدية، وإعفاءات جمركية لبعض صادرتها الصناعية والزراعة الموجهة نحو دول المجموعة الأوروبية[1].

أمّا الاتفاق مع الأردن في 18 جانفي 1977، فقدرت المساعدات المالية الممنوحة من طرف المجموعة الأوروبية ب 40 مليون وحدة نقديةecu، وهي عملة أوربية مشتركة[2]، كما منحت الصادرات الأردنية الصناعية حرية تامة في دخول أسواق دول المجموعة ماعدا الملابس القطنية التي قيدت بكمية محدودة، إضافة إلى تخفيضات جمركية تتراوح بين 40 % و80 % بالنسبة لـ 80 % من الصادرات الفلاحية الأردنية وذلك في حدود احترام الخطوط الأساسية للسياسة الزراعية الأوربية الموحدة.

تم إبرام اتفاقيات ثانية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وإسرائيل في 29 جوان 1970، ولخمس سنوات تتضمن منح تفضيلات للمنتجات الزراعية الإسرائيلية بنسبة 30 % من واردات المجموعة من إسرائيل، وتمثلت هذه التفضيلات في تخفيضات جمركية تتراوح بين 30 %و70 % من الحقوق الجمركية للمجموعة، كما استفادت 60 % من صادرات المجموعة الأوربية الموجهة نحو إسرائيل من تخفيضات جمركية تراوحت بين 10 % و30 % حسب أنواع المنتجات.

أمّا ثالث اتفاقية في 11 ماي 1975، وتضمنت الاتفاقية إعفاء المنتجات الصناعية الإسرائيلية المصدرة إلى سوق الدول الأوربية المشتركة من الرسوم الجمركية ابتداء من 1977، تخفيض سوق الدول الأوربية للرسوم الجمركية على الحمضيات الإسرائيلية بنسبة 80%،

[1] MOURAD Ali, op.cit. , p150-180.

[2] للتذكير فالإيكو هي عملة كتابية لا تستعمل إلا من طرف الدول والمنظمات الدولية

وتقوم إسرائيل بتخفيض الرسوم على 60 % من الواردات الصناعية القادمة من أوروبا والتي لا تنافس نفس الإنتاج الصناعي المحلي وذلك ابتداء من سنة 1980[1].

ولعل ما يلاحظ على الاتفاقيات المذكورة استثناء المجموعة الأوربية للقطاعات الحساسة مثل المنتجات الزراعية من المزايا التفضيلية، وبالتالي وجدت الدول العربية المتوسطية صعوبات بسبب الحماية التي تفرضها المجموعة الأوربية على هذه المنتجات[2].

ومن الأساليب الحمائية والتميزية التي أثرت بشكل سلبي على المنتوجات الزراعية والمنتوجات للدول المغاربية وخاصة تونس والمغرب وجود عدة أشكال من القيد التجاري، كرزنامة الاستيراد بالكميات المرجعية، والقيود التعريفية بالنسبة للخضر والفواكه ومنتوجات الصيد والاقتطاعات الخاصة على الواردات، أساسا بالنسبة لزيت الزيتون وكذا الرسوم التعويضية التي تعتبر من أشد القيود على صادرات دول شمال إفريقيا.

لقد ورد في اتفاقيات التعاون التفضيلية الإعفاء التام الرسوم الجمركية بعد السنة الأولى من اتفاق على الصادرات الصناعية لدول جنوب وشرق المتوسط إلى المجموعة الأوربية، في حين عند النظر إلى هيكل التجارة الخارجية للدول العربية في تلك الفترات، نجد أن صادرتها تكون في أغلبها من المواد الأولية بالنسبة للجزائر وليبيا أو بعض المنتوجات النسيجية بالنسبة لمصر وسوريا، ولا تتعدى نسبة الصادرات من السلع المصنعة للدول العربية مجتمعة في أحسن الأحوال 2,5 % من تجارتها الخارجية، أما المواد الكيماوية فبلغت 1,6 % لنفس السنة، أما بالنسبة للواردات فبلغت نسبة السلع الصناعية 32,8 % وهكذا تبقى دائما نسبة الصادرات العربية الإجمالية أقل من نسبة الواردات الإجمالية العربية خلال باقي السنوات، بالتالي أمكن القول أن تلك التفضيلات التي منحتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية للمنتجات

[1] MOURAD Ali, op.cit. p150-180.

[2] المعاهدة المؤسسة للمجموعة الأوروبية (version consolidée) ج، ر، م، أ، رقم C 244 المؤرخة في 08.31. 1992، المعدلة بموجب معاهدة "لشبونة" الموقعة في12.13. 2007، ودخلت حيز التنفيذ في01.12. 2009، ج، ر، م، أ، رقم 306/ 1المؤرخة في 12.17. 2007.

الصناعية لم تنفذ من الوهلة الأولى من التوقيع على تلك الاتفاقيات وهي في صالح الدول الأوروبية بالدرجة الأولى[1].

وهكذا ندرك أن تلك الاتفاقيات لم تهدف أساسا إلى إحداث التنمية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما فيها الدول العربية، ودول إفريقيا جنوب الصحراء، كما لم تساعدها على تنويع صادراتها، حيث بقيت متخصصة في إنتاج المواد الأولية وبعض الصناعات كثيفة العمل، بينما تخصص الدول الأوربية المتقدمة في إنتاج السلع ذات التكنولوجيا العالية والصناعات الكثيفة رأس المال، وهي ذات قيمة مضافة عالية[2]،

إن اتفاقيات التعاون التي عقدت خلال الثلاث عقود (فترة الستينات والسبعينات والثمانيات) من القرن العشرين لم تحقق التنمية في الدول النامية بصفة عامة والدول المتوسطية بصفة خاصة، بل عملت على تكريس التبعية الاقتصادية للمجموعة الأوروبية أو استنزاف للمواد الأولية التي تزخر بها المنطقة

كما يضاف على ذلك أن البروتوكولات المالية مع الدول متوسطية تفتقد إلى المساواة في التعامل فهي تفضل بلدان على بلدان أخرى، إضافة إلى وجود هوة بين السوق الأوربية المشتركة بشأن أهمية بلدان المتوسط ودورها الفعلي في التعاون معه،

و بقيت علاقات أوروبا مع جيرانها في جنوب وشرق المتوسط تحكمها السياسة المتوسطية الشاملة منذ بدايتها سنة 1972، ولكن النتائج التي تحققت في إطار هذه السياسية لم تكن كافية على المستويين الاقتصادي والمالي، خصوصا بعد انضمام كل من اليونان والبرتغال وإسبانيا إلى المجموعة الأوروبية، والتي كانت تمتلك تقريبا نفس الخصائص الاقتصادية مع الشركاء المتوسطيين، وقد دفع تواضع هذه النتائج وكذا التحولات التي بدأت تعرفها الساحة الدولية على كافة الأصعدة منها السياسية كانهيار النظام الاشتراكي، والاقتصادية كتوسع الهيمنة الاقتصادية الأمريكية على أسواق العالم وخاصة بعد التحول في سياستها من موقف

[1] MOURAD Ali, op.cit. , p150-180.
[2] Ibidem

معارض لاتفاقيات التجارية الإقليمية إلى موقف مؤيد وذلك بعد إنشاء تكتل "نافتا" مما أثار مخاوف الدول الأوربية في احتمال فقدانها الكثير من المكاسب التي حققتها خلال العقود التي مضت، خاصة بعد طرح الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الشرق الأوسط لإحلال السلام يأخذ في الاعتبار المصالح الأميركية، فكان لزاما على أوروبا العمل من أجل المحافظة على مكانتها كشريك تجاري أول لدول منطقة حوض البحر المتوسط، خاصة وأنها تستأثر على ما يزيد عن 40 % من حجم ما تستورده دول المنطقة، كما أنها تستأثر بنحو 28 % من احتياطات صادرات دول المنطقة[1]،

إذن فالسياسة المتوسطية الشاملة، جاءت لهدف جوهري هو تدعيم المبادلات التجارية بين الدول المتوسطية، ودعم القطاع الصناعي والفلاحي، عن طريق تقديم قروض مالية، إلا أن الواقع وبعد أعوام من انطلاق هذه السياسة بقيت التبادلات التجارة غير متوازنة، بل أكثر من ذلك عملت هذه الاتفاقيات على تعميق التبعية بين دول الضفتين.

3) العلاقات الاورومتوسطية في إطار السياسة المتوسطية المتجددة:

نظراً لعدم تحقيق السياسة الشاملة للأهداف المرجوة منها والأهداف التنموية، عملت الدول الأوروبية على تجديد السياسة المتوسطية، والتي جاءت تهدف بالدرجة الأولى إلى تمتين الروابط بين الدول المتوسطية عن طريق زيادة حجم المساعدات من خلال البروتوكول المالي الرابع، وكذا تحسين شروط الدخول للسوق الأوروبية المشتركة أمام السلع الزراعية والصناعية لدول الجنوب إضافة لمشاريع تتعلق بالبيئة والبحث وبرامج التعاون اللامركزي[2].

السياسة المتوسطية المتجددة لا تختلف اختلافا جوهريا عن السياسة المتوسطية الشاملة مع إدخال تعديلات وتطورات جديدة لتدعيم تلك العلاقات أهمها:

[1] MARQUINA, Antonio, " Euro-Mediterranean Partnership for the 21st century", New York : Macmillan, 2000,p80-120.

[2] MOURAD Ali, op.cit. , p150-180.

زيادة حجم المساعدات المالية المقدمة للدول المتوسطية من خلال بروتوكول رابع بالإضافة إلى فتح الأسواق بشكل أوسع أمام السلع الزراعية والصناعية للدول جنوب المتوسط، وتنويع هذه السلع والمنتجات التي تحضي بالأفضلية التصديرية لأوروبا.

غير أن الواقع بين أن السياسة المتوسطة المتجددة بقيت موجهة أساساً بالمصالح التجارية ولم تهدف إلى خلق حالات تكاملية أو خلق استراتيجية فعلية لتنمية متضامنة.

أخيرا نستنتج أن السياسات الثلاثة التي جاءت بها المجموعة الاقتصادية الأوروبية جوهرها نفسه، بمعنى أنها منذ 1969 هي سياسة مركنتلية (مصلحية)، فمعاملاتها التجارية والمالية وطبيعتها الاستمرارية، وكذا محاولة سد النقائص التي بقيت بارزة خاصة في عدم تناسب الهدف المرغوب تحقيقه مع الإمكانيات والوسائل المتاحة والمسخرة لذلك، ويبقى عدم التكافؤ بين طرفي العلاقة التعاونية عائقا يصعب تجاوزه لتحقيق الأهداف المرجوة للطرفين[1].

هذا ما استوجب ضرورة إيجاد مبادرات جديدة من شأنها تعزيزا لتقارب ومحاولة خلق نوع من التوازن بين الضفتين وبذلك ضمان استقرار المنطقة، فجاء مسار مشروع برشلونة كمقاربة شاملة تهتم بالمسائل الأمنية والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية مما جعل هذه المبادرة رؤية جديدة لشراكة أورومتوسطية[2].

4) مؤتمر برشلونة وسياسة الشراكة الاورومتوسطية:

يعد المؤتمر الأوروبي المتوسطي الذي عقد في مدينة برشلونة الإسبانية في نوفمبر 1995 تتويجاً للجهود الأوروبية الفرنسية بشكل خاص الساعية لإعادة صياغة الدور السياسي الاقتصادي الأوروبي في المنطقة، حيث شاركت في مؤتمر برشلونة 27 دولة متوسطية، من بينها ثماني دول عربية (لبنان، مصر، الأردن، السلطة الفلسطينية، سوريا المغرب، الجزائر، تونس) فضلاً عن (قبرص، تركيا، مالطا، إسرائيل)، بالإضافة إلى الدول الخمس عشرة التي كان يتألف منها الاتحاد الأوروبي أنا ذاك، حيث تمكنت الدول الأوروبية في مؤتمر برشلونة

[1] MARQUINA, Antonio, op.cit. p80-120.
[2] ibidem

من وضع الركائز الأساسية لسياستها المتوسطية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي تشكل امتداداً للحوار الأوروبي العربي الذي انطلق في سبعينات القرن العشرين، حيث تمت الموافقة على اتخاذ قرارات تؤسس لإقامة شراكة أورومتوسطية من خلال تعزيز الحوار السياسي وتحقيق التعاون الاقتصادي والمالي والأمني مع الاهتمام بالعلاقات الثقافية[1].

لقد برزت هذه الشراكة نتيجة لمعادلة صعبة بين ثلاثة توجهات سياسية داخل الاتحاد الأوروبي وهي: التوجه الألماني الذي يصب اهتمامه في تطوير الشراكة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية وخلق منطقة مستقرة اقتصاديا وسياسياً في جوارها الشرقي، والتوجه البريطاني المتشبث بالتعاون الأطلسي وتطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والذي قد لا تهمه في قضايا المتوسط الأمنية إلا المصالح الاستراتيجية الأساسية للحلف الأطلسي والممرات المائية[2].

ثم التوجه المتوسطي والمتمثل في الدول المتوسطية الأربعة وهي فرنسا، إسبانيا إيطاليا اليونان والذي حقق انتصارا على المحاور السابقة من خلال دفعه للاتحاد الأوروبي لتبني سياسة اقتصادية موحدة تجاه بلدان جنوب وشرق المتوسط من خلال عملية برشلونة وتقديم المساعدات اللازمة لإنجاح هذه المسيرة.

تشمل الشراكة الاورومتوسطية على صيغتين للتعاون هما:

الصيغة الثنائية: يقوم من خلالها الاتحاد الأوروبي بتنفيذ عدد من الأنشطة بشكل ثنائي مع كل دولة، وأهمها اتفاقيات الشراكة التي يتفاوض الاتحاد بشأنها مع الشركاء المتوسطيين كل على حدة بشروط متباينة من دولة لأخرى، وتعكس هذه الاتفاقيات المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الاورومتوسطية الجديدة.

الصيغة الإقليمية: يمثل الحوار الإقليمي أكثر الجوانب إبداعاً، حيث أنه يشمل التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، من خلال شبكة متكاملة من المنتديات والبرامج

[1] ibidem ;
[2] Ibidem.

والمشاريع، ويعد هذا التعاون أحد العناصر التي توفر الدعم للإجراءات الثنائية التي يجرى اتخاذها في إطار اتفاقيات الشراكة ومكملاً لها في الوقت نفسه[1].

حدد إعلان برشلونة عدة آليات وأهداف أهمها: إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010، يتم من خلالها تدريجياً إزالة كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تعترض سبيل التجارة بين الدول المعنية، ووردت فيه إشارة تفصيلية للقواعد التي ستقوم عليها هذه المنطقة ومنها: توحيد الأنظمة بإصدار شهادات المنشأ، حماية الملكية الفكرية، والمنافسة المتكافئة، تحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية[2].

بالإضافة إلى تشجيع التنمية الاقتصادية المتكاملة والمستدامة التي تحمي البيئة والموارد الطبيعية وتنمي القدرات البشرية وتخلق مناخاً مؤاتيا للاستثمار بإزالة الحواجز التي تحول دونه وتنمية إمكانيات البحث والتأهيل العلمي والفني ونقل التكنولوجيا.

يتضح أن طرح هذه المجالات من "الشراكة"، بهذه الصورة إنما يخدم في الأساس المصالح الأوروبية، في ظل اختلال التوازن السياسي والاقتصادي والثقافي بين الطرفين الأوروبي ودول جنوب المتوسط.

وهذا يدخل ضمن النظرة فوقية لأوروبا المتمثلة في تحويل جنوب المتوسط إلى منطقة تابعة لها، عن طريق انفتاح اقتصاداتها وخصوصياتها وتكييفها لحاجيات الاقتصاديات الأوروبية، ومن ثمة تصبح المنطقة سنداً قوياً لأوروبا في إطار تنافسها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا نجد بأن المنطقة تصبح بؤرة للتأثير الخارجي الأوروبي تمرر عبره أوروبا ما تشاء من أطروحات لتعزيز مكانتها الدولية، وجعل المنطقة دروعاً واقية تتحكم في تحركات الهجرة وتلعب دور حراس الحدود لحماية أوروبا من الهجرة، وهنا تكمن الأغراض الحقيقية للاستراتيجية الأوروبية في المنطقة[3].

[1] MOURAD Ali. Op.cit. p 25-40.

[2].GÉRADIN Damien et PETIT Nicolas, « RÈGLES DE CONCURRENCE ET PARTENARIAT EURO-MÉDITERRANÉEN : ÉCHEC OU SUCCÈS ? », Dans Revue internationale de droit économique 2003/1 (t. XVII, 1), p 47 à 102

[3] MOURAD Ali. Op.cit. p 25-40.

كما أن محاولة هيكلة اقتصاد الدول المعنية بالشراكة الاورومتوسطية وفقا لمتطلبات هذه الشراكة يتطلب جهدا عظيما، ومستمرا، كل هذا يقلل من الحافز للانضمام إلى التكامل الاقتصادي.

سجلت عملية برشلونة مؤشرات تمزج بين النجاح والنجاح النسبي إذ يبدوا أن هناك هوة بين النجاحات المحققة على مستوى البرامج الجزئية من جهة، ونجاح أقل في تجسيد الأهداف الكلية، ليأتي ميلاد الاتحاد من أجل المتوسط كامتداد لمسار برشلونة الذي لم يوفق في تحقيق ما كان يصبوا إليه من مشاريع لصالح دول حوض المتوسط.[1]

كل هذه المشاريع المتوسطية تتميز بالعمودية، يحاول الأوربيون فيها فرض تصورهم الخاص للتعاون الإقليمي في المنطقة من خلال ما يسمى التعاون المتوسطي، وهي شراكة غير متكافئة بطبيعة الحال، تفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الأوربية أكثر مما تفتح الأسواق الأوربية أمام المنتجات العربية

على الرغم من أن تكامل البحر المتوسط هو مشروع مشترك بين الاتحاد الأوربي وبلدان البحر الأبيض المتوسط فقد اتخذ الاتحاد الأوربي دائما زمام المبادرة في صياغة سياسات التكامل في البحر الأبيض المتوسط وعرضت سياسة الاتحاد الأوربي المتوسطي التي تجسدت أولا في مسار برشلونة وثانيا في الاتحاد من أجل المتوسط، عددا من الخصائص

التبعية: تعتمد السياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي إلى حد كبير على السياسة الأوربية، في أوربا الشرقية أكثر من كونها سياسة أصلية تستند إلى أهمية منطقة البحر الأبيض المتوسط للمصالح الأوربية لقد عمل تفكك الكتلة السوفياتية في أواخر التسعينات، وتوسيع الاتحاد الأوربي إلى الشرق الذي عقبه إيجاد ديناميكيات أدت إلى اعتماد سياسة التكامل المتوسطي، وبعد سنوات قليلة عندما وضعت أوربا سياسة الجوار الجديدة لاجتذاب بلدان أوربا الشرقية غير الأعضاء في الاتحاد الأوربي، امتدت السياسة نفسها إلى البحر المتوسط أول مسعى

[1] BAGHZOUZ Aomar, « Du Processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée, une vision d'Algérie », Dans Outre-Terre 2009/3 (n° 23), p 139 à 151.

متوسطي للاتحاد من أجل المتوسط غير مستوحى من سياسة الاتحاد الأوربي في أوربا الشرقية، ومع ذلك لا تزال هناك عوامل أخرى تعيق التنفيذ السليم لهذا المشروع المتوسطي[1].

تسببت هذه العمودية، واحتكار المبادرة إلى وضع إطار نمطي للعلاقات الاقتصادية، حيث تم تصميم سياسة الاتحاد الأوربي لتشمل جميع بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، ومع ذلك هناك انقسام عميق بين المناطق الفرعية المميزة للبحر الأبيض المتوسط، التي فشلت السياسة الأوربية في اعتبارها ولقد تسبب منهج سياسة واحدة تلاءم الجميع في تغير كبير داخل هياكل الشراكة الاورومتوسطية التي أعاقت مشروع التكامل بأكمله[2].

كما تعتبر الهياكل المتوسطية التي طورها الاتحاد الأوربي إلى حد ما، بعيدة عن الواقع ويمثل البحر الأبيض المتوسط كمنطقة متكاملة مستقبلية هيكلا فكريا أكثر من حقيقة واقعية، فالبحر الأبيض المتوسط هو موقع جغرافي وليس منطقة مميزة من وجهة نظر سياسة، وقد سعت هياكل الاتحاد الأوربي المتوالية إلى التكامل بين الرفقاء الغرباء، في حين فصلت بعض بلدان البحر الأبيض المتوسط عن شركائها الطبيعيين، وهذا ينطبق بصفة خاصة على بلدان المشرق العربي، التي انفصلت عن دول الخليج العربية رغم الارتباطات الاقتصادية والسياسية والثقافية العميقة فيما بينها[3].

كما لا تسمح الهياكل المتوسطية التي طورها الاتحاد الأوربي بالاستفادة الكاملة من وضعها المتميز في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل تحقيق الإصلاحات والسياسات اللازمة، كما أنها لا تسمح بوجود الهياكل المماثلة التي بإمكانها تشجيع بلدان البحر الأبيض المتوسط على مزيد من التعاون من أجل إنشاء منطقة متوسطية متكاملة، وبعيدة عن منهج تشاركي يمكن هذه الأخيرة من إظهار إمكانيات المبادرة الذاتية ومقدرات الاقتراح.

---

[1] *Khader, Bichara. « Europe pour la Méditerranée : du processus de Barcelone au sommet de Paris ».: L'Harmattan, Paris, 2008*. P*555-558.*

[2] RÖTTSCHES Dagmar, « Le partenariat euro-méditerranéen : la fin d'une vision ? », Introduction, Dans L'Europe en Formation 2010/2 (n° 356), Éditions Centre international de formation européenne ; pages 3 à 9.

[3] *Khader, Bichara, op. Cit ; P555-558.*

المطلب الثاني: التبادل غير المتكافئ

عندما يدافع الكلاسيكيان، آدم سميث وديفيد ريكاردو، عن مبادئ التجارة الحرة، فإنهما يعتبران أن جميع التخصصات متساوية، وفي سياق التجارة الدولية، فإن تبادل المنتجات الأولية (زيت الزيتون) أو المنتجات الصناعية (مثل الصفائح) يجلب نفس المزايا، إلا أن هذا الموقف لا يشاركه فيه جميع الاقتصاديين.

بعد الحرب العالمية الثانية، أثبت راؤول بريبيش أن الدول المتقدمة استفادت من التجارة الحرة أكثر من الدول النامية، تم تفسير ذلك من خلال وجود تقسيم دولي للعمل، موروث من الفترات الاستعمارية، والذي تم تنظيمه على حساب دول العالم الثالث.

ولفهم هذه الحقيقة، يبدأ راؤول بريبيش بالتمييز بين دول المركز، الدول الصناعية المتخصصة في المنتجات الصناعية، ودول المحيط الدول النامية المتخصصة في المنتجات الأولية، ومع ذلك، تتضمن المنتجات الصناعية قيمة مضافة أكبر بكثير من المنتجات الأولية. لدرجة أن المحيط يعاني من تدهور معدلات التبادل التجاري في مواجهة المركز حيث ترتفع أسعار المنتجات الصناعية المستوردة بشكل أسرع من أسعار المنتجات الأولية المصدرة، وهكذا، طالما أن تخصصهم لم يتطور، فإن اندماجهم في الرأسمالية العالمية لا يمكن أن يسمح لهم بالبدء في عملية التنمية[1].

وبعد ذلك، وبالاعتماد على النظرية الماركسية في الاستغلال، يقترح أرغري إيمانويل منطقًا آخر لشرح الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في الاستفادة من التجارة الحرة.

مثل ماركس، يستخدم إيمانويل قانون قيمة العمل من الكلاسيكيات، يتم تحديد قيمة المنتج من خلال كمية العمل التي جعلت من الممكن تصنيعه، إذا كان كارل ماركس يعتبر أن الرأسماليين يستغلون البروليتاريين في إطار الرأسمالية الصناعية في القرن التاسع عشر، فذلك لأن أجور الكفاف أقل بكثير من القيمة التي يخلقها العمال، يطبق إيمانويل رؤية الاستغلال

[1] PREBISCH, Raúl. The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems. New York: United Nations, 1950, p. 9–30

هذه على التجارة الدولية: فدول المركز تستغل بلدان المحيط، وتعاني البلدان النامية المتخصصة في السلع الأولية من التبادل غير المتكافئ في مواجهة البلدان المتقدمة المتخصصة من جانبها في السلع الصناعية، فخلف تبادل سلع بنفس القيمة (على سبيل المثال، عدة كيلوغرامات من الموز مقابل جرار يتم تبادلها بنفس السعر) تخفي كميات مختلفة جدًا من العمل، ونظراً لانخفاض الإنتاجية في البلدان النامية، فقد استغرق الأمر قدراً أكبر من العمل لجمع عدد الموز اللازم لشراء جرا، هناك بالفعل تبادل (لنفس السعر) ولكن هذا التبادل غير متكافئ وبالتالي فإن التجارة الدولية ستؤدي إلى عملية استغلال "المحيط" من قبل "المركز[1]."

وفي إطار ماركسي أيضًا، يقترح سمير أمين مقاربة أخرى لفكرة "التبادل غير المتكافئ": إذا كان العامل الداخلي (التخصص السيئ) يلعب دورًا في تفسير "تخلف" بلدان "الأطراف"، إنه بعيد جدًا عن أن يكون كافيًا، بالنسبة لأمين، يمكن أيضًا تفسير "التبادل غير المتكافئ" (قبل كل شيء) برغبة دول "المركز" في إبقاء بلدان الجنوب في شكل من أشكال التبعية الاقتصادية، وتستفيد "المراكز المهيمنة" من انخفاض تكلفة المنتجات (وخاصة المواد الخام) والعمالة في "الأطراف المهيمنة" لإدامة منطق التراكم الرأسمالي على نطاق عالمي[2].

سيكون بدافع من "المركز" إنشاء قطاع تصدير في "المنطقة الطرفية" ينتج بتكلفة أقل من تلك التي تميز إنتاج منتجات مماثلة في البلدان المتقدمة، وعلى نفس المستوى من الإنتاجية، فإن أجور العمل في بلدان الجنوب أقل مما هو موجود في البلدان الصناعية. وهكذا، خلف التجارة الدولية، تسمح الرأسمالية العالمية للدول الغنية باستغلال العمالة الرخيصة في الدول الفقيرة[3].

[1] Emmanuel, Arghiri. Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade. Monthly Review Press, 1972 ,p100-115

[2] سمير أمين، التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة، دار ابن خلدون، بيروت، 1975،ص 120-135.

[3] ibidem

في بلدان "المركز"، بفضل النضالات الاجتماعية والعصر الذهبي للنقابات، حصل "البروليتاريون" على ظروف رواتب أفضل (سمة الثلاثين عاما المجيدة)، مما سمح لهم بالوصول تدريجيا إلى الطبقة الوسطى، لكن هذا ليس هو الحال في البلدان "المحيطية"، حيث يستمر العمال في الحصول على أجورهم عند مستوى قريب من أجر الكفاف (بالنظر إلى البطالة الكبيرة السائدة هناك)، ومن خلال ترسيخ وجودها في بلدان الجنوب، تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات في الشمال بشكل مباشر من القوى العاملة المنخفضة الأجر، والتي تميل في نهاية المطاف إلى استبدال تلك التي أصبحت أكثر تكلفة في أراضيها الأصلية، ونتيجة لذلك، تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على تعزيز التخصصات الضعيفة لدى البلدان "المحيط"، مما يساهم في الحفاظ على "التبادل غير المتكافئ"، وهكذا، يرى سمير أمين أن "التخلف" لا يفسره خصوصيات جوهرية (سواء كانت ثقافية أو جغرافية) بل ميزان القوى الذي تفرضه الدول المتقدمة على المستوى العالمي، وهي الهيمنة التي تسمح لها بمراكمة الربح على حساب الدول النامية، في الأساس، تفضل بلدان "المركز" "تنمية التخلف" في بلدان "الأطراف" لتلبية مصالحها الرأسمالية[1].

بالنتيجة فإن بنية السوق العالمي هي التي تفرض التطور غير المتكافئ على بلدان المحيط، ويرجع عدم التكافؤ الذي يتسم به التبادل بين المركز والمحيط إلى أن السلع المتبادلة تحتوي على كميات غير متكافئة من العمل، كما أنها تعكس مستويات غير متكافئة من القدرات الإنتاجية، ويظل هذا اللاتكافؤ قائما بسبب ركود التشكيلات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية في بلدان المحيط، وبسبب استحواذ المركز على الصناعات الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية، بينما يترك التخصص الكلاسيكي الذي يتضمن إنتاج السلع الرأسمالية التقليدية لبلدان المحيط.

[1] Prebisch, Raúl, op.cit. ; p25-30

وسيطرة الاحتكارات الرأسمالية الدولية على الأسعار، وهذا هو مصدر تبعية المحيط للمركز، ذلك أن بلدان المحيط تجبر على تلبية احتياجات السوق العالمي بإنتاج المواد الأولية[1]، وتوفر مخزون للعمل الرخيص ويحول بينها وبين التصنيع كدول رأسمالية مستقلة.

يمكن تلخيص أسباب التبادل غير المتكافئ في مجموعة من العوامل الاقتصادية، السياسية، والتاريخية التي تؤدي إلى هيمنة الدول المتقدمة على النظام الاقتصادي العالمي واستمرار تهميش الدول النامية، أبرز هذه الأسباب تشمل نذكر:

1. الإرث الاستعماري: فخلال الحقبة الاستعمارية، تمت إعادة هيكلة اقتصادات الدول النامية لتخدم احتياجات الدول الاستعمارية، مما أدى إلى تركيزها على تصدير المواد الخام والاعتماد على استيراد السلع المصنعة من الدول المتقدمة. هذا النمط الاقتصادي استمر حتى بعد الاستقلال.
2. تقسيم العمل الدولي: الدول المتقدمة تركز على الصناعات التحويلية والتكنولوجيا المتطورة، بينما تُدفع الدول النامية نحو إنتاج المواد الخام والسلع الزراعية، هذا التقسيم يعزز عدم التكافؤ في العوائد الاقتصادية.
3. الفجوة التكنولوجية: تمتلك الدول المتقدمة التكنولوجيا الحديثة والبنية التحتية اللازمة لزيادة الإنتاجية وتحقيق قيمة مضافة أعلى، مما يجعل صادراتها أغلى ثمناً وأكثر ربحية مقارنة بصادرات الدول النامية التي تعتمد على تقنيات بسيطة وذات إنتاجية منخفضة.
4. الاختلال في القوة التفاوضية: الدول النامية غالبًا ما تكون في موقف تفاوضي ضعيف عند إبرام اتفاقيات تجارية أو اقتصادية مع الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى فرض شروط غير عادلة تفضل مصالح الدول المتقدمة.

[1] عواطف، عبد الرحمان، المرجع السابق، ، ص 32.

5. التغيرات في أسعار السلع: تميل أسعار المواد الخام التي تصدرها الدول النامية إلى التقلب والانخفاض، بينما ترتفع أسعار السلع المصنعة التي تصدرها الدول المتقدمة باستمرار، هذا الفرق يؤدي إلى خسائر طويلة الأمد للدول النامية.
6. هيمنة المؤسسات الاقتصادية العالمية: المؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، غالبا ما تروج لسياسات تخدم مصالح الدول المتقدمة، مثل تحرير التجارة، دون مراعاة لمصالح الدول النامية.
7. الاعتماد الاقتصادي: الدول النامية تعتمد بشكل كبير على الدول المتقدمة في الاستثمارات الأجنبية، القروض، والتكنولوجيا، مما يجعلها رهينة لهذه العلاقات الاقتصادية ويعزز التبادل غير المتكافئ.
8. الدعم والحماية الاقتصادية في الدول المتقدمة: الدول المتقدمة تدعم صناعاتها من خلال الإعانات والحماية الجمركية، مما يجعل منتجاتها أكثر تنافسية في الأسواق العالمية، بينما تُجبر الدول النامية على تحرير أسواقها تحت ضغوط دولية.
9. ضعف الهياكل الاقتصادية المحلية: اقتصادات الدول النامية تعاني من نقص في التنويع وضعف في الصناعات التحويلية، مما يجعلها تعتمد على تصدير المواد الخام واستيراد المنتجات الصناعية.

تتجلى مظاهر التبادل غير المتكافئ في عدة أبعاد اقتصادية واجتماعية تعكس العلاقة غير العادلة بين الدول المتقدمة والدول النامية. هذه المظاهر تشمل :

1. اختلال أسعار التبادل التجاري: فالسلع المصنعة التي تصدرها الدول المتقدمة تباع بأسعار مرتفعة ومتزايدة، بينما تظل أسعار المواد الخام والسلع الزراعية التي تصدرها الدول النامية منخفضة ومتقلبة، يؤدي هذا الاختلال إلى تدفق مستمر للثروة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة .
2. تركيز الإنتاج في المواد الأولية: تعتمد الدول النامية بشكل كبير على تصدير المواد الخام والسلع الأولية مثل النفط، المعادن، والمنتجات الزراعية .

هذا التركيز يجعل اقتصاداتها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، ويمنعها من تطوير صناعات تحويلية تحقق قيمة مضافة أعلى .

3. الاعتماد على الواردات الصناعية: تستورد الدول النامية السلع المصنعة، التكنولوجيا، والآلات من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة، مما يؤدي إلى عجز دائم في ميزان المدفوعات، والاعتماد على الواردات يُضعف القدرة الإنتاجية للدول النامية ويزيد من اعتمادها على الخارج .
4. استنزاف الموارد الطبيعية: تُستغل موارد الدول النامية مثل المعادن، النفط، والغابات لتلبية احتياجات الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى نضوبها دون تحقيق عائد كافٍ يُسهم في تنمية الدول النامية .
5. ضعف قدرة التفاوض الدولي: الدول النامية تجد نفسها في موقف ضعيف عند التفاوض على شروط التجارة أو الاتفاقيات الاقتصادية الدولية، مما يؤدي إلى فرض شروط تخدم مصالح الدول المتقدمة .
6. استمرار الهيمنة الاقتصادية: تتحكم الدول المتقدمة في الأسواق العالمية والمؤسسات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، مما يتيح لها تحديد قواعد التجارة بما يخدم مصالحها .
7. عدم تكافؤ في نقل التكنولوجيا: الدول النامية تعتمد على استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة بدلاً من تطويرها محليًا، مما يُكرّس تبعيتها ويزيد من الفجوة التكنولوجية .
8. التباين في الأجور والعمل: الدول النامية توفر العمالة الرخيصة لصالح الشركات المتعددة الجنسيات، التي تستغل هذه التكلفة المنخفضة دون أن تُترجم إلى تحسين مستوى المعيشة أو الاقتصاد المحلي .
9. احتكار الأسواق: الدول المتقدمة تتحكم في تسعير المنتجات العالمية عبر احتكارها للأسواق وتفوقها في الإنتاج والتصدير، مما يُضعف فرص المنافسة للدول النامية .

10. الإعانات والدعم الداخلي في الدول المتقدمة: تقدم الدول المتقدمة دعماً سخياً لقطاعاتها الإنتاجية والزراعية، مما يجعل منتجاتها أكثر قدرة على المنافسة مقارنة بمنتجات الدول النامية .

وبذا تترتب مجموعة من الانعكاسات لهذه المظاهر تتمثل في:

1. استمرار الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب .
2. إعاقة التنمية المستدامة في الدول النامية .
3. تعزيز الهيمنة الاقتصادية والسياسية للدول المتقدمة .
4. تكريس التبعية الاقتصادية وعرقلة جهود التصنيع في الدول النامية.

معالجة هذه المظاهر تتطلب إعادة هيكلة النظام التجاري العالمي، وتعزيز التعاون بين الدول النامية لبناء اقتصاديات أكثر استقلالية وقوة من خلال:

التعامل مع هذه الأسباب يتطلب تغييرات جذرية في النظام الاقتصادي العالمي والسياسات المحلية للدول النامية.

بناء قاعدة صناعية وطنية: الاستثمار في التصنيع والتكنولوجيا لزيادة القيمة المضافة للموارد.

–تعزيز التكتلات الإقليمية : تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول النامية للحد من الاعتماد على الدول المتقدمة.

–تغيير النظام التجاري العالمي : المطالبة بسياسات تجارية عادلة تضمن مصلحة الدول النامية.

–التنويع الاقتصادي : الحد من الاعتماد على تصدير المواد الخام وتنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى .

كل ما سبق ذكره ينطبق حرفيا على المنطقة المتوسطية، إذ لطالما كانت أسواق الدول الأوربية تمثل المنافذ الرئيسية لصادرات دول الضفة الجنوبية، ونفس الشيء ينطبق على وارداتها، حيث أن أغلب صادرات الدول في جنوب وشرق المتوسط هي مواد أولية واستخراجية

وبعض السلع خفيفة التصنيع، فيما تمثل وارداتها من الدول الأوربية في مواد متنوعة، وكثيفة التصنيع وهذا ما يفسر ظاهرة التبادل غير المتكافئ في علاقاتها التجارية مع الدول الأوربية[1].

فالدول في الضفة الشرقية والجنوبية للمتوسط تعتمد على الدول الأوربية في تغطية الطلب المحلي من الحاجيات الأساسية والتنموية المتزايدة نتيجة تخلف القاعدة الإنتاجية فيها.

حيث أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الدول النامية في جنوب المتوسط مازالت تتبع النمط التاريخي في تجارتها الخارجية المتمثلة في تركز تجارتها ومبادلاتها مع الدول المتقدمة(المستعمِرة) على الرغم من تعدد منافذ التصدير والاستيراد وانفتاح دول أوروبا الشرقية في التعامل التجاري مع الدول النامية[2].

ويتضح من رصيد السياسات الأوربية تجاه المشروع المتوسطي أنها تعاني من عدم تجانس حقيقي وتواجه الشركات في الضفة الجنوبية منافسة شديدة من الشركات الأوروبية، وهي منافسة غير متكافئة مما ويؤدي إلى إفلاس عدد كبير منها، وسيؤدي انخفاض متوسط الرسوم الجمركية على الواردات في الضفة الجنوبية من الاتحاد الأوربي إلى تدني إيرادات الموازنات العامة في الجنوب وإعاقة تنفيذ مشاريع التنمية.

[1] بوخزنة حسن، التبادل غير المتكافئ في إطار العلاقات الدولية الاقتصادية المعاصرة (اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوربي نموذجا)، مذكرة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في قانـــون العلاقـــات الدوليـــــة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، السنة الجامعية: 2009 – 2010، ص 47.

[2] نفس المرجع.

الفصل الثالث :عوامل تعيق تطور العلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية.

هناك عدة عوامل تعيق تطور العلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية، من بين هذه العوامل: النزاعات السياسية والأمنية فالاستقرار السياسي والأمني هو عامل حاسم في تطوير العلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية، النزاعات والتوترات السياسية في بعض المناطق تؤثر سلبًا على الثقة بين الدول وتقلل من إمكانية الاستثمارات والتجارة.

تعاني العديد من البلدان في المنطقة من ضعف البنية التحتية، بما في ذلك النقل والاتصالات والطاقة، هذا يمكن أن يكون عائقًا لتطوير الأعمال وتحفيز الاستثمار،

يضاف إليهم الفقر وارتفاع معدلات البطالة، الذي يمكن أن يكونا عائقًا لتطوير الاقتصاد في بعض البلدان، وتحديات بيئية خاصة، بما في ذلك ندرة المياه وارتفاع مستويات مياه البحار تلك التحديات يمكن أن تكون معوقة للزراعة والصناعات التي تعتمد على الموارد البيئية.

تدفقات الهجرة الكبيرة من بعض البلدان إلى بلدان أوروبا تشكل هي الأخرى، تحديًا في تطوير العلاقات الاقتصادية، هذه التدفقات تمثل تحديًا للسياسات الهجرة وتخلق توترات اجتماعية واقتصادية.

لتعزيز التطور في العلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية، يجب معالجة هذه العوامل والعمل على تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة، وسنفصّل في هذه العوامل من خلال المبحث الأول الذي خصص للعوامل السياسية، والاجتماعية، والمبحث الثاني يخصص للعوامل الاقتصادية.

المبحث الأول: عوامل سياسية واجتماعية؛

الاستقرار السياسي والأمني هو عامل حاسم في تطوير العلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية، فالنزاعات والتوترات السياسية في بعض المناطق تؤثر سلبًا على الثقة بين الدول وتقلل من إمكانية الاستثمارات والتجارة.

فيما يخص تدفقات الهجرة الكبيرة من بعض البلدان في جنوب المتوسط إلى بلدان أوروبا تشكل تحديًا في تطوير العلاقات الاقتصادية، هذه التدفقات تمثل تحديًا للسياسات الهجرة وتخلق توترات اجتماعية واقتصادية، وعلى كل حال سنحاول التطرق إلى المسألة من خلال المطلب الأول: النزاعات، والمطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: النزاعات

إن الأهمية المركزية لحوض البحر الأبيض المتوسط، جعلت من قضية الأمن المتعلقة به محور اهتمام العالم بأسره، وهذا ما يفسر تلك الأهمية البالغة التي أعطيت إلى هذه القضية عند وضع الإطار العام للمنظومة الاورومتوسطية ، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى إدراك أن مفهوم الأمن في الظروف الدولية المعاصرة لم يعد محصورا في البعد الداخلي، أي بمفهوم حماية الأفراد والمجتمع فحسب، أو البعد الخارجي أي بمفهوم حماية الحدود، بل أصبح يتسع ليشمل المحيط الجيوسياسي للمجموعات الإقليمية والدولية، وهو ما أنتج تأثير متبادل بين الدول، مما أنتج بدوره حالات من التوتر وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خاصة في دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، مما أحدث تأثيرا سلبيا مباشرا على البلدان الأوروبية، لذا أصبح الهاجس الأمني في إطار البعد الإقليمي للعلاقات بين شمال وجنوب المتوسط يسيطر على التوجهات الأوروبية اتجاه دول الجنوب[1].

[1] ASSEBURG Muriel The EU and the Middle East Conflict: Tackling the Main Obstacle to Euro-Mediterranean Partnership, Mediterranean Politics, 2003, p 174-193.

يعتقد الكثيرون أن أهم وأكبر مشاكل العلاقات الدولية تتمركز في منطقة البحر الأبيض المتوسط، نظرا لأن هذه المنطقة تأوي عدة توترات وتشكل قطبا للمخاطر والأزمات السياسية المختلفة والمرتبطة بالنزاعات والصدمات ذات الطبيعة الإقليمية أو المحلية، والتي تهدد الأمن والاستقرار في المتوسط، والتي تتمثل فيما يلي[1]:

1) **قضية فلسطين:** تعود جذور القضية الفلسطينية آرثر بلفور [2]سنة1917، الذي أرسل رسالة مفتوحة إلى اللورد ليونيل والتر روتشيلد، أحد رموز الحركة الصهيونية، ويعلن أنه يؤيد إنشاء "وطن قومي للشعب اليهودي" في فلسطين التي كانت حتى ذلك الوقت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، ومع سقوط الإمبراطورية العثمانية سنة 1920، منحت عصبة الأمم المملكة المتحدة الوصاية على فلسطين، ومنذ إطلاق وعد بلفور، وحتى سنة 1948، قام العديد من اليهود بـ "الهجرة" (الهجرة إلى "أرض الميعاد")،و ارتفع عددهم من حوالي 70.000 شخص في عام 1917 إلى حوالي 650.000 في بداية عام 1948، وتسارعت الحركة بسبب الاضطهاد الذي سلط عليهم في أوروبا.

وفي سنة1946، قامت المملكة المتحدة الغارقة في التوترات بين العرب واليهود في فلسطين الانتدابية بالتخلي عن الملف وإحالته إلى الأمم المتحدة.

وبموجب القرار 181 المؤرخ في 29 نوفمبر 1947، تم اعتماد خطة تقسيم فلسطين رغم معارضة جميع الدول العربية، وتنص هذه الخطة على تقسيم فلسطين إلى ثلاثة قطاعات: القطاع العربي (45%)، والقطاع اليهودي (55%)، والقدس تحت إشراف الأمم المتحدة.

وفي يوم 14مايو 1948: أعلن دافيد بن غوريون استقلال دولة إسرائيل، واندلعت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى بين إسرائيل ولبنان وسوريا ومصر والأردن والفلسطينيين، وابتلعت على إثرها الدولة اليهودية 78% من الأراضي، أما النسبة المتبقية البالغة 22% فيتم ضمها

[1] Ibidem

[2]وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية أنذاك

إلى الأردن (الضفة الغربية) ومصر (قطاع غزة). هذه هي "نكبة" بالنسبة للفلسطينيين، نزح على إثرها أكثر من 800 ألف شخص من فلسطين.

وبعدها نشأت منظمة التحرير الفلسطينية في 28مايو 1964 لتمثيل الشعب الفلسطيني وتنظيم المقاومة ضد إسرائيل واستعادة أرضه، و يتولى قيادة المنظمة وياسر عرفات.

ثم شنت إسرائيل هجوما على مصر 5يونيو 1967 في حرب ستة أيام، وفي مواجهتهم لمصر وسوريا والأردن والعراق ولبنان احتل الإسرائيليون الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وشبه جزيرة سيناء والقدس الشرقية، وقد أسفرت الحرب عن هجرة ثانية للفلسطينيين تقدر بحوالي نصف مليون شخص، وقد وضع مجلس الأمن في قراره 242 مبادئ السلام العادل والدائم، بما في ذلك الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة في الصراع، والتوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وإنهاء جميع الادعاءات أو حالات القتال، وأعقبت الأعمال العدائية لعام 1973 قرار مجلس الأمن 338 الذي دعا فيه، في جملة أمور، إلى إجراء مفاوضات سلام بين الأطراف المعنية، وفي عام 1974، أكدت الجمعية العامة من جديد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة والعودة، وفي السنة التالية، أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ومنحت منظمة التحرير الفلسطينية مركز المراقب في الجمعية وفي مؤتمرات الأمم المتحدة[1].

وفي نهاية المطاف، استعاد الجيران العرب أراضيهم، لكن الفلسطينيين لم يستعيدوا السيطرة على أراضيهم قط، وتبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم 242 الذي يدين الاستيلاء على الأراضي بالحرب.

وفي 6أكتوبر 1973، شنت مصر وسوريا هجومًا مفاجئًا وغير مسبوق على إسرائيل، ثم وقعت مصر وإسرائيل اتفاقية لتطبيع العلاقات في كامب ديفيد، وانسحبت إسرائيل من سيناء.

[1] عميرة، حنا. القضية الفلسطينية وعوامل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط: دراسة. رام الله: تحالف السلام الفلسطيني،2007، ص 40 و ما بعدها.

وقام مجلس الأمن الدولي بتبني القرار 338 سنة 1978 الذي يدعو إلى تنفيذ القرار 242 ويقرر ضرورة بدء عملية التفاوض.

ثم اندلعت الانتفاضة الأولى – "الحجارة"، فيها انتفض الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، واستمرت الانتفاضة، التي قمعها الجيش الإسرائيلي بوحشية، حتى عام 1993.

وفي 15 نوفمبر 1988، أعلن ياسر عرفات، عن قيام الدولة الفلسطينية على أساس القرارات 181 و242 و338[1].

وبحلول عام 1991، بدأت أولى محاولات للتفاوض في مدريد بين إسرائيل والدول العربية تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وتم دمج الفلسطينيين في الوفد الأردني الفلسطيني.

هذا وجرت عملية أوسلو سراً، بالتوازي مع المفاوضات الفاشلة في مدريد، وجرى توقيع اتفاقيات أوسلو في13 سبتمبر 1993، الاتفاق هو إعلان مبادئ ينشئ السلطة الفلسطينية وينص على فترة انتقالية مدتها 5 سنوات لتحقيق إنشاء الدولة الفلسطينية، لم تنقضي هذه الفترة الانتقالية مطلقًا ولم يتم تطبيق الاتفاقيات في النهاية.

برعاية الولايات المتحدة، تم استئناف المفاوضات في كامب ديفيد في يوليو 2000، ولكن القضايا الإقليمية، ووضع القدس، ومسألة اللاجئين الفلسطينيين، تشل العملية التي تفشل في نهاية المطاف.

بعد فشل كامب ديفيد، قام أرييل شارون، زعيم المعارضة القومية اليمينية في إسرائيل، باقتحام المسجد الأقصى يوم 28سبتمبر 2000، وهو ما أدى لاندلاع الانتفاضة الثانية، التي كانت أكثر فتكاً من الأولى، هذا الأخير تم انتخابه رئيسًا لوزراء إسرائيل، واتخذ قرارًا ببناء "جدار الفصل العنصري" بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية [2].

[1] نفس المرجع
[2] نفس المرجع

وفي سنة2003، جاءت مبادرة جنيف، التي تنص على خطة سلام مفصلة للغاية، وقع عليها يوسي بيلين، الوزير الإسرائيلي، وياسر عبد ربه، الوزير الفلسطيني، وقد اعترفت السلطة الفلسطينية بالاتفاق ولكن رفضه أريئيل شارون وحماس، ولم يتم تنفيذ خطة السلام على الإطلاق.

وخلف محمود عباس ياسر عرفات، الذي توفي عام 2004، كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقامت إسرائيل بالانسحاب من قطاع غزة بعد 38 عاماً من الاحتلال، تنفيذاً لخطة الانفصال الأحادية الجانب التي طرحها أرييل شارون.

وفي سنة2006، تم تنظيم انتخابات تشريعية في فلسطين، وقد تمت مراقبة الانتخابات من قبل مراقبين دوليين أكدوا على حسن سيرها الديمقراطي، ولكن عندما فازت حماس بهذه الانتخابات، تنكر المجتمع الدولي للنتيجة وقام بالضغط على السلطة الفلسطينية حتى لا تمنح السلطة لحماس، الفائزة في الانتخابات[1].

سيطرت حركة حماس على قطاع غزة، بينما احتفظت السلطة الفلسطينية بالسيطرة على الضفة الغربية، ومنذ ذلك الحين، انقسمت فلسطين سياسياً ولم يتم تنظيم المزيد من الانتخابات. فرضت إسرائيل حصارا على قطاع غزة، وفشلت عملية أنابوليس للمحادثات التي عقدت في الفترة 2007–2008 في التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع الدائم، وقد ادت إلى الصواريخ المتصاعدة والغارات الجوية في أواخر عام 2008 وصولا بعملية "الرصاص المصبوب" الإسرائيلية على قطاع غزة، وتبنى مجلس الأمن الدولي القرار 1860، وتم التحقيق في انتهاكات القانون الدولي خلال النزاع في غزة من قبل الأمم المتحدة من خلال ("تقرير غولدستون")[2]،

في سنة 2009 تم انتخاب بنيامين نتنياهو رئيسًا لوزراء إسرائيل، الذي أخذ يشجع الاستيطان في الضفة الغربية ويشدد السياسة الأمنية.

[1] Ibidem
[2] https://www.un.org/unispal/ar/history/origins-and-evolution-of-the-palestine-problem /

وبعد وصوله للحكم، وفي نهاية عهدته الأولى، قام دونالد ترامب بعرض مقترح سماه صفقة القرن، لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، حيث تهدف هذه الصفقة لتوطين الفلسطينيين خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنهاء حق اللجوء، وانخرطت فيه معظم الدول العربية، فيه تقوم بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل مقابل وعود بصفقات أسلحة، ومسح ديون، وغيرها لم تتحقق معظم تلك الوعود.

أدى العمل على تصفية القضية الفلسطينية وعمليات تهويد القدس، إلى انتفاضة لفلسطينيي غزة، وبدء عملية 7 اكتوبر 2023، حيث قام المئات من المقاتلين باختراق السياج الأمني المحاط بغزة ويقتحمون القواعد العسكرية والمدن والبلدات الإسرائيلية المحيطة بالقطاع في عملية لم يعرف تاريخ الصراع الفلسطيني الاسرائيلي مثيلاً لها. قتل خلال عملية "طوفان الأقصى 1200 اسرائيلي إضافة إلى أسر واحتجاز أكثر من 240، لترد الحكومة المتطرفة في إسرائيل بقطع كل الامدادات عن القطاع وشن غارات جوية وهجمات مدفعية عنيفة على المدنيين في القطاع لشهور طويلة، ما أدى إلى مقتل وجرح وفقدان ألاف من الفلسطينيين.

وتزامنت الأحداث، مع تسلم الجزائر مقعدها في مجلس الأمن كعضو غير دائم، كرست فيه جهودها للقضية الفلسطينية، وقف إطلاق النار ورفع الحصار، والعمل على حصول فلسطين على عضوية كاملة في الأمم المتحدة.

2) قضية الصحراء الغربية: في عام 1974، بينما كانت عملية إنهاء الاستعمار جارية، وعدت إسبانيا الصحراويين بتقرير المصير، وفي 21 أوت 1974، أعلن عن إجراء استفتاء لتقرير المصير في بداية عام 1975، على اثر ذلك، طلب المغرب التحكيم من محكمة العدل الدولية، وفي أكتوبر من نفس العام، خلال قمة منظمة الوحدة الأفريقية في الرباط، أبرم المغرب وموريتانيا اتفاقا سريا لتقاسم الإقليم، وفي أكتوبر 1975، أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها، فقد اعترفت بأن إقليم الصحراء الغربية لم يكن أرضا مشاعا قبل الاستعمار الإسباني، وأن لها روابط ولاء قانونية مع المغرب وموريتانيا، ولكن خلصت المحكمة إلى أن هذه الروابط لا ينبغي

أن تعيق "تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر والحقيقي عن إرادة سكان الإقليم". لكن الملك الحسن الثاني ملك المغرب رفض ذلك، وفي 6 نوفمبر، نظم "المسيرة الخضراء" بمشاركة 350 ألف مغربي بهدف السيطرة على الأراضي التي كان الإسبان يستعدون للتخلي عنها، وعلى الرغم من إدانة محكمة العدل الدولية، سيطر المغرب من جانب واحد على الصحراء الغربية في 14 نوفمبر 1975[1].

وفي الواقع، تمكن الملك الحسن الثاني من الاستفادة من ضعف النظام الإسباني الذي أنهكته المعاناة الطويلة للديكتاتور فرانسيسكو فرانكو، لينفذ انقلابه وهو يعلم جيدًا أن الجيش الإسباني لن يتدخل، بينما كان الجنرال فرانكو يحتضر و الذي كان خلفاؤه يستعدون لتنظيم "انتقال خالي من الحوادث"، وقعت إسبانيا والمغرب وموريتانيا على الاتفاق الثلاثي بشأن الصحراء الغربية، وبموجب هذا الاتفاق، نقلت إسبانيا إدارة الصحراء الغربية إلى المغرب وموريتانيا، على أمل أن يتمكن السكان الصحراويون في المستعمرة السابقة من تحقيق تقرير المصير في نهاية المطاف. لكن الجزائر وجبهة البوليساريو أبدتا معارضتهما لهذه "الخيانة" وهددتا "الغزاة المغاربة والموريتانيين".

انسحبت إسبانيا من الإقليم، متخلية عن التزامها بحق تقرير المصير للصحراويين، وفي 11 ديسمبر 1975، احتلت القوات المغربية العيون في الشمال بينما احتل الموريتانيون مدينتي تشلا والكويرة في الجنوب في 20 ديسمبر، وفي يناير 1976، التقت القوات المسلحة المغربية والموريتانية، حيث غادر آخر الجنود الإسبان الإقليم، قام الجيش المغربي بغزو المنطقة من خلال نهب المخيمات وقتل البدو ومواشيهم وغزو ونهب منازل الصحراويين الفارين، حتى يتمكن المغاربة من الاستقرار هناك واستغلال ثروات البلاد لمصلحتهم الخاصة (الفوسفات والأسماك والحمضيات ، إلخ.)[2].

[1] Zoubir, Yahia H. The Western Sahara Conflict: Regional and International Dimensions. Syracuse University Press, 1990. (ص. 75–90 حول موقف المغرب وإسبانيا)

[2] ibidem

لكن جبهة البوليساريو عارضت ضم الصحراء الغربية إلى المغرب وموريتانيا، في 26 فبراير، أعلنت جبهة البوليساريو قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في بير لحلو، بدعم من الجزائر وموافقة أغلبية أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية، الذين وافقوا على الاعتراف بجبهة البوليساريو. "حركة التحرير". وبدعم مالي من ليبيا والجزائر، زاد الصحراويون المقاتلون مع لجبهة البوليساريو من غاراتهم ضد قوات الاحتلال الجدد للإقليم، دار قتال عنيف للغاية بين مقاتلي جبهة البوليساريو والقوات المغربية في الشمال والقوات الموريتانية في الجنوب.

وهربا من قصف النابالم والفوسفور الأبيض، عمد جزء من السكان الصحراويين بالاستقرار "مؤقتا" في المناطق الصحراوية التي تديرها جبهة البوليساريو، حيث ترتفع درجة الحرارة إلى 50 درجة مئوية وحيث لا ينمو شيء، ليلجأ آخرون إلى المنطقة تندوف بالجزائر التي فتحت حدودها له[1].

من جهتها، اعتبرت موريتانيا، المستعمرة الفرنسية السابقة، أنه ينبغي دمج إقليم الصحراء الإسبانية في أراضيها بسبب التشابه اللغوي والثقافي والاثني القوي بين الصحراويين والموريتانيين، مع دحض الفكرة اندماجه في المغرب الكبير.

ومع ذلك، في يوليو 1979، بعد الانقلاب، قررت موريتانيا، المنهكة والمثقلة بالديون، التخلي عن مطالباتها الإقليمية، وفي أوت من نفس العام، تنازلت عن مطالبها في الصحراء الغربية، ليعلن المغرب على الفور أنه لم يضم فقط جزء كيب جوبي، بل بقية الصحراء الغربية بأكملها[2].

ومن أجل إعاقة توغلات الجيش الصحراوي، قامت الرباط ببناء خط تحصين في وسط الصحراء. سمي "جدار الدفاع" أو "الجدار المغربي" الشهير، الذي يطلق عليه الصحراويون "جدار العار"، والذي بناه المغاربة بمساعدة خبراء أمريكيين وإسرائيليين: وهو عبارة عن 2700 كيلومتر من السدود الرملية أو المزدوجة أو الثلاثية، المضادة للتآكل. – خنادق الدبابات،

[1] Ibidem
[2] ibidem

وبطاريات المدفعية، والأسلاك الشائكة، وكلها مليئة بمئات الآلاف من الألغام المضادة للأفراد، تم الانتهاء من بناء الجدار الدفاعي في عام 1987[1].

وبعد وقف إطلاق النار عام 1991 برعاية الأمم المتحدة مع وعد بالتشاور مع السكان الصحراويين لحل مسألة السيادة الشائكة، أصبح الجدار المغربي هو الخط الفاصل بين الأراضي التي يسيطر عليها المغرب وتلك التي تسيطر عليها جبهة البوليساريو. وبشكل أكثر تحديدًا، يسيطر المغرب ويدير ما يقرب من 80% من أراضي الصحراء، في حين تسيطر جبهة البوليساريو على 20% وراء الحزام الأمني الطويل "الجدار المغربي."

واليوم، بعد مرور بضعة عقود (منذ عام 1991)، لا يزال استفتاء تقرير المصير الموعود معلقاً بسبب عدم وجود اتفاقات بشأن طرائق التعداد السكاني، ولا يزال الوضع مجمدا تماما، ووساطة الأمم المتحدة لا حول لها ولا قوة، في حين يتمسك المغرب والجزائر بمواقفهما بقوة. من جانبه، اقترح المغرب منح قدر كبير من الحكم الذاتي للصحراويين في غياب الاستقلال، لكن الصحراويين يرفضون أي علاقة بمشروع الجهوية "على النمط المغربي"[2].

يتخذ المغرب في أساليب القمع لإسكات العديد من النشطاء الصحراويين: مثل التعذيب، وأحكام السجن الطويلة والطرد. علاوة على ذلك، وفقا لتقرير للأمم المتحدة، فإن السجون المغربية أبعد من أن تلبي المعايير الدولية، ويعتبر الاكتظاظ والإيذاء الجسدي، ناهيك عن التعذيب، فضلاً عن عدم إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية، من بين الحالات التي تعتبرها الأمم المتحدة مرفوضة.

أما بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية، فيبدو أنها فقدت كل ثقلها السياسي الحقيقي، ونظرًا لأنه تم تحويلها عن مشروعها الأولي، وهو تنظيم الاستفتاء، فإنها لم تعد تمثل سوى قوة بسيطة لمراقبة وقف إطلاق النار، وفي عام 2007، كان عدد البعثة 477 فردًا، من بينهم 215 ضابطًا عسكريًا وشرطيًا، بميزانية تبلغ حوالي 40 مليون

[1] Zoubir, Yahia H. op.cit., p135-150
[2] Ibidem

دولار سنويًا، في أكتوبر 2011، كانت بعثة المينورسو مكونة من 230 شخصًا (ماعدا المدنيين)، بينهم 27 جنديًا و199 مراقبًا عسكريًا و4 ضباط شرطة.

تعتبر الصحراء الغربية آخر مستعمرة في القارة الأفريقية، مسجلة كقضية تصفية استعمار، من المفروض إجراء استفتاء لتقرير المصير قد يؤدي إلى الاستقلال، لكن المغرب يرفض أي حل آخر غير الحكم الذاتي تحت سيادته[1].

خلال هاذ الوقت، يحافظ المغرب على وجود عسكري كبير في الصحراء الغربية، أكثر من 130 ألف جندي؛ وهو تشجع مواطنيه على الاستقرار هناك، مقابل منحهم مكافآت وزيادات في الرواتب ودعم المواد الغذائية (خاصة لموظفي الخدمة المدنية)، دون أن ننسى الإعفاءات الضريبية من أجل دمج الصحراء الغربية في المملكة المغربية، بالنسبة للصحراويين، تهدف هذه التدابير إلى تهميش السكان الأصليين.

ساهمت هذه القضية وبشكل كبير في تأزم وتوتر العلاقات الجزائرية المغربية، وقد أدت أيضا إلى تعطيل وتجميد مؤسسات واتحاد المغرب العربي.

لقد توصلت منظمة الأمم المتحدة في وقت سابق، إلى جمع الطرفين المتنازعين حول طاولة واحدة، تمكنت من خلاله عرض مخططا للتسوية، يتضمن وقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء تقرير المصير الشعب الصحراوي[2]

اليوم، وبعد مرور مدة معتبرة من عرض النزاع على المنتظم الدولي، وتعاقب ثلاثة أمناء عامين وسبعة مبعوثين شخصيين للأمين العام وإصدار أكثر من خمسة وعشرين تقريرا.

– إن إقليم الصحراء الغربية له حدود مباشرة مع الجزائر، وبالتالي فالجزائر التي كانت الدولة الداعمة سياسيا لجبهة البوليساريو، سوف تتأثر لا محالة من استمرار النزاع، وبالتالي فإن الاستقرار في الصحراء الغربية يمكن الجزائر من العيش بسلام واطمئنان مع جيرانها في تلك المنطقة خاصة المغرب وموريتانيا.

---

[1] Ibidem

[2] أكد قرار مجلس الأمن رقم2014 /S/Res/2152 ، من جديد على حق شعب الصحراء الغربية ي تقرير مصيره.، الصادر بتاريخ 2014/04/29

– إن مشكلة الصحراء الغربية حالت دون تحقيق الوحدة المنشودة بين دول المغرب العربي، وبالتالي فإن الاهتمام بهذا النزاع من قبل الباحثين سوف يساهم في رسم بعض الحلول للنزاع على المستوى الإقليمي، ربما يؤدي إلى حل نهائي يساهم مستقبلا في دعم مسار الوحدة المغاربية

– إن مشكلة الصحراء الغربية أثرت من جهة أخرى على العمل العربي المشترك باعتبار أن طرفي النزاع، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، ينتميان إلى العالم العربي وأن هذا النزاع أدى إلى انقسام بعض الدول العربية حوله، إن تسوية النزاع سيساهم لا محالة في تحسين العلاقات بين الدول العربية نفسها، ربما يؤدي هذا إلى تحقيق الوحدة المرجوة بين الأقطار العربية لاسيما في المجال الاقتصادي

إن نزاع الصحراء الغربية أثر كثيرا حتى كذلك على العلاقات القائمة بين الدول الإفريقية المؤيدة والمعارضة لجبهة البوليساريو[1].

3) القضية القبرصية: وهي خلاف بين تركيا واليونان حول المياه الإقليمية في بحر إيجا**(Egée)** وعلى جزر يونانية بالقرب من السواحل التركية: إذ تعود جذور هذه المشكلة إلى حوالي خمسة قرون، وبالتحديد منذ أن دخلت هذه الجزيرة تحت سيطرة الدولة العثمانية، وشكلت منذ هذه الفترة تعقيدا في العلاقات بين تركيا واليونان، يبدأ التاريخ الحديث للجزيرة من سنة 1878 ، وهو تاريخ توقيع تركيا وإنجلترا على اتفاقية تؤول من خلالها ملكية الجزيرة القبرصية إلى بريطانيا كمكافئة على حماية هذه الأخيرة للمضايق التركية من الزحف الروسي، وأما عن القبارصة فقد كانوا يرون في ذلك خلاصا من الحكم العثماني .

غير أنه وفي سنة 1974 تجزأت قبرص إلى جزئيين، جمهورية قبرص اليونان في الجنوب، والقسم القبرص التابع لتركيا في الشمال، وقد وافقت أطراف النزاع على طلب مجلس الأمن القاضي بحل الخلاف عن طريق الجلوس حول طاولة المفاوضات، وفتح طريق مباشر

[1] عبد النبي، مصطفى. استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية. أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2014/2013.ص 215-217.

للدبلوماسية والوساطة، وامتدت المساعي الدولية لحل هذا الخلاف إلى غاية سنة 1981، وهي السنة التي تجدد فيها هذا النزاع جراء إصرار طرفي الخلاف على إعطائه طابع تقني، علما أنه وفي سنة 2004 انضمت اليونان رسميا إلى الاتحاد الأوروبي، في حين ترفض أنقرة أن يعتبر حل القضية القبرصية وتسوية خلافاتها الحدودية مع اليونان ضمن المعايير الأساسية لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، ويبقى التوصل إلى تسوية عادلة للمشكلة القبرصية رغم المحادثات والاجتماعات العديدة التي تمت بين الطرفين – ورغم الجهود المبذولة برعاية الأمم المتحدة في سبيل التسوية لهذه. القضية–تصل دائما إلى طريق مسدود[1].

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية

إن الوضع الجديد للمتوسط يتميز بتعدد مصادر التهديد، حيث تتميز هذه المخاطر والتهديدات بأنها غير ظاهرة ومعقدة، ومتحركة، ولهذا أصطلح على البحر الأبيض المتوسط على أنه "بحر كل المخاطر"، وكذا "أم المشاكل المعاصرة"

أصبح موضوع الهجرة يحظى في العقود الأخيرة بأهمية كبرى حيث يشكل محورا أساسيا في السياسات الداخلية والخارجية للعديد من الدول، وتعود أهمية طرح الهجرة غير الشرعية خاصة في الدول الأوروبية إلى تصاعد دور المهاجرين في أوروبا، بالإضافة إلى التخوف من خطر الإرهاب المتأتي من المهاجرين، كتفجيرات قطار مدريد بإسبانيا، ومترو الأنفاق ببريطانيا، حيث تتم الهجرة غير الشرعية بطرق غير قانونية، إذ يقوم المهاجرون بدخول دول أخرى دون وثائق سفر أو موافقة قانونية، وتعني عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدول المستقبلة، ويندرج هذا النوع من الهجرة ضمن التهديدات أو غير القانونية العابرة للحدود، وتعد الهجرة السرية ظاهرة عالمية، وتقدر منظمة الهجرة الدولية حجم الهجرة غير النظامية 15 % من جملة المهاجرين في العالم، الهجرة السرية ما بين 10 مليون مهاجر، وحسب نفس المنظمة، منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل إلى نحو 1.5 مليون مهاجر، وتجدر الإشارة إلى أن حدة الهجرة غير

[1] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 50 و ما بعدها

الشرعية قد تزايدت في العقود الأخيرة، بنسب كبيرة في المنطقة المتوسطية، وهذا راجع إلى عدة أسباب وعوامل[1]:

1- الأسباب الاقتصادية: حيث أن عدد سكان الدول المطلة على المتوسط سيبلغ حوالي 500 مليون نسمة بحلول سنة 2025 ، وهو ما سينعكس بالسلب على الظروف الاجتماعية لسكان هذه المنطقة، وهو ما سيؤدي كذلك إلى تولد علاقة اقتصادية مباشرة بين البطالة والهجرة غير الشرعية، بدافع العوز الاقتصادي، هذا ومن المرجح أن يؤدي تزايد الاعتماد المتبادل إلى زيادة أعداد المهاجرين لكي يقوموا بالأعمال الصعبة والمتدنية الأجر في البلدان المستقبلة، والصراعات الداخلية، وانتهاكات حقوق الإنسان، تعد كلها من الأسباب الرئيسية للهجرة، وتعتبر منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، من بين أهم المناطق المستقبلة والمصدرة للاجئين والمهاجرين الغير الشرعيين بسبب حالة الحروب، وعدم الاستقرار الداخلي الذي تشهده هذه الدول[2].

2-الأسباب الاجتماعية: حيث يعتبر العديد من الباحثين أن لجوء الأفراد إلى الهجرة يعتبر مؤشرا على أنهم في حالة عدم إشباع بالنسبة لحاجياتهم الأساسية المتمثلة في الحاجات حسب سلم الحاجات الفيزيولوجية للمفكر Abraham Harbod Maslow ، كالحاجة إلى الأكل والشرب واللباس والسكن والزواج، وحاجات الأمن في النفس والعمل والسكن، وحاجات الانتماء للمجتمع، وحاجات التقدير وتحقيق الذات والرضا عليها بعد تحقيق أهدافها، وينظر الاتحاد الأوروبي إلى ظاهرة تدفق المهاجرين من دول الضفة الجنوبية إلى دول الضفة الشمالية للمتوسط على أنها تشكل تهديدا للأمن الأوروبي، وينطلق الاتحاد الأوروبي في تحليله لهذه الإشكالية من مسلمات مفادها أن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والفقر والبطالة، كل هذه الأشياء هي التي تدفع بموجات الشباب في الجنوب للهجرة نحو الشمال، ولمحاصرة هذه

[1] AUBARELL, Gemma, ZAPATA-BARRERO, Ricard, et ARAGALL, Xavier, « New directions of national immigration policies: the development of the external dimension and its relationship with the Euro-Mediterranean process", Euromesco Papers, 2009, vol. 79, p11-18

[2] HAMMAMOUN, Saïd, « La coopération des pays tiers et la gestion des migrations dans l'espace euroméditerranéen », *Revue générale de droit*, 2022, vol. 52, no 2, p. 315-344 ;

الظاهرة، لابد من وضع استراتيجية تتمحور حول بناء شراكة اقتصادية من خلال إقامة منطقة للتبادل الحر، وتقديم إعانات مالية لدول الجنوب في إطار مشاريع الشراكة، وهو ما من شأنه أن يقلص الهوة والتفاوت في مجال التنمية بين ضفتي الحوض، لتصبح هذه المنطقة فضاء مشتركا للاستقرار والأمن والسلم، وللإشارة فإن الدراسات تشير أن دول المغرب العربي بالإضافة إلى مصر والسودان والصومال هي أكثر البلدان العربية تصديرا للهجرة غير الشرعية، فقد ارتفعت الهجرة في تلك البلدان بنسبة 28 % ، كما تشير ذات الأرقام إلى تفاقم معضلة الهجرة غير الشرعية خلال السنوات 2007 و 2008 بصفة خاصة[1].

لقد كان ولا يزال حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة تعرف بكثرة تنقل الأشخاص وابتعادهم عن أوطانهم بحثا عن العمل وتحسين ظروف معيشتهم، وقد عرفت حركة هجرة اليد العاملة ثلاثة اتجاهات رئيسية حول ثلاث أحواض أساسية: حوض جنوب البحر الأبيض المتوسط والذي نجد فيه: الجزائر، المغرب وتونس، حوض شرق البحر الأبيض المتوسط أو ما يسمى بحوض الشرق الأدنى ونجد فيه، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين ومصر وأخيرا حوض البلقان ويعم تركيا وما جاورها من دول، فمهاجري دول الحوض الأول (المغرب العربي) والثالث (حوض البلقان)، يفضلون اتجاه أوروبا حيث انطلقت منهما أعداد هائلة من اليد العاملة المهاجرة في السنوات الستينات والسبعينات، أما حوض الشرق الأوسط، فوجهته المفضلة هي الدول البترولية (ليبيا، العراق ودول الخليج)، هذا الحوض يتمتع بيد عاملة عالية التأهيل وكفيلة بضمان والحصول على مناصب الشغل ذات الشروط التأهيلية العالية،

أما أوروبا وهي قبلة المهاجرين المغاربة ودول البلقان، فقد غيرت من طريقة تعاملها مع الهجرة خاصة في منتصف الثمانينات، فأصبحت تشجع الهجرة العائلية، أي ما يعرف بسياسة التجمع العائلي، ومع مطلع التسعينات باتت تشجع هجرة اليد العاملة الأكثر تأهيلا كالأطباء مثلا، لقد لعبت هذه اليد العاملة العربية المهاجرة دورا كبيرا في تحقيق توازن الميزان التجاري

[1] Gallina, Andrea. “Migration, Financial Flows and Development in the Euro-Mediterranean Area.” The Journal of North African Studies, Vol. 11, No. 1, March 2006, pp. 21–38

لدولها من خلال التحويلات المالية إلى أهاليها، بالإضافة إلى دورها في التقليل من حدة الفقر النقدي الذي تعاني منه بعض البلدان مثل مصر، المغرب والأردن، وتبقى هذه التحويلات المالية خاصة في بعض البلدان حبيسة الظروف السياسية والصراعات العسكرية التي تدفع بالمهاجرين إلى التنقل المضطر هربا من هذه الصدامات[1].

ومقارنة بالأموال التي يأتي مصدرها من المساعدات العمومية للتنمية الاستثمار المباشر الأجنبي فان التحويلات المالية توفر نصيبا معتبرا من المداخيل المالية إلى الدول التي تعتمد عليها بقوة (مثل الأردن، مصر، المغرب وتونس).

يشكل الأجانب والمهاجرون 10% من سكان ألمانيا وفرنسا، ويعاني هؤلاء من مضايقات جماعات اليمين المتطرف الأوروبية، التي تثير المشاعر المناهضة للمهاجرين، وتعتدي عليهم.

وهناك عموما في المتوسط تضييق على حق الأفراد للانتقال للتجارة والاستثمار، وتؤدى القيود الأوربية إلى التأثير سلبا على تحرير التجارة، وتعتبر من العوائق غير الجمركية للتجارة.

يتعامل الاتحاد الأوروبي مع الهجرة في إطار إقليمي، في شكل إجراءات تنظيمية وأمنية:

1-نظام شنغن: إذ تحدد اتفاقية شنغن شروط العبور القانونية للحدود الخارجي للدول الأعضاء، كما قامت بوضع تدابير تعاقب كل مهاجر غير شرعي يعبر الحدود الخارجية لدول الاتحاد وذلك حسبما نصت عليه المادة 03 الفقرة 01 من معاهدة شنغن، كما أقرت المادة 7 من نص الاتفاقية الأولى 1985: "يجب على الأطراف أن تسعى لتقريب سياسات التأشيرة في اقرب وقت ممكن من أجل تجنب الآثار السلبية في مجال الهجرة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة ضمان حماية كامل الأراضي للدول ضد الهجرة غير الشرعية و الأنشطة التي يمكن أن تعرض الأمن للخطر"[2].

[1] CARDONE, G.; DIGIARO, M.; DJELOUAH, K.; Frem, M.; ROTA, C.; LENDERS, A.; FUCILLI, V. Socio-Economic Risks Posed by a New Plant Disease in the Mediterranean Basin. Diversity 2022,14, 975; p15-40

[2] HAMMAMOUN, Saïd. La coopération des pays tiers et la gestion des migrations dans l'espace euroméditerranéen. Revue générale de droit, 2022, vol. 52, no 2, p. 315-344 ;

2-ميثاق الهجرة الأوروبي 2008: ويتضمن هذا الميثاق مبادئ توجيهية من خلال تضمينه لقوانين غير إلزامية بالنسبة للهجرة القانونية ومحاربة الهجرة غير النظامية مع تشديد المراقبة على الحدود مع إدماج سياسات رشيدة في مجال سياسة اللجوء.

3-الوكالةالأوروبية لإدارة الحدود – frontex : تعتبر هذه الوكالة الأولى والسابقة من نوعها على المستوى الدولي، إذ تقوم هذه الوكالة بمراقبة الحدود و التصدي لوفود الهجرة، ويقع مقر الوكالة بمدينة فرصوفيا ببولونيا، وخصصت لها ميزانية قدرت بـ88,8مليون أورو و87,9مليون أورو في2008 وسخرت لها عدة وسائل والمتمثلة في 26 طائرة مروحية و 22 طائرة صغيرة و113باخرة إضافة إلى 476 شاحنة مجهزة بمعدات مكافحة الهجرة كالرادارات والكاميرات الحرارية، وتعمل هذه الوكالة على التنسيق بين الدول الأعضاء في المجال الأمني وتقديم المساعدة اللازمة وكلما يتعلق بالمعلومات التي تحصل عليها من خلال البحوث كما ركزت الوكالة على تدفق المهاجرين بين شمال إفريقيا وإيطاليا ومالطا[1].

4-تشكيل قوات الاوروفورس: وهي عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل برا –وبحرا، تشكلت هذه القوات عام 1996 بقرار من الدول الأوروبية (فرنسا، ايطاليا، البرتغال، واسبانيا)، تضم قوات برية EURO FORCE وقوات بحرية EURO MAR FORCE مهمتها حماية حدود جنوبية أوروبية، وفي سنة2002 شكلت أوروبا قوات التدخل السريع THE RAPIDE REACTION FORCE[2]

– إضافة إلى قمة تامبير 1999، وإصدار الاتحاد الأوروبي لكتاب اخضر حول الهجرة (بولندا، المجر، التشيك، سلوفاكيا)، ونص على استقبال اللاجئين، وهذا ما يتعارض مع سياسة الباب المفتوح لانجلينا ميركل، ألمانيا ساهمت بنحو 440 مليون أورو في سنة 2012 و2013 كمساعدات تنموية و إنسانية، وحسب إحصائيات للفرع الألماني لمنظمة العفو الدولية والمنظمة الألمانية المعنية بشؤون اللاجئين فقد بلغ عددهم 50.000 لاجئ سنة2015، كما تم توفير

[1] Idem
[2] Idem

1.000 مكان إقامة للاجئين، كما بلغ عدد اللاجئين في ألمانيا،51% من بين دول العالم كافة

قامت فرنسا باستقبال 24 ألف لاجئ إلا انه يعتبر هذا الرقم محتشم نظرا لضغوط نشطاء سياسيين، واتخذت بريطانيا عددا من الإجراءات للحد من تدفق اللاجئين من بينها إصدار قانون10أكتوبر 2013 ليضع قيودا على اللاجئين، كما يجبر المقيمين الشرعيين كالطلاب بدفع مبالغ معينة للنظام التأمين الصحي لمنع ما أصبح يعرف بالسياحة الطبية، ورفضت سياسيا استضافة مهاجرين وعوضته بمنح مليار جنيه إسترليني[1].

منذ عام 2009، اتبعت تركيا أيضًا سياسة منهجية لتحرير التأشيرات من خلال توقيع سلسلة من اتفاقيات حرية التنقل الثنائية مع الدول المجاورة لبنان، ألبانيا، الأردن، ليبيا، تونس، المغرب، سوريا، إسرائيل، الجزء التركي من قبرص، كرواتيا، صربيا، البوسنة، مقدونيا، الجبل الأسود) لزيادة التكامل الاقتصادي في المنطقة، مما يعود بالفائدة على الأعمال الاقتصادية التركية، في الوقت نفسه، أطلقت حملة أكثر صرامة ضد الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، كما وقعت اتفاقيات إعادة القبول مع الدول المجاورة ومع الاتحاد الأوروبي.

في الواقع، منذ التوقيع على اتفاق شنغن (في 26 مارس 1995)، طبق الاتحاد الأوروبي مبدأ حرية تنقل الأشخاص داخل حدوده مع حظر دخول أراضيه، بصفة عامة، لغير الأوروبيين الذين لا يملكون تأشيرة، وفي الحقيقة، فإن هذا الإجراء يستهدف بصفة خاصة القادمين من أفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى، واللاجئون من إريتريا والسودان، والهاربين من البلدان التي مزقتها الحروب الشرقين الأدنى والأوسط[2].

لقد تجسدت سياسة إغلاق الحدود هذه، في وجه الأشخاص المتهمين بـ "الهجرة غير القانونية" في: إقامة الحواجز والسياجات الجسدية لسبته ومليلية، والأراضي المطوقة الإسبانية في أقصى غرب البحر الأبيض المتوسط حتى الجدار على نهر إفروس بين شمال اليونان

[1] Ibidem
[2] Ibidem

وتركيا، أو حاجز الأسلاك الشائكة على الحدود التركية البلغارية في شمال شرق حوض البحر الأبيض المتوسط، مثل حظر مرور اللاجئين من "طريق البلقان"، من خلال تركيب "المناطق الساخنة" (مراكز الفرز بين طالبي اللجوء و "المهاجرون الاقتصاديون" الموجهون للطرد) في البلدان المجاورة مثل اليونان أو إيطاليا، من خلال طلب تطبيق فردي حصري لطلب اللجوء، أوعن طريق عمليات بوليسية كبيرة (كما هو الحال في Calais et le Pas-de-Calais في فرنسا بالنسبة لبريطانيا العظمى، أو العكس، في وادي Roya أو Col de l'Échelle في ايطاليا).

و كل ذلك بتنسيق ورقابة بوليسية مدعومة من قبل وكالة فرونتكس، " الوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل" ، التي توفر الدعم اللوجستيكي والعملي لشرطة الحدود الوطنية؛ من خلال عمليات غربلة واسعة النطاق غير منتظمة، مثل العملية "تريتون" التي حلت محلها في نوفمبر لعام 2014 الحملة الإيطالية لاستقبال المهاجرين "مار نوستروم"، أو عملية صوفيا (يونافورميد) من خلال تدمير القوارب التي يستخدمها المهاجرون بحجة مكافحة المهربين وتجار الهجرة، حيث أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المختلفة، تمنع وصول ضحايا الحرب والقمع السياسي والكوارث الإيكولوجية وعدم المساواة والفقر[1].

تجسدت كذلك سياسة الإغلاق من خلال تدابير واسعة النطاق للاستعانة بنقل الحدود خارج الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال من خلال معاهدة بين الاتحاد الأوروبي (المجلس الأوروبي) وتركيا في مارس 2016، والتي بموجبها يحتفظ البلد بالمهاجرين في أراضيه (ما لا يقل عن ثلاثة ملايين لاجئ)، مقابل ستة مليارات يورو، أو من خلال الاتفاقات التي أبرمت مع ليبيا، وهي: "صوفيا" للتعاون العسكري مع خفر السواحل الليبيين، وتعزيز معسكرات الاحتجاز، بالإضافة إلى العمل الإقليمي الأوروبي استعانت الدول الأوروبية بالولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة التفاعل منع تسلل المهاجرين وبالفعل، وجهت الولايات المتحدة الأمريكية

[1] HAMMAMOUN, Saïd. La coopération des pays tiers et la gestion des migrations dans l'espace euroméditerranéen. Revue générale de droit, 2022, vol. 52, no 2, p. 315-344 ;

سفينة حربية إلى بحر إيجة للمشاركة في مكافحة الهجرة الغير الشرعية، وفي السياق نفسه أدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب إيطاليا وألمانيا بدوريات بحرية قبالة سواحل ليبيا للتصدي لعمليات للهجرة الغير الشرعية[1].

وأصبحت دول المغرب العربي دول استقبال وعبور إلى أوروبا، حيث أن تعزيز ضوابط الحدود الأوروبية واتفاقيات إعادة القبول الموقعة مع الاتحاد الأوروبي جعلت منها حرس حدود لأوروبا، وحولتها إلى ما يشبه غرف تعديل الضغط، حيث يبقى المهاجرون في الجنوب عندما يفشلون في الوصول، وقد وقعت فرنسا مثلا مع شركائها الجنوبيين بين عامي 2007 و2012 أربعة عشر اتفاقًا ثنائيًا، بما في ذلك بنود إعادة القبول مقابل تصاريح إقامة "المهارات والمواهب" أو برامج التطوير.

وبخلاف تعزيز الروابط الاقتصادية وانسياب السلع، يصر الأوربيون على الاستمرار في فرض قيود مجحفة على حرية تنقل الأفراد من جانب واحد، في حين تعتبر حرية تنقل الأشخاص عنصراً رئيسيا للتكامل والازدهار والتنمية على الصعيد الإقليمي مثلها مثل السلع والخدمات.

[1] Ibidem

المبحث الثاني: عوامل اقتصادية؛

تساهم العوامل الاقتصادية في كبح تطور العلاقات في حوض المتوسط فالعديد من البلدان في المنطقة تعاني من ضعف البنية التحتية، بما في ذلك النقل والاتصالات والطاقة، هذا يمكن أن يكون عائقًا لتطوير الأعمال وتحفيز الاستثمار، قلة الاستثمار في البحث والتطوير: التكنولوجيا والابتكار لهما دور مهم في تعزيز النمو الاقتصادي، إذا كان هناك قلة في الاستثمار في البحث والتطوير، فإن ذلك يمكن أن يكون عائقًا لتحسين الإنتاجية والابتكار

الفقر وارتفاع معدلات البطالة يمكن أن يكونا عائقًا لتطوير الاقتصاد في بعض البلدان، تحسين فرص العمل وتقليل الفقر يمكن أن يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتجارة.

ولكن المعضلة الأكبر هي صعوبة اندماج الضفة الجنوبية، ووجود منافسة من فاعلين اقتصاديين آخرين

سنعالج العوامل الاقتصادية كما يلي مطلب أول صعوبة الاندماج الجهوي في الجنوب، مطلب ثاني: المنافسون الاقتصاديون الآخرون في منطقة الاورومتوسطية.

مطلب أول: صعوبة الاندماج الجهوي في الجنوب.

إن صعوبة الاندماج الجهوي في منطقة جنوب المتوسط تعود إلى مجموعة من العوامل والتحديات التي تؤثر على التنمية المستدامة في هذه المنطقة، نذكر بعض العوامل التي تسهم في هذه الصعوبة

الاختلافات الاقتصادية: المنطقة تشهد اختلافات كبيرة في مستوى التنمية الاقتصادية بين البلدان، بعض البلدان تواجه تحديات اقتصادية كبيرة، بينما تنعم بعض البلدان بمستويات أعلى من الازدهار، هذا يعقد من تحقيق التوازن الاقتصادي والاندماج الجهوي.

تشترك الدول في الجنوب في التحديات المشتركة مثل البطالة، والفقر، والهجرة غير الشرعية تؤثر بشكل مختلف على البلدان داخل المنطقة، بعض البلدان تواجه تحديات أكبر مما تواجهها البلدان الأخرى، مما يجعل من الصعب تحقيق التنمية المستدامة.

وتعاني العديد من الدول في الجنوب الاستقرار السياسي يلعب دورًا حاسمًا في الاندماج الجهوي، النزاعات والتوترات السياسية تعيق التعاون والتنمية في المنطقة، وتجعل من الصعب تحقيق التوازن الإقليمي.

تدفقات الهجرة من بلدان جنوب المتوسط إلى بلدان شمال المتوسط تؤثر على الديناميات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، تلك التدفقات تمثل تحديات كبيرة لإدارة الهجرة بشكل فعال وتحقيق التنمية المستدامة.

دول جنوب المتوسط تتعرض لتأثيرات كبيرة من التغير المناخي، مما يجعل الزراعة وإدارة الموارد المائية أكثر صعوبة، هذا يؤثر على الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

الفقر والفقر وقلة الفرص الاقتصادية تسبب تحديات اجتماعية كبيرة، بما في ذلك الجريمة وعدم الاستقرار الاجتماعي، هذه التحديات تعقد من عمليات التنمية والاندماج الجهوي[1].

لتعزيز الاندماج الجهوي في جنوب المتوسط، تتطلب الحاجة إلى تعاون دولي وجهود مشتركة بين البلدان والمنظمات الدولية، ويجب أيضًا تعزيز الاستثمار في التنمية المستدامة وتعزيز الحكم الرشيد وتعزيز التعليم وتطوير البنية التحتية لتحسين الفرص الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

[1] ESCRIBANO Gonzalo & JORDÁN Josep María (1999) Sub-regional integration in the MENA region and the Euro-Mediterranean free trade area, Mediterranean Politics, 4:2, p133-148;

1) الاتحاد الأوربي تجربة اندماج رائدة.

بعد حرب عالمية مدمرة، تسببت في دمار معظم منشآتها الاقتصادية والصناعية، التفتت أوروبا إلى لملمة جراحها وإحلال السلام من خلال توحيد القارة، ووضع العصبية القومية جانبا، من خلال العمل من أجل الوصول للتكامل الاقتصادي.

فمن اتحاد جمركي، إلى سوق مشتركة وصولا إلى اتحاد اقتصادي ونقدي، أضحى التكامل الأوروبي من أنجح النماذج في العالم، فبعد محاولات عديدة ومتواصلة قامت بها المجموعة الأوروبية لأزيد من خمسين عاما، توجت الجهود باتحاد الاقتصادي والنقدي، واستطاعت أن تصبح من أهم وأكبر التكتلات في العالم[1].

بدأت أولى الدعوات من الكونت النمساوي" كودينوف كاليرجي" عام 1923، لإنشاء الولايات المتحدة الأوروبية، ودعوة وزير الخارجية الفرنسي" أريستيد بريان "في ديسمبر عام 1929 إلى قيام اتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم، في 19 سبتمبر من عام 1946 دعا" ونستون تشرشل "وزير خارجية بريطانيا إلى إنشاء ولايات متحدة أوروبية محورها تعاون فرنسي ألماني، وقد جعل الحل الجذري لمشاكل أوروبا يكمن في التوحيد.

في عام 1948 تم تأسيس المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، OCDE ثم توقيع معاهدة باريس لإنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب، ثم يليه توقيع معاهدة روما عام 1957 التي أفضت إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وقد شكلت الجماعات الثلاث ما سمي فيما بعد بالسوق الأوروبية المشتركة (الجماعة الأوروبية)، وبذا بدأت عملية توحيد أوروبا[2].

[1] CHOUROU Béchir, "Arab Regional Integration as a Prerequisite for a Successful Euro-Mediterranean Partnership, Mediterranean Politics", 2003, 8:2-3, p 194-213;

[2] AOUN, Elena, « L'Union européenne et la Méditerranée. Colloque international », L'Europe et les puissances émergentes dans un monde en mutation (Université de Liège, 29/11/2013) ;

أ) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 1948.

بعد انهيار اقتصاد أغلب الدول الأوروبية اثر الحرب العالمية الثانية، جاء مشروع " مارشال" في عام 1947 و هو مشروع أمريكي لإعادة بناء أوروبا ، بتخصيص حجم كبير من المساعدات، بشرط قيام دول أوربا الغربية بالتعاون الاقتصادي فيما بينها لإعادة بناء اقتصاداتها، وبعده اتفقت ثلاث دول أوروبية هي: هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ على إنشاء اتحاد جمركي اعتبار من عام 1948 والذي عرف بالبينولوكس، وهذا ما تمخض عنه ما يسمى بالمنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي، فمرت الدول الأوربية الغربية بمرحلة انتعاش، وتزايد حجم التجارة البينية، دفع العديد من القادة الأوربيين للدعوة لتكامل اقتصادي الذي أصبح ضروريا[1].

ب) معاهدة باريس لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب 1951.

باقتراح من وزير الخارجية الفرنسي (شومان) في 9 ماي 1949 تم الاتفاق على إنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب، فتم التوقيع على معاهدة باريس في 18 أفريل 1951 بين 6 دول أوربية (دول البينولوكس وفرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا)، والتي نصت على حسم الصراعات والخلافات حول مناجم الفحم والصلب وما يرتبط بها من صناعات.

هدفها إنشاء الجماعة الأوربية للفحم والصلب كنوع من التكامل القطاعي، وكخطوة لتسهيل وتحرير تجارة الفحم والحديد بين الدول الأعضاء وكذلك فرض حماية ضد الدول غير الأعضاء، ولتجميع أعضائها في سوق واحدة للفحم والصلب، ولهذا الغرض شكل وزراء خارجية بلدان الجماعة الأوروبية لجنة برئاسة "بول هنري سباك " وزير خارجية بلجيكا للبحث في مسألة المزيد من التكامل وفي منتصف 1956 أقرت اقتراحات اللجنة ضرورة إنشاء سوق أوروبية مشتركة.

[1] Ibidem

ج) معاهدة روما لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة 1957.

قامت الجماعة الاقتصادية الأوربية للفحم والصلب، المجتمعة في مدينة روما بإيطاليا بتوقيع معاهدة لإنشاء السوق الأوربية المشتركة في 25 مارس 1957، ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من جانفي 1958، بفضل معاهدتين جديدتين تتمثل الأولى في إنشاء المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية، والثانية تتمثل في إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهي اتحاد جمركي يفرض رسوما جمركية موحدة وحدة جمركية، وتساوي إقليم جمركي واحد ويتبع سياسة زراعية مشتركة، وهذا لتحقيق المزيد من الاستقرار وتوطيد العلاقات بين الدول الأعضاء،

ومع حلول عام 1967 تم دمج كل من مجموعة الفحم والصلب التي اندمجت في المجموعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية، في منظمة واحدة هي المجموعة الأوروبية والتي أطلق عليها اسم" السوق الأوروبية المشتركة "، واتفق الأعضاء على العمل على إقامة الاتحاد الجمركي خلال فترة انتقالية نحو السوق المشتركة تتراوح بين 12 إلى 15 عاما[1]،

ومن أهم ما جاء في معاهدة روما: إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء لضمان حرية انتقال السلع، و فرض تعريفة عامة اتجاه سلع الدول الأخرى وهذا هو الاتحاد الجمركي، حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وهو السوق الأوربية المشتركة، وهو نظام أعلى من الاتحاد الجمركي إذ تقتضي توحيد السياسات الاقتصادية، العمل على توحيد سياسة التجارة الخارجية والنظم النقدية والعمالية والاجتماعية بين الدول الأعضاء، إقامة سياسة زراعية مشتركة بين الدول الأعضاء وذلك عن طريق حماية المزارعين وتمكينهم من مداخيل أكثر ارتفاعا من تلك التي يحصلون عليها في السوق الحرة، و إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي[2]،

[1] Ibidem

[2] Ibidem

ورغم اعتمدها على مبدأ الحرية الاقتصادية، اتخذت السوق الأوروبية المشتركة إجراءات تدخلية تخص قطاع الزارعة، وتقديم الإعانات للمزارعين فيما يعرف بالسياسة الزراعية المشتركة التي لا تخضع لقواعد السوق بل لضبط السلطات المحلية أو الأوروبية.

وفي مطلع عام 1973 بدأ توسيع السوق الأوروبية المشتركة حيث قبلت عضوية كل من إنجلترا وإيرلندا والدانمرك، ثم اليونان سنة 1981، واسبانيا والبرتغال عام 1986 بعد تغير النظم السياسية فيها لتصبح اثني عشر دولة؛ ثم السوق المشتركة تكيف على المستوى النقدي، وتم إنشاء عملة مشتركة ECU من أجل تقليص الفجوات بين مختلف العملات الأوروبية[1].

في عام 1986 صادق المجلس الأوروبي على إجراء تعديلات على معاهدة روما من خلال القانون الأوروبي الموحد الذي يهدف إلى إتمام الخطوات الإجرائية للوصول لتكامل اقتصادي أوروبي، حيث تضمنت هذه الوثيقة المراحل الزمنية التي يتم خلالها استكمال السوق الموحدة، على مرحلتين، الأولى من 1985 إلى 1989 ، أما المرحلة الثانية فتمتد من 1990 حتى 1992 ، يتم خلالهما استكمال السوق الداخلية، وتنسيق السياسات الضريبية، وتحقيق اتحاد نقدي، والتنسيق بين السياسات النقدية والمالية و التي بفضلها ستصبح الدول الأعضاء كتلة اقتصادية واحدة، وقد أتت لتفتح الباب أمام أهم معاهدة في تاريخ أوروبا وهي معاهدة ماستريخت[2].

د) معاهدة ماستريخت 1992:

وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوربية بمدينة ماستريخت، في فيفري 1992 على معاهدة تهدف إلى التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء، وإقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوربي قبل موعد

[1] Ayadi Rym and SESSA Emanuele, "REGIONAL INTEGRATION IN THE EUROMEDITERRANEAN Key Dimensions, Status Quo and Prospects Towards", Fundamental Rethinking EMNES Working Paper No 1 / June 2017; p9-12.
[2] HAYDAR Samer. Le partenariat Euromed : contribution à l'étude du soft-power de l'Union Européenne.. Droit. Université de Bordeaux, 2016. p 50-52

1 جانفي 1999، يتحكم في إصدار العملة الموحدة، المرحلة الأولى تمتد من 1جويلية إلى 31 ديسمبر 1993، تهدف إلى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية[1].

والمرحلة الثانية تمتد من 1جويلية 1994إلى31 ديسمبر 1998، ويتم فيها استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على الاتحاد الأوربي من قبل جميع الدول الأعضاء، مع تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء، والتأكد من استعدادها للدخول إلى المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط، لا سيما توحيد المعايير، أو معايير الالتقاء critères de convergences

أمّا المرحلة الثالثة التي تمتد من 01 جانفي 1999 إلى 2002، وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي، والذي يقوم بإصدار العملة الموحدة ورسم السياسة النقدية وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة.

وكان من المقرر أن تدخل معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ في أول جانفي من عام 1993، وتلغى بذلك كل الحواجز، ولكن تأجلت إلى عام 1994 قامت سوق أوروبية موحدة أو ما يعرف باسم" الاتحاد الأوروبي "الذي يضم اثني عشر دولة المكونة أصلا للجماعة الاقتصادية الأوروبية[2].

شرّع مجلس الاتحاد الأوروبي مجموعة من الشروط من أجل الانضمام للاتحاد، تعرف بشروط" كوبنهاجن "وهي تنقسم إلى شروط سياسية مثل الديمقراطية، ووجود مؤسسات مستقلة غير حكومية تضمن حقوق الإنسان وحقوق الأقليات؛ وشروط اقتصادية تتمثل في وجود نظام اقتصادي قوي وفعال قادر على المنافسة ضمن دول الاتحاد مديونية داخلية أقل من 60 % من الناتج الداخلي الخام، و عجز في الميزانية أقل من 3%، من الناتج الداخلي الخام؛ وشروط تشريعية تتعلق بتعديل القوانين والتشريعات بما يتوافق مع القوانين التي يتم تبنيها منذ تأسيسه،

[1]معاهدة الوحدة الأوروبية (ماستريخت) الموقعة في 02.07 1992، والمعدلة بموجب معاهدة "لشبونة الموقعة في 12.13. 2007.
[2] AOUN, Elena. op.cit. p8-10

عليه أخذ الاتحاد الأوروبي في التوسع، وبانضمام كل من السويد وفنلندا والنمسا سنة 1995، أصبح عدد دول الاتحاد 15 دولة عضو، و عليه تم التوقيع على اتفاق" شنغن" والذي يقضي بإزالة الحدود بين دول الاتحاد[1].

وانضمت عشر دول مرة واحدة إلى عضوية الاتحاد سنة 2004 وهي: مالطا، التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، بولندا، قبرص؛ في أكبر عملية توسع للجماعة[2].

وانضمت كل من بلغاريا ورومانيا سنة 2007، ليصبح عدد الدول الأعضاء بذلك إلى سبع وعشرين دولة عضو وتبقى تركيا كدولة مرشحة للانضمام منذ عام 1993.

وقد أصبح هذا التكتل الاقتصادي في نظر العديد من الخبراء المهتمين، أكبر قوة اقتصادية وأقوى تكتل اقتصادي على مستوى العالم، يستحوذ على أكثر من ثلث التجارة العالمية، ويمتلك أكبر دخل قومي في العالم، وأضخم سوق اقتصادي داخلي وبمتوسطات دخل فردي مرتفعة نسبيا، وتمثل قوة إنتاجية وعلمية وتكنولوجية ومالية واقتصادية هائلة وكان تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الإنجاز الأهم في مسيرة التكامل.

لقد كان الهدف الرئيسي لليورو هو تحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأعضاء لتحقيق الاستقرار بالمنطقة، حيث يتمثل هذا الاستقرار في جانبين الاستقرار النقدي ويتحقق ذلك من خلال اعتماد عملة موحدة، ومن ثمة إتباع سياسة نقدية موحدة في دول الاتحاد الأوروبي للحفاظ على استقرار الأسعار، أما الجانب الثاني هو الاستقرار المالي من خلال التنسيق بين السياسات المالية لحكومات الدول الأعضاء، تساعد على إيجاد مزيج مناسب بين السياسات الاقتصادية في منطقة اليورو كما توجد حزمة من الأهداف يسعى اليورو لتحقيقها على المدى البعيد تتمثل في إعادة تنظيم البنوك الأوروبية بالشكل الذي يدعم الاقتصاد الأوروبي، ليس في مجال تعبئة المدخرات وإعادة توظيفها بالاستثمارات المثلى، بل من أجل بناء قواعد تمويلية

[1] MOURAD Ali. op.cit. p 65-70
[2] Ibidem

ضخمة قادرة على دعم قدرة المشاريع الأوروبية في التسويق الدولي، إعادة هيكلة المشاريع والشركات للعمل بمستوى أكبر ليحقق أعلى عائد ومردود من الاستثمار، امتلاك الاتحاد مزايا تنافسية بزيادة الإنتاج والمهارة في عمليات إدارة المعروض النقدي من اليورو، و إتباع سياسة نقدية موحدة في الاتحاد الأوروبي، بالتوازي مع السياسة التجارية والسياسة الزراعية المشتركة[1].

يتميز النظام المالي الأوروبي بالتكامل والتنسيق بين الدول الأعضاء ومفاهيم مشتركة تهدف إلى تحقيق استقرار الأسواق المالية وتعزيز التكامل الاقتصادي، وتتمثل عناصره الرئيسية في:

-العملة المشتركة: العملة المشتركة في منطقة اليورو هي اليورو(EUR) ، وهي التي تُستخدم في المعاملات المالية والتجارية في دول اليورو.

-البنوك المركزية: البنك المركزي الأوروبي (ECB) هو الجهة المسؤولة عن سياسة النقد والأمور النقدية في منطقة اليورو. وهناك أيضًا بنوك مركزية وطنية في دول اليورو.

-الإشراف المصرفي: هناك هيئات إشراف مصرفي ومالي في مختلف الدول الأعضاء وكذلك هيئات إشراف مركزية على مستوى الاتحاد الأوروبي مثل الهيئة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق (ESMA) والهيئة البنكية الأوروبية(EBA) .

-القوانين والتنظيمات: توجد ترسانة من تنظيمات مالية وقوانين مشتركة تسهم في تنظيم أنشطة البنوك والمؤسسات المالية وحماية المستهلكين.

-السوق المالية: تضم منطقة اليورو سوقًا مالية متكاملة تتيح للشركات الحصول على تمويل وللمستثمرين القيام بأنشطة استثمارية مشتركة[2].

[1] Ibidem
[2] Ibidem

–السياسة النقدية والاقتصادية: تتعاون وتتفق دول اليورو على تحديد السياسة النقدية والاقتصادية العامة بهدف تحقيق الاستقرار وتعزيز النمو الاقتصادي.

ويتمثل الهدف الرئيسي للنظام المالي الأوروبي في تعزيز الاستقرار المالي وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تمثل اليورو والسوق المالية المشتركة جزءًا هامًا من هذا الجهد، وهما يسهمان في تحقيق الهدف المذكور.

أمّا في مجال الزراعة، فطبق الاتحاد الأوروبي نظام الإعانات الزراعية وغيرها من البرامج، وقد بدأ العمل في برنامج السياسة الزراعية المشتركة في عام1950 ، والنظر أيضا في التنمية الريفية وأهدافها، وتهدف السياسة الزراعية المشتركة إلى زيادة الإنتاجية من خلال التقدم التقني واستخدام أفضل لعوامل الإنتاج (مثل العمل)؛ ضمان مستوى معيشة عادل للمجتمعات العاملة في الزراعة؛ الاستقرار في الأسواق؛ لتأمين الإمدادات؛ وفرض الأسعار العادلة، مع اتخاذ تدابير إضافية، مثل تنسيق التعليم المهني والبحث، و" نشر المعرفة الزراعية "وتشجيع استهلاك سلع معينة.

مع مراعاة عوامل وظروف كل نشاط زراعي بسبب الهيكل الاجتماعي للمجتمعات الزراعية وعدم المساواة بين المناطق الأكثر ثراءً والأكثر فقراً، والحاجة إلى العمل تدريجياً لإتاحة الوقت الكافي للزراعة للتكيف، مع وضع لوائح المنافسة على الزراعة، ورقابة احترامها، ومنح المساعدات[1].

أمّا السياسة التجارية المشتركة أو السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي هي السياسة التي بموجبها تفوض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي السلطة إلى المفوضية الأوروبية للتفاوض على علاقاتهم التجارية الخارجية، تهدف تسهيل زيادة التجارة والاستثمار فيما بينهم وتعزيز قدرتها التفاوضية مع الدول الخارجية، كموقعين على الاتفاق العام بشأن التعريفات

[1] AOUN, Elena. op.cit. p14-16

الجمركية والتجارة (الجات)، وإزالة التعريفات بينهما يتطلب تشكيل اتحاد جمركي، مع تعريفة خارجية مشتركة يطبقها جميع الأعضاء على تجارتهم مع بقية العالم، والذي بدوره هو الأساس الذي يقوم على سوق موحدة والاتحاد النقدي في وقت لاحق .

وتكمن أهمية الاتحاد النقدي (اليورو) في إنهاء مخاطر تذبذب أسعار العملات المنفردة كالليرة الإيطالية، الفرنك الفرنسي ولن يعود هناك حاجة لتبديل أو تصريف العملات بعضها البعض، لذلك تزول الفوارق النقدية فيتمتع المواطن بالقوة الشرائية لوحدات النقد أينما تنقل في منطقة اليورو، كما يؤدي اليورو إلى شفافية واضحة في الأسعار مهما كان مصدر السلعة، مما يسهل عمليات الانتقاء والتسويق، بالتالي اشتداد المنافسة بين الدول المنتجة واتساع حجم السوق والتشجيع على المنافسة بين الأفراد والمؤسسات.

وبذلك حققت دول المجموعة الأوروبية حلما من تأمينها لحرية انتقال البضائع فخضعت جل المعاملات التجارية بين دول المجموعة لقواعد التجارة الداخلية، وكذلك تأمينها لحرية انتقال الأشخاص وحرية انتقال رأس المال حيث تضمنت التحرير الكامل لانتقال رأس المال داخل دول السوق، وضمان حق البحث عن أفضل الاستثمارات داخل دول المجموعة في مجالات الإنتاج والتأمينات المختلفة، وإزالة كافة القيود أمام وسائل النقل والاتصالات بارا وبحرا وجوا[1].

في الجهة المقابلة تعددت محاولات الاندماج الاقتصادي بين الدول العربية خلال النصف الأخير من القرن العشرين، حيث كانت أبرز هذه التحولات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتحاد المغرب العربي واتفاقية أغادير التي تضم أربع دول عربية متوسطية في محاولة لإقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها[2].

[1]Goumeziane, Smaïl. Relations Europe-Maghreb : quel avenir ? Fondation Jean-Jaurès, Observatoire de l'Afrique du Nord et du Moyen-Orient, 2 mai 2019.p 10-14

[2] Ibidem

لقد تأثر العمل الاقتصادي العربي المشترك في مراحله الأولى بعد إنشاء الجامعة العربية عام 1945، بالرؤية الوحدوية التي سادت الساحة العربية خلال حقبة الخمسينات والستينات، إذ أخذ العمل المشترك المنهج التجاري للتكامل الاقتصادي كتعبير عن الرغبات السياسية آنذاك ، أما في السبعينات والثمانينات فقد أثرت نتائج الطفرة النفطية على العمل الاقتصادي العربي المشترك، إذ طغى أسلوب إقامة المشاريع العربية المشتركة (ذات التمويل الحكومي بالغالب) وعمل المؤسسات المالية وصناديق التمويل العربية الوطنية والإقليمية عليه، وفي التسعينات انعكست نتائج النظام التجاري العالمي وعلاقة الدول العربية به وبأطرافه على العمل العربي المشترك، فكان الإعلان على إقامة منطقة تجارة حرة عربية تتويجا لمخاض العمل العربي المشترك طوال العقود الماضية وانسجاما مع مسار علاقة الدول العربية بمنظمة التجارة العالمية وبدولها ومجموعاتها الرئيسية[1].

2) منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مرحلة التنفيذ في مطلع عام 1998، بتطبيق البرنامج التنفيذي لها من خلال تفعيل اتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي صادقت عليها تسعة عشر دولة عربية ، إذ تتيح المادة السادسة والمادة السابعة من الاتفاقية إقامة مثل هذه المنطقة بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية، ويأتي حرص الدول العربية على إنشاء هذه المنطقة منسجماً مع التوجهات العالمية بإقامة تكتلات اقتصادية كبيرة تستطيع التعامل مع المستجدات الاقتصادية على الساحة الدولية والمتمثلة في انفتاح الأسواق العالمية بعد إقرار اتفاقيات التجارة العالمية وإنشاء منظمة التجارة العالمية، كما ساعد التقارب في نظم إدارة الاقتصادات العربية بعد اتباع معظم الدول العربية لاقتصاديات السوق، على إنشاء مثل هذه المنطقة، ونص البرنامج التنفيذي على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات يتم فيها خفض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر

[1]منصري نجاح، أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2014-2015؛ ص85-92

المماثل بنسبة 10 في المئة سنوياً من تلك التي كانت سارية حتى نهاية 1997 لتصل إلى الصفر بحلول عام 2007، ليتم بذلك التحرير الشامل للسلع ذات المنشأ العربي من أية رسوم وضرائب عند دخولها لأسواق الدول العربية ، كما نص البرنامج التنفيذي على الإزالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية (القيود الإدارية، الكمية، النقدية)[1]

وأتاح للدول الراغبة بالحصول على استثناءات لبعض السلع من تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أو فرض قيود غير جمركية عليها، وذلك في حدود ضيقة ولفترة زمنية محددة لا تتعدى أربعة سنوات على أن تتقدم تلك الدول بمبررات اقتصادية تثبت وقوع ضرر اقتصادي عليها (خلل في ميزان المدفوعات، العمالة، إعادة تأهيل لصناعة محددة ... إلخ)، وتتم دراسة هذا الطلب من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي والبت فيه إما بمنحها الاستثناء وتحديد فترته وأسلوبه أو رفضه، وتتم متابعة حالات الاستثناء سنوياً من خلال تقارير تقدمها الدول العربية الحاصلة على الاستثناء وتتم دراستها من قبل اللجان المختصة والتي تشارك فيها كافة الدول العربية أعضاء المنطقة[2].

وقد انضمت جميع الدول العربية (عدا موريتانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر) إلى الاتفاقية ، ما زالت تشكل التجارة العربية البينية ما لا يزيد عن % 10 من مجمل تجارة الدول العربية مع العالم، رغم الإعفاء الكامل عن الرسوم الجمركية للسلع والخدمات المصدرة والمستوردة بين الدول العربية منذ العام 2005، فحجم التجارة العربية البينية محدود، والتحديات التي تواجه التجارة البينية العربية تتركز أيضا في المعيقات الجمركية بين الدول وعوائق في تنقل المستثمرين وأصحاب الأعمال بين الدول العربية وضعف البنية التحتية فيما يتعلق بالنقل بكافة أنواعه والموانئ واللوجستيات اضافة الى ضعف التمويل، فالعديد من المشاريع تتعثر بعدم الوعي وعدم وجود آلية منتظمة للتمويل[3].

---

[1] نفس المرجع

[2] نفس المرجع.

[3] CHOUROU Béchir (2003) Arab Regional Integration as a Prerequisite for a Successful Euro-Mediterranean Partnership, Mediterranean Politics, 8:2-3, 194-213;

3) اتحاد دول المغرب العربي.

تأسس اتحاد دول المغرب العربي بين خمس دول وهي ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا عقب توقيع اتفاقية مراكش في 17 فيفري 1989، فعلى الصعيد الاقتصادي تم إنشاء مجموعة من اللجان وهي اللجنة المالية، الجمركية ولجنة الاقتصاد، وقد أسند لها القيام بالدارسات الاقتصادية للجنة العليا لوضع مشروع التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء موضع التنفيذ[1].

لقد عرفت السنوات التي أعقبت تأسيس الاتحاد المغاربي تطورا هاما في مجال العلاقات الاقتصادية، ويتضح ذلك من خلال اجتماع وزراء الخارجية في ديسمبر 1990 ، الذي وضع فيه المحاور الأساسية للتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وقد حددت هذه المحاور في ثلاثة عناصر اقتصادية رئيسية منطقة للتبادل الحر وكان الهدف منها رفع جميع الحواجز الجمركية أمام حركة تدفق السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ المغاربي والموجهة للاستهلاك داخل الاتحاد، واتحاد جمركي هدفه توحيد النظام الجمركي في الدول الأعضاء، و سوق مغاربية مشتركة تهدف إلى توحيد السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بحركة وانتقال الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال بين دول الاتحاد، ثم الاندماج الاقتصادي المغاربي، وذلك بتوحيد سياسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

لكن بالرغم من تواجد مقومات التجانس بين بلدان المغرب العربي إلا أنه يواجه صعوبات كبيرة في تحقيق تكامله ومن أبرز هذه العراقيل الخلافات الجزائرية المغربية و مسألة الصحراء الغربية، والظاهر أن قضية الصحراء الغربية هي الحجر الأساس في عقبات التي تحول دون التكامل المغاربي، و عدم الانسجام السياسي والإيديولوجي بين قادة الدول المغاربية وهي نتيجة منطقية لتنوع أشكال النظم السياسية بين الملكية والجمهورية والجماهيرية سابقا، بفعل

[1] منصري نجاح، مرجع سابق ،ص 120-130
[2] نفس المرجع

اختلاف التجارب التاريخية بين هذه الدول، و ضعف الروابط الاقتصادية بين بلدان المغرب العربي حيث لا تتعدى المبادلات التجارية بين دوله نسبة 04%، وفي المقابل تبلغ نسبة مبادلاته مع دول الاتحاد الأوروبي 60 %، في حين يزيد حجم التبادل التاريخي البيني داخل الاتحاد الأوروبي عن 60% من مبادلاتها التجارية[1].

هذا وشكلت أزمة لوكيربي بين ليبيا من جهة والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى، قضية عرقلت نمو العلاقات بين الاتحاد المغاربي ودول الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا المتوسطية، وهي العلاقات التي كان الاتحاد المغاربي يعطيها أهمية كبرى في دفع مسيرة التنمية داخل دول المغرب العربي ومن ناحية أخرى جعلت هذه المشكلة ليبيا تفقد حماسها للتعاون مع باقي دول الاتحاد[2].

وأكد الخبراء في المجالين المالي والاقتصادي ضعف المبادلات التجارية البينية بين دول المغرب العربي الخمس، على الرغم من توفر العوامل الاقتصادية والمصلحة المشتركة لتطوير المعاملات التجارية لتتجاوز النسبة الحالية التي لا تزيد على 5 في المائة من مجمل التجارة في هذه البلدان.

مع العلم أن معظم دول الجنوب لديها مبادلات تجارية متطورة مع بلدان الاتحاد الأوروبي التي تستحوذ في بعض الحالات على ما يقرب من 70 في المائة من الواردات والصادرات، وهو ما يجعل التوسع في التجارة البينية بين هذه البلدان تمثل تحديا كبيرا.

إن غياب الاندماج الاقتصادي بين دول المغرب العربي يتسبب سنويا في خسارة تتراوح بين نقطة ونقطتي نمو اقتصادي لكل دولة، كما أن مصلحة دول المنطقة في تطوير معاملاتها الاقتصادية في ظل ما يتوفر لها من يد عاملة كفؤة ومن إمكانيات اقتصادية هائلة[3].

---

[1] LEMAIRE Chloé. Le volet économique du Partenariat euro-méditerranéen : un échec ? Sous la direction de M. Habib Ghérari Institut d'Etudes Politiques de Lyon Université Lumière Lyon II 2005 ; p33-40

[2] كريم مصلوح، المرجع السابق، ص47

[3] نفس المرجع

4) اتفاقية أغادير:

هي اتفاقية تجارية عربية هدفها على المدى الطويل تيسير الطريق أمام سوق عربية مشتركة، وعلى المدى القريب إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية، وكانت كخطوة على طريق التحضير لاستحقاقات 2010 المرتبطة بإقامة منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية، تضم الاتفاقية كُلاً مِن مصر والأردن والمغرب وتونس وفلسطين وَلبنان، وتنص الاتفاقية على الإعفاء الجمركي لصادرات وواردات دول الاتفاقية من السيارات بشرط ألا تقل نسبة المكون المحلي عن40%[1]

تم التوقيع على الاتفاقية في 25 فبراير2004، وكانت تهدف إلى إقامة منطقة للتبادل الحر في مرحلة أولى بين تونس ومصر والأردن والمغرب بصفة تدريجية خلال فترة انتقالية لا تتعدى أول يناير 2005، تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ[2].

تم الاتفاق على جدولة زمنية تفضي إلى إعفاء كلي بالنسبة للسلع الصناعية (100%) بداية من 1 يناير 2005، فيما تم الاتفاق على تحرير المنتجات الفلاحية والفلاحية المصنعة طبقاً للبرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، فيما سيتم تحرير قطاع الخدمات طبقا لما ورد في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية[3].

تدرس الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير تنفيذ مشروع لربط الدول الأعضاء بشبكة نقل لزيادة التبادل التجاري بين دول الاتفاقية في إطار تطوير الجانب اللوجستي فيما بينها.

---

[1] اتفاقية إقامة منطقة للتبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية، موقعة سنة 2001

[2] CHOUROU Béchir (2003) Arab Regional Integration as a Prerequisite for a Successful Euro-Mediterranean Partnership, Mediterranean Politics, 8:2-3, p194-213;

[3]نوري، منير، "معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني،2004، ص، 87،88.

وفي الرابِع من أبريل عام 2016م وافقَ وُزراء تجارة دُول اتفاقية أغادير (مصر وتونس والمغرب والأردن) خلال اجتماعهم الثالث الذي عُقدَ في القاهرة على انضمام فِلسطين وَلُبنان لاتفاقية أغادير [1].

منذ الدخول الفعلي في1 ابريل من عام2007 (حينما أخذت الجمارك كل الالتزامات لتطبيق الاتفاقية على أرض الواقع بالنسبة للبلدان الأربعة) وعام 2008، ازدادت صادرات هذه البلدان بنسب كبيرة، ازدادت صادرات مصر بنسبة 115% وتونس 19% والمغرب 6% والأردن 86%.

على سبيل المثال أعلن المغرب في نوفمبر 2007 اعتزامه تصدير سيارات لوجان رونو الفرنسية إلى مصر في أكتوبر2008 ، بعد زيارة وفد من وزارة التجارة والصناعة المصري مصانع السيارة المغربية خلال يوليو 2007 وتأكد من أن عمليات التصنيع لهذه السيارة تتم داخل المصانع المغربية بنسبة مكون محلي بها تفوق 40% وهو ما يتوافق مع قواعد المنشأ لاتفاقية أغادير [2].

[1] Idem
[2] Idem

المطلب الثاني: المنافسون الاقتصاديون الآخرون في منطقة الاورومتوسطية.

يشكل المتوسط فضاء اقتصاديا أورومتوسطيا بالخصوص، وتمثل شمال إفريقيا والشرق الأوسط ساحات التنافس بين الدول، وتمتد لتشمل كل المجال البحري المتوسطي والدول الأوروبية أيضا.

تزداد أهمية حضور بعض من هذه الدول، كونها لا تشترط ولا تطالب بأية إصلاحات مدنية مقابل إجراء التعاون، عكس الاتحاد الأوروبي الذي اعتمد في الغالب سياسات إقليمية بالمتوسط تقوم على شرطية الحقوق والديمقراطية، رغم الامتياز الذي يحظى به الاتحاد الأوروبي كشريك ذي أولوية لكل دول المتوسط فإن تصاعد أهمية الصين رغم بطئه يبقي حقيقة كامنة وتفرض على الجوار الأوروبي إعادة نظر مستمرة في سياساته المتوسطية .

تشهد المنطقة المتوسطية بشمالها وجنوبها، نموا متزايدا للاستثمارات الصينية فيها، فالصين أصبحت منذ 2014 القوة الاقتصادية الأولى في العالم، ويسجل في هذا السياق أن ثلاثة بلدان متوسطية هي فرنسا والجزائر وتركيا، تركزت بها لوحدها 78 %، من الاستثمارات الصينية في البلدان المشاطئة للمتوسط للفترة الممتدة من 2003 إلى 2015 وذلك بنسبة: لفرنسا 43,5 %، والجزائر 20,8 %، وتركيا 10,6%.

غير أن علاقات الصين الاقتصادية مع الضفة الجنوبية والضفة الشمالية تخضعان لنموذجين مختلفين من العلاقات إذ " يغلب على العلاقات التجارية مع دول شمال المتوسط تصدير كل منتجات الصناعة التحويلية الصينية، واستيراد المنتجات التقنية المتقدمة والسلع الغذائية ومنتجات الرفاهية "، في الوقت الذي تخضع فيه تجارتها مع دول جنوب المتوسط والدول النامية عموما للبحث عن الموارد الأولية و إيجاد الأسواق لمنتجاتها، ولكن أيضا لتوسيع وجودها العالمي في المحاور ذات الأهمية، وتهتم الصين أيضا بالأشغال العمومية في شمال المتوسط مثل حال اهتمامها باليونان الذي ازداد بعد الأزمة، وأيضا بأنشطتها اللوجستية وفي

البنيات التحتية منها ميناء بيراو Piraeus وهجرة عمال صينيين إلى اليونان ، تهتم الصين كذلك بالتعاون التكنولوجي والعسكري مع إسرائيل[1].

ففي دراسة تحليلية نشرتها وكالة بلومبيرغ، وتناولت 679 صفقة مكتملة أو قيد التنفيذ أبرمت في 30 دولة أوروبية منذ العام 2008، إذ أن الشركات الصينية المدعومة من الدولة أو الخاصة شاركت بصفقات لا تقل عن 255 مليار دولار، مستحوذة بذلك على 360 شركة في مختلف المجالات ابتداءً من الشركة الإيطالية لتصنيع العجلات "Pirelli" وصولاً إلى شركة أيرلندية لتأجير الطائرات.

تصدرت بريطانيا قائمة الدول الأوروبية من حيث عدد الصفقات الموقعة مع الصين، والتي وصلت خلال الأعوام العشرة الماضية إلى 227 صفقة بقيمة 70 مليار دولار، تليها في المرتبة الثانية ألمانيا بـ 225 صفقة بقيمة 20 مليار دولار.

في المقابل، جاءت فرنسا في المرتبة الثالثة بـ 89 صفقة بلغت قيمتها 13.4 مليار دولار، متقدمة بنحو طفيف عن إيطاليا من حيث عدد الصفقات، والتي أبرمت 85 صفقة مع الجانب الصيني بقيمة 31 مليار دولار[2].

في العام 2020، تجاوز حجم تجارة البضائع بين دول الكتلة الأوروبية والصين، حجم تجارة الكتلة مع الولايات المتحدة، وارتفع عدد رحلات القطارات بين الصين وأوروبا بنحو 12400 رحلة خلال عامي 2019 و2020،و بلغ حجم الاستثمارات الصينية المباشرة في دول الاتحاد الأوروبي نحو 120 مليار دولار في العام 2020، بينما بلغ حجم الاستثمار الأوروبي المباشر في الصين نحو 140 مليار دولار وفقاً لبيانات " يوروستات"، و باتت بعض دول أوروبا

[1]HABIBI Nader, “The Belt and Road Initiative in the Eastern Mediterranean: China’s Relations with Egypt, Turkey, and Israel”, Middle East Briefs, the Crown Center. Brandeis university, February 2022 No. 146;p2-3
[2] Idem . p11-12

الصغيرة غارقة في الديون الصينية، مثل دولة الجبل الأسود التي تسعى للحصول على تمويل أوروبي لخدمة ديونها للصين[1].

وتعتزم الشركات الصينية بناء مفاعلات نووية في رومانيا وبلغاريا، وشراء محطة للحاويات في كرواتيا، وإنشاء ميناء في السويد، والاستحواذ على شركة "سكودا" للسيارات.

وقد أبدت العديد من الدول المتوسطية رغبتها في الانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق، طريق الحرير الصينية الجديدة، وتتمحور المبادرة حول توسيع التجارة العالمية من خلال إنشاء شبكات من الطرق، والموانئ، وتشمل المبادرة كذلك حزمة من التمويلات لمشاريع البنية التحتية، وينقسم مشروع الحزام إلى شقين، يمتد من الصين إلى إيطاليا، برا مرورا بتركيا، وبحرا مرورا باليونان.

ففي دراسة لمجلس العلاقات الخارجية الأميركية، فإن ثلثي دول الاتحاد الأوروبي انضمت لمبادرة "الحزام والطريق" الصينية حتى عام 2020.

كما أصبحت الصين ثاني شريك تجاري للمغرب بعد الاتحاد الأوروبي، وثالث شريك لمصر وليبيا ورابع شريك للجزائر وخامس شريك لتونس، رغم الفارق في حجم المبادلات بين الاتحاد الأوروبي والصين، يتميز الحضور الصيني وفي شمال إفريقيا بتوفر المصادر النفطية والمعدنية، ويعد عامل القرب من السوق الأوروبية، وأيضا من الأسواق الإفريقية والشرق أوسطية عاملا أساسيا للجذب وأيضا لتوفر القدرة الشرائية المرتفعة[2].

سيشكل الاهتمام المتزايد للصين بغرب إفريقيا وشمالها إلى الاهتمام بالبحر الأبيض المتوسط كونه ساحة للنقل ومرور الناقلات التجارية أيضا ، يشير بعض الملاحظين إلى أهمية الصين في المتوسط بارتباطها بالساحات المحيطة بالمتوسط ، ويدعو هؤلاء الصين إلى لعب

[1]PECORARO Eugenia, “China’s Strategy in North Africa: New economic challenges for the Mediterranean region”, EUGOV Working paper No. 26/2010 Bellaterra (Barcelona): Institut Universitari d'Estudis Europeus; p18-21

[2] Ibidem

دور اكبر في المتوسط بالنظر لوزنها في التنمية في إفريقيا وتطوير دورها السريع في الموانئ المتوسطية وولوجها إلى الشرق الأوسط والموارد الطاقية في غرب إفريقيا ، تستورد الصين نصف حاجياتها أو يزيد من النفط من الشرق الأوسط وثلث حاجياتها من إفريقيا، وتنظر الصين لإفريقيا كساحة متكاملة وتنسج معها علاقات دون تمييز بين ساحاتها السياسية، وتعد الطاقة و الأنشطة الاقتصادية محددا كبيرا في السياسة الصينية غير أنها لا تستبعد الجوانب الجيوسياسية اللصيقة بها[1].

ثم إن تنامي الاستثمارات الاقتصادية للصين في المنطقة المغاربية جاء في ظل تراجع استثمارات دول الاتحاد الأوروبي، خاصة منها بلدان الضفة الشمالية للمتوسط، فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والتي هي دول ذات نفوذ تاريخي بالمنطقة المغاربية، خاصة إذا امتدت هذه الاستثمارات لتشمل قطاعات استراتيجية أو قطاعات تطمح الدول الأوروبية إلى الاستثمار فيها.

يتضح من خلال هذه الخصائص أن العامل الجيواقتصادي ذو أهمية بالغة في الحضور الصيني بجنوب المتوسط، حيث ينتج عن المنطقة ربط اقتصادي مع أوروبا ومع إفريقيا ومع أمريكا عبر الأطلسي، ويمكن للصين الاستفادة من الشراكة الاورومتوسطية ومن اتفاقيات التبادل الحر التي تربط هذه الدول بالاتحاد الأوروبي رغم القيود المفروضة في هذا الشأن.

تعد القيمة الجيوسياسية والجيواقتصادية للمتوسط إحدى العناصر التي قد تثير تزاحما في المستقبل حول المحور الأسهل للعبور البحري،« وحيث أن الطريق بين الصين وأوروبا عبر قناة السويس أقصر بكثير من الطريق عبر رأس الرجاء الصالح، تتنافس الموانئ المتوسطية لتصبح قاعدة للخدمات اللوجستية لتوزيع المنتجات الصينية البحرية[2]. »

[1] Ibidem
[2] ibidem

وتتركز الاستثمارات الصينية في قطاع الخدمات والقطاع الصناعي: النسيج والبترول والسيارات والاتصال وتجهيزات كهربائية والكترونية والأشغال العمومية، وهي قطاعات تتنافس فيها مع الشركاء التقليدين الأوروبيين.

بالنسبة لروسيا، تمثل منطقة البحر الأبيض المتوسط ودولها ثاني أهم بقعة جيواستراتيجية في السياسة الخارجية الروسية بعد منطقة أوراسيا، وقد سعت روسيا للتوسع في دول شمال إفريقيا.[1]

وعلى الصعيد الأوروبي فإن روسيا هي ثالث أهم شريك تجاري لألمانيا والاتحاد بعد الولايات المتحدة والصين وفقاً لمعطيات مؤسسة التجارة والاستثمار الألمانية، وعلى عكس روسيا التي تصدر مواداً أولية بالدرجة الأولى إلى الاتحاد، فإن صادرات الأخير لروسيا هي في غالبيتها منتجات صناعية ذات قيمة مضافة عالية كالإلكترونيات والآلات ووسائل النقل[2].

و طالما زودت روسيا إلى وقت قريب أوروبا الغربية بما يزيد على ثلث استهلاكها من الغاز الطبيعي، كما زودت الأسواق الأوروبية بسلع أخرى كالنفط ومنتجات بتروكيماوية ومعادن وأخشاب وصلب وحديد وغيرها من مواد مهمة للصناعات المختلفة، و ذهب نحو 37 بالمائة، أي نحو 157 مليار دولار من مجمل الصادرات الروسية إلى دول الاتحاد الأوروبي في عام 2019 مقابل واردات روسية بقيمة 91 مليار دولار من هذه الدول وهو ما شكل نحو 37 بالمائة من مجمل واردات روسيا، وكانت ألمانيا أهم شريك اقتصادي أوروبي لروسيا بتبادل تجاري سنوي وصلت قيمته إلى أكثر من 53 مليار دولار في العام المذكور[3].

وتعد تركيا شريكة اقتصادية تقليدية لروسيا، ويزداد حجم التبادل السلعي بين البلدين من سنة إلى أخرى، وقد كان قد بلغ عام 2004 قيمة 11 مليار دولار، أما في عام 2008 فبلغ

[1] PRITCHETT Joanna, Less Than a Full Deck: Russia's Economic Influence in the Mediterranean Carnegie Endowment for International Peace, JULY 2021;p12-15

[2] Ibidem;
[3] Ibidem.

قيمة قياسية قدرها 33.8 مليار دولار، وتشغل تركيا المرتبة الخامسة بين الشركاء التجاريين لروسيا، ومن أهم الصادرات الروسية إلى تركيا موارد الطاقة والمنتجات الحديدية والمواد الكيميائية، أما الواردات الروسية من تركيا فتشمل النسيج ومنتجاته والماكينات ووسائل النقل ومنتجات الصناعة الكيميائية والمواد الغذائية، وبلغ حجم الاستثمارات التركية في روسيا نحو 7 مليارات دولار، أما الاستثمارات الروسية في تركيا فبلغت زهاء 4 مليارات دولار[1]

وأصبحت مصر في عام 2017 واحدة من أكبر 20 شريكًا لروسيا، بالإضافة إلى كونها المستورد الرئيسي للسلع الزراعية الروسية، فقد بلغ إجمالي حجم القمح الروسي الذي تم تصديره لأكثر من نصف إجمالي واردات القمح المصري، في المقابل، بلغت الصادرات المصرية إلى روسيا 500 مليون دولار.

أما في قطاع الطاقة، ففي أكتوبر 2017، وقعت شركة البترول الروسية العملاقة (روسنفت) صفقة مع (إيني) الإيطالية لشراء 30٪ من حصتها في اتفاقية الامتياز لتطوير حقل غاز الظهر، كما تم توقيع اتفاقية بشأن بناء محطة طاقة نووية بطاقة 1200 ميغاوات في عام 2015[2].

وعلى صعيد السياحة، فقد مثل القطاع مجال التعاون الأكثر وضوحاً بين البلدين، في عام 2013، زار 2.4 مليون روسي مصر مقارنة بـ 3.1 مليون سائح زارها في عام 2014، وأنفق السائحون الروس حوالي 2.5 مليار دولار في مصر في فترة كان فيها إجمالي الدخل المصري من السياحة حوالي 7.3 مليار دولار.

وتعتبر الجزائر المستورد الأكبر في المنطقة للسلاح الروسي، بتوقيعها على سلسلة من الاتفاقيات على رأسها صفقة بقيمة 7.5 مليار دولار، مقابل إلغاء ديون الجزائر البالغة 4.7 مليار دولار، وقد تم بين عامي 2014–2018 تقدير ما نسبته 66% من الأسلحة الروسية

[1] Idem

[2] مصلوح كريم، المرجع السابق، ص 169-172

التي اشترتها الجزائر، وخلال شهر جويلية 2018 كان للجزائر نصف مبيعات الأسلحة الروسية في إفريقيا[1].

كما سجل التعاون التجاري بين الجزائر وروسيا ارتفاعا من 700 مليون دولار في عام 2007 إلى 4 مليارات دولار في عام 2016، وأخذ التعاون العسكري ثلثا حجم التجارة، وتعاون في مجال الطاقة النووية حيث وقعت الجزائر وروسيا مذكرة تفاهم بين الهيئة الجزائرية للطاقة الذرية (COMENA) ، ومؤسسة الطاقة الذرية الروسية (ROSATOM) في عام 2017، وأعلن على أن الجزائر تخطط لبناء محطة للطاقة النووية بمفاعل مائي مضغوط سنة 2025، وتسمح هذه الاتفاقية لموسكو بعرض قدراتها العلمية، والأهم من ذلك، تعزيز بصمتها الإقليمية على المدى الطويل، كما وحصلت روسيا على عقود للتنقيب عن النفط والغاز تعود لشركة "غاز بروم" الروسية.

الاستثمارات روسية في ليبيا بلغت خلال عهد القذافي سقف 15 مليار دولار، والتي تركزت بوجه الخصوص في قطاع الطاقة، وبناء السكك الحديدية، وتم عقد صفقة تسلح بلغت 4 مليارات دولار.

وقد عملت موسكو من أجل الدفع بعجلة الاقتصاد مع المغرب، ورفع مستوى تمثيلها الاقتصادي والتواجد الاستراتيجي، بداية من صفقات التسليح، وصولًا إلى تنويع الصادرات والواردات الروسية، حيث شهدت المبادلات التجارية بين البلدين تطورا كبيرا، لتتضاعف 12 مرة بين سنتي 2001 و2010، من نحو 200 مليون دولار إلى أكثر من 2.5 مليار دولار سنويا، مما جعل المغرب شريكا تجاريا كبيرا لروسيا في أفريقيا والعالم العربي[2].

وفي إطار التعاون مع تونس تم التوقيع على مذكرات تفاهم، تخص قطاعات السياحة، حيث سجل عدد السياح الروس ارتفاعا ليصل الى أكثر من 600 ألف سائح سنة 2016،

[1] نفس المرجع
[2] نفس المرجع

كما بلغت المبادلات التجارية بين البلدين سقف 1.2 مليار دولار إلى جانب اتفاقيات في مجال الطاقة النووية السلمية وحماية البيئة، ووافقت وكالة الفضاء الروسية سنة2021 على إرسال القمر الصناعي التونسي إلى الفضاء والذي أشرفت على تصنيعه شركة "تلنات" الخاصة، سبقه مفاوضات لتوقيع اتفاقيات مشتركة لاعتماد الروبل الروسي والدينار التونسي في المبادلات الثنائية، وفتح خط بحري مباشر بين البلدين، مما يكثف المبادلات التجارية وتدفق السياح[1].

أما تركيا، ولا شك في أن إنشاء منطقة تجارة حرة ومنطقة سفر بدون تأشيرة دخول بين تركيا ودول عربية هي الأردن ولبنان يعتبر دافعا هاما للتنمية الاقتصادية العربية والتركية من خلال الاستثمارات المتبادلة بين الجانبين العربي والتركي.

وفي إطار هذا التعاون تضاعفت الصادرات التركية إلى البلدان العربية 11 مرة خلال السنوات الخمس الأخيرة، كذلك تضاعفت الواردات التركية من الدول العربية بنسبة 12 مرة عما كانت عليه بالسابق، حيث بلغ التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية نحو 50 مليار دولار سنويا.

ومن المعروف أنه كان هناك عقود من التاريخ المشترك ومسيرة طويلة من التعاون والعلاقات الثقافية الجيدة بين تركيا والعرب ، و علاقات اقتصادية متزايدة من خلال رفع حجم التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة، هذا مع العلم أن تركيا هي ثالث أكبر شريك تجاري مع العرب بعد أوروبا والولايات المتحدة فهي تستورد حوالي 95% من احتياجاتها النفطية، و ثمة مشاريع ضخمة يجري تنفيذها في البلدان العربية مثل شبكات خطوط الغاز، والمياه كمشروع مياه الديسي في الأردن والمقاولات والإسكان وهذه المشاريع تساهم في التنمية وتجذب الاستثمارات [2]

[1] PRITCHETT Joanna, op.cit. p 16-18

[2] MARCOU, Jean dilemmes et ambitions de la Turquie en méditerranée Comité d'études de Défense Nationale | « Revue Défense Nationale » 2019/7 N° 822 | p 141 à 146.

ففي مصـر بلغت الاستثمارات التركية المباشرة في السوق المصري 3.1 مليار دولار وفاق عدد الشركات التركية 423 شركة في السوق المصري تعمل في مصر بدون حصص أو جمارك وهناك 60 مصنعا تركيا تحت الانشاء وتصدر منتجاتها للخارج [1].

وتعمل هذه الشركات والمصانع بالغزل والنسيج والملابس الجاهزة والصابون والمنظفات والكيماويات والدهانات والزيوت والمواد الغذائية والصناعات الزجاجية والحافلات والإسمنت، ويعمل بها بين60و70 ألف عامل مصري، وهناك خطط تجمع تستهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين لزيادة حجم الاستثمارات التركية بمصر إلى 5 مليارات دولار ومضاعفة التجارة البينية وذلك خلال السنوات الخمس المقبلة ،

ويوجد قطاعات واعدة للاستثمار فيها سواء القطاعات الهندسية أو صناعة السيارات والاتوبيسات والموبيليا والطباعة والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية والصناعات الكيمياوية ،

وقيام شركة "إروجلو" التركية بالتوسع في نشاطها بمصر بحجم استثمارات 100 مليون دولار، ليصل عدد العاملين بالشركة إلى 10 آلاف عامل والوصول بالصادرات إلى 500 مليون دولار .

وأعلنت شركة "إيفياب (Evyap) "العاملة بمجال صناعة الصابون والمنظفات ومستحضرات العناية الشخصية، عن بدء تنفيذ خطة للتوسع في نشاطها بمصر، بحجم استثمارات تقدر بحوالي 40 مليون دولار، بمنطقة برج العرب بمحافظة الإسكندرية[2].

وفي ليبيـا ينشط المقاولون الأتراك الذين يبلغ حجم استثماراتهم في ليبيا نحو 16 مليار دولار فمن المتوقع أن يحصل رجال الأعمال الأتراك على 3 مليارات ليرة تركية من الحكومة الليبية، وفي هذا الإطار تسعى الحكومة التركية إلى إنهاء المشكلات التي تعاني منها الاستثمارات التركية في ليبيا والبالغة زهاء 18 مليار دولار، لاسيما وأن هناك مستحقات للعديد

[1] Ibidem
[2] Ibidem

من الشركات التركية لدى الحكومة الليبية تقدر بنحو 1.4 مليار دولار، ولم تحصل عليها بسبب الاضطرابات الأمنية والوضع السياسي في البلاد منذ اندلاع الثورة الليبية[1].

كما تسعى تركيا أيضا إلى ضمان ودائع شركاتها في البنوك الليبية والتي تقدر بحوالي 100 مليون دولار، كما تهدف لضمان التعويضات المناسبة للشركات التركية التي تعرضت لخسائر وأعمال نهب بسبب الفوضى الأمنية التي تعاني منها البلاد، ففي ليبيا يوجد زهاء 25 ألف مواطن تركي، كما يشكل السوق الليبي السوق الثاني للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، ويوجد في ليبيا زهاء 120 شركة تركية[2].

وفي الأردن وفرت استثمارات التركية حوالي 40.000 فرصة عمل حتى الآن وتعمل تركيا على إقامة مشروع مشترك لإنتاج الأسمدة للسوق التركي كذلك تقوم شركة جاما التركية ضمن ائتلاف دولي بتنفيذ مشروع جر مياه الديسي إلى عمان وبكلفة 600 مليون دولار وعلى نظام (البناء والتشغيل وإعادة الملكية BOT لمدة خمسين عاماً، كما يجري العمل في الأردن على إنشاء منطقة صناعية حرة في منطقة المفرق ومنطقة تجارة حرة في العقبة لإقامة المصانع التركية التي ستصدر إلى منطقة الخليج وشرق لإفريقيا، وقد تم توقيع عدد من الاتفاقات الاقتصادية وتبادل الاستثمارات[3].

وفي المغرب هناك عدد من الشركات التركية أشرفت على عدد من المشاريع، منها مشروع "الترامواي" في الدار البيضاء، وتنفيذ عدد من الطرق السريعة، وأهمها الطريق بين الرباط والدار البيضاء، فضلا عن باقي المجالات، وجرى اتفاق مع الجانب التركي لفتح الأجواء بين شركات الطيران في البلدين، وعقد شراكة مع الخطوط الجوية التركية.

[1] Ibidem

[2] GÖRGÜLÜ Aybars DARK MEDREST and Gülşah, Turkey, the EU and the Mediterranean: Perceptions, Policies and Prospects Working Papers No. 7, June 2017 14-17;

[3] Ibidem

التعاون في المجال الاقتصادي بين تركيا والدول العربية المتوسطية يشمل الاستثمارات في مختلف القطاع والتجارة والصناعة والتمويل والأعمال المصرفية والسياحة والطاقة والمياه والبيئة والتنمية المستدامة والأمن الغذائي والمقاولات وتقنية المعلومات والإحصاء والتعاون العلمي والتقني، وفي مجالات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي والكهرباء والطاقة المتجددة والطاقة النووية للأغراض السلمية)، ومن أهم المشاريع الاخرى التي تقوم بها تركيا

- تنفيذ مشروع خط الغاز العربي القادم من مصر عبر سوريا إلى تركيا.
- مشاريع الربط الكهربائي الثماني ما بين كل من الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان وليبيا ومصر وتركيا الذي يعتبر مشروعاً ذا أولوية في إطار التعاون بين تركيا والعالم العربي.
- التعاون في مجالات وسائل النقل البري والجوي والسككي والبحري بهدف دعم تدفق التجارة بين تركيا ودول العربية، وإمكانية إقامة شبكة للربط السككي تربط بين منطقة الخليج العربي وأوروبا عبر تركيا من خلال دراسة إحياء امتداد خط القطار السريع جدة المدينة المنورة اسطنبول ومده إلى مكة والعراق وفلسطين.
- مشروعات الإسكان في جميع الدول العربية[1].

[1] Ibidem

الباب الثاني: الشراكة كآلية قانونية لتنظيم العلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية.

تُعد الشراكة الاورومتوسطية واحدة من أهم الآليات القانونية التي تم تطويرها لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق البحر المتوسط، هذه الشراكة أُطرت بشكل منهجي وقانوني لضمان تحقيق أهداف التعاون الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي بشكل متوازن، وتضمنت الشراكة كآلية قانونية في هذا الإطار:

الإطار القانوني للشراكة: إعلان برشلونة (1995): يعتبر الأساس القانوني للشراكة الاورومتوسطية، حيث وضع الإطار العام للتعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط في ثلاثة محاور رئيسية:

- الشق السياسي والأمني.
- الشق الاقتصادي والمالي.
- الشق الاجتماعي والثقافي.

تهدف الشراكة القانونية للسعي لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط، بما يشمل تحرير السلع والخدمات، خلق بيئة قانونية ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، استخدام التعاون الاقتصادي كوسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، دعم التنمية المستدامة.

الشراكة الاورومتوسطية تُعتبر إطارًا شاملًا وفعالًا لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط، ورغم بعض الإنجازات التي تحققت، إلا أن يتطلب العمل معا على التغلب على التحديات وضمان توزيع متوازن للمنافع والالتزامات بين الطرفين.

في هذا الباب الثاني سنتناول موضوع الشراكة الاورومتوسطية، من خلال الفصل الأول: الذي يتعلق بالمحور الاقتصادي للشراكة الاورومتوسطية؛ من خلال التعرض لإعلان برشلونة

كتأسيس للشراكة الاورومتوسطية، ثم إنشاء منطقة رخاء مشترك؛ ونتطرق بعدها لتطور مسار برشلونة، وامتداده.

ثم في الفصل الثاني: نعالج الاتفاقيات الثنائية كعماد الشراكة الاقتصادية؛ من خلال التطرق للاتفاقيات الثنائية الأداة القانونية الرئيسية لشراكة اقتصادية؛ واتفاقية الشراكة الاقتصادية بين المجموعة الأوروبية والجزائر؛ ثم نماذج أخرى لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية.

وفي الفصل الثالث: نحاول تقييم توازن العلاقات الاقتصادية في إطار الشراكة، من خلال تحديد نطاق الشراكة الاورومتوسطية، ومدى ملاءمة الشراكة لتأطير علاقات بين دول متفاوتة، ثم الوصول إلى أن الشراكة الاورومتوسطية نظام جهوي للعولمة

الفصل الأول: المحور الاقتصادي للشراكة الاورومتوسطية.

المحور الاقتصادي للشراكة الاورومتوسطية هو جزء مهم من التعاون بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يهدف إلى تعزيز التجارة والاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة، يشمل المحور الاقتصادي عدة جوانب رئيسية:

1-اتفاقيات التجارة الحرة والاتحاد الجمركي : تمتلك الشراكة الاورومتوسطية مجموعة من اتفاقيات التجارة الحرة التي تهدف إلى تشجيع التجارة بين الدول الأعضاء، هذه الاتفاقيات تسهم في إزالة العقبات التجارية وتعزيز حركة السلع والخدمات عبر الحدود؛

2-تعزيز الاستثمار : تشجع الشراكة الاورومتوسطية على الاستثمارات الوطنية والأجنبية في البنية التحتية، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقطاعات أخرى تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل؛

3-التعاون في مجال التنمية المستدامة : تعزز الشراكة الاورومتوسطية التعاون في مجال التنمية المستدامة من خلال مشاريع تعزيز البنية التحتية والزراعة المستدامة وإدارة الموارد المائية والتنمية الريفية؛

4-تحسين القطاعات الاقتصادية الهامة : يتم التركيز على تعزيز القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة، والنقل والاتصالات. هذا يشمل تحسين الإنتاجية وجودة المنتجات؛

5 -تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية : تعمل الشراكة الاورومتوسطية على تعزيز التعاون مع منظمات إقليمية ودولية مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

6-تعزيز التعليم والبحث والابتكار : يتضمن المحور الاقتصادي جهودًا لتعزيز التعليم والبحث والابتكار كوسيلة لتعزيز التطور الاقتصادي وزيادة قدرة الدول على المنافسة في الاقتصاد العالمي.

إذن بشكل عام فالمحور الاقتصادي للشراكة الاورومتوسطية يهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتعزيز فرص الازدهار الاقتصادي.

سنعالج ذلك من خلال المبحث الأول: إعلان برشلونة وتأسيس الشراكة الاورومتوسطية؛ والمبحث الثاني: إعلان برشلونة–إنشاء منطقة رخاء مشترك؛ والمبحث الثالث: تطور مسار برشلونة وامتداده.

المبحث الأول: إعلان برشلونة وتأسيس الشراكة الاوورومتوسطية.

وهي مبادرة جديدة تهدف إلى تعزيز التعاون والتفاهم بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط من أجل تحقيق التنمية المستدامة والازدهار في هذه المنطقة الحيوية.

الشراكة الاوورومتوسطية ترتكز على قيم الاحترام المتبادل والتفاهم المشترك بين جميع الدول المشاركة، وتهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من خلال عدة مبادرات وبرامج تعاونية تساهم في تحسين جودة حياة سكان المنطقة.

جميع الدول المشاركة، أملت أن الشراكة الاوورومتوسطية ستساهم في تحقيق تغيير إيجابي وبناء مستقبل واعد للأجيال القادمة، فالشراكة الاوورومتوسطية هي فرصة لجعل منطقة المتوسط أفضل مكان للعيش والازدهار.

مطلب أول: تعريف الشراكة وتمييزها عن الأنظمة القانونية الأخرى.

الشراكة بصفة عامة هي عبارة عن اتفاق للتعاون coopération، وهو عبارة عن روابط، وعلاقات تفاعل متبادل بين أكثر من شخص أو جهة لتحقيق هدف مشترك أو مشروع مشترك، يشمل هذا المفهوم مشاركة المسؤولية والموارد بين الأطراف المشاركة بهدف تحقيق مصلحة مشتركة. وأول مصدر لتعريف مصطلح "الشراكة" في القواميس الفرنسية يعود إلى سنة 1987، حيث أُدرج لأول مرة في Dictionnaire Larousse بصيغة: « système associant des partenaires sociaux ou économiques et qui vise à établir des relations d'étroite collaboration» (نظام يربط شركاء اجتماعيين أو اقتصاديين ويهدف إلى إقامة علاقات تعاون وثيقة)

وفي الحقيقة فإن الشراكة تتطلب تعاون، وشمولية، أي التعاون ضمن مشروع متكامل الأركان projet finalisé.

أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة ظهر لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية (**CNUCED**) في نهاية ثمانينات القرن الماضي.

لقد استعملت كلمة شراكة بكثرة من طرف الباحثين ولكن دون أن يقدم لها مفهوما محددا ووافيا، حيث قدم **B.Ponson** تعريفا، حيث أنها تتمثل " في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها"[1].

كما يمكن تعريف اتفاقيات الشراكة على أنها الاتفاقات التي يتم بمقتضاها إقامة منطقة تجارة حرة بين دول متفاوتة في مستويات النمو (دول متقدمة ودول نامية)، تختلف آجال تطبيقها وفقا لظروف النمو في الدول الأعضاء ولا تقتصر على مجرد كونها اتفاقية تقليدية للتجارة الحرة

تتضمن منح مزايا وتفضيلات تجارية، وإنما تتضمن العديد من مجالات التعاون المختلفة الاقتصادية والسياسة والاجتماعية وذلك بهدف مساندة الدول النامية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة منطقة للسلام والاستقرار بين الأعضاء مع تحقيق منافع متبادلة لمختلف الأطراف، وتتضمن مفاهيم الشراكة عادة العناصر الضرورية التالية:

- التعاون: حيث تعمل الأطراف المشاركة سويًا لتحقيق هدف مشترك. يمكن أن يكون هذا التعاون بمثابة مشاركة في العمليات أو الموارد أو المعرفة.
- مشاركة الموارد: يساهم الشركاء بمواردهم لدعم المشروع أو الهدف المشترك، سواء الموارد المالية والبشرية والمادية والتقنية والعديد من العناصر الأخرى.
- التوازن والثقة: الثقة بين الشركاء مهمة لنجاح الشراكة، ويجب أن يكون هناك توازن في الالتزامات والحقوق بين الأطراف المشاركة.

[1] Rym ayadi, Julia rodkiewikz ; Lorna schrefler- Politique de concurrence dans le partenariat euro-méditerranéen- programme MEDA juin 2007, p 22-30

- استحداث سلطة فوق وطنية، supra étatique، تقوم بعملية ضبط العلاقات، وإنتاج معايير، وترقية مصالح المجموعة، وليس مصالح كل دولة على حدى[1].
- إدارة الشراكة: الشراكات تحتاج إلى إدارة جيدة لضمان تنفيذ الاتفاقيات بفعالية وتحقيق الأهداف المحددة.

تطبق مفاهيم الشراكة في العديد من المجالات، بدءًا من الشراكات التجارية بين شركات مختلفة وصولاً إلى الشراكات الحكومية–الخاصة في مجال البنية التحتية والتنمية، والشراكات الأكاديمية–الصناعية في مجال البحث والتطوير، والعديد من المجالات الأخرى، يعتمد نجاح الشراكة على التنسيق والتفاهم والتعاون الجيد بين الأطراف المشاركة وعلى تحقيق الأهداف المشتركة بشكل فعال.

ولكي يتحقق ذلك هناك مجموعة من مبادئ أساسية يجب أن تكون متوفرة في الشراكات بين الدول أو الجهات المختلفة.

- المعاملة بالمثل :(Quid pro quo) هذا المبدأ يعني أن الشركاء يتعاملون مع بعضهم البعض بالمثل وبعدالة، يعني ذلك تحقيق مكاسب متبادلة، وتحمل أعباء متناسبة، ما يعني تنازلات متبادلة.

- المسؤولية المشتركة :(Joint Responsibility) هذا المبدأ يشير إلى أن الشركاء يتحملون مسؤولية مشتركة في تحقيق أهداف الشراكة، يجب على كل شريك أداء دوره والمساهمة في تحقيق الأهداف المشتركة.

- المساواة الاقتصادية بين الدول:(Economic Equality Between Nations) هذا المبدأ يعكس الأهمية الكبيرة لتحقيق المساواة الاقتصادية بين الدول المتشاركة، يهدف إلى

[1] Ibidem

تجنب استغلال الاختلافات الاقتصادية بين الدول وضمان أن الفوائد تكون متوزعة بشكل عادل، بناءً على مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة[1].

تلعب هذه المبادئ دورًا حاسمًا في بناء علاقات شراكة قوية ومستدامة بين الدول أو الجهات المختلفة، تساعد في تعزيز الثقة وتحقيق التوازن في العلاقات وتحقيق أهداف مشتركة بشكل فعال، وفي العلاقات الدولية، تُعتبر هذه المبادئ أيضًا مهمة في تعزيز التعاون الدولي وتحقيق التنمية المستدامة.

لعل أهم المفاهيم الأكثر ارتباطاً بمفهوم الشراكة نجد:

–التعاون: " "Coopération التعاون قديم قدم التاريخ الإنساني وقد مر بعدة مراحل من مجرد التفاهم والتوافق والمشاورة إلى توثيق التعاون بمعاهدات واتفاقيات، فلا يمكن أن تعيش الدول وتستمر، وهي في عزلة عن بعضها البعض، لأن المصالح الإنسانية وبناء الحضارات يتطلب إقامة علاقات متنوعة وتوثيق روابط التعاون الإنساني.

إذ يقصد بالتعاون: "مجموعة مكثفة من التفاعلات والاتصالات في المجالات المختلفة التي تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين مكانياً أو جغرافياً أو منتمين إلى دين واحد أو ذوي أصول عريقة واحدة، وإذا تعلق الأمر بالتعاون الإقليمي فالأمر يتصل بتفاعلات في إقليم جغرافي معين وبين عدة دول تنتمي إلى هذا الإقليم كما يعرف أيضاً بأنه: "صيغة من العلاقات الدولية والذي يتضمن تنفيذ سياسية، متتابعة خلال فترة زمنية معينة لذلك تسعى تلك الآليات المستمرة إلى توطيد العلاقات الدولية في مجال أو عدة مجالات، مع التخفيف من القيود على حرية تنقل السلع و الخدمات و الأشخاص

[1] SIERPINSKI Batyah, « LES ETATS DANS LES RELATIONS INTERNATIONALES ÉCONOMIQUES : ENTRE ÉGALITÉ ET DISPARITÉ IRENEE » / Université de Lorraine | « Civitas Europa » 2013/1 N° 30 | p117 à 143.

إذن التعاون هو تبادل مساعدة ولا يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة وهو ذو طبيعة مؤقتة وأهداف مجردة وغير مشتركة، فهو عبارة عن مشاركة في العديد من النشاطات بين الدول ذات مستوى إنمائي متفاوت، ومن المؤكد أنه لا يؤدي حتماً إلى بناء نوع من الوحدة المؤسساتية ومن هنا فهو يختلف عن غيره من المفاهيم كالشراكة[1].

-التكامل""complémentarité يشكل التكامل أحد الموضوعات المهمة في العلاقات الدولية باعتباره انقلاباً على الفكر الواقعي في العلاقات الدولية الذي يقوم على اللاتعاون، كحل لإشكالية اللاأمن في مواجهة النزاعات.

يعرف بيلا بالاسا B. Balassa التكامل بأنه:" عملية وحالة في آن واحد، فبوصفه عملية تتضمن التدابير والإجراءات والوسائل التي تستخدم في العملية التكاملية، والتي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، أما بوصفه حالة فإنه يتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية للدول الأطراف، وأهم مقومات التكامل بين الدول هو الاختلاف، لا تكامل بدون اختلاف

يرى المفكر العربي عبد الغني أن التكامل هو: جمع ما ليس موحد في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي؛ بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية[2].

يعد التعاون مرحلة متطورة من التكامل، يتجلى الفرق في طبيعة الأهداف والبناء المؤسساتي أما الشراكة فهي تدخل في إطار العمل التكاملي بحيث يمكن اعتبارها إحدى مستويات التكامل الإقليمي، إلا أنها في الوقت نفسه تقوم على مجموعة من الأسس والاعتبارات التي تختلف في مضمونها على أسس ومفهوم التكامل الاقتصادي التقليدي.

[1] لمياء حروش، الشراكة الأورومتوسطية ـ السياقات والمسارات، المعهد المصري للدراسات 24 سبتمبر 2019، ص6و7
[2] لمياء حروش، نفس المرجع

–التبعية"Dépendance" : تم تطوير مفهوم التبعية في الستينات والسبعينات لتحديد عدم المساواة البنيوية في الثروة والسلطة العالمية، وهذه النظرية مبنية على عمل المدرسة البنيوية[1] للاقتصاد السياسي الدولي التابعة لعالم الاقتصادي الأمريكي راوول بريبيس الذي برز في الثلاثينيات القرن الماضي.

يقصد بالتبعية الشروط المفروضة من قبل دول أجنبية فيما يتعلق بتعرض بلدان العالم الثالث للاستثمار الأجنبي المباشر، والاتفاقيات التجارية غير متساوية، وتسديد فوائد على الديون بالإضافة إلى تبادل الموارد الأولية بسلع مصنعة غالية الثمن، هو ما يسبب بالأساس نشوء علاقات بنيوية غير متوازنة بين المركز والأطراف، بحيث تتحول الثروة تلقائياً من الأطراف إلى المركز وينتج عنه التخلف المزمن كنتيجة لذلك[2].

إذن فمفهوم التبعية مفهوم معاكس للشراكة، يقوم على أساس اعتماد غير متكافئ، لا يهدف لخلق مؤسسات أو أجهزة دائمة، كما أنه لا يقوم على وجود مصالح مشتركة، فهو حالة من خلالها يبقى اقتصاد عدد من الدول مشروطاً بتوسع وتطور دولة أخرى.

–الاعتماد المتبادل"Interdépendance" : يختلف عن المبادلات التكاملية مواد أولية مقابل مواد مصنعة، يعرف عبد الوهاب الكيالي في موسوعة السياسية الاعتماد المتبادل على أنه: "حاجة الأفراد والمؤسسات إلى تبادل المساعدات والخدمات في هذا العصر، الذي جعلت فيه التكنولوجيا العالية العنصر البشري أشد أهمية من العنصر المادي والطبيعي".

وتستخدم هذه العبارة تمييزاً عن التبعية التي تعني ضمناً أن بعض الدول أو المجتمعات تعتمد على دول أو مجتمعات أخرى دون أن تكون هذه المجتمعات الأخيرة معتمدة على الأولى الاعتماد المتبادل يقتضي تبادل مواد مصنعة مقابل مواد مصنعة[3].

[1] structuraliste تيار فكري من الستينيات، يهدف إلى تفضيل الكلية على الفرد من ناحية، ومن ناحية أخرى تزامن الحقائق بدلاً من تطورها، وأخيراً العلاقات التي توحد هذه الحقائق بدلاً من الحقائق نفسها.

[2] د. لمياء حروش، المرجع السابق

[3] نفس المرجع

والاعتماد المتبادل هو مبدأ يشير إلى تبادل الخدمات أو الموارد أو المنتجات بين الأفراد أو الجهات أو الدول بناءً على احتياجاتهم واختصاصاتهم المختلفة، يتمثل الهدف الرئيسي للاعتماد المتبادل في تحقيق المزيد من الفائدة وتعزيز التبادل الاقتصادي بين الأطراف المشاركة.

في السياق الاقتصادي، يمكن أن يشمل الاعتماد المتبادل تبادل المواد المصنعة مقابل مواد مصنعة، ولكنه ليس مقتصرًا على ذلك، يمكن أن يشمل أيضًا خدمات مثل الخدمات المالية أو الاستشارية أو النقل أو أي نوع آخر من الخدمات.

على سبيل المثال، إذا كانت دولة تنتج مواد غذائية وتحتاج إلى معدات زراعية متخصصة لزيادة إنتاجها، يمكنها تبادل منتجاتها الزراعية مع دولة أخرى تنتج هذه المعدات، وبهذا يمكن لكل من الدولتين الاستفادة من الموارد والخبرات المتاحة لديهما بدلاً من الاعتماد على الاكتفاء الذاتي[1].

هذا المفهوم يساعد على تعزيز التعاون الاقتصادي بين الأطراف وتحقيق التفاعل الإيجابي وزيادة الفعالية في استخدام الموارد المتاحة.

أما فيما يخص الشراكة الاستراتيجية والشراكة العملياتية هما مصطلحان يستخدمان للإشارة إلى أنواع مختلفة من العلاقات والتعاون بين الأفراد أو الجهات أو الدول:

الشراكة الاستراتيجية (Strategic Partnership) تشير إلى علاقة تعاونية تستند إلى أهداف واضحة واستراتيجية مشتركة بين الأطراف المشاركة، يتم فيها تحقيق التعاون في مجموعة متنوعة من المجالات بما في ذلك السياسة والأمن والاقتصاد والتجارة والتنمية والتكنولوجيا وغيرها، تكون الشراكات الاستراتيجية غالبًا مستدامة وتستمر لفترات طويلة.

الشراكة العملياتية :(Operational Partnership) هذه الشراكة تركز على التعاون والتنسيق في مجالات عملية أو مشاريع محددة دون الضرورة لوجود أهداف استراتيجية كبيرة، عادةً ما

[1] د. لمياء حروش، المرجع السابق

تكون محدودة النطاق وتستخدم للتعاون في المهام اليومية أو المشروعات الخاصة، وقد تكون الشراكات العملياتية مؤقتة وقد تستمر لفترات قصيرة.

تختلف الشراكات الاستراتيجية والشراكات العملياتية في مدى عمق التعاون والتنسيق ومدى التأثير والمدى الزمني الذي تستغرقه، الشراكة الاستراتيجية تهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية وطموحة بينما تكون الشراكة العملياتية أكثر تركيزًا على الجوانب العملية والتشغيلية للتعاون.[1]

ومن الناحية الواقعية، فالشراكة الاورومتوسطية نهج أوربي للتعاون مع دول تدخل ضمن منطقة النفوذ الأوربية بأسواقها ومواردها الأولية.

وظهرت بذور هذه الشراكة على شكل تعاون بداية سبعينيات القرن العشرين، إثر السياسة المتوسطية التي جاء بها الشريك الأوربي تجاه دول حوض المتوسط، موحدا بذلك معاملته للدول المتوسطية مع تلك المطبقة مع أعضائه، وكانت المحاور الأساسية لهذه الاستراتيجية مشكلة الأمن والاستقرار داخل المنطقة، قضية توريد النفط والمواد الخام إلى أوربا، وسياسة التنمية الموجهة نحو إفريقيا، أين تلعب هذه الدول–خاصة دول شمال المتوسط–، الدور الأساسي في الوساطة بينها وبين الاتحاد الأوربي[2].

وتختلف الشراكة الأورو–متوسطية عن اتفاقات التعاون بأنها إطار شامل متعدد الأطراف، وتمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتجسيد التعاون الحقيقي بين الاتحاد الأوروبي وكل من الدول المتوسطية المشاركة من أجل مواجهة التحديات المشتركة

فالاتحاد الأوربي اتجه إلى إقامة شراكة مع دول جنوب وشرق المتوسط لاعتبارات تاريخية وجغرافية، أين كانت معظم دول المتوسط مستعمرات للعديد من الدول الأوربية، ومحاولة الخروج بها من القبضة الأمريكية، فتوطيد العلاقة هنا سمح بتطوير علاقة التعاون وتطويرها

[1]VAQUER I FANES Jordi, « Barcelone, capitale de l'Euro-Méditerranée », Dans Outre-Terre 2009/3 (n° 23), Éditions Outre-terre ; pages 49 à 57

[2]منصري نجاح، مرجع سابق ،ص 70 و 75

إلى علاقة حوار بين الطرفين، ثم جعلها شراكة حقيقية تتماشى والتطورات العالمية وتساعد على الاندماج العالمي، معززة بذلك ثقلها الاقتصادي ووزنها السياسي ومتحدية للمشروع – الشرق أوسطي–الأمريكي.[1]

الشراكة الاورومتوسطية هي جزء من برنامج متطور من السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي[2]، والحوكمة الخارجية للاتحاد، وذلك بإقامة علاقات سياسية وأمنية واقتصادية بين بلدان البحر الأبيض المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي، حيث يمكن اعتبارها تنظيم تعاقدي أكثر شمولا للعلاقات بين دول المتوسط، كل دولة على حدى من جهة والاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة من جهة أخرى، ينتهي بإقامة منطقة للتبادل الحر.

وتتمثل أطراف العلاقة في الشراكة في الاتحاد الأوروبي بكل أعضاءه وهياكله من جهة والدول المجاورة المتوسطية من جهة أخرى الاتحاد الأوروبي: ويشمل الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد (28 دولة) والمتمثلة بالهيئات الآتية:

– **المجلس الأوروبي:** يعتبر السلطة العليا في الاتحاد ويضم رؤساء الدول والحكومات، يجتمع المجلس مرتين في السنة، ويتناول الأمور المتعلقة بالاتحاد خاصة ما يتعلق بالتعاون السياسي وحل الخلافات.

–**اللجنة الأوروبية:** وتتكون هذه اللجنة من أعضاء ممثلين دائمين للدول الأعضاء يعينون لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد حيث تتولى اللجنة القيام بتنفيذ القرارات التي يقرها مجلس الوزراء، وإدارة الصناديق الخاصة الغني تسير وفق قرارات المجموعة مثل الصندوق الاجتماعي الأوروبي، الصندوق الزراعي الأوروبي، وصندوق التعاون.

[1] شاوي شافية محاضرات "الشراكة الاورومتوسطية" التخصص: اقتصاد التنمية، الرتبة: أستاذة محاضرة – أ-، المؤسسة/ الجامعة: جامعة باجي مختار عنابة -كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

[2] دخل مصطلح الشراكة ضمن ما نصت عليه معاهدة روما سنة 1957، حيث تعتبر صيغة من الصيغ التي تنضم علاقة الجماعة أو السوق أو الاتحاد مع الدول المتوسطية غير الأوروبية.

-**البرلمان الأوروبي:** هو السلطة التشريعية للدول الأعضاء، حيث يتم انتخاب أعضاءه من دول الاتحاد، وتتمثل مهمته الأساسية في التشريع.

-**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية:** وهي لجنة استشارية وتتكون من أعضاء معينين من طرق المجلس الأوروبي لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد وتعمل هذه اللجنة باستقلالية كاملة للدول الأعضاء لتنفيذ أهداف أوروبا الموحدة، ونشم في عضويتها ممثلين لفئات المصالح المختلفة، كممثلي المنتجين وأصحاب العمل، وممثلي العمال... إلخ.

-**محكمة العدل الأوربية:** تتولى النظر في القضايا التي ترفعها إحدى الدول الأعضاء، وتعقد المحكمة جلساتها بصورة علنية وتتكون من قضاة يساعدهم مجموعة من المحامين.

-**مجلس المحاسبة الأوروبي:** تقوم هذه الهيئة بمراجعة الجوانب المالية لأوروبا الموحدة.

يضم الطرف الثاني في علاقة الشركة الاورومتوسطية، اثني عشر دولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط، ويتعلق الأمر بـ08 دول عربية وهي (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، مصر، تونس، الجزائر، والمغرب) وكل من تركيا وقبرص وإسرائيل.

وتتمثل الحوكمة الخارجية للاتحاد الأوروبي في الهياكل والآليات والعمليات التي تمكن الاتحاد الأوروبي من تطوير وتنفيذ سياسته ودوره في العلاقات الدولية مع الدول والكيانات الأخرى، وتُعد الحوكمة الخارجية جزءًا مهمًا من سياسة الاتحاد الأوروبي وتحتل مكانة بارزة في العديد من المجالات، بما في ذلك الشؤون السياسية والأمنية والتجارية وحقوق الإنسان والتنمية[1].

تشمل العناصر الرئيسية للحوكمة الخارجية للاتحاد الأوروبي:

[1] MARTINEZ-ZARZOSO Inmaculada, Felicitas Nowak-Lehmann D & Florian Johannsen Foreign Aid, Exports and Development in Euromed, Middle East Development Journal(2012);p19-21

- السياسة الخارجية المشتركة، حيث تشكل الإطار الأساسي للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، يهدف إلى تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مجموعة متنوعة من المسائل الدولية، بما في ذلك الأمن والدفاع والشؤون الخارجية.
- الشؤون الخارجية والأمنية: يلعب ممثل الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية دورًا رئيسيًا في تطوير وتنفيذ السياسة الخارجية للاتحاد. وهناك هيئات أخرى تشمل مجلس الشؤون الخارجية يُشرف على اتخاذ القرارات الرئيسية.
- التجارة الدولية: تمتلك الاتحاد الأوروبي سياسة تجارية خارجية نشطة ومؤثرة، حيث تجري المفاوضات التجارية مع العديد من الدول والكيانات الأخرى في جميع أنحاء العالم.
- المساعدات الإنمائية: يُعتبر الاتحاد الأوروبي واحدًا من أكبر مقدمي المساعدة الإنمائية في العالم، ويسعى إلى دعم التنمية المستدامة وتقديم المساعدة للبلدان والمناطق التي تحتاج إليها.
- الدبلوماسية العامة: يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز مصالحه وقيمه في العالم من خلال الدبلوماسية العامة والتواصل الثقافي.
- المشاركة في المنظمات الدولية: يشارك الاتحاد الأوروبي في العديد من المنظمات والمنتديات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.(WTO)

تهدف هذه الهياكل والآليات إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي والتجاري للاتحاد الأوروبي وتعزيز دوره على الساحة الدولية[1].

[1] Haydar, Samer. Le partenariat Euromed : contribution à l'étude du soft-power de l'Union Européenne. Doctoral dissertation, Université de Bordeaux, 2016.p 85-95

مطلب ثان: أهداف إعلان برشلونة

إن الشراكة هي وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة بين وحدتين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية)، وهذه العملية تتطلب مجموعة من الخصائص منها:

- التعاون والتقارب المشترك، أي لابد من الاتفاق حول أدنى المرجعيات المشتركة التي تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة؛
- علاقات التكافؤ والتوازن بين المتعاملين؛
- وجود مصلحة دائمة ومشتركة؛
- خاصية الحركة في تحقيق الأهداف المشتركة؛
- اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين الطرفين؛
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو دراية أو معرفة.

لابد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)، التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة، ومن خصائص الشراكة

-خاصية التركيب: إن اتفاق الشراكة هو اتفاق مركب طويل المدى، حيث أنه مركب من عدة أداءات والتزامات متعددة وأيضا لأنها تجمع بين خاصية التعارض والتكامل، فكل من الدول الشريكة والاتحاد الأوروبي يسعى لتحقيق الأهداف المشتركة وكذلك الأهداف الخاصة المتعارضة[1].

ويرى الأستاذ Tovscoz .J أن الشراكة لا تخلو من التعارض والخلاف بخلقها لوحدة مصالح وترابط بين الأطراف لكنها تسمح بخلق شروط تجاوزه، وذلك عن طريق تحديد المصالح

[1]-عن سميرة ايدينارين،"عقد الشراكة الدولي" ،بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص ،جامعة الجزائر ،2001/200 ص71.

التي تتعارض أثناء سير التنفيذ وتوضيحها بواسطة التفاوض الذي يميز عقد الشراكة أثناء كل مراحل تنفيذه، فالطابع التركيبي لعقد اتفاق الشراكة يستوجب أثناء تنفيذه مفاوضات مستمرة لضبط التزامات الأطراف وتجاوز الاختلاف والتناقض وخلق التكامل الضروري للوصول إلى الأهداف التي حددتها الأطراف سويا.

-خاصية وحدة المصالح: إن وحدة المصالح هي العمود الفقري الذي يكمل تعدد المصالح للوصول إلى تحقيق الأهداف المشتركة، حيث أن أهم الشروط في اتفاق الشراكة هي التي تخلق وحدة المصالح بين الطرفين كوجود الهدف الاقتصادي المشترك الذي يجعل كل الأطراف مهتمة بنتائج المشروع المشترك. [1]

وعن هذا يجيب الأستاذ عزرولي، ويقول إن الشراكة لا تعني برنامج تعاون محض، وقد يترتب عنه نجاح كل الأطراف في تحقيق أهدافها، وقد تتحول إلى شراكة انتهازية تكون في مصلحة أحد الأطراف فقط.

بين هذا وذاك فانه لا يمكن الحكم على الشراكة الاورومتوسطية، من حيث تحقيق الأهداف المشتركة وحتى المتعارضة فالتجربة لازالت فتية وقابلة للتطوير وتحقيق الانسجام إن توفرت الإرادة الجادة والصادقة في هذا المسعى.

- خاصية الطابع التطوري : إنه لمن الطبيعي أن يكون هناك تغير و تطور للظروف أثناء الاتفاق كما يتغير تقدير كل طرف من الاتفاق لهذه الظروف. [2]

[1] - نفس المرجع، ص 73.

[2]- سميرة ايدينارين، المرجع السابق، ص 88.

حيث أن المخاطر التي تعترض اتفاق الشراكة عادة ما تكون كبيرة، فمهما توقعت الأطراف من ظروف ومخاطر أثناء إبرام الاتفاق، فانه لا يمكن لها أن تتوقع كل العراقيل والتطورات المجهولة التي تظهر أثناء تنفيذ الاتفاق[1].

وبالتالي فهذا الاتفاق يبقى دائما في حاجة مستمرة للتعاون، وعليه فهذا الطابع التطوري يعود أساسا إلى أن تحديد التزامات كل من الأطراف يتحدد شيئا فشيئا أثناء التنفيذ وهذا ما يسمح بتكييف التزامات الأطراف مع الوضعيات المتطورة باستمرار، وما يسمح بأن تبقى المفاوضات حول توافق الرؤى والمصالح مستمرة حسب المتغيرات والتحولات المؤثرة في جوانب الاتفاق.

-خاصية الطابع الهيكلي: وأيضا وبسبب وحدة المصالح في اتفاق الشراكة تسعى الأطراف دوما إلى حل مشاكلها وتناقضاتها من خلال إنشاءها لهياكل تقوم بإدارة التنفيذ والإشراف على الاتفاق ومواجهة كل مشكل عارض، ووضع الحل المناسب حماية لمصالحهم ومستقبلهم معا.

وبالتالي ضمان استقرار التزامات الطرفين والحفاظ على توازن الاتفاق والسماح بتكييف الأهداف المشتركة[2].

وأهم هذه الهياكل مجلس الشراكة، الذي يعتبر هيئة سياسية بالأساس، حيث أنه إن نظرنا إلى تشكيلته المختلطة من أعضاء من مجلس الاتحاد الأوربي والمفوضية الأوروبية بالنسبة لبعثة الاتحاد الأوربي، أما وهناك أيضا لجنة الشراكة والهيئات الثانوية الأخرى حيث تعد هذه اللجنة مكلفة بتسيير التعاون الثنائي، تتشكل بالتساوي بين طرفي الشراكة وتجتمع على مستوى الموظفين الساميين، ويغلب عليها الطابع التقني.

إضافة إلى هذا فتح الاتفاق المجال لإنشاء أي لجان أخرى في إطار تطبيق الاتفاق.

[1] KAUSCH Kristina AND YOUNGS Richard, "The end of the 'Euro-Mediterranean vision', International Affairs (2009) p963–975;

[2]- سميرة، ايدينارين، نفس المرجع، ص 89.

-الخاصية المعنوية لاتفاق الشراكة: إن لوجود الأهداف المشتركة وسعي الأطراف لتحقيقها سويا ينشئ فيما بينها علاقات ذات طبيعة خاصة لا نجدها إلا في اتفاق الشراكة الذي يتوقف نجاحه على وجودها، حيث أن هذه العلاقات هي التي تجعل الأطراف تتجاوز وتتغلب على الصعوبات والمشاكل التي يمكن أن تواجهها أثناء تنفيذ الاتفاق[1].

وهذه الخاصية المعنوية مرجعها أن اتفاق الشراكة يقوم على روح مبدأ المساواة بين الطرفين، حيث يقتضي هذا المبدأ المساواة من خلال وجوب اشتراك جميع الأطراف في كل القرارات المتخذة من أجل تنفيذ الاتفاق وهذا رغم المركز الاقتصادي الضعيف للدول الجنوبية، أمام القوة الاقتصادية للاتحاد الأوربي على سبيل المثال، فالاشتراك في اتخاذ القرارات هو ضمان لتنفيذ الاتفاق على أحسن الأحوال، حيث أن القرارات لا تتخذ إلا بصفة مشتركة وبالإجماع وعليه يكون لكل طرف الحق في الاعتراض.

فتساوي الأطراف يجعلها أكثر تقبلا للقرار المتخذ ولو ترتب عنه تنازلات، وأيضا فالاعتراف للأطراف بسلطة اتخاذ القرار يجعلها تمارس هذا الحق باعتدال أي بصفة معقولة.

يعتبر مؤتمر برشلونة الإطار المجسد للشراكة الاورومتوسطية، فالشراكة بمفهومها كما تضمنها إعلان برشلونة ليس اتفاقا تجاريا عابرا وليست توافقا سياسيا محددا، بينما هي سير في طريق نحو مصير مشترك يشمل كل الجوانب، فهي مشروع مصالحة تاريخية بين أوروبا والدول المتوسطية، يجب أن تؤدي إلى تفاهم الأطراف المشاركة حول كل الموضوعات وتخلق بذلك جوا من الانفتاح بين الأطراف المشاركة [2]

ولقد انعقدت الندوة الاورومتوسطية الأولى في برشلونة وذلك من خلال يومي 27و28 نوفمبر 1995، وذلك للعمل على دراسة ومناقشة المشروع المتوسطي والذي تم تقديمه من طرف الوحدة الأوروبية، ولقد توج من خلال الندوة بالمصادقة على البيان الختامي، وهو عبارة

---

[1] سميرة، ايدينارين، المرجع السابق، ص90.

[2]يوسف مسعداو، عمار بو زعرور، "ا لشراكة الاورومتوسطية-الجزائرية "، الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد" جامعة البليدة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 23/22 أفريل 2003 ص 07.

عن عقد رئاسي للحوار وبرنامج عملي، ولقد جاء البيان بثلاثة محاور أساسية تتمثل في محور سياسي أمني، ومحور اقتصاد مالي، ومحور اجتماعي وثقافي[1])

لقد جاء مؤتمر برشلونة سنة 1995 ليضع أسس جديدة للعلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، وفق مقاربة الشراكة، ويلاحظ أن سلم الأولويات بالنسبة للقضايا المطروحة في المؤتمر يرتكز على القضايا الاقتصادية السياسية والأمنية ثم القضايا الاجتماعية والثقافية.

فقد قامت الصيغة المبتكرة للشراكة في الأصل على قاعدة التوزيع إلى ثلاث سلال مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا وهي الشراكة السياسية والأمنية الهادفة إلى خلق منطقة للسلام والاستقرار في حوض البحر المتوسط والشراكة الاقتصادية والمالية الهادفة إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة حتى عام 2010 والشراكة في المجالات الثقافية والاجتماعية والبشرية بهدف تحقيق تقارب بين مجتمعات منطقة البحر المتوسط.

لفهم محتوى هذه السلال الثلاثة نستعرض محتوى أهداف الشراكة الاورومتوسطية مثلما جاء به إعلان برشلونة المؤسس لهذه الشراكة ونبدأ بالأهداف السياسية والأمنية ثم الاقتصادية وأخيرا الثقافية والاجتماعية.

1) الأهداف السياسية والأمنية: تحديد منطقة مشتركة للسلام والاستقرار عبر تعزيز الحوار السياسي والأمني والتي تهدف لخلق منطقة سلام واستقرار في حوض البحر المتوسط.[2] (السلة السياسية) نجد فيها عدة عناصر مثل قناعة الشركاء بأن السلام والاستقرار في المنطقة مكسب

[1] Maëlle Pellisson, "De l'union méditerranéenne à l'union pour la méditerranée : quelles limites, quel avenir", mémoire, université : l'lumières Lyon : l'institut d'étude politiques de Lyon, 05 Septembre 2008, P 07.

[2] استثنت دول الاتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا وألمانيا مشاركة ليبيا في مؤتمر برشلونة، بحجة أنها تخضع لعقوبات دولية بسبب أزمة لوكربي، بالرغم من أن ليبيا تربطها علاقات تجارية قوية مع بعض الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا سيما: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بريطانيا، إسبانيا.

المصدر: العربي مفضال، "مشروع الاتحاد المتوسطي بين السياسة والاقتصاد"، صحيفة الخليج الكويتية ليوم: 22-07-2007 على موقع: www.alkhaleej-kw.com

مشترك يتعهدون على تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل المتاحة ، تنمية دولة القانون والديمقراطية في ظل حرية كل طرف في اختيار جهازه السياسي الاقتصادي والعدلي ثم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إضافة إلى الممارسة الفعلية والمشروعة لهذه الحقوق بدون تمييز، تشجيع التسامح ومكافحة التعصب والتمييز، وتم التركيز على مبدأ عدم التدخل المباشر أو غير المباشر في شؤون شريك آخر ، كذلك احترام حدود ووحدة كل شريك من الشركاء والتأكيد على ضرورة التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لشريك آخر، والمساهمة في التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب والجرائم المنظمة وخاصة المخدرات[1].

يسعى أيضا الإعلان إلى العمل على عدم انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية وعدم التسلح بقدرات عسكرية تتعدى الحاجات المشروعة للدفاع، تنمية الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار، وأخيرا دراسة وسائل ضمان استقرار منطقة البحر المتوسط وضع عقد السلام والاستقرار مع ترسيخ مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

2) الأهداف الاقتصادية:

تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا بشكل دائم بمحاربة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات، بناء منطقة للازدهار المشترك من خلال شراكة اقتصادية ومالية وتأسيس تدريجي لمنطقة تجارة حرة بحلول 2010[2].

3) الأهداف الثقافية والإنسانية:

التقارب بين الشعوب من خلال شراكة ثقافية واجتماعية وبشرية تهدف لتشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية بهدف تحقيق تقارب بين مجتمعات منطقة البحر

[1] نفس المرجع.
[2] نفس المرجع.

المتوسط[1]، الحوار واحترام الثقافات والأديان شرطان أساسيان لتقارب الشعوب، ولأجهزة الإعلام دور كبير في هذا المجال، تنمية الموارد البشرية، ترسيخ دور المجتمع المدني في التنمية، التواصل بين الشباب، تشجيع المؤسسات الديمقراطية، الاعتراف بالدور الذي تلعبه الهجرة وإقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة غير الشرعية، تشجيع تدابير تهدف للوقاية من الإرهاب، المخدرات والإجرام الدولي والرشوة و المكافحة مظاهر العنصرية وكراهية الأجانب[2]

غير أن الاتحاد الأوروبي يسعى من خلال هذه الشراكة إلى تحقيق بعض الأهداف المعلنة وغير المعلنة والمتمثلة أساسا في توفير مجلات أوسع للصادرات الأوروبية بأنواعها سلعا وخدمات ورأس مال، بالإضافة إلى أهداف سياسية تتمثل في محاربة ما سمي بالأصولية، والعمل على مقاومة الهجرة السرية والهجرة العمالية من جنوب وشرق المتوسط.

كما يسعى الاتحاد الأوروبي انطلاقا من الآليات الأربعة المتمثلة في إقامة منطقة للتبادل الحر، ودعم التعاون المالي والتقني، وتعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي إلى الشروع في حوار سياسي هادف بين مختلف الأطراف الفاعلة في المنطقة وبالتالي ينبغي أن تأتي هذه العناصر أو الآليات بصفة متكاملة مع بعضها البعض على مستوى الدول المشاركة جميعا وبمساهمة فعالة من الاتحاد الأوروبي في تنمية اقتصادها ورفاهية شعوبها.

أما إذا كانت هذه العناصر بديلة لبعضها البعض بحيث تكون المساهمات الأوروبية مبنية على أساس القوة الاستراتيجية لكل دولة متوسطية ومدى ما توفره من أمن للاتحاد الأوروبي، فإن ذلك يشكل نظرة سلبية للشراكة[3].

---

[1] إيزابيل شيفر، «مشروع الشراكة الاورومتوسطية": التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدم على موقع:
www.dw-world.de

[2] PACE, Michelle. “Imagining co-presence in Euro-Mediterranean relations: the role of ‘dialogue”, Mediterranean Politics, 2005, vol. 10, no 3, p. 291-312 ;

كما يتمثل الهدف المعلن للشراكة الاورومتوسطية بشكل عام في جعل المنطقة فضاء للحوار والتبادل والتعاون، من أجل تحقيق والاستقرار والازدهار، وترسيخ مبادئ الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وتنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا بشكل مستديم، وذلك بمحاربة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات[1].

وخلاصة القول أن الهدف الأساسي من الشراكة الأورو– متوسطية يتمثل في إقامة منطقة حوار، تبادل وتعاون في المنطقة المتوسطية التي تضمن الاستقرار والرخاء والازدهار، وهذا يتطلب تقوية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فحسب P.N. Stangos فإن الغاية من حماية حقوق الإنسان والديمقراطية هو السماح بوضع حد لتدفقات الهجرة الوافدة من دول الجنوب إلى دول الاتحاد، ويذهب F.Hakura إلى أبعد من هذا حيث يعتبر أن الشراكة الاورومتوسطية هي عبارة عن إجراء لتقوية الأمن وحل الأزمات لكي تؤمن أوروبا أسواق صادراتها، لكن ينبغي الإشارة أنه من خلال هذه الشراكة ينبغي احترام حد أدنى من المبادئ الممثلة فيما يلي :

–عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المتعاقدة.

– وضع حوار أورو–متوسطي سياسي يرتكز على احترام أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقوية علاقات حسن الجوار وتقريب شعوب المنطقة.

– ويجب التنويه أن اتفاقيات الشراكة تختلف عن اتفاقيات التعاون الاقتصادي الموقعة خلال السبعينات فيما يلي:

– تعتبر الشراكة أكثر شمولا من اتفاقيات التعاون الموقعة في السبعينات حيث تشمل جميع جوانب العلاقات بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي (السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية)[2].

[1] نفس المرجع.

[2] سميرة ايديناريين، المرجع السابق، ص 90.

- مبدأ المعاملة بالمثل، فلم تعد المزايا التجارية تمنح من طرف واحد فقط وهو الاتحاد الأوروبي بل أصبحت مطلوبة من كلا الطرفين، إلا أنه سيكون بالتدرج بالنسبة للدول المتوسطية لغاية الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة بحلول 2010.
- لن يخصص الاتحاد الأوروبي مسبقا مبالغ محددة لكل دولة من الدول المتوسطية كما كان سابقا، بل ستكون هناك مبالغ تأشيريه فقط، وستحدد المخصصات بناء على قدرة كل بلد على التنفيذ والامتصاص.
- يتوقف عمق ومتانة التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية على التزام هذه الأخيرة باحترام حقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية وكذا مدى تطبيقها لبرامج التصحيح الاقتصادي.
- فتح مجالات أوسع للتعاون في المنطقتين بين رجال الأعمال، والصناعيين، والجامعات ومراكز البحث العلمي والتدريب....الخ.
- الموافقة على مبدأ تراكمية المنشأ وتشجيع إقامة تجمعات اقتصادية إقليمية بين دول المتوسط.
- التزام الدول المتوسطية بتحرير تجارتها الخارجية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتحرير قطاع الخدمات والمدفوعات، ومعالجة سياسة الإغراق بشكل يتوافق مع إجراءات المنظمة العالمية للتجارة[1]

[1] نفس المرجع.

المبحث الثاني: إعلان برشلونة-إنشاء منطقة رخاء مشترك؛

يعتبر هذا المحور ذا أهمية عالية في اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية حيث شدد المشاركون في مؤتمر برشلونة على الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي المستديم من أجل بناء منطقة ازدهار متقاسمة، ومن هذا فقد اتفق المشاركون في المؤتمر على عدد من الأهداف الاقتصادية المشتركة أهمها:

تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وذلك للرفع من مستوى معيشة الشعوب المشتركة على تحسين معدلات التوظيف والحد من فجوة التنمية على جانبي المتوسط، تدعيم وتشجيع التكامل والتعاون الإقليمي .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف على أرض الواقع وافق المشاركون على إقامة مشاركة اقتصادية ومالية ترتكز مع أخذ بعين الاعتبار مختلف درجات النمو الاقتصادي على مجموعة من النقاط الرئيسية

التأسيس التدريجي من أجل إنشاء منطقة تجارة حرة، وتنفيذ تعاون وتداول اقتصادي ملائمين في مجلات معينة، وتنمية اقتصادية مستدامة، وسنعالج الموضوع من خلال مطلبين مطلب أول تعزيز التعاون والتكامل، والتأسيس التدريجي من أجل إنشاء منطقة تبادل حر؛ ومطلب ثان دفع عجلة التنمية الاقتصادية المشتركة

مطلب أول: تعزيز التعاون والتكامل، والتأسيس التدريجي من أجل إنشاء منطقة تبادل حر.

منطقة التبادل الحر هي منطقة جغرافية تُنشئ بين دول مختلفة تهدف إلى تسهيل التجارة وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال إلغاء أو تخفيض الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء في هذه المنطقة، تهدف هذه المناطق إلى تعزيز التجارة الحرة وتحفيز الاستثمار وتبسيط الإجراءات الجمركية وتقديم مزايا اقتصادية للشركات والأفراد العاملين داخلها.

من أمثلة مناطق التبادل الحر الشهيرة على مستوى العالم:

- الاتحاد الأوروبي: يشمل العديد من الدول الأوروبية ويعمل على إنشاء سوق مشتركة تسمح بحرية التجارة والحركة للبضائع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، والتي فيما بعد تم تجديدها إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المحدثة :(USMCA) تجمع بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وتهدف إلى تعزيز التجارة الحرة بين هذه الدول.
- اتفاقية التجارة الحرة لمنطقة جنوب شرق آسيا :(SAFTA) تضم عدة دول في جنوب شرق آسيا وتهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي وتسهيل التجارة بينها[1].
- اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية :(AfCFTA) تهدف إلى تكوين منطقة تجارة حرة عبر القارة الإفريقية بهدف تعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية في القارة.

هذه المناطق تلعب دورًا مهمًا في تعزيز التجارة العالمية وتحفيز النمو الاقتصادي عبر إزالة الحواجز التجارية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء[2]

إن الموافقة على تأسيس منطقة التبادل الحر تشكل خروجا عن القواعد العامة التي تحكم المبادلات التجارية الدولية، وكنتيجة حتمية لذلك، تبقى الامتيازات الضريبية المتبادلة محصور

[1]أنظر مقال الأستاذ عزالي محفوظ

[2] BRACH Juliane, Ten Years after: Achievements and Challenges of the Euro-Mediterranean Economic and Financial Partnership? GIGA Research Unit: German Institute for Middle East Studies N° 36 December 2006; p17-22

في نطاق المنطقة المذكور دون امتدادها إلى خارجها كما يقتضي ذلك شرط الدولة الأكثر رعاية، أي يجب توفر مجموعة من الشروط.

وبالنسبة للشروط الموضوعية يمكن تقسيمها إلى شروط نات طابع داخلي وشروط ذات طابع خارجي.

1) الشروط ذات الطابع الداخلي: هي على نوعين: النوع الأول هو واجب تحرير المبادلات الذي يقع على عاتق الدول الأعضاء من خلال التفكيك الجمركي، وإلغاء القوانين التجارية المقيدة، هذا المسار المتعلق بتحرير التجار الدولية يجب أن يشمل مجمل المبادلات وليس بالضرورة كل المبادلات.

الغرض من هذا الشرط هو تفادي إنشاء مناطق تبادل حر ذات طابع جزئي أي تلك التي تقتصر على بعض المواد أو بعض القطاعات الاقتصادية، والتي تتناقض مع الطابع الشمولي الذي يجب أن يكون صفة ملازمة لمنطقة التبادل الحر.

وتقوم لجان العمل التابعة "للغات" بدراسة واجب تحرير المبادلات وعادة ما تركز على معايير نوعية أكثر منها كمية، لهذا لا تعتمد اللجان على نسبة التجارة المحررة بل على طبيعتها دون أن يؤدي ذلك إلى المساس بالطابع الشمولي، شريطة أن تكون القطاعات محل التحرير هي المسيطر على الاقتصاد، بناء على هذا المعيار عمدت "الغات" إلى الموافقة على الجمعية الأوروبية للتبادل الحر، association européenne de libre échange، في 04 جانفي 1960 رغم استثناء الاتفاق لقطاعي الزراعة والصيد البحري[1].

اتفاق الشركة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية شأنه في ذلك شأن كل الاتفاقات الأخيرة التي تخص دول الجنوب وشرق المتوسط كالمغرب، تونس، الأردن ومصر، يمتاز بطابعه

[1]موهوبي كمال، "البعد الاقتصادي للشراكة الاوروميتوسطية"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 2011؛ ص 25-33.

الشمولي، إذ يشتمل على تحرير المواد الصناعية التي تضمنتها المادة 09 من[1] الاتفاق والمنصوص عليها بالتفصيل في الملحقات رقم 02 و03، وبدرجة أقل المواد الزراعية والصيد البحري، وكذلك الخدمات والمحروقات التي تخضع لنظام تبادل خاص بها هذا بالنسبة للشق الأول المتعلق بالتحرير.

أما الشق الثاني فهو خاص بوضع برنامج أو خطة تحدد فيها الفترة الزمنية والوسائل المستعملة لتكوين منطقة التبادل الحر، وهو إقرار منطقة الغات/ المنظمة العالمية للتجارة بشرعية اللجوء إلى فترة انتقالية تمكن من التحقيق المرحلي للهدف المقصود، خاصة عندما يتعلق الأمر بتكتلات تشارك فيها البلدان السائرة في طرق النمو، على أن تكون آجال الفترة الانتقالية مقبولة ومعقولة[2] تسمح ببحث مدى تطابقها مع القوانين ومدى مراعاتها لمصالح الدول المختلفة.

وكقاعدة عامة، المرحلة الانتقالية الممهدة لاستكمال بناء منطقة التبادل الحر تقدر باثنتي عشر سنة.

2) الشروط ذات الطابع الخارجي: يضاف إلى الشروط الداخلية شروط خارجية هي كالتالي: الالتزام بعدم تحويل اتجاه المبادلات التجارة،[3] أما الالتزام الثاني فهو المتعلق بعدم تدعيم الحواجز تجاه البلدان غير العضوة في التكتل الاقتصادي[4].

ومؤدى الالتزام الأول وجوب أن تكون منطقة التبادل الحر، فضاء لتسهيل تدفق المبادلات التجارية بهدف زيادة حجمه شريطة عدم المساس بتجارة الدول الأخرى، عن طريق تحويل

---

1 أنشأت الجمعية الأوربية للتبادل الحر بمبادرة من بريطانيا وضمت الدول التي عارضت معاهدة روما (السوق الأوربية المشتركة) كإيسلندا، النرويج، سويسرا... الخ.

2 المادة 15 من اتفاق الشراكة، خص المواد المنصوص عليها في الملحق رقم 01، المواد الزراعية مقسمة إلى خمسة بروتكولات، الأول والثاني يتعلقان بالمواد الزراعية، الثالث والرابع بمواد الصيد البحري، والبروتوكول الأخير خاص بالمواد الزراعية المحولة produits agricoles transformés ·

3 المادة 24/ 4 من اتفاقيات "الفات" لسنة 1994.

4.موهوبي كمال، نفس المرجع

مسار مبادلات تجارية تقليدية قائمة، ذات الوجود السابق لتأسيس التكتل الاقتصادي، وبعبارة أخرى، يجب على هذا التكتل الاقتصادي الإقليمي أن يكون سببا في إحداث أثر ايجابي على المبادلات التجارية الدولية بخلق مسارات تبادلية جديدة، بدلا عن تحويل تلك الموجودة عن خارج التكتل إلى داخله، عندئذ يكون تأثيرها سلبيا للغاية.

مثل هذا الوضع يمكن أن تستغله بعض الدول المعنية بملف انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجار كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان للمطالبة بتخفيض التعريفة الجمركية الجزئية بدعوى أن اتفاق الشراكة سوف يؤدي إلى تخفيض أسعار المنتجات الأوروبية على مستوى السوق الداخلي الجزائري وبالتالي تحويل مسار المبادلات القائمة حاليا بين الجزائر وتلك البلدان وانحرافه لصالح أوروبا.[1]

وبغض النظر عن الرقابة التي مارستها "الغات" سابقا والمنظمة العالمية للتجارة حاليا، ورغم الازدياد المستمر لتجارب التكتلات الاقتصادية الجهوية، إلا أن التأثير السلبي لم يحدث بل سجل خلال السنوات الماضية ارتفاع نسبة المبادلات الدولية بشكل يفوق نسبة النمو العالمي، وهو الشيء الذي يؤكد أن التكتلات قد أنشأت مسارات تبادلية جديدة، أما الالتزام الثاني فهو يطبق في حالة ما إذا تحولت منطقة التبادل الحر إلى وحدة جمركية، التي تتميز بتطبيق كل الدول الأعضاء فيها تعريفة جمركية موحدة في معاملاتها مع الدول الغير أي الدول غير العضوة[2].

في هذه الحالة يقع الالتزام على الدول الأعضاء بعدم تدعيم الحواجز في وجه الدول الأخرى، ويكون ذلك عندما لا يترتب عن التعريفة الجمركية الخارجية الموحدة والقيود الأخرى التي تتبناها الدول الأعضاء والتي يقتضيها مسار الوحدة، آثار تكون أكثر حدة من الآثار المترتبة عن القيود والحواجز المتخذة في إطار وطني، أي قبل مسار الوحدة الجمركية، كأن

1 Y. BEN ABDALLAH, « L'Algérie dans la perspective de l'accord d'association avec l'union européenne » in les cahiers des CREAD, N 75, 2006, p228.

[2] موهوبي كمال، المرجع السابق.

تكون مثلا التعريفة الجمركية الموحدة المفروضة على الدول غير الأعضاء هي نتاج معدل كل التعريفات الوطنية المطبقة سابقا، أو بعبارة أخرى تأسيس التعرفة الموحدة من خلال استخلاص متوسط التعريفات القائمة.

فيما تتلخص الإجراءات الشكلية في الإخطار أولا، ثم الدراسة وأخير الموافقة من طرف الهيئات المختصة على تقرير الدراسة المعد من طرف الأمانة أو السكرتارية.

أ) الإبلاغ Notification: يقع هذا الإجراء على عاتق كل دولة قررت الانضمام إلى منطقة التبادل الحر أو الوحدة الجمركية طبقا للمادة 24 السالفة الذكر الذي يقتضي بدوره واجبا آخر متمثلا في الخضوع لمشاورات، [1]مع الدول الأعضاء في الغات سابقا/المنظمة العالمية للتجارة حاليا، التي يمكن أن يؤدي إلى إصدار تعليماتRecommandations[2] موجهة للدولة أو الدول الأعضاء، ويتجدد الإخطار مع كل عملية هادفة إلى إحداث تغييرات جوهرية في البرامج الخاص بإرساء منطقة التبادل الحر، الشيء الذي يسمح بالمراقبة المستمرة لمثل هده الفضاءات القانونية الاقتصادية ليس فقط في مرحلة بنائها أو مسارها الانتقالي، بل حتى بعد تكوينها لأن السياسات التي تتبناها من شأنها أن تتنافى مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة والخروج عن مبادئ المنافسة النزيهة والشرعية... الخ.

والجدير بالذكر أن المنظمة العالمية للتجارة، على خلاف "الغات"، لها القدرة على فرض سياسات مطابقة لميثاقها أو قوانينها على الدول، وعلى التجمعات الإقليمية ذات الطابع الاقتصادي من خلال التشريعات التي يسنها بصفة خاصة جهاز حل النزاعات" organe de règlement des différends"، الذي يمكن أن تلتجئ إليه أي دولة ترى نفسها متضررة من ممارسات مخالفة لقواعد المنافسة المشروعة التي يجب أن تحكم المبادلات العالمية.

1 A. BENHAMOU, « Les accords d'associations euro-méditerranéens au regard des règles de L'OMC », op.cit., p144-145.

2 موهوبي كمال، المرجع نفسه، انظر الفقر الثامنة من تفسير المادة 24.

ب) الدراسة: قبل الانتقال إلى المنظمة العالمية للتجارة في عهد "الغات" كانت دراسة مدى ملائمة التجمعات الإقليمية ذات الطابع الاقتصادي لقوانينها من اختصاص فرق العمل المختلفة، بدءا من فيفري 1996 أي في ظل المنظمة العالمية للتجارة، انتقل الاختصاص إلى هيئة واحدة تسمى "لجنة الاتفاقيات التجارية الجهوية"[1].

والدارسة هي إجراء إجباري، يعتمد أساسا على المعلومات التي توفرها الدول الأعضاء في الاتفاق سواء من خلال الإجابات المكتوبة على أسئلة مطروحة كتابيا من طرف الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، أو من خلال أجوبة شفوية عن الأسئلة المطروحة بمناسبة اجتماعات لجنة الاتفاقيات التجارة الإقليمية[2]، مع التذكير أن جوهر هذه الاجتماعات وما يتبعها من دراسة هو العمل على التوفيق بين شرط الدول الأكثر رعاية الذي هو من الركائز التي تقوم عليها القواعد الوظيفية للمنظمة، والاندماج الإقليمي الذي أسس لمفهوم الإقليمية.

ظاهرا يبدو المبدءان متناقضان إلى حد كبير، لأن المبدأ الأول يحاول توسيع نطاق الامتيازات التجارية في اتجاه تحرير التجارة العالمية، في حين أن المبدأ الثاني يحصرها في نطاق ضيق، إلا أن التطبيقات أثبتت أن الإقليمية لها ديناميكية تمكنها من دعم المبادلات التجارة[3]، خاصة إذا كانت مستندة إلى تدفقات استثمارية على المستوى الإقليمي أو الجهوي، وهو ما يسمى في العرف الاقتصادي بمثلثات النمو.

بعد الانتهاء من دراسة أو فحص ملف تأسيس التكتل الاقتصادي الإقليمي يتم مباشرة بعد ذلك تحرير تقرير الدراسة من طرف الأمانة بغرض المصادقة عليها.

---

[1] اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة ـــ الفات الموقعة سنة 1994.

2 A.BENHAMOU, op. cit, p156.

3 J. ADDA, « Mondialisation de l'économie », op.cit., p85.

على سبيل المثال نذكر المثلث الأول المكون من اندونيسيا، ماليزيا وسنغافورة الذي أسس في 1989.

ج) المصادقة أو الموافقة: يمر مسار الموافقة بمرحلتين، تتلخص الأولى في موافقة اللجنة التي أشرفت على فحص أو دراسة ملف تكوين التكتل، وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 24، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الموافقة النهائية التي يصدر قرار بشأنها من المؤتمر الوزاري لمنظمة التجار العالمية.

ويتضمن قرار الموافقة النهائية، الإعفاء من مقتضيات المادة الأولى "للغات" المتعلقة بشرط الدولة الأكثر رعاية[1].

كما ذكرنا سابقا، فقد ركزت الاتفاقية على جعل منطقة البحر المتوسط منطقة للازدهار المشترك، ومن أجل ذلك حدد المشاركون سنة 2010 كمحطة مستهدفة للوصول إلى منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوربي وكل دولة على حدى، ويتم ذلك تدريجا حيث ستشمل مجمل التبادلات ، مع احترام الواجبات الناجمة عن انضمام الدول المشاركة لمنظمة التجارة الدولية ويقصد في هذا الصدد بمنطقة التجارة الحرة حسب اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية " يتم إزالة العوائق التعريفية وغير تعريفية تدرجيا في وجه تبادلات المنتوجات المصنعة والزراعية وفقا لمنهج يناقش ويوافق عليه بين الشركاء، وتحرر تبادلات الخدمات، بما فيها الحضور التجاري وحركة الأشخاص الضرورية لتأمين هذه الخدمات "

ومن أجل تسهيل التأسيس التدريجي لمنطقة التبادل الحر قرر المشاركون في المؤتمر تبني مجموعة من النقاط أهمها ما يلي:

- تحقيق التعاون الاقتصادي والتنسيق الإقليمي وذلك من خلال دراسة الجانب الزراعي والصناعي والتجاري وحتى الاجتماعي والتكنولوجي وكذا تطوير طرق الاتصالات والتعاون في المجال الإحصائي من خلال البيانات.

– متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ الاقتصاد الحر وتكامل اقتصاداتهم مع الأخذ بعين الاعتبار حاجاتهم ومستويات نموهم؛

[1] موهوبي كمال، نفس المرجع السابق

– تحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتنمية القطاع الخاص، ووضع إطار دستوري وقانوني ملائم لسياسة الاقتصاد الحر، وفي هذا الإطار يتم تشجيع برامج لصالح السكان الأكثر فقرا من أجل تخفيف العواقب السلبية التي قد تنجم عن هذا الاستواء على المستوى الاجتماعي؛

– تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية تبادلات التكنولوجيا.

فيما يخص تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي، تبنى أطراف الشراكة الاورومتوسطية التعهد بتنمية التعاون بين الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية في مجلات مختلفة أهمها:

– دعم النمو الاقتصادي والاستثمارات الخارجية المباشرة التي قد تؤدي إلى تبادلات للتكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير، وهذا بتأسيس مناخ مناسب لهما عبر إزالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات تدريجيا؛

–القيام بتحديث الصناعي لدول المتوسطية وذلك عن طريق برامج دعم تقني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

–التعاون بين الاتحاد الأوربي وبلدان جنوب المتوسط في مجالات الاستثمار والتنمية الزراعية، ونقل التكنولوجيا، والصناعة والإحصاءات والمواصلات، وتحسين شبكات المياه والنقل والمواصلات، والطاقة والسياحة والبيئة[1].

كما تضمن الإعلان كذلك نصا يقضي باستمرار مبدأ التدفقات التقليدية في التجارة بين بلدان جنوب المتوسط والاتحاد الأوربي، الأمر الذي من شأنه تقييد حرية البلدان الجنوبية في توسيع أو تنويع الحصص الكمية والتركيب السلعي لصادراتها الموجهة إلى بلدان الاتحاد الأوربي

[1] TAGLIAPIETRA Simone "The Euro-Mediterranean energy relationship: a fresh perspective Research Fellow", Università Cattolica del Sacro Cuore and Bruegel. Senior Fellow, Fondazione Eni Enrico Mattei. Adjunct Professor, The Johns Hopkins University SAIS Europe. NATO Defense College Foundation Paper 2018; p14-16

مطلب ثان: دفع عجلة التنمية الاقتصادية المشتركة

إن الجانب المالي والاقتصادي يكتسي أهمية كبيرة في اتفاقية الشراكة، كونه المسؤول عن نجاح أو فشل اتفاقيات الشراكة الهادفة لإقامة منطقة للتبادل الحر، إذ يعد الركيزة الأساسية للدعم وإنجاز مختلف المشاريع التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي بين الجانبين الأوروبي والمتوسطي في بعديه التعاون الإقليمي والتعاون الثنائي[1].

وقد تميز الدعم المالي الذي أقره إعلان برشلونة بتحسن ملحوظ، مقارنة بالبروتوكولات المالية التي كانت تعد الأداة المالية لاتفاقيات التعاون المبرمة منذ 1970 إلى غاية تقريبا بداية التسعينيات، حيث أن المساعدات المالية للمجموعة الأوروبية كانت وإلى غاية سنة 1995 تمنح لكل دولة مهما كان حجم ووتيرة الإصلاحات المعتمدة والمنجزة، وذلك عن طريق بروتوكولات مالية يتم التفاوض عنها مع هذه الدول، وإجمالي هذه المساعدات لم تكن بحجم المساعدات المقدمة عن طريق مختلف الآليات التي جاءت بعد مؤتمر برشلونة[2].

بعد سنة 1995 وعلى أثر إعلان برشلونة، تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج، بالإضافة إلى صندوق دعم الشراكة الاورومتوسطية أو ما يصطلح على تسميته ببرنامج ميدا (MEDA) "وهما آليتان" جديدتان للتمويل و القروض المالية، الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار، أو المساعدات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي إلى دول جنوب وشرق المتوسط، فهذه المخصصات هي عبارة عن غلافات مالية شاملة ومشروطة باحترام تنفيذ الاتفاقيات الموقعة، ومدى التقدم في مجال الإصلاحات الاقتصادية وكذا احترام حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية في هذه الدول، والملاحظ أن هذه المخصصات يمكن إعادة تخصيصها إن لم يتم

[1] MOISSERON Jean- Yves, LE PARTENARIAT EUROMEDITERRANEEN : l'échec d'une ambition régionale, rapport scientifique pour l'habilitation à diriger des recherches présenté à L'UNIVERSITE PIERRE MENDES-FRANCE, GRENOBLE CR1-IRD, Juin 2005 ;p85-110

[2] MARTINEZ-ZARZOSO Inmaculada, Felicitas Nowak-Lehmann D & Florian Johannsen (2012) Foreign Aid, Exports and Development in Euromed, Middle East Development Journal;p11-14

استغلالها كاملة، ولا تقدم هذه المبالغ لكل دولة كما هو الحال في السابق (البروتوكولات المالية) بل حسب المشاريع المقترحة والقدرة على الاستيعاب أو الامتصاص [1]

1) برنامج المساعدة من أجل التنمية الأورو–متوسطية MEDA:

هي الأداة المالية الأساسية لتنفيذ الشراكة الاورومتوسطية، وهو برنامج التعاون المالي لاتفاقية الشراكة الاورومتوسطية وفق مسار برشلونة، ويتمثل في المساعدات المالية الممنوحة في إطار برنامج MEDA، وقد اعتمد لأول مرة بموجب القرار رقم 1488 الصادر في 23 جويلية 1996 من طرف المجلس الأوربي، وعدل كذلك من طرف الهيئة سنة 2000 بموجب القرار رقم 2000/2698.

أ) آلية عمل البرنامج

كما أشرنا اليه سابقا فإنه يتم تنفيذ محاور اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية على مستوى بعدين أساسيين هما البعد الثنائي والبعد الإقليمي، فإن آلية عمله تعتمد على برنامجين وهما:

1- **البرامج الوطنية التأشيرية أو الاستدلالية** Les Programmes indicatifs nationaux (PIN) ، وهي تمثل آلية التمويل على المستوى الثنائي، أي تكون مبرمجة بشكل ثنائي مع كل دولة متوسطية شريكة على حدا.

هي برامج يتم وضعها بالتشاور مع الدول المتوسطية المستفيدة، فتحدد القطاعات ذات الأولوية بوضع أو تبني برامج وطنية لمدة 03 سنوات، ينبغي أن تكون هذه البرامج مطابقة لمخططات التمويل لمدة03 سنوات، ويتم مراجعتها سنويا بدلالة النتائج المتوصل إليها[2].

[1] LANNON, Erwan, INGLIS, Kirstyn M., et HAENEBALCKE, Tom, "The many faces of EU conditionality in Pan-Euro-Mediterranean Relations", In : *The EU's Enlargement and Mediterranean Strategies: A Comparative Analysis*. London : Palgrave Macmillan UK, 2001. p. 97-138 ;

[2] BRACH Juliane , opc.it , p18

تخضع الاعتمادات المالية المخصصة في إطار البرنامج على مبدأ سنوية الميزانية، إذ يتم تحديد هذه الميزانية سنويا بناء على البرامج الاستدلالية أو الإرشادية الوطنية الاعتمادات لكل بلد مستفيد من برامج (PIN)

يتم من خلال البرامج، تحديد الخيارات الاستراتيجية المتبناة من قبل هذا البلد، فيما يتعلق بالمشاريع والنشاطات المرشحة للتمويل من قبل البرنامج، وهذا خلال فترة 03 سنوات، ومن ثم تحديد الالتزامات المالية أو المساعدات التي سوف يتحصل عليها البلد مع إمكانية مراجعة حجم المبالغ المالية المخصصة بناءا على النتائج المحصل عليها، ومدى القدرة على امتصاص المبالغ المخصصة من خلال ما تم انجازه من المشاريع المحددة المتفق عليها في البرنامج الاستدلالي[1].

2-البرامج التأشيرية الجهوية أو الإقليمية

يتم إعداد هذا البرنامج بالتشاور مع اللجنة الاوورومتوسطية التي تمثل 27 دولة متوسطية، ويتم فيه تحديد قطاعات التعاون الجهوية، وللإشارة فإن أول برنامج تأشيري جهوي تم تبنيه سنة 2003 لمدة 3 سنوات، أما البرنامج الإرشادي لمدة سنتين.

البرنامج الإقليمي الموضوع من قبل المفوضية الأوروبية، يبين برامج التعاون على المستوى الأورومتوسطي، وكذلك خطوطه العريضة في مختلف الميادين خلال فترة 03 سنوات، فمن أجل اختيار المشاريع التي يتم تمويلها في إطار هذا البرنامج وتنفيذها، تستعمل المفوضية الأوروبية بالتعاون مع البلدان المستفيدة ما يسمى بـ: نظام حلقة تسيير المشاريع حيث يبين إجراءات وكذلك مراحل تنفيذها ومراحل تصنيف واختيار المشاريع الممولة[2].

[1] Ibidem

[2] MAGNAN-MARIONNET Françoise, CONTAMINE Pascale, BONZOM Philippe, Le partenariat économique et financier euro-méditerranéen, Bulletin de la Banque de France , N° 168 , Décembre 2007 ; p45-47

ب) الأهداف والنشاطات التي يتم تمويلها في إطار برنامج MEDA

تنقسم أهداف ونشاطات في إطار التعاون الثنائي والجهوي إلى قسمين، ويمكن اختصارها كما يلي:

1-على المستوى الثنائي:

تتمحور أولويات برنامج MEDA على المستوى الثنائي حول محورين رئيسيين وهما:

- **تدعيم مسار التحول الاقتصادي في الدول المتوسطية:** خاصة في مجالي التكيف الهيكلي، وتنمية القطاع الخاص، والعمل على جعل أسواقها أكثر انفتاحا، واقتصادها أكثر تنافسا، يلعب دور محفز للتعديلات الهيكلية الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي.

- **مرافقة الإصلاحات الاقتصادية بتعزيز التوازن الاقتصادي–الاجتماعي:** وذلك بدعم المشاريع والأنشطة التي تخفض من حدة الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذ برامج التعديل الهيكلي في الدول المتوسطية، من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية خاصة في مجالات التعليم، والتعليم والصحة والتنمية الريفية ..إلخ، إن المستوى الثنائي لأولويات برنامج ميدا تمثل 90 ٪ من موارد الميزانية الإجمالية لبرنامج لأنها تعكس خصوصيات ربط العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وكل شريك[1].

2-على المستوى الإقليمي:

ويجسد الدور الحاسم للحوار إقليمي، وهو يمثل 10 ٪ من موارد الميزانية الإجمالية لبرنامج منتظم، فالهدف منه تشجيع النشاطات والمشاريع ذات الطابع الإقليمي بغية تحقيق الغايات التي وضعت من أجلها الشراكة في مؤتمر برشلونة بأبعادها الثلاث (البعد السياسي والأمني، والبعد الاقتصادي والمالية والاجتماعية والثقافية والبشرية)[2].

[1] Ibidem.
[2] Ibidem.

مع الإشارة إلى أن تمويلات الاتحاد الأوروبي لمختلف الأنشطة والمشاريع في إطار برنامج مكن أن تأخذ أحد الأشكال التالية:

– مساعدات مالية غير مسترجعة؛

– رؤوس الأموال الخطرة؛

– وتحسين نسب الفوائد على القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار BEI ؛

– المساعدات المالية المخطط لها من قبل المجلس الأوربي والمقدرة ب 4685 مليون أورو، لم يتم تخصصها بالكامل وخصص منها4117.7 ، وكذلك لم يتم الالتزام بدفع تلك المبالغ بصورة كلية حيث لم تتجاوز نسبة ما تم دفعه بصورة فعلية (نسبة التسديد) % 29.2 من المبلغ المخصص[1].

وهناك أداتين جديدتين اعتمدتا بعد مؤتمر برشلونة وهما: الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة IEVP والوسيلة الأوربية للجوار والشراكة FEMIP، لتمويل الشراكة [2]

2) الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة F.E.M.I.P

أسست الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة في أعقاب المجلس الأوروبي لبرشلونة في مارس 2002، حيث ارتكز قرار المجلس على تقوية الجانب المالي للشراكة الاورومتوسطية من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، ويعرف هذا البرنامج على أنه غلاف مالي إضافي مخصص للدول المتوسطية من قبل البنك الأوروبي للاستثمار لغرض دعم النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي في هذه الدول، وتمثل هذه الهيئة تطور ملحوظ للشراكة الاورومتوسطية[3].

[1] BECKOUCHE, Pierre. L'espace économique euroméditerranéen ou la difficulté de passer de l'analyse à l'action. Strates. Matériaux pour la recherche en sciences sociales, 2008, no 15, p. 75-84 ;
[2] MAGNAN-MARIONNET Françoise, CONTAMINE Pascale, BONZOM Philippe, op.cit. p45-47

[3] BRACH Juliane , op.cit. p20

تتمثل الأهداف الرئيسية للهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة فيما يلي:

– **تنمية القطاع الخاص المحلي المستدام:** أي إعطاء أولوية خاصة لتنمية النشاطات الاقتصادية للقطاع الخاص والمشاريع التي تساهم في خلق بيئة ملائمة للاستثمار الخاص، عمليات مساعدة لدعم سلسلة الاقتصادي والخوصصة في البلدان المتوسطية المشاركة في إعلان برشلونة؛[1]

–**البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية:** مساعدة البلدان المتوسطية على تحديات العصرنة الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز اندماجها الجهوي في أفق إحداث منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية بحلول عام 2010

–**التكامل الإقليمي:** دعم متزايد لمشاريع التنمية الإقليمية، والاستثمارات المرتبطة بالتنمية البشرية وحماية البيئة، التعليم، الاجتماعية قطاعات الصحة

يقترح برنامج الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة، مجموعة من أشكال التمويل المقترحة:

– قروض طويلة الأجل للمشاريع الكبرى (مخصصة للبنى التحتية)؛

–فتح اعتمادات (قروض شاملة)، للقطاع المالي والمصرفي المحليين من أجل بعض الشراكات الخاصة إما على شكل قروض طويلة الأجل أو بالمشاركة؛

– رهانات مجازفة رأس المال، وتمثل موارد من ميزانية الاتحاد الأوروبي توضع تحت إدارة بنك الاستثمار الأوروبي، تسمح له بالتدخل في نشاطات لا تنطبق عليها القواعد التي تسري على قروضها المصرفية الخاصة بمواردها، قروض الإيجار ،

– أدوات مالية مستحدثة كالتزويد بأشباه الصناديق الخاصة والقروض المشروطة على أساس الضمانات ...الخ.

[1] MAGNAN-MARIONNET Françoise, op.cit. p 41

– صناديق للمساعدة الفنية مخصصة بشكل أساسي للتعريف بالمشاريع ومحتوياتها وعملية إدارتها.

ولقد بلغ حجم القروض المقدمة من طرف بنك الاستثمار الأوروبي إلى الدول المتوسطية مستوى قياسي قدر ب 2,1 مليار أورو سنة 2003، والتي تمثل أول سنة كاملة من نشاط الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة التابعة للبنك والتي جاءت لتأكيد الدور الحيوي الذي يلعبه البنك في دعم التنمية الاقتصادية والاستقرار في المنطقة[1].

3) الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة IEVP

في إطار السياسة الأوروبية للجوار قام الاتحاد الأوروبي بعدها بوضع برنامج جديدة لتعويض كل البرامج السابقة، أطلق عليها بالأداء أو الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة(IEVP)، مخصص لدول الضفة الجنوبية والتي دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2007، حيث تم تقسيمها لفترتين[2]:

– الفترة الأولى (2004–2006): حيث تم تمويل برامج سياسة الجوار من الوسائل أو البرامج المالية والتي بلغت قيمتها حوالي 255 مليون أورو، المتواجدة أصلا تم استعمال الوسيلة المالية للجوار والشراكة لتعويض الوسائل[3]؛

– الفترة الثانية (2007–2013): من أجل ضمان تنفيذ خطط العمل و تنفيذ سياسة الحوار في المجمل (بين الاتحاد الأوروبي و الشركاء في الجوار الجنوبي–الشرقي ، و كذلك بين الشركاء أنفسهم، و تحديد للمشاريع الجنوبية–الجنوبية حيث خصص لها غلاف مالي يقارب 11,2 مليار أورو و على مدى سبع سنوات) خارج ميزانية البنك الأوروبي للاستثمار ، وجهت

[1] Ibidem

[2] CARDWELL, Paul James. EuroMed, European neighbourhood policy and the Union for the Mediterranean: Overlapping policy frames in the EU's governance of the Mediterranean. JCMS: Journal of Common Market Studies, 2011, vol. 49, no 2, p. 219-241 ;

[3]Ibidem.

هذه المساعدات التي فاقت مثيلتها في الفترة السابقة(1996- 2006) ، هذه المبالغ المالية في إطار هذه الأداة الجديدة توجه لتمويل عدة مشاريع مهمة منها: القطاع المالي القضاء، الإدارة، النقل، المياه، التنمية حيث يتم تقديم الأداة المالية للجوار و الشراكة كأداة سياسية و يقصد منها تشكيل آلية مالية مبسطة ، و يتوجب على الأداة المالية أن تكون قادرة على التأقلم مع تغييرات بالمقارنة مع برنامج الأولويات، و أن تتمتع بصفة المرونة و يجب أن تستند إلى مبدأ التمويل المشترك[1].

كما تخضع الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة لعملية قرار مشترك، أي أن مجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي هما شريكان في القرار، ويتم تنظيم عمل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة كالتالي في منطقة المتوسط، ومنطقة شرق أوروبا،

– برامج إقليمية أو شمولية إقليمية: ضمن سياسة الجوار حيث تم تحديد أهداف مكافحة الفقر، الهجرة، الديمقراطية.

–برامج مواضيع متخصصة: مثل موضوع حقوق الإنسان، الحكم الراشد على أن يتم تحديد برامج سنوية، وفق منظور متعدد السنوات لكل موضوع أكثر من 60 % من ميزانية الآلية المالية لسياسة الجوار والشراكة، يتم وضع برامج لكل بلد من أجل تقديم مساعدة أكبر للبلدان التي وقعت على خطط عمل والتي تتقدم بالمجال[2].

[1]النظام رقم 2006/1638 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي المحدد للأحكام العامة المؤسسة للألية الأوروبية للجوار والشراكة، ج، ر، م، ا، رقم L 310 المؤرخة في 09/11/2006.

[2] MAGNAN-MARIONNET Françoise, op.cit. p48

المبحث الثالث: تطور مسار برشلونة وامتداده.

مسار الشراكة الاورومتوسطية شهد تطورًا على مر السنوات وامتدادًا إلى مجموعة متنوعة من المجالات، وهنا سنلقي نظرة عامة على تطور هذه الشراكة وامتدادها.

تم إطلاق الشراكة الاورومتوسطية في عام 1995 بواسطة الاتحاد الأوروبي، والتي تستند إلى مبادرة برشلونة، والهدف الرئيسي كان تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، في مجموعة متنوعة من المجالات بما في ذلك الاقتصاد والتجارة والثقافة والبيئة[1].

في عام 2003، تم إعادة إطلاق الشراكة الاورومتوسطية من جديد من خلال سياسة الجوار الاوربية، بهدف تعزيز التعاون وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، تركزت هذه العملية على قضايا مثل السلام والأمن والاقتصاد والثقافة والتنمية.

وفي عام 2008، تأسس الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، كهيئة منتدى لتعزيز التعاون بين دول المنطقة، يسعى إلى تعزيز التجارة والاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

هذه الخطوات تعكس التطور الذي شهدته الشراكة الاورومتوسطية على مر السنوات، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول في المنطقة وتحقيق التنمية والازدهار، تظل هذه الشراكة ذات أهمية بالغة في تعزيز الاستقرار والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

سنتناول تطور مسار برشلونة بعد اطلاقه، إلى السياسة الأوربية للجوار سياسة دائمة ومتجددة في مطلب أول، ثم مطلب ثان: الاتحاد من أجل المتوسط، محاولة وضع إطار جديد للتعاون.

[1]MARKS Jon (1996) High hopes and low motives: The new Euro-Mediterranean partnership initiative, Mediterranean Politics, p1-24

مطلب أول: السياسة الأوربية للجوار سياسة دائمة ومتجددة

تم الاعتماد على سياسة أوروبا المتوسطية، في إعلان صادر عن اللجنة الأوروبية المجتمعة في مارس 2003 حول "أوروبا الموسعة" تحت عنوان:" أوروبا الموسعة الجوار : إطار جديد للعلاقات مع جيرانها الشرقيين و الجنوبيين" عرضت خلالها الخطوط العريضة لهذه السياسة، علما أن "المقاربة الجوارية" تم تأكيدها أيضا في العقيدة الأمنية المعتمدة في ديسمبر من نفس السنة، كما تم إعادة التأكيد عليها ثانية في اجتماع للجنة تحت عنوان ":إرساء قواعد آلية جديدة للسياسة الجوارية" كل ذلك بعد أن تمت الإشارة إلى معانيها ودلالتها في بيان "اللجنة" المجتمعة بالعاصمة الدانماركية كوبنهاغن في ديسمبر 2003، والذي كان بمثابة إعطاء دفع سياسي للفكرة، وقد تم التعرض إلى هذه السياسة بالتفصيل بعد ذلك من خلال" الوثيقة الاستراتيجية " حول سياسة أوروبا الجوارية الصادرة في مارس 2004 قدمت سياسة الاتحاد الأوروبي للجوار، إمكانية أن يتبنى تجاه جيرانه" مقاربة أكثر تهديفا وأفضل فهما " مع هذه الدول وتعزيز الأمن والازدهار في المناطق المحيطة بالاتحاد الأوروبي. لتحقيق هذه الأهداف، تستخدم الاتحاد الأوروبي مجموعة متنوعة من الأدوات والسياسات[1]، منها:

- الشراكة الشاملة: تطلق الاتحاد الأوروبي شراكات شاملة مع دول الجوار تهدف إلى تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- الاتفاقيات الثنائية: يتم توقيع اتفاقيات ثنائية مع دول الجوار لتنظيم العلاقات والتعاون في مجموعة متنوعة من المجالات، مثل التجارة والاستثمار والهجرة والأمن.
- الدعم المالي: يقدم الاتحاد الأوروبي دعماً مالياً لدول الجوار من خلال برامج تمويل مختلفة، مثل التمويل الإقليمي والمساعدة الإنمائية والمساعدة الإنسانية.

[1] ROSSETTI DI VALDALBERO Domenico, SCHUNZ Simon, LIBERATORE Angela, LA RECHERCHE : FER-DE-LANCE D'UNE COOPÉRATION EUROMÉDITERRANÉENNE RENOUVELÉE L'Harmattan « Confluences Méditerranée » 2015/2 N° 93 , p155 à 168 ;

- الحوار السياسي: يشجع الاتحاد الأوروبي على الحوار السياسي مع دول الجوار لحل النزاعات والقضايا الإقليمية.
- تبادل الأشخاص والثقافة: تشجع الاتحاد الأوروبي على تبادل الأشخاص والثقافات بين دول الجوار من خلال برامج تبادل الطلاب والفن والثقافة.
- دعم الإصلاحات: يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم لدول الجوار في تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- التعاون في مجال الأمن والدفاع: يتم تعزيز التعاون في مجال الأمن والدفاع بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة[1].
- تعزيز حقوق الإنسان: يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز حقوق الإنسان وتعزيز مبادئ الديمقراطية في دول الجوار.

وهي بعض الأدوات التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي في سياسة الجوار الأوروبية، وتختلف الأساليب والأدوات المستخدمة حسب الدول والمناطق المعنية واحتياجاتها وتحدياتها الخاصة.

وتسمح هذه السياسة بالانتقال من التعاون البسيط إلى درجة عالية من الاندماج، ويتضمن على وجه الخصوص مشاركة البلدان المعنية بالسوق الداخلي للاتحاد الأوروبي، تقوية التعاون السياسي بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه، تتزود بأداة مالية مهيأة لتغطية مجالات نوعية من التعاون تقع خارج المجالات التي تغطيها الأدوات الموجودة حاليا تقوم سياسة الجوار بالتدريج بمجموعة برامج أوروبية لبلدان الجوار[2].

تتضمن هذه السياسة في عمل الاتحاد الأوروبي، على تطوير علاقات جديدة مع جيرانه بشرق أوروبا وجنوب المتوسط، وتقوم على ثلاث مبادئ هي: سياسة تفضيلية، إقامة فضاء

[1] Kasmi, Sanae. Les 25 ans du Processus de Barcelone. Regional Program Political Dialogue South Mediterranean, Document d'Information. Berlin: Konrad-Adenauer-Stiftung, 2020.p7-9
[2] Ibidem

لرفاه وحسن الجوار وإقامة علاقات واسعة وسلمية على أساس من التعاون، وذلك بناءا على قيم الاتحاد المتمثلة في: احترام دولة القانون، الحكم الراشد، حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، مبادئ اقتصاد السوق، التنمية المستدامة، ترقية علاقات حسن الجوار وتعد هذه العناصر شروط أساسية لتفعيل " السياسة الجوارية" مع شركاءها وجيرانها[1]،

تهدف هذه السياسة إلى توفير دعم تقني، ونشاطات توأمة للشركاء الذين يرغبون في الامتثال لمعايير الاتحاد الأوروبي[2]

فيما يخص آليات عمل سياسة أوروبا الجوارية، فتقوم "السياسة الجوارية" على ما يسميه الاتحاد الأوروبي بـ:" مخططات العمل ذات طابع ثنائي" تجمع الاتحاد مع كل دولة شريكة له في هذه السياسة تكون محل اتفاق بينهما، كما يتم تطويرها بالتشاور المسبق مع كل دولة منهما، تماشيا مع مستوى التطور الحاصل في طريق اندماجها مع هذه السياسة.

تعد مخططات العمل هذه بمثابة برنامج عمل بالنسبة لكل دولة معنية بالسياسة الجوارية مع الاتحاد الأوروبي، يتم من خلالها تحديد الأهداف المراد تحقيقها على المدى المتوسط والبعيد وهي مكملة للعمل المنجز في إطار الشراكة المتوسطية بالنسبة لدول المتوسط والاتفاقيات الشراكة مع دول شرق أوروبا

ويتمثل الهدف من وضع هذه المخططات في كونها تعمل على تحديد الأولويات الواجب اتخاذها مع كل شريك بناء على مبدأ الحوار والمفاوضات معه وهي تتضمن قائمتين من الالتزامات: الأولى تخص الانضمام إلى إطار السياسة الجوارية، "القيم المشتركة" وبعض أهداف " السياسة الخارجية والأمنية" للاتحاد الأوروبي والثانية، تخص الالتزامات التي تقرب شركاء الاتحاد الأوروبي من بعض المجالات ذات الأولويات[3]، وهي سبعة :

[1] MOURAD Ali, op.cit. p145-150
[2] Khader, Bichara, op. Cit .p133
[3] CARDWELL, Paul James. EuroMed, European neighbourhood policy and the Union for the Mediterranean: Overlapping policy frames in the EU's governance of the Mediterranean. JCMS: Journal of Common Market Studies, 2011, vol. 49, no 2, p. 219-241 ;

– الحوار السياسي بين الدولة ذاتها: وهو يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية والوقاية من الأزمات وإدارتها، والوقاية من التهديدات المشتركة كالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وكذا إشراك شركاء الاتحاد الأوروبي في بعض مظاهر" السياسة الخارجية والأمنية المشتركة؛

– سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تكييف الدعم والمساعدات المالية مع فتح البرامج المتعلقة بترقية الروابط الثقافية والتربوية والبيئية والعلمية؛

–دعم العلاقات التجارية والتفضيلية، ومع إمكانية المساهمة في السوق الأوروبية الداخلية، بما يتضمنه من تعديل القوانين والمقاييس ومطابقتها مع مثيلاتها الأوروبية في مجالات: الإدارة، الجمركية، الزراعة، الصحة و الغذاء، وذلك تسهيلا لدخولها الأسواق الأوروبية؛

–العدالة والشؤون الخارجية، وهي تخص إدارة الحدود المشتركة، وتيسير تسليم التأشيرات، وإجراءات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة البشر؛

–ربط الحوار بين دول ضفتي المتوسط، وذلك في مجالات : الطاقة، النقل، البيئة، مجتمع المعلومات، البحث العلمي؛

– الاتصال بين المجموعات داخل أوروبا، والمقصود منه تنمية الموارد البشرية والاندماج الاجتماعي والتربية والتكوين؛

–التعاون في المجال الجوي و ترقية التعاون بشكل أوسع بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه سواء في شرق أوروبا أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدافيا، وأوكرانيا و جنوب المتوسط، في المشرق و المغرب، حيث قدم القائمين على مشروع السياسة الجوارية بوضع مخطط عمل يتضمن إصلاحات اقتصادية وسياسية وقانونية، ومن بين الدول المعنية بهذه السياسة 51 دولة.

ولتطبيق السياسة الجوارية تم إجراءات مناقشة "مخطط العمل" مع كل من: المغرب، تونس، ومصر، هذه المناقشات تكون قد مست وبشكل نهائي 51 دولة معنية بها بين دول ضفتي المتوسط، باستثناء كل من سوريا، ليبيا، وروسيا البيضاء[1]،

وبالنظر إلى كل هذه الأمور، كان هناك حاجة واضحة لمراجعة الفرضيات التي ارتكزت عليها السياسة الأوروبية، بالإضافة إلى نطاقها والطريقة التي يجب بها استخدام الوسائل، بما في ذلك كيفية مساهمة مختلف قطاعات السياسية في التعاون بشكل أفضل لتأمين ربط الأولويات الداخلية والخارجية، وتهدف هذه المراجعة إلى ضمان تمكين السياسة الأوروبية للجوار في المستقبل من أن تدعم بفاعلية أكبر في إقامة منطقة من الاستقرار والأمن والازدهار المشترك بين الشركاء، ومن الضروري إجراء تحليل أوضح لمصالح الاتحاد الأوروبي وشركائه لملائمة السياسة الأوروبية للجوار مع الغاية المنشودة منها، فمن جهة استشارة الشركاء بالنسبة إلى مصالحهم وطموحاتهم من هذه الشراكة، ومن جهة أخرى يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يحدد بمزيد من الوضوح أهدافه ومصالحه الخاصة مع تعزيز القيم التي ارتكزت عليها، ويجب أن تلبي المراجعة طلبات الشركاء على اختلاف طموحاتهم في حين أن هناك التزاما بالتكامل ويجب أن تظهر المراجعة في الطريقة التي تمضي بها الشراكة ، ويبقى الاتحاد الأوروبي ملتزما بضمان تحقيق القدرة الكاملة لكل شراكة على أساس الانجازات المحققة [2].

تنظر عملية مراجعة السياسة الأوروبية للجوار في الأسباب، وفي سبل ملائمة التطلعات من الجانبين بصورة أفضل، وقد يكون ثمة حاجة في وقت ما إلى إشراك بعض الشركاء من خارج الجوار، كما يستوجب النظر في أفضل طريقة تمكن الاتحاد الأوروبي، من مواجهة الأزمات و النزاعات، بما في ذلك الطويلة منها ،مع الأخذ في الاعتبار مصادر التأثير، والضغوط على شركائه لتحديد مواقفهم السياسية بما فيها تجاه الاتحاد الأوروبي نفسه، في حين على السياسة الأوروبية الخارجية أن تضمن داخلها سياسة الجوار وذلك قصد إعطاءها البعد الإقليمي والدولي

[1] Idem
[2] Idem

وأن لا تتجزأ من سياسة خارجية شاملة للاتحاد الأوروبي والتي تتسم بمقاربة شاملة تستخدم جميع الآليات الخاصة بالاتحاد والدول الأعضاء[1]

فبعد مرور عام السياسة الأوروبية للجوار قرر رئيس المفوضية الأوروبية آنذاك[2] ، إجراء مراجعة لهذه السياسة مثلما دعت إليه الدول الأعضاء وقدمت اقتراحات في هذا الصدد، وأعربت البلدان شريكة كذلك على ضرورة مراجعة السياسة الجوارية، و إشراك منظمات المجتمع المدني ومنظمات الشركاء الاجتماعيين فيها ، فقد وفرت السياسة الأوربية للجوار إطار للعلاقات الاتحاد الأوروبي مع بلدان الجوار، مما مكن دول الأعضاء في هذه السياسة من التوافق على التزام أكبر مع الجيران في الشرق والجنوب على حد سواء ، و تكثيف العلاقات بين الاتحاد الأوروبي من جهة و بلدان الجوار سواء على الجهة الشرقية أو جنوب المتوسط من جهة أخرى وذلك قصد الالتزام بخطة عمل السياسة الجوارية[3]

هذا وقد أتاحت السياسة الأوروبية للجوار تلبية طلب الشركاء أنفسهم بمزيد من التعاون مع الاتحاد الأوروبي[4]، وبعد بضع سنوات أصبح الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لغالبية البلدان الشريكة، وارتفعت حركة المسافرين والهجرة بين بلدان الجوار والاتحاد الأوروبي باستمرار من خلال استخدام هذا الأخير السياسة الأوروبية للجوار لتحفيز جهود الإصلاح في كل بلد وتقييمها بصورة سنوية، لاسيما في مسائل الحوكمة، والإصلاح الاقتصادي على أساس خطط عمل متفق عليها مع كل من الشركاء، كما سعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز الازدهار على حدوده ويتأثر الازدهار في البلدان الشريكة بشكل سلبي بعوامل الضعف الهيكلية على غرار عدم المساواة و الفقر، والاقتصاد الموازي، ومواطن القصور في الديمقراطية والتعددية واحترام حكم القانون، بالإضافة إلى ذلك أعاقت الاضطرابات الناجمة عن النزاعات أو التغييرات

---

[1] DREVET Jean-François, « quelles limites pour l'UE : quelles relations avec un voisinage à géométrie variable », Notre Europe – Institut Jacques Delors POLICY PAPER 97 , SEPTEMBRE 2013 ; p11-15

[2]"جان كلود يونكر"

. [3]كريستوف ماير، "سياسة الجوار في الاتحادالأوروبي ودول المغرب العربي"، مجلة المجلة، لندن:
http://arb.majalla.com/2010/06/article556328

[4] MORIN Olivier, Le Partenariat euro-méditerranéen A la recherche d'un nouveau souffle, Dans Études 2005/2 (Tome 402) Éditions S.E.R., pages 163 à 174

الداخلية السريعة بشكل كبير التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشركاء السياسة الأوروبية للجوار[1]،

وفي هذا الصدد، فقد خصص الاتحاد الأوروبي أموال كبيرة لهذه السياسة بحيث استفادت الدول المنخرطة، بحسب حاجاتها وقدراتها على امتصاص المساعدات المالية في هذه السياسة بناءا لتيسير اندماجها في "السياسة الجوارية" حيث خصصت المساعدات، من أجل إصلاح الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي تماشيا مع متطلبات الكفاءة بين الضفتين.

ومن بين المزايا التي أتت بها السياسة الأوروبية للجوار تمسكها بمبدأ الاندماج، سواء تعلق الأمر بالمسائل الاقتصادية أو من خلال العمل على معالجة المسائل السياسية المشتركة معا، وكذا تطرقها لمسألة ضرورة التعامل مع تنقل الأفراد ومسألة التأشيرة بطابع أكثر ليونة، والتعبير عن رغبتها في إقامة شراكة عابرة للحدود خاصة بين المدن المتوسطية، ولتحقيق التعاون والاندماج في مختلف التخصصات بالإضافة إلى إعادة الهيكلة الداخلية [2]

وقد جاء الدعم الاقتصادي والتجاري وفي ميدان الاستثمار وفق "اتفاق التبادل الحر المعمق والكامل" مع جميع الشركاء الذين تضمهم السياسة الجوارية، عن طريق تشجيع جهود الإصلاح الاقتصادي، وخلق مناخ الاستثمار ودعم الاندماج الاقتصادي والتعاون في الميادين الحساسة.

وإذا كانت الفكرة العامة لسياسة الجوار التي بادرت بها أوروبا هي نفسها الشراكة الاورومتوسطية التي أتى بها مسار برشلونة من حيث الأهداف والرؤى إلا أن سياسة الجوار أضافت عنصرين هامين من الأولويات ألا وهما مكافحة الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل، والهدف من هذه السياسات سواء سياسة الجوار أو الشراكة المتوسطية هو تأمين الجوار الأوروبي من كل خطر خارجي وتأمين أسواقها لصرف منتجاتها بالإضافة إلى البحث عن أسواق ضخمة وخاصة في إفريقيا من أجل تصريف منتجاتها المحلية تجاهها.

[1] MOURAD Ali. Op.cit. ; p145
[2] CARDWELL, Paul James. Op.cit. ; p. 219-241.

مطلب ثان: الاتحاد من أجل المتوسط، محاولة وضع إطار جديد

سجلت عملية برشلونة مؤشرات النجاح النسبي إذ يبدوا أن هناك هوة بين النجاحات المحققة على مستوى البرامج الجزئية من جهة، ونجاح أقل في تجسيد الأهداف الكلية، ليأتي ميلاد الاتحاد من أجل المتوسط كامتداد لمسار برشلونة.

ولقد كانت قمة "هانوفر، Hanouvre"، بألمانيا في 03 مارس 2008، قمة الحسم[1] ومنه كان الانتقال من "الاتحاد المتوسطي" إلى "الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط". ذلك نظراً للتداخل بين "الاتحاد المتوسطي" ومسار برشلونة"، والذي وجد الترجمة له بتعديل التسمية من "الاتحاد المتوسطي" إلى "مسار برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط" وقد جاء هذا التغيير في تسمية وحتى مضمون هذه المبادرة حيث تم نقل الوصاية على مبادرة المشروع من فرنسا إلى الاتحاد الأوروبي[2].

اعتبار الصيغة الثانية للمبادرة حسب تصريح رئاسة الاتحاد، تحديثاً لمسار برشلونة ودفعة جديدة له، وهو أمر يعكس الإدارة الأوروبية الجماعية في إعطاء الصفة التكاملية على كافة مشاريعها المتوسطية، من خلال الجمع بينهما حتى لا تتعارض وتتداخل أهدافها وأساليب عملها حتى لا يرى في أي مشروع أوروبي متوسطي بديلاً عن مسار برشلونة، والاتفاق على ضم كافة دول أوروبا في المشروع، وليس الدول الأوروبية المتوسطية فقط كما كان مطروحاً في صيغته الأولى، وعلى أن تكون رئاسته الدورية مشتركة بين دول الشمال وجنوب المتوسط معاً وليس دول أوروبا المتوسطية.

يهدف هذا المشروع إلى تشجيع التنمية الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ورسم معالم فضاء الأمن المتوسطي، والدفع بالتنمية الاجتماعية، حماية البيئة والتنمية المستدامة، حوار الثقافات، إذ يعد هذا المشروع أكثر تقدماً من ميثاق برشلونة[3].

---

[1] التي جمعت الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" والمستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل"،

[2] BICCHI, Federica. The Union for the Mediterranean, or the changing context of Euro-Mediterranean relations. In : The Union for the Mediterranean. Routledge, 2014. p. 1-17 ;

[3] BICCHI, Federica, " The Union for the Mediterranean, or the changing context of Euro-Mediterranean relations", *Mediterranean politics*, 2011, vol. 16, no 01, p. 3-19 ;

ظهر مشروع الاتحاد من أجل المتوسط لتدارك النقائص التي عرفها مسار برشلونة الذي انطلق من إسبانيا كأداة لخلق منطقة تبادل حر في منطقة المتوسط تمتد من تركيا إلى المغرب وتشمل إسرائيل.[1]

وبعد 15 عام على إطلاقه تتباين التقييمات لمسار برشلونة بين النجاح في بعض النواحي والإخفاق في ملفات أخرى، ففي الملفات الكبرى عجز المسار عن حل الصراعات في الفضاء المتوسطي وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي تطبيع إسرائيل مع محيطها العربي، حيث تبين أن أوروبا لا تضطلع بدور كبير في تلك الأزمة الإقليمية.

انطلقت فكرة الاتحاد المتوسطي في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا وفرنسا وإسبانيا يوم 20 ديسمبر 2007، وتوج المؤتمر عن نداء روما الذي صدر عن زعماء الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط[2].

قبل أن يحمل رسميا اسم: الاتحاد من أجل المتوسط، كان المشروع الفرنسي الجديد للتعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط،[3] يحمل اسم الاتحاد المتوسطي، وينص أن عضويته من الجانب الأوروبي تقتصر على الدول المطلة على المتوسط من جهة ودول الضفة الجنوبية من جهة أخرى، لذلك لقيت فرنسا معارضة شديدة من طرف ألمانيا فكان الانتقال من الاتحاد المتوسطي إلى الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط الذي جاء كمشروع جديد (فرنسي ألماني) ليكبح جماح فرنسا وتطلعاتها وطموحاتها المستقبلية.

---

[1] جاءت تلك المبادرة بعد سنوات قليلة على عقد مؤتمر مدريد من أجل السلام العربي الإسرائيلي عام 1991 وبعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

[2] Cascinelli, Paola. The Euro-Mediterranean economic relations: a perception from the center of Italy. Florence: European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Mediterranean Programme, 2010;p 23

[3] بما أن الرئيس الفرنسي ساركوزي لا ينفي تأثره بكل ما هو أمريكي، فهذا المشروع ما هو إلا تقليد للنموذج الأمريكي المعروف باتفاقية" ألينا ALENA "بين المكسيك والولايات المتحدة. ويريد ساركوزي خلقها بين شمال وجنوب المتوسط، فكلا الخطتين ترميان إلى تركيز اهتمام الباحثين عن العمل على المنطقة الحاجزة بحيث لا يفكرون في تجاوزها شمالا. المرجع: www.madariss.fr

اضطر القادة الفرنسيون أمام تلك المواقف الرافضة إلى إدخال تعديلات جوهرية على الصيغة الأولى للمشروع، بشكل يجعل من كافة بلدان الاتحاد الأوروبي الـ 27 أطرافا فيما يسمى رسميا مسار برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، وهو ما يعني أن المبادرة الفرنسية لا تقوم على أنقاض مسار برشلونة، الذي انطلق قبل نحو 15 عام ولكنها جاءت لتعزيزه والدفع به إلى الأمام.

هذا وكان الاتحاد المتوسطي يضم –حسب إعلان روما–19 دولة هي: الدول الست عشرة المطلة على الأبيض المتوسط وهي: إسبانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان وقبرص ومالطا وتركيا ولبنان وسوريا وإسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب.[1]

تضاف إليها ثلاث دول هي: الأردن والبرتغال وموريتانيا، وهي دول سبق أن دخلت في مسارات تعاونية متوسطية خصوصا أنها عضو في مبادرة الشراكة الاورومتوسطية التي أعلن عنها في برشلونة عام 1995 برعاية الاتحاد الأوروبي.

كما يسمح إعلان روما لجميع دول الاتحاد الأوروبي غير المطلة على المتوسط الدخول إلى هذا الاتحاد إن هي رغبت في ذلك، وسيكون جهاز الجامعة العربية وجهاز الاتحاد الأوروبي ممثلا بلجنته وبرئاسته مكونا هاما في الاتحاد المتوسطي.[2]

يتشكل إعلان إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط من مقدمة و33 فقرة بينها الخلاصة (الفقرتان 32 و33)، وملحق من صفحتين يتضمن مسودة بستة مشاريع رئيسية قررتها القمة.[3]

تنص المقدمة على أن رؤساء الدول المشاركة في قمة باريس المقبلة «يتشاركون في القناعة في أن تحويل المتوسط إلى بحيرة سلام وديمقراطية وازدهار يتطلب جهدا وعزما متجددين».

---

[1]"حول الاتحاد من أجل المتوسط" الموقع الالكتروني الرسمي للاتحاد المتوسطي: www.euromedalex.org

[2]ميشال أبو نجم، "الاتحاد من أجل المتوسط يبني «مستقبلا مشتركا» للدول المشاركة بالإجماع"، جريدة الشرق الأوسط ليوم:09.07.2009عدد : العدد 10816.

[3]Déclaration commune du sommet de Paris pour la Méditerranée, Paris le 13 Juillet 2008 , www.eu2008.fr

جاء في الإعلان أن «مسار برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط»، وهو الاسم الرسمي للاتحاد الجديد، يقوم على «مكتسبات مسار برشلونة» بحيث أنه «شراكة متعددة الأطراف غرضها زيادة قدرات الاندماج والانسجام الإقليميين» وهو يضم «كل الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية والدول الأعضاء والدول ذات صفة المراقب في مسار برشلونة».

يعتبر الإعلان أن «الهدف المشترك» للاتحاد الجديد هو «أن نبني معا مستقبل سلام وديمقراطية وازدهار وتفاهما على المستويات الإنسانية والاجتماعية والثقافية»، مشددا على أن الاتحاد «طموح استراتيجي مشترك للتعاطي مع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمنطقة»، كما أنه «تعبير عن هدف مشترك وهو تحقيق السلام والنمو الاقتصادي ومحاربة الفقر وحماية البيئة والتغيرات المناخية والتعاون في محاربة الإرهاب».

تطرق الإعلان أيضا الى «بناء مستقبل مشترك يقوم على القيم المشتركة منها احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وحقوق المرأة والأقليات ومحاربة العنصرية والشعور المعادي للأجانب والترويج للحوار والتفاهم المتبادل».[1]

في السياق ذاته، يشدد الإعلان على التزام الدول الموقعة بـ «تعميق الديمقراطية واحترام التعددية السياسية عبر تيسير المشاركة في الحياة السياسية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية»، ويفصل الإعلان طريقة عمل الاتحاد من أجل المتوسط، فيؤكد مبدأ قمة تعقد كل عامين بالتناوب ببين البلدان الأوروبية والمتوسطية واجتماع لوزراء الخارجية كل عام، وستعقد القمة الثانية في القاهرة عام 2010، ويتبنى الإعلان مبدأ «الإجماع» في قرارات القمة.[2]

---

[1] دعا الدكتور بيرند توم إلى تطوير مشروع الجامعة المتوسطية التي تسعى مؤسسة "آنا ليند" لإقامتها، عبر نسج منظومة متوسطية تضم جامعات الدول الأعضاء في "الاتحاد" وإقامة "فضاء متوسطي للمعرفة". أنظر د/بيرند توم ، "بدائل ثقافية لإخراج "الاتحاد من أجل المتوسط" من مأزقه السياسي" www.dw-world.de

[2] يشدد على أن الدعوة إليها تشمل كل الدول الأعضاء تحاشيا مثلا لاستبعاد إسرائيل من قمة تعقد في بلد عربي، ويعود السبب على اختيار الرئيس المصري حسني مبارك أحد رئيسي القمة الى جانب الرئيس ساركوزي، سببه، تحديدا، الحاجة الى رئيس دولة تقيم بلاده علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ما يعني أن ثلاث دول كانت مرشحة وهي مصر والأردن وموريتانيا. ولذا كان من «الطبيعي» اختيار مصر لأنها الدولة المتوسطية الوحيدة حقيقة من بين الدول الثلاث. أنظر ملف الاتحاد من أجل المتوسط على موقع الجزيرة نت. مرجع سابق

يرمي الاتحاد من أجل المتوسط إلى تحقيق نفس الأهداف التي رأى مسار برشلونة النور من أجلها في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية لكنه أخفق في تحقيقها كاملة.

يقترح الاتحاد من أجل المتوسط لتجاوز أوجه القصور التي شابت مسار برشلونة، آليات جديدة لتعزيز الشراكة بين بلدان الاتحاد الأوروبي وباقي الشركاء المتوسطيين، عبر توزيع متوازن للمسؤوليات والمهام ورئاسة دورية مشتركة وقمم دورية مشتركة بين دول شمال المتوسط وجنوبه وأمانة عامة تكون عضويتها متساوية بين ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد.

يهدف الاتحاد إلى إعطاء دفعة جديدة للعلاقات بين البلدان الأوروبية وشركائها في الضفة الجنوبية عبر تحسين مستوى الحوار السياسي بين الاتحاد والشركاء المتوسطيين والمبني على توسيع المسؤوليات بين الطرفين بشكل متوازن.

ويسعى الاتحاد لتعزيز الشراكة بين الجانبين عبر إطلاق برامج ومشاريع إقليمية ملموسة في مجالات مختلفة – بينها الطاقة والبيئة والثقافة [1]– يتم خلالها إشراك أطراف عديدة (رسمية وأهلية) بشكل تغيب فيه نسبيا التعديلات البيروقراطية.

الفصل الثاني: الاتفاقيات الثنائية عماد الشراكة الاقتصادية؛

الاتفاقيات الثنائية تعتبر عماد الشراكة الاقتصادية بين البلدان، هذه الاتفاقيات تمثل اتفاقيات رسمية توقع بين طرفين لتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهم، تلعب دورًا مهمًا في تعزيز التبادل التجاري وتحفيز الاستثمار وتعزيز التعاون الاقتصادي، ومن الأمثلة على الاتفاقيات الثنائية التي تعتبر عماد الشراكة الاقتصادية:

[1] ناقشت قمة باريس التأسيسية عدة مشاريع عديدة منها: تنظيف البحر المتوسط من التلوث الذي أصابه جراء ما يصيبه من المياه المبتذلة التي تصب فيه من البلدان الشاطئية ، وإنشاء طرق بحرية وبرية بين البلدان الأعضاء الجنوبيين إضافة إلى تطوير وتنمية الطاقة الشمسية ، وتعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث الطبيعية ، وتطوير الجامعة الاورومتوسطية. أنظر في هذا الصدد: عبد القادر رزيق المخادمي، "الاتحاد من أجل المتوسط، الأبعاد والآفاق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2010 ص 51–52

اتفاقيات الاستثمار الثنائية: توفر هذه الاتفاقيات حماية وتشجيع للاستثمارات الأجنبية وتنظيم العلاقات بين المستثمرين الأجانب والحكومات. على سبيل المثال، اتفاقية الاستثمار بين الصين والولايات المتحدة تشجع على الاستثمار المشترك.

اتفاقيات التعاون الاقتصادي: توقع هذه الاتفاقيات لتعزيز التعاون في مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة، والصناعة، والتكنولوجيا.

اتفاقيات تنظيم السوق المشتركة: تسعى بعض البلدان إلى تكوين اتحادات اقتصادية تشمل تنظيمات السوق المشتركة، مثل اتحاد الأوروبي، حيث تم إبرام اتفاقيات تنظيم السوق المشتركة لتحقيق تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء.

اتفاقيات الحماية البيئية والاستدامة: تهدف هذه الاتفاقيات إلى تعزيز الاستدامة وحماية البيئة من خلال التعاون المشترك في مجالات مثل تقليل الانبعاثات وحفظ الموارد الطبيعية.

اتفاقيات تنظيم الملكية الفكرية: تنظم هذه الاتفاقيات حقوق الملكية الفكرية وتشجع على الابتكار.

هذه الاتفاقيات تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة بين البلدان، تمثل أساسًا للعلاقات الاقتصادية وتساهم في تحقيق الأهداف المشتركة للتنمية والازدهار.

وسنتطرق في المبحث الأول إلى الاتفاقيات الثنائية الأداة القانونية الرئيسية لشراكة اقتصادية، ثم في المبحث الثاني إلى اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين المجموعة الأوروبية وبين الجزائر، والمبحث الثالث إلى نماذج أخرى لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية.

المبحث الأول: الاتفاقيات الثنائية الأداة القانونية الرئيسية لشراكة اقتصادية؛

تُعَد الاتفاقيات الثنائية الأداة القانونية الرئيسية لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول، تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز التعاون الاقتصادي وتسهيل التجارة والاستثمار بين الدول، ونذكر تكمن أهمية الاتفاقيات الثنائية كأداة قانونية لشراكة اقتصادية: في تقليل العقبات التجارية،

وتساهم في تخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية والعوائق التجارية بين البلدان الموقعة، مما يشجع على زيادة التبادل التجاري وتسهيل حركة السلع والخدمات بينهم.

كما تحدد هذه الاتفاقيات الحقوق والالتزامات المشتركة للبلدين الموقعين، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية وحقوق المستثمرين، والعمل على حماية المصالح الوطنية وتعزيز الأمن القانوني.

وتوفر الاتفاقيات الثنائية إطارًا قانونيًا لتنظيم الاستثمار وحماية المستثمرين الأجانب، وتشجع على التدفقات الاستثمارية وتحفز على تحسين مناخ الاستثمار، وتشمل الاتفاقيات الثنائية تفاصيل حول التعاون في مختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة، والصناعة، والتكنولوجيا، وتعزز التعاون المشترك بين الدول الموقعين، وتحدد هذه الاتفاقيات قواعد للتجارة الدولية والتصدي للممارسات التجارية غير النزيهة، مما يسهم في تعزيز التجارة الدولية المنصفة والمنظمة.

كما توفر الاتفاقيات الثنائية آليات لحل النزاعات في حالة حدوثها بين البلدين الموقعين، مما يساهم في تعزيز الثقة والاستقرار.

بهذه الطريقة، تلعب الاتفاقيات الثنائية دورًا حيويًا في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين البلدان وتعزز التعاون الاقتصادي وتحقيق الازدهار المشترك.

سنعالج هذا المبحث من خلال التطرق للقوة الملزمة لاتفاقيات الشراكة في مطلب أول، ثم مواءمة المعايير في إطار الشراكة الاورومتوسطية مطلب ثان.

مطلب أول: القوة الملزمة لاتفاقيات الشراكة.

اتفاقيات الشراكة هي اتفاقيات ثنائية يتم التفاوض بشأنها مع كل بلد، وتتمثل ميزتها في الجانب المصمم خصيصًا، وعيوبها في إجراءات التبني المعقدة والمرهقة، إنها المرحلة الأولى من الشراكة الاورومتوسطية، وهي مرحلة يعتبرها البعض "مرحلة اتفاقيات الشراكة"، وتمثل أهم إنجاز للعملية الشراكة.

ويعاب عليها بطء تنفيذها، كان توقيع هذه الاتفاقيات أولوية، وقد تم إبرام بعضها بعد عام 1995 بوقت قصير، تبعاً للمفاوضات. ومع ذلك، في حين تم التوقيع على بعضها بشكل سريع نسبيًا (تونس، المغرب، السلطة الفلسطينية)، بعد خمس سنوات من بدء عملية إبرام الاتفاقيات، ثلاث اتفاقيات فقط أصبحت سارية المفعول، وقد أدت إجراءات التصديق الطويلة بمجرد توقيعها إلى إبطاء الشراكة إلى حد كبير، حيث تطلبت الإجراءات، تصديق كل برلمان وطني للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة لهذه الاتفاقيات.

حيث أنه يتم إبرام هذه الاتفاقيات بين دولة متوسطية شريكة والجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، وفقًا للمادة 217 من لائحة المجلس الأوروبي[1] (المادة 310 سابقا) التي تنص على أنه "يجوز للجماعة أن تبرم مع دولة أو أكثر من الدول أو المنظمات الدولية اتفاقات لإنشاء جمعية تتميز بحقوق والتزامات متبادلة، وإجراءات مشتركة خاص "

ومع ذلك، على الرغم من حقيقة أن المجموعة مختصة بتوقيع الاتفاقات، بسبب شخصيتها القانونية، التي لا يتمتع بها الاتحاد الأوروبي؛ إلا أن تصديق البرلمانات الوطنية ضروري لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

حتى وإن تم التغلب على هذه العقبة اليوم، فإنها مع ذلك تبطئ الشراكة، لأن هذه الاتفاقات هي تحقيق ملموس لعملية برشلونة، كنص قانوني، فإنها تعطي قوة ملزمة للتوجهات الرئيسية لإعلان عام 1995، وتشكل تاريخ البدء لتنفيذ التدابير التي تتضمنها، ومن هنا تأتي أهمية دخولها حيز التنفيذ.

[1] Article 217 (ex-article 310 TCE) L'Union peut conclure avec un ou plusieurs pays tiers ou organisations internationales des accords
créant une association caractérisée par des droits et obligations réciproques, des actions en commun et des procédures particulières. 2010/C 83/01 Versions consolidées du traité sur l'Union européenne et du traité sur le fonctionnement de l'Union européenne Journal officiel de l’Union européenne, 30 mars 2010

وفي إطار هذه الشراكة، يتم استخدام كل من القانون الملزم وأدوات القانون غير الملزم لتسهيل التعاون ومعالجة مختلف القضايا، وفيما يلي نستعرض مفاهيم القانون الملزم والقانون غير الملزم في سياق الشراكة الاورومتوسطية

في السياق الأورومتوسطي، يتم استخدام آليات القانون الملزم وغير الملزم لتسهيل التعاون والتآزر بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة، يمكن للاتفاقيات القانونية الصارمة، مثل اتفاقيات الشراكة، أن تغطي التجارة والحوار السياسي ومجالات التعاون الجوهرية الأخرى. وكثيراً ما تكمل الأدوات القانونية غير الملزمة، مثل خطط العمل والإعلانات المشتركة، هذه الاتفاقيات الملزمة من خلال توفير إطار للحوار والتعاون والسعي لتحقيق أهداف مشتركة في المجالات التي قد لا تكون فيها الاتفاقيات الملزمة قانوناً ممكنة أو مناسبة[1].

1) **القانون الملزم في المعاهدات والاتفاقيات:** يتضمن القانون الملزم في الشراكة الاورومتوسطية معاهدات واتفاقيات ملزمة قانونًا، هذه اتفاقيات رسمية ومكتوبة، مرت بعملية التصديق في الدول المشاركة والاتحاد الأوروبي، ومن الأمثلة على القانون الصارم في هذا السياق اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية، وهي اتفاقيات ثنائية بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط الفردية، والمصممة لتعزيز التكامل الاقتصادي والتعاون السياسي[2].

ولوائح وتوجيهات الاتحاد الأوروبي: يجوز للاتحاد الأوروبي أيضًا سن لوائح وتوجيهات لها تأثير قانوني ملزم على الدول الأعضاء فيه، يمكن لهذه الأنظمة أن تؤثر على تنفيذ الشراكة الأورو–متوسطية عندما تمس المجالات ذات الصلة بأهداف الشراكة، مثل التجارة والهجرة والمعايير البيئية.

[1] HAYDAR Samer, op.cit; p210-215

[2]- أنظر اتفاقية "فيينا" لقانون المعاهدات الموقعة في 05.23. 1965 دخلت حيز التنفيذ في01.27. 1980، التي انضمت إلى الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 87/222 المؤرخ في11.14. 1987، المتضمن الانضمام مع التحفظ للاتفاقية "فيينا" لقانون المعاهدات.

القوة الملزمة لاتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية تقوم على محتوى نصوص هذه الاتفاقيات والالتزامات التي تتضمنها، تتعامل هذه الاتفاقيات مع مجموعة متنوعة من المسائل والتعاون في مجموعة متنوعة من المجالات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

عادةً ما تتضمن هذه الاتفاقيات بنودًا تنص على التزام الأطراف بتنفيذ الالتزامات التي اتفقوا عليها، وتحديد الإجراءات والآليات اللازمة لضمان تنفيذ هذه الالتزامات، وفي حالة عدم الامتثال للالتزامات، قد تتضمن هذه الاتفاقيات آليات لفرض عقوبات أو إجراءات تصحيحية.

معظم الاتفاقيات الدولية تحدد أيضًا آليات لتسوية المنازعات في حالة حدوث خلافات بين الأطراف، تعتمد القوة الملزمة لهذه الاتفاقيات على تنفيذها بشكل صحيح من قبل الأطراف المشاركة، والالتزام بما جاء فيها وفقًا للقوانين الوطنية والدولية، تعتبر الالتزام بالاتفاقيات الدولية جزءًا من الالتزام الدولي للدول الموقعة على تلك الاتفاقيات.

من الجدير بالذكر أن القوة الملزمة لأي اتفاقية دولية تعتمد أيضًا على الضغوط الدولية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تمارسها الأطراف الأخرى والمجتمع الدولي عندما تتعرض هذه الاتفاقيات لانتهاك أو عدم الامتثال.

عندما نتحدث عن النطاق القانوني للنص، يجب أن نذكر القوة الملزمة، ولا يمكننا التحدث عن القوة الملزمة فيما يتعلق بهذه الاتفاقات، دون ذكر عقوبات الالتزامات التي تنص عليها.

يعد النص ذو قوة ملزمة فقط إذا كانت انتهاكات أحكامه خاضعة للعقوبات، لإن هذه العقوبات تضمن فعاليته، هذا هو الحال مع اتفاقيات الشراكة، هناك آليات إجرائية تجعل من الممكن تسوية أي نزاعات قد تنشأ وحتى معاقبة انتهاكات التزامات الاتفاقية[1].

[1] LEMAIRE Chloé. Le volet économique du Partenariat euro-méditerranéen : un échec ? Sous la direction de M. Habib Ghérari Institut d'Etudes Politiques de Lyon Université Lumière Lyon II 2005.p75-76

أيضًا عندما يتعلق الأمر بنزاع يتعلق بتفسير الاتفاقية وتطبيقها، يمكن للأطراف الرجوع إلى "مجلس الشراكة"، في حالة فشل هذا المجلس في تسوية النزاع، فمن الممكن اللجوء إلى إجراء تحكيم (يعين كل طرف محكمًا والمجلس أيضًا).

إذا كان هناك خرق لالتزام محدد في الاتفاقية، يجوز للطرف الذي يعتبر نفسه متضررًا اتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة بعد إبلاغ المجلس، وأخيرًا، كملاذ أخير، من الممكن إلغاء الاتفاقية، مع إشعار مدته ستة أشهر[1].

لذلك تظهر اتفاقيات الشراكة هنا كمرحلة على طريق إنشاء منطقة التجارة الحرة الاورومتوسطية، وهي مرحلة ضرورية في العملية ولكنها ليست كافية، ليس لأنه لا يسمح بالتطوير الكامل لأهداف برشلونة الثلاثة، مما يعيق تحقيق الهدف الرئيسي للشراكة الاقتصادية بسبب ترابطها.

لذلك من الممكن أنه بعد هذه المرحلة الأولى من الشراكة، ستكون هناك حاجة إلى مرحلة ثانية، اتفاقيات أخرى ستنشئ تجارة حرة، للوصول إلى مثل هذه الاتفاقات، من الضروري تحسين الوضع الاقتصادي للبلدان الثالثة المتوسطية.

2) **القانون غير الملزم:** أما بالنسبة للقانون غير الملزم: فهو يتمثل عموما في:

– الإعلانات وخطط العمل المشتركة : تشتمل الأدوات القانونية غير الملزمة في الشراكة الاورومتوسطية على إعلانات وخطط عمل مشتركة، وهي وثائق غير ملزمة تعبر عن الالتزامات والتطلعات السياسية، غالبًا ما تحدد الإعلانات المشتركة الأهداف والمبادئ المشتركة

[1]مقتطف من مساهمة السيد DEBARD Thierry ، إبرام اتفاقيات الشراكة من الجيل الثاني. في المؤتمر بتاريخ 14 كانون الأول (ديسمبر) 2001 بشأن الشراكة الأورو-متوسطية ، "عملية برشلونة: آفاق جديدة "، بروبلانت ، بروكسل .2003 ص 14

للشراكة، بينما توفر خطط العمل إطارًا للتعاون في مجالات محددة، مثل حقوق الإنسان أو التعليم أو التبادل الثقافي[1].

– مذكرات التفاهم: مذكرات التفاهم هي شكل آخر من أشكال القانون غير الملزم المستخدم في الشراكة الاوورومتوسطية، وهي اتفاقيات أقل رسمية تحدد مجالات التعاون دون إنشاء التزامات ملزمة قانونًا، يمكن أن تغطي مذكرات التفاهم مجموعة واسعة من القضايا، بدءًا من تيسير التجارة وحتى حماية البيئة.

– منصات الحوار والتعاون: قد يظهر القانون غير الملزم أيضًا في شكل منصات للحوار والتعاون، حيث تنخرط دول البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي في مناقشات غير رسمية، وتبادل أفضل الممارسات، وتنسيق السياسات، تعتبر هذه المنصات ذات قيمة لبناء الثقة وتعزيز التعاون ولكنها لا تنشئ التزامات قانونية ملزمة.

ومن الجدير بالذكر أن الشراكة الاوورومتوسطية عبارة عن إطار إقليمي معقد ومتطور، وقد يختلف المزيج من أدوات القانون الصارم وغير الملزم بحسب القضايا والأولويات المطروحة، وتهدف الشراكة إلى تعزيز الاستقرار والأمن والازدهار في المنطقة الاوورومتوسطية من خلال مجموعة من آليات التعاون القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مطلب ثان: مواءمة المعايير في إطار الشراكة الاوورومتوسطية

أكد إعلان برشلونة أن دعم التنمية الاقتصادية وحدها في المنطقة الاوورومتوسطية ليس كافياً، ولكن بقوة الظروف، كان الجانب الاقتصادي هو الأكثر تطورًا خلال السنوات العشر الأولى من الشراكة، ومع ذلك فإن التقييم الذي تم إجراؤه كان جيدًا، شديد الأهمية، بعد

[1] DEMMELHUBER Thomas, The Euro-Mediterranean Space as an Imagined (Geo-political, Economic and Cultural Entity, Zentrum für Europäische Integrationsforschung Center for European Integration Studies Rheinische Friedrich-Wilhelms-Universität Bonn Discussion Paper, C159 2006; p20

الاعتراف بحقيقة أنه على الرغم من ضرورتها، لا يمكن للسياسة أن تدعم هذا الجهد الاقتصادي، يجب على الشركاء إيجاد حل والبعض يدعو إلى حل: تعاون قانوني أكبر[1].

في الواقع، في هذا المجال بالذات، تلعب التجربة الأوروبية دورًا مرة أخرى، لأن تطوير الاتحاد الأوروبي وخاصة تطوير منطقة التجارة الحرة بين دوله الأعضاء، قد تحقق بفضل تحرير التجارة من خلال تقليل الحواجز الجمركية مثل الرسوم الجمركية وإنشاء بيئة مواتية تشمل بشكل خاص حرية التجارة، المنافسة، واحترام حقوق الملكية الفكرية، وما إلى ذلك، ومع ذلك، فإن هذه القضايا تتطلب تدابير محددة، بما في ذلك تنسيق القواعد التي تنطوي عليها[2].

من أجل تسهيل إبرام عقد تجاري وبالتالي إنشاء تبادل بين اقتصاديين وطنيين، كان من الضروري وجود تقارب معين بين القوانين، وأما العقبات التي يمكن أن تمنع التبادلات الدولية، الاختلاف في المعايير الوطنية.

من الصعب جدًا وضع معايير متطابقة، نظرًا لتنوع المعايير المعنية، ومجال سيادة الدولة التي تؤثر عليها، لذا، حتى لو كان الاتحاد الأوروبي يعمل حاليًا من أجل إنشاء مدونة أوروبية للعقود، فلا شك أن في الوقت الحالي لا نتصور مثل هذه المبادرة في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية.

ومع ذلك، حتى لو لم يكن توحيد المعايير على جدول الأعمال، فمن المرغوب فيه تنسيق التشريعات في المجال التجاري داخل منطقة الاتحاد الأوروبي المتوسطية، فإن تنسيق القانون وزيادة التعاون في هذا المجال من شأنه أن يسهل بشكل كبير إنشاء منطقة التجارة الحرة في البحر الأبيض المتوسط ، والتي يجب أن نتذكر أنها الهدف الأساسي لهذه الشراكة على المستوى الاقتصادي.

[1] ADLER, Emanuel et CRAWFORD, Beverly, "Normative power: The European practice of region building and the case of the Euro-Mediterranean partnership", (EMP). 2004; p 25-28

[2] HOEKMAN BERNARD, ÇAGˇ LAR ÖZDEN, The Euro–Mediterranean Partnership: Trade in Services as an Alternative to Migration?; JCMS 2010 Volume 48. Number 4. pp. 835–857;

وهكذا، كما يؤكد د.علي بن شنب، أستاذ القانون في جامعة بورغندي: "بينما تضع الاتفاقات الأوروبية المتوسطية مبادئ أو حتى بعض القواعد العامة، فإن تنفيذها يعني بالضرورة مواءمة القانون، وهذا يعني أنه ليس قانونًا واحدًا لهذا المجال ولكن قانونًا يحمل قواعد معادلة في كلا الجانبين في محتواه وفي تطبيقاته. »[1]

وقد حدد إعلان برشلونة في برنامج عمله المتعلق بإنشاء منطقة التجارة الحرة: "تنسيق القواعد والإجراءات في المجال الجمركي" و "تنسيق المعايير".

وبعد ذلك تناولت المؤتمرات الاورومتوسطية الأخرى هذا الهدف:

"من المهم (...) تعزيز التقريب بين القواعد واللوائح ذات الصلة لإنشاء منطقة التجارة الحرة الاورومتوسطية"[2] "شجع الوزراء بشكل خاص على مواصلة العمل الهادف إلى تحسين التوافق من حيث (...) مواءمة المعايير وإصدار الشهادات لها" ، "أكد الوزراء (...) الاهتمام بوضع جدول زمني إرشادي لاعتماد تدابير التنسيق، في بعض القطاعات ذات الأولوية، مما يسمح للبلدان الشريكة بالاستفادة الكاملة من السوق الاورومتوسطية[3]"

لذلك يبدو أن فكرة التنسيق موجودة في عملية برشلونة، لكن وجودها بتحفظ، لأنها لا تظهر صراحة في المبادئ التوجيهية العامة لإعلان عام 1995، فهي مذكورة فقط في برنامج عمله. وبالتالي، فإن الاستنتاجات الرسمية لرئاسة ما يسمى بمؤتمرات "برشلونة" تشير إليها بشكل غامض فقط باستخدام المصطلحات "تقريب القواعد واللوائح"، أو يجعل التنسيق مشروطًا في بعض "المجالات ذات الأولوية". ولذلك لا يبدو أن التنسيق المحدد أو المستحدث هنا له نطاق عام.

[1] ندوة يوم 14 ديسمبر 2001 حول الشراكة الاورومتوسطية ، "عملية برشلونة: آفاق جديدة " ، بروكسل ، 2003 ، ص14 مقتطف من مساهمة السيد بن شنب علي ، تنسيق القانون والشراكة الأورو-متوسطية

[2] مقتطف من نتائج المؤتمر الأورومتوسطي الثاني لوزراء خارجية مالطا 15 و 16 أبريل 1997.

[3] LEMAIRE Chloé. Op.cit. p95-102

ولهذا يؤكد أ.د علي بن شنب أن: "لا ينبغي أن يكون المصطلح مضللاً لأنه مجرد مسألة التوصية بنهج يجعل من الممكن تسهيل التصديق على مطابقة البضائع المتداولة في المساحة التي سيتم بناؤها "

والواقع أن التنسيق المتوخى في إطار الشراكة يشبه إلى حد بعيد التنسيق المتوخى في إطار الاتحاد الأوروبي، وهو مرتبط بقطاعات معينة، وهي معايير تحكم قطاع الجمارك، وإصدار الشهادات، والمنافسة، وحقوق الملكية الفكرية، إلخ.

وفوق كل ذلك، لا يعني ذلك، كما هو الحال داخل الاتحاد الأوروبي، تكاملًا قانونيًا يستلزم استئناف مكتسبات المجموعة، لذلك فإن طبيعة هذا التنسيق ذاتها غير مؤكدة، هذا منطقي تمامًا طالما أن الهدف الحالي ليس، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد، إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي، ولكن إنشاء منطقة تجارة حرة، هذه منطقة التجارة الحرة، التي هي فقط الدرجة الأولى من أشكال التكامل الاقتصادي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي، فهو اختلاف يتعلق بالدرجة[1].

لذلك فإن المواءمة أمر طبيعي، لا يتم تصور المواءمة هنا بشكل كامل، ولكن بالأحرى بطريقة بسيطة (تنسيق إطار العمل)، ومع ذلك، إذا تم طرح هذا التنسيق للمعايير على أنه أقل شمولا وعمقًا في إطار العملية برشلونة.

لكن في الحالة الراهنة، يطرح الاختلاف في إطار التنسيق مشاكل على مستوى التنفيذ، على سبيل المثال، لا يوجد حاليًا أي منظمة مؤسسية أو اجتماع على المستوى الأورومتوسطي، حيث يمكن إجراء الحوار من أجل هذا التنسيق، ومع ذلك، سيكون من الضروري وجود منتدى شامل، يضم كل الدولة شريكة، اذ لا يوجد سوى المؤسسات الوطنية التي أنشأتها دول البحر الأبيض المتوسط ، والتي تعمل في مجال التقارب القانوني، بالحوار مع السلطات الأوروبية كمحاور رئيسي لها، تعمل هذه المبادرات من أجل التنسيق بين الشمال والجنوب، ولكن لا

[1] ADLER, Emanuel ET CRAWFORD, Beverly. op,cit ; p32-33

وجود لحوار جنوب جنوب الذي لا يقل أهمية، لذلك نلاحظ "غياب خطة المواءمة المتفق عليها مع جميع الدول المنتسبة للشراكة "[1]

من ناحية أخرى، تكمن خصوصية التنسيق المتصور في الشراكة أيضًا في حقيقة أنه يتم تصورها فقط وفقًا لمنظور التعاون الاقتصادي باعتبار " أن البراغماتية هي القاعدة الحصرية لعمليات الشراكة"

لأنه على عكس عوامل النجاح الأخرى مثل إلغاء التعريفات الجمركية، لا يوجد جدول زمني محدد للمواءمة، على الرغم من وجود بعض المجالات التي يجب أخذها في الاعتبار كأولويات.

يجب أن نضيف إلى ذلك أن تصور التنسيق الذي سيتم تنفيذه، ليس هو نفسه بالنسبة لجميع الدول المتوسطية الشريكة، لأنه إذا اتفقوا على حقيقة أن الأمر يتعلق بإزالة، أو على الأقل تقليل، العوائق التي تحول دون التداول، ولذلك فإن فكرة تنسيق المعايير في هذا المجال هي مصدر العديد من أوجه عدم اليقين[2].

على الرغم من كل ما هو ضروري، فإن تنسيق المعايير التي تحكم التجارة هو عامل حاسم من حيث تيسير التجارة، لأن " مواءمة قواعد القانون لها في الواقع هدف يتمثل في إلغاء الفوارق القانونية القائمة بين النظم القانونية الوطنية في منطقة ما، لمنع خطر إعاقة حرية حركة البضائع.

ومع ذلك، فإن هذه الحركة الحرة للبضائع داخل المنطقة الاورومتوسطية هي شرط إلزامي لإنشاء منطقة تجارة حرة[3].

[1] LEMAIRE Chloé. op.cit. p86-88
[2] Ibidem
[3] Ibidem

في الواقع، يخلق تنوع الأنظمة حالة من عدم اليقين القانوني، والذي سيعرقل إبرام عقد محتمل بين طرفين (بسبب، على سبيل المثال، الزيادة في تكاليف المعلومات قبل إبرام العقد والتي من شأنها خفض الجانب التنافسي للسعر، إذا كان مرتفعًا جدًا)، هذا "التجزئة قانونية" تشكل عقبة حقيقية أمام خلق سوق متوازن[1].

يلعب عدم اليقين القانوني هذا بشكل خاص على جاذبية المنطقة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه الاستثمارات التي يؤكد الجميع على أنها ضرورية للتنمية، وكذلك على التقارب بين أسواق البحر الأبيض المتوسط ، وبالتالي يعيق التكامل بين الجنوب والجنوب ، وهو تحدٍ رئيسي آخر يجب تحقيقه في البلدان الشريكة، و تدعو عملية برشلونة إلى تقريب التشريعات لتقليل هذا الجانب السلبي للتبادلات ومع ذلك، فهي لا تضع أي أحكام حقيقية في هذا المجال، يمكن ملاحظة ذلك بشكل خاص من خلال اتفاقيات الشراكة التي تهدف إلى إعطاء توجهات إعلان برشلونة طابعا قانونيًا.

إن التقارب القانوني من شأنه أن يخدم التكامل الاقتصادي في الجنوب، من خلال زيادة الوضوح، و أيضًا فيما يخص المنافسة الحقيقية .

على الرغم من أننا لا نستطيع حاليًا المطالبة بتوحيد حقيقي للتشريعات التجارية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، إلا أنه تم إحراز تقدم في هذا الصدد[2].

هناك وعي عام بأهمية المعايير واللوائح في التجارة الدولية على مستوى البلدان المتوسطية الشريكة ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وتواصل المفوضية الأوروبية، من جانبها، إظهار ليونة في مسألة التقريب بين المعايير واللوائح، لأن هذه الأخيرة تكتسب أهمية حاسمة في تنمية التجارة الدولية.

[1] Ibidem
[2] Ibidem

في الوقت الحالي، أنشأت جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط مؤسسة أو أكثر من المؤسسات المتخصصة، بشكل أو بآخر، عادة تحت إشراف وزير الصناعة والتجارة والتي تشرف على كل ما يتعلق بالقطاعات المهنية، والمعايير الفنية ومراقبة تنفيذها، في الممارسة العملية، وتختلف طبيعة ومدى ممارستهم وتعكس أحيانًا رؤى مختلفة جدًا لنفس الموضوع.

فيما يخص التقيد بالمعاهدات العامة تم إحراز تقدم أيضًا، حيث انضمت معظم دول المنطقة إلى معاهدات واتفاقيات دولية مختلفة (ISO، IEC، AIDMO، CENELEC، Codex Alimentarius..) [1]

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التنسيق يظل انتقائيًا للغاية، المنتجات المختارة التي ستستفيد من التنسيق كأولوية هي تلك: التي لديها إمكانات تصدير قوية و / أو، التي لها علاقة مباشرة بالسلامة والبيئة، وبالتالي، فإن هذه القطاعات هي بشكل أساسي قطاعات الأغذية الزراعية والكيميائية والكهربائية والمنسوجات والبناء والأدوية ومستحضرات التجميل.

ومع ذلك، فإن مواءمة القواعد والمعايير مع تلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي هي وسيلة قد تكون فعالة، لتسهيل هذا النوع من تبادل التنسيق بين الشمال والجنوب، وبين الجنوب والجنوب

على مستوى التجارة بين الشمال والجنوب، فقد ثبت أن تطبيق البلدان الأوروبية لسياسة التوحيد القواعد القانونية قد مكّن من توسيع وتوحيد التجارة على أساس سليم، مما سمح على وجه الخصوص بتحسين الشفافية وجعل المنافسة الأكثر عدلاً[2].

وعلى مستوى التجارة بين الجنوب والجنوب، ولاسيما بين البلدان المتوسطية الشريكة، للوضع التنظيمي الفوضوي كان له تأثير سلبي على التجارة مثله مثل تعقيد الإجراءات الإدارية، وعدم التكامل الاقتصادي، وعدم كفاية البنى التحتية، وغياب الإرادة السياسية.

[1] Ibidem
[2] Ibidem

لذلك يبدو أن مواءمة بعض المعايير ما زالت في مهدها في إطار الشراكة الاورومتوسطية، على الرغم من حقيقة أنها معترف بها كعنصر أساسي في تحرير التجارة.

في الواقع، يبدو أن عملية برشلونة وجميع النصوص التي تتضمنها لا تعطيها أهمية كبيرة للمواءمة مقارنة بالوسائل الأخرى التي تحددها من أجل تحقيق منطقة تجارة حرة في حوالي عام 2010 ، أو على الأقل لم يتم طرح "التقريب للتشريعات" بقدر الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية، مثل الحاجة إلى تكامل إقليمي أكبر أو الحاجة إلى تحسين جاذبية المنطقة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك فإن هذا التطور القانوني البحت مرتبط بكل من هذه الوسائل يمكن أن يدعم ويعزز تطوير كل منها لأنه، كما يؤكد السيد عثمان فيلالي: "لا يُستثنى من أي مجال، بشرط أن يكون له تأثير على التجارة العالمية"[1]

حول موضوع مواءمة القانون، من الضروري ذكر موضوع توحيد القانون، إنه مفهوم مشابه له غالبًا ما يرتبط به، والواقع أن توحيد أي قانون يعتبره الفقه الخطوة التالية وأحيانًا نهائية لعملية مواءمة المعايير، في الواقع، لا تهدف مبادرة التنسيق دائمًا إلى تحقيق قانون موحد، ولكن يُنظر إلى الأخير أحيانًا على أنه نتيجة منطقية، أيضا في المجال الحالي، يعتبر البعض ذلك تطورا قانونيا و"أداة ضرورية لتطوير العلاقات التجارية"[2]

لأنه إذا أدركنا مساهمة المعايير المنسقة في المجال التجاري، فقط قانون متطابق للجميع، سيكون الحل للعقبات أمام إبرام اتفاقيات التجارة الدولية على المستوى القانوني (اختفاء الحواجز غير الجمركية الناشئة عن الاختلافات في القوانين الوطنية، وأن يسود شعور" اليقين القانوني" بين المستثمرين، وما إلى ذلك)، لذلك فإن فائدة توحيد القانون في المجال التجاري عظيمة.

ولكن في التجارة الدولية، لا يتم فعل أي شيء بدون عقد، لذا بخلاف توحيد الرسوم الجمركية على سبيل المثال، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بالفعل هو مسألة توحيد قانون العقود.

[1] Ibidem
[2] Ibidem

لأنه إذا كان هناك تنسيق معين للمعايير أمرًا مرغوبًا فيه لإحراز تقدم في عملية برشلونة نحو منطقة التجارة الحرة، بحيث يتم وضع الأخيرة موضع التنفيذ" فمن الضروري إيجاد نموذج قانوني قابل للتطبيق على جميع عمليات التبادل، مهما كانت "

يمكن أن يكون هذا النموذج القانوني، وفقًا للبروفيسور فيلالي، مدونة أورو–متوسطية للعقود. بالنسبة له، يعتبر هذا الخيار أكثر أهمية لأن المنطقة الاورومتوسطية تعاني من "انعدام الأمن القانوني" الناجم عن وجود أنظمة قانونية متنوعة ومختلفة، مما يؤدي إلى "الانقسام القضائي". لذلك يؤكد أن هذا التشرذم[1]:"تم التنديد به مرارًا وتكرارًا باعتباره عقبة رئيسية أمام التجارة العالمية" لكن تأثير النموذج الأوروبي واضح مرة أخرى، لأنه لن تكون هناك مسألة النظر في تطوير مثل هذه المدونة للمنطقة الاورومتوسطية، إذا لم يكن قد بدأ بالفعل داخل الاتحاد الأوروبي.

في الواقع، إذا كانت الفقه قد استكشفت هذا الموضوع بالفعل منذ بداية القرن العشرين، فقد اكتسب زخماً تدريجياً داخل الجماعة الأوربية.

فقانون العقود الأوروبي يمثل استراتيجية تعمل على تحقيق مجموعة مشتركة من المبادئ القانونية المتعلقة بمجال قانون العقود عبر الاتحاد الأوروبي، مع الحد الأدنى من التمييز بين قوانين العقود الوطنية المطبقة داخل الدول الأعضاء، يمثل قانون العقود أحد مجالات تنسيق القانون الخاص التي تسعى المفوضية الأوروبية إلى متابعتها وتطويرها، في حين أن مبادئ قانون العقود الأوروبي هي مجموعة من القواعد النموذجية التي وضعها كبار أكاديميي قانون العقود في أوروبا، والتي تحاول توضيح القواعد الأساسية قانون العقود، وبشكل أعم قانون الالتزامات، الذي تشترك فيه معظم الأنظمة القانونية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي . تستند مبادئ قانون العقود الأوروبي (PECL) على مفهوم نظام قانون العقود الأوروبي الموحد،

[1] Ibidem

وقد تم إنشاؤها من قبل اللجنة المسماة بقانون العقود الأوروبي والتي أنشأها الراحل أولي لاندو ("لجنة لاندو"). تأخذ PECL في الاعتبار متطلبات التجارة المحلية الأوروبية.

وبمعنى واسع، توفر المبادئ "مجموعة من القواعد العامة... المصممة لتوفير أقصى قدر من المرونة وبالتالي استيعاب التطور المستقبلي في التفكير القانوني في مجال قانون العقود". كان الدافع وراء العمل على PECL هو قرارات البرلمان الأوروبي الصادرة في 26 مايو 1989 "بشأن العمل على مواءمة القانون الخاص للدول الأعضاء"، و25 يوليو 1994، والتي عبرت عن الرغبة في إنشاء قانون مدني أوروبي مشترك ، كأساس أولي، كان من المقرر أولاً إنشاء قانون عقود مشترك.

ربما كانت الاستجابة الأولى هي "قانون العقود" الذي أصدره هارفي ماكجريجور عام 1993، والذي تم إنتاجه استجابة لطلب من لجان القانون الإنجليزية والاسكتلندية لتقديم مقترحات للتدوين المحتمل لقانون العقود المشترك لإنجلترا واسكتلندا، لقد جعل ماكجريجور هذا العمل متاحًا للاتحاد الأوروبي، الذي تجاهله على ما يبدو.

وبدلاً من ذلك، بدأت لجنة قانون العقود الأوروبية (وهي منظمة مستقلة عن أي التزامات وطنية) عملها عام 1982 برئاسة الراحل أولي لاندو[1]، وتألفت اللجنة من 22 عضوًا أعضاء من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتم تمويله جزئيًا من قبل الاتحاد الأوروبي. تم نشر الجزء الأول من PECL في عام 1995؛ الجزء الثاني متاح منذ عام 1999، وتم الانتهاء من الجزء الثالث في عام 2002.

عُقدت ندوة حول "القانون المدني الأوروبي" في لاهاي عام 1997، نظمتها وزارة العدل الهولندية خلال فترة الرئاسة الهولندية للمجلس الأوروبي في الفترة من يناير إلى يونيو 1997.

[1] وهو محامٍ وأستاذ جامعي من الدنمارك توفي في أبريل 2019

نشرت المفوضية الأوروبية "رسالة" بخصوص "قانون عقود أوروبي أكثر تماسكًا" في 15 مارس 2003. واقترحت خطة عمل المفوضية الواردة في هذه الرسالة اعتماد "مزيج من التدابير التنظيمية وغير التنظيمية" لمعالجة مشكلة المشاكل الناجمة عن التنوع الوطني في مجال قانون العقود، أشارت اللجنة والخبراء القانونيون في هذا المجال إلى الأبحاث المكثفة التي يجب إجراؤها (وتمويلها) للمضي قدمًا بهذه الأجندة، يرى شولتز وإيبرس، في "رد مشترك"، أن جدول الأعمال يتكون من ثلاث مراحل:

"تقييم" القانون الأساسي الحالي : تحديد مجالات التشابه و التحقق من مدى وجود مبادئ مشتركة بالفعل يمكن "إعادة صياغتها" كقانون مجتمعي.

و تواصل عمل لجنة قانون العقود الأوروبي من خلال مجموعة الدراسة المعنية بالقانون المدني الأوروبي، ويدير المجموعة كريستيان فون بار، أستاذ القانون الألماني[1].

مبادئ قانون العقود الأوروبي (PECL) مستوحاة من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (CISG) لعام 1980؛[2] ومع ذلك، فهي ما يسمى بالقانون المرن ، مثل إعادة الصياغة الأمريكية لقانون العقود، والتي من المفترض أن تعيد صياغة القانون العام للولايات المتحدة. ولذلك، فإن قانون PECL لا يمثل لائحة قابلة للتنفيذ قانونًا: "مصطلح "القانون غير الملزم" هو مصطلح شامل لجميع أنواع القواعد التي لا يتم تنفيذها نيابة عن الدولة، ولكن يُنظر إليها، على سبيل المثال، كأهداف يجب تحقيقها"[3].

وبالتالي، فإن PECL تشبه إلى حد كبير مبادئ العقود التجارية الدولية لليونيدروا – المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (مبادئ اليونيدروا) التي تم نشرها بالفعل في عام 1994. وكما هو الحال معPECL ، فإن مبادئ اليونيدروا هي "التدوين الخاص" الذي أعده كبار

[1] و تأسست المجموعة في عام 2005.

[2] United Nations. United Nations Convention on Contracts for the International Sale of Goods (CISG). Vienna: UNCITRAL, 1980, pp. 1–54.

[3] Lando, Ole, and Hugh Beale, eds. Principles of European Contract Law, Parts I and II. The Hague: Kluwer Law International, 2000, pp. xv–xxii.

القانونيين دون أي أمر أو ترخيص وطني أو فوق وطني، كان الهدف الرئيسي لكل من PECL ومبادئ Unidroit هو تجميع مبادئ قانونية موحدة للرجوع إليها، وإذا لزم الأمر، لتطوير النظم القانونية الوطنية[1].

في تجميع PECL ، تم أخذ قانون الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبالتالي القانون العام والمدني، وكذلك القانون غير الأوروبي في الاعتبار. تتوفر لوائح PECL والتي لم يتم تضمينها في هذا النموذج حتى الآن في أي نظام قانوني، كما سعى مؤلفو قانون PECL أيضًا إلى تحقيق الهدف طويل المدى المتمثل في التأثير على تطوير القوانين في أوروبا.

وفي صياغة قانونPECL ، استخدمت لجنة لاندو أيضًا أنظمة قانونية أوروبية مختلفة، عند مقارنة هذه الأنظمة القانونية، غالبًا ما تكون هناك اختلافات كبيرة فيما يتعلق ببعض الأنظمة.

ولإتاحة بنية قانونية عادلة للأطراف المعنية لتعاملاتها التجارية التي لا تفضل طرفًا من ولاية قضائية معينة، تم دمج القانون الوطني المختلف المعني، بشكل أو بآخر، لتشكيل جوهر مشترك.

ويهدف هذا النهج إلى القضاء على انعدام الأمن في المعاملات الدولية، يمكن التأكد من عدم تعرض كل طرف لأي عيوب بسبب الجوانب غير المواتية لقانون وطني معين بعد أن اتفقت الأطراف على تطبيق المبادئ: "... إن الطريقة الوحيدة لسوق موحدة حقًا كانت ولا تزال تتمثل في وجود مجموعة مشتركة من القواعد من أجل التغلب على الحواجز التقليدية لكل نظام قانوني وطني لديه قواعد متميزة ومتباينة حول هذا الموضوع."

وبهذه الطريقة، نجح قانون PECL في سد الفجوة بين القانون المدني للقارة الأوروبية والقانون العام للنظام الأنجلو أمريكي من خلال تقديم اللوائح التي تم إنشاؤها للتوفيق بين وجهات النظر المتباينة للنظامين.

[1] UNIDROIT. Principles of International Commercial Contracts. Rome: UNIDROIT, 1994, pp. 1–30.

وفي الوقت نفسه، يقدم PECL المساعدة للقضاة في المحاكم الوطنية والمحكمين في إجراءات التحكيم التي تبت في القضايا العابرة للحدود، إذا لم يتم التوصل إلى أي حل مرض من القوانين الوطنية، "يجوز للمحكمة أن تتبنى الحل الذي توفره المبادئ مع العلم أنه يمثل الجوهر المشترك للأنظمة الأوروبية."

إن قانونPECL ، المكتوب بلغة معروفة لجميع الأطراف وباستخدام مصطلحات موحدة، يعمل أيضًا بمثابة "... أساس لأي مدونة عقود أوروبية مستقبلية"، بما يتوافق مع قرارات الاتحاد الأوروبي المذكورة أعلاه، والتي قد تحل في النهاية محل قوانين وطنية منفصلة.

في كثير من الأحيان، لا تتفق أطراف عقود البيع الدولية على قانون وطني يحكم اتفاقهم التعاقدي، وبدلا من ذلك، فإنهم يتفقون أحيانا على صحة المبادئ القانونية المعتمدة دوليا، أو ما يسمى " المبادئ العامة للقانون. "

تم إنشاءPECL ، كما كان الحال مع اتفاقية مبادئ اليونيدروا، بهدف أن تكون مثالاً للأنظمة القانونية الوطنية الحالية والمستقبلية، تم دمج اللوائح بموجب هذه القوانين غير الملزمة في القوانين الجديدة لمختلف دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية. على سبيل المثال، أصبحت أجزاء من لوائح قانون PECL جزءًا من القانون المدني الألماني (BGB) في سياق إصلاح قانون الالتزامات في عام 2002[1].

هناك خلاف مستمر حول ما إذا كانت هناك حاجة إلى قانون مدني أوروبي مستقل يتجاوز الإطار التنظيمي الكبير الحالي للاتحاد الأوروبي. إذا تقرر أن هناك حاجة إلى قانون مدني أوروبي، فإن قانون PECL يقدم خطوات مهمة نحو إنشاء مثل هذا القانون.

[1] Bundesministerium der Justiz. Gesetz zur Modernisierung des Schuldrechts (Law of Obligations Reform Act). Berlin: Bundesgesetzblatt, 2002, pp. 2850–2894.

قدمت مجموعة الدراسة المعنية بالقانون المدني الأوروبي(SGECC) ، المستندة إلىPECL ، وعلى التوالي، لجنة Lando ، مشروع إطار مرجعي مشترك (DCFR) بالتعاون مع مؤسسات أخرى. إنها مسودة لتدوين قانون العقود الأوروبي بأكمله ومجالات القانون ذات الصلة[1].

في إطار جهودها فيما يتعلق بإطار قانوني أوروبي متماسك، نشرت المفوضية الأوروبية ورقة خضراء لقانون العقود الأوروبي في يوليو 2010 حيث وضعت سبعة خيارات لمزيد من التعامل مع مشروع الإطار المرجعي المشترك المعد للمناقشة[2].

وتتراوح هذه الخيارات من العرض غير الملزم تمامًا للنتائج باعتبارها "مجموعة أدوات" وصكا اختياريًا لقانون العقود الأوروبي" وحتى لائحة الاتحاد الأوروبي لإدخال قانون مدني أوروبي ملزم، ورغم أن المفوضية الأوروبية تؤكد أن الخيارات سوف تطرح لإجراء مناقشة مفتوحة، فإنها تعمل بالفعل على إعداد لوائح محددة لصك اختياري بواسطة "فريق خبراء" و"مجلس سبر آراء أصحاب المصلحة."

في الواقع، يبدو أن حل قانون العقود الأوروبي الاختياري هو المفضل (ما يسمى باللائحة الثامنة والعشرين – إلى جانب أنظمة قانون العقود السبعة والعشرين للدول الأعضاء) والتي يمكن للمستخدمين والشركات داخل الاتحاد الأوروبي استخدامها حسب رغبتهم (اختياري– في القاعدة)، سيتم تقديم هذه اللائحة الاختيارية كبديل لأنظمة قانون العقود الفردية الحالية للدول الأعضاء بجميع اللغات الرسمية، ويمكن استخدامه بشكل اختياري للعقود عبر الوطنية فقط أو للعلاقات التعاقدية المحلية أيضًا.

[1] Study Group on a European Civil Code (SGECC) and Research Group on Existing EC Private Law (Acquis Group). Draft Common Frame of Reference (DCFR). Munich: Sellier European Law Publishers, 2009, pp. 1–45.
[2] European Commission. Green Paper on Policy Options for Progress Towards a European Contract Law for Consumers and Businesses. Brussels: European Commission, July 2010, pp. 3–12

ومع ذلك، فقد واجه مفهوم مسودة الإطار المرجعي المشترك انتقادات شديدة في الدول الأعضاء الأوروبية. وهناك مخاوف من أن التطبيق الموثوق للقانون غير ممكن دون مراجعة شاملة للمشروع.

وبنفس المنطق، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا في عام 1966 أنشأ لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). [1] ولاحقًا، أثناء تأسيس المنظمات الكبيرة مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) أو أثناء التوقيع على نصوص واسعة النطاق في هذا المجال، مثل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)[2]، كانت فكرة توحيد القانون الخاص.

لذلك لا يوجد ما يثير الدهشة في مثل هذا السياق، وبالنظر إلى ظاهرة العولمة التي يطرح السؤال عليها أيضًا في المنطقة الاورومتوسطية، بالنسبة للشراكة الأورو–متوسطية، فهي بالأحرى مسألة احتمال، تقدم محتمل، ومع ذلك، فإن العديد من المؤلفين يعتبرون توحيد قانون العقود بمثابة يوتوبيا نظرًا لجميع الصعوبات التي سيتعين على تطوير مدونة في هذا المجال التغلب عليها.

يستشهد البروفيسور فيلالي حول هذا الموضوع، بمبادرة من حكومة بيرو في عام 1987، والتي شكلت مجموعة من القانونيين حتى يتمكنوا من وضع قانون خاص مشترك في سبع دول في المنطقة، لم تستطع هذه المجموعة إلا أن تخلص إلى أن وضع مثل هذا القانون كان معقدًا لدرجة أنه كان من الأفضل اعتماد قواعد تنازع القوانين عادية ".

لذلك يمكننا أن نعتقد بشكل شرعي أن إنشاء مدونة واحدة داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط لا تجمع أمر غير ممكن، لا سيما أن الدول المتوسطية لا تستفيد حاليًا من الوحدة الأوروبية،

[1] United Nations General Assembly. Resolution 2205 (XXI): Establishment of UNCITRAL. New York: United Nations, 1966, pp. 1–2.
[2] World Trade Organization. The Legal Texts: The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations. Cambridge: Cambridge University Press, 1999, pp. 15–40.

ومع ذلك، يؤكد البروفيسور أنه على وجه الخصوص بفضل نموذج القانون الأوروبي المستقبلي حول هذا الموضوع،"صياغة مدونة أورومتوسطية للعقود (...) ليست مهمة مستحيلة"[1]

لذلك يبدو، حسب هذا المؤلف، أن دفع عملية مواءمة المعايير بقدر ما يكون التوحيد تقدمًا قابلاً للتحقيق على المدى الطويل، يعد هذا تقدمًا كبيرًا لتحقيق الشراكة الأورو–متوسطية وهدفها المتمثل في إنشاء منطقة تجارة حرة، لأنه، نحتاج إلى التذكير، أن قانون العقود الاورومتوسطية سيزيل جزءًا كبيرًا جدًا من العقبات القائمة فيما يتعلق بالتجارة. التحرير.

عملية برشلونة لم تصل بعد إلى هذه المرحلة، بالنظر إلى التقدم الضئيل الذي تم إحرازه في مجال مواءمة القواعد، لا يزال احتمال التوحيد بعيدًا، ولكي يتمكن هذا المجال من دعم تطوير الشراكة، من المهم أن تتجه البلدان الشريكة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بحزم أكبر نحو مرحلة من التعاون القانوني هذا من خلال البدء، على سبيل المثال، بالاعتراف المتبادل بمعايير كل منهما هذا هو أحد الحلول الممكنة لدعم تقدم الشراكة الاورومتوسطية على المستوى الاقتصادي.[2]

[1] Villalí, Mohamed. “Vers une codification euro-méditerranéenne du droit des contrats.” Revue internationale de droit comparé 42, no. 3 (1989): pp. 721–740.

المبحث الثاني: اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين المجموعة الأوروبية والجزائر.

بين الجزائر والاتحاد الأوروبي علاقات سياسية واقتصادية قوية تضرب بجذورها في عمق التاريخ ويدعمها القرب الجغرافي، وقد تطورت هذه العلاقة عبر سلسلة من المحطات والعديد من المفاوضات، إلى أن تم توقع بروتوكول اتفاق الشراكة بين الطرفين في 19 ديسمبر 2001، وفي افتتاح الدورة الاورومتوسطية في 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا الاسبانية تم توقيع الاتفاقية الأورو جزائرية بصفة رسمية، لتدخل حيز التطبيق في 01 ديسمبر 2005[1].

وفيما يلي سنعالج اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين المجموعة الأوروبية والجزائر من خلال مطلبين، مطلب أول: الإطار القانوني للشراكة الاقتصادية بين المجموعة الأوربية والجزائر؛ ثم مطلب ثاني: حصيلة وتقييم الشراكة بين المجموعة الأوربية والجزائر.

مطلب أول: الإطار القانوني للشراكة الاقتصادية بين المجموعة الأوربية والجزائر.

وقد جاء في هذا العقد 110 مادة موزعة على تسعة أبواب مختلفة شملت مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، و6 ملاحق و7 بروتوكولات مكملة للاتفاق فإذا كانت الاتفاقية التونسية والمغربية تتفقان من حيث الشكل والمضمون[2].

فإن الاتفاقية الجزائرية تختلف بعض الشيء عنهما، وهذا راجع لخصوصية العلاقات الأوروبية –الجزائرية، فمن حيث عدد مواد الاتفاقية فهو 110 مادة (حين جاءت الاتفاقيات التونسية والمغربية في 96 مادة فقط)، أما من حيث المضمون فقد استحدث الطرفان الأوروبي والجزائري

[1]قانون رقم 05-05 المؤرخ في 26 افريل 2006 يتضمن الموافقة على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية من جهة و المجموعة الأوروبية من جهة أخوى، الموقع بفالنسيا يوم 22/04/2002 و كذا ملاحقة من 1 إلى 6 و البروتوكولات من رقم 1 إلى رقم 7 و الوثيقة النهائية المرفقة به ،ج، ر، ج، ج، العدد30 ، لسنة 2005.

[2]اتفاقية الشراكة بين الجمهورية الجزائرية من جهة والمجموعة الأوروبية من جهة أخرى، الجريدة الرسمية للمجموعة الأوروبية ج، ر، م، أ، 2/265 المؤرخة في10.10. 2005.

محورين جديدين من مجالات التعاون وهما: ملف العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص.

واحتوت الاتفاقية على عشرة محاور مهمة[1]:

-محور التعاون السياسي: يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين، يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاهدين، تساهم في تحقيق رفاهية وأمن المنطقة المتوسطية وهذا ما جاءت به المواد 3،4 و5 من الاتفاقية.

-محور التعاون التجاري: ويشمل الانتقال الحر للسلع تترجمه المواد من 06 إلى29، تقوم المجموعة الأوروبية والجزائر، تدريجيا، بإنشاء منطقة تبادل حر خلال الفترة الانتقالية الممتدة إلى 12 سنة اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التطبيق، ونص هذا الاتفاق على تحرير المبادلات من المنتجات الصناعية والزراعية ومنتجات الصيد البحري عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا حتى زوالها واعتماد نظام الحصص على البعض الآخر.

-محور تجارة الخدمات: تترجمه المواد من30 إلى 37 التي تنص على تحرير الخدمات، حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي والجزائر التزامهما في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات بتبادل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات العابرة للحدود، مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها، يمثل تحرير تبادل السلع العنصر الهام في مضمون الشراكة الاوروجزائرية، ويتضمن القسم التجاري لاتفاق الشراكة التفكيك التدريجي لكل الرسوم الجمركية على أساس ثلاثة مراحل:

- المرحلة الأولى تخص الإعفاء من الرسوم الجمركي حال دخول الاتفاق حيز التطبيق

[1] YAHOUNi Oussama/ BERZIGUA Senoussi Amina, "Accord d'Association entre l'Algérie et l'Union Européenne : Mise en œuvre et Perspectives", THE ALGERIAN JOURNAL OF POLITICAL SCIENCES AND INTERNATIONAL RELATIONS N°15 ISSUE DECEMBER 2020 ;p371-374

بالنسبة للمواد الأولية والتي تمثل حوالي 25% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي.

- المرحلة الثانية تخص التفكيك المتسارع على مدى خمس سنوات، بنسبة 20% كل سنة، والذي يشرع فيه بعد سنتين من تنفيذ الاتفاق، ويتضمن المنتجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية والتي تقدر بـ35 %من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي.
- المرحلة الثالثة تخص المنتجات المصنعة نهائيا والتي تمثل40%، من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، حيث سيتم تقليصه الرسوم الجمركية بنسبة 10% سنويا ولمدة عشر سنوات، تبدأ بالتنفيذ سنتين بعد إمضاء العقد، ولن تكتمل رزنامة التفكيك الإجمالي إلا في آفاق سنة2017، والذي ينجم عنه منطقة التجارة الحرة، فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية إلى جانب تقديم تنازلات فيما يتعلق بمنتجات الفلاحة والصيد البحري والمنتجات الزراعية الغذائية طبقا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة.

–محور التعاون في مجال المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة: حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات والصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية كل طرف من عملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن رؤوس الأموال المستثمرة، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به (المواد 38–39)[1]

– محور التعاون الاقتصادي: تترجمه المواد من 47إلى66 من الجريدة الرسمية، يهدف التعاون الاقتصادي إلى تدعيم عمل الجزائر من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المستديمة، وتشمل عدة مجالات أهمها:

[1]قانون رقم 05-05 المؤرخ في 26 افريل 2006 يتضمن الموافقة على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية من جهة و المجموعة الأوروبية من جهة أخرى، الموقع بفالنسيا يوم 22/04/2002 ه ،ج، ر، ج، ج، العدد30 ، لسنة 2005.

– محور التعاون في المجالات الكفيلة بجعل الاقتصاد الجزائري قادر على خلق النمو ومناصب الشغل وهي: قطاع الصناعة، الزراعة، الطاقة، النقل، الجمارك، الخدمات المالية، سياحة، الاستثمار، الإعلام والإحصاء، انتقال العلمي والتكنولوجي، البيئة، التربية والتكوين.

–محور التعاون في مجال تحرير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: يتحقق هذا من خلال تبادل الخبرات والتكوين والمساعدات التقنية وكذلك دعم الاستثمار المباشر، كما يعمل التعاون الاقتصادي على تشجع التكامل بين الدول المغاربية وتنمية العلاقات بينها.

–محور التعاون الاجتماعي والثقافي: حيث تضمنت المادتين67 و68 من هذا الجانب الإجراءات الخاصة بالعمال، وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل والمكافآت والتسريح والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول ما في البلد، كما احتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي والتربوي وذلك بتشجع تبادل المعلومات، وتشجع التفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بين هذه الثقافات، كالإعلام والصحافة والوسائل السمعية والبصرية وتكوين أشخاص يشتغلون في احتفالات الثقافية وتنظيم تظاهرات ثقافية.....إلخ.

– محور التعاون المالي: تترجمها المواد من79إلى81 الذي يقوم على ما يلي: دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث عصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية، إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية، ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.

الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل اقتصاد؛[1]

– محور التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية: تترجمه المواد من 82 إلى 91 من الاتفاقية، وكانت تتضمن ما يلي: بتقوية مؤسسة الدولة والقانون؛ التعاون في مجال تنقل

[1] YAHOUNi Oussama. op.cit. p371-374

الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأشيرات)؛ التعاون في مجال رقابة الهجرة غير المشروعة؛ التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة.

- محور التعاون في الأحكام المؤسساتية العامة والختامية: تترجمه المواد الأخيرة من92 إلى110ويتضمن إجراءات مؤسساتية أهمها:

- إنشاء مجلس شراكة يتولى تنفيذ الاتفاق وتسوية الحلافات والسهر على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الطرفين؛
- إنشاء لجنة شراكة مكلفة بتسيير الاتفاق مع مراعاة الاختصاصات المخولة لمجلس الشراكة؛

يبرم هذا الاتفاق لمدة غير محددة وهو يحل محل اتفاق التعاون لموقع سنة 1976 اعتبارا من دخوله حيز التطبيق؛ فيه يسعى كلا من الجزائر والاتحاد الأوروبي لتحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة والمتمثلة في: توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين، يسمح بتعزيز علاقتهما وتعاونهما في كل الميادين الملائمة لكليهما؛ توسيع التبادلات من أجل ضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين، وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال؛ تشجيع التبادلات البشرية، لاسيما في إطار الإجراءات الإدارية؛ تشجيع الاندماج المغاربي وذلك بتشجيع التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية وبين هذه الأخيرة ومجموعة الاتحاد الأوروبي؛ و ترقية التعاون في ميادين الاقتصاد، الاجتماع، الثقافة، المالية، القضاء والشؤون الداخلية.[1]

[1]ياسين بوضياف، انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف؛ص21-70

مطلب ثاني: حصيلة وتقييم الشراكة بين المجموعة الأوربية والجزائر

تشير مجموعة من الدراسات[1] أن آثار اتفاقيات التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط ستكون ثقيلة على الدول المتوسطية النامية، وهذا على الأقل لسببين، فمن جهة فإن اقتصاداتها ليست تنافسية ولا متنوعة، ومن جهة أخرى أنها كانت تستفيد منذ أزيد من 25 سنة من جملة من الاتفاقيات، والتي تمنح لها مزايا عدة بشأن دخول السوق الأوروبية المشتركة وحماية اقتصاداتها الخاصة.

يرى العديد من الاقتصاديين والمختصين الجزائريين أن إقامة منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تفضي إلى سياسة أكثر ديناميكية للنهوض بمستوى الكفاءة والمنافسة للاقتصاد الوطني، وتعطي دفعا جديدا للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين، كما من شأنها أن تقلص الهوة الشاسعة الموجودة بينهما في شتى المجالات وفي الأمد الطويل، لكن هذا يبقى مرهون بعوامل عدة منها[2]:

- ضرورة خلق ثقة في الاقتصاد الوطني؛
- تحفيز الاستثمار الخاص، الوطني والأجنبي؛
- دعم المؤسسات الوطنية على اكتساب التنافسية؛
- تحفيز الاستثمار في المجال البشري (التكوين، التدريب،...الخ).

ويمكن إيفاء أهم الايجابيات [3] المحتملة عن منطقة التبادل الحر المنجرة عن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فيما يلي:

• يؤدي تحرير الواردات إلى التأثير الايجابي على الإنتاج في المدى البعيد، وذلك رغم تكاليف تحرير الواردات، وهو ما يمكن أن يساهم في دفع وتشجيع الصادرات مما يمكن

[1] السعيد جبر فلاح، "انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعات العربية"، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة1، 2001، ص50.

[2]Abdelkader Sid Ahmad, « un projet pour l'Algérie, éléments pour un réel partenariat euro-méditerranéen » Published, Paris, 1995, p.61.

[3] -عمورة جمال, مرجع سابق,ص244.

أن يؤدي إلى تحقيق وفرات الحجم خاصة إذا كان ذلك مدعوما بجوانب النوعية للتنافسية، ذلك أن هذا التحرير قد يعمل على الاستفادة من التمويل التكنولوجي، وهذا ما سيمكن المتعاملين الاقتصاديين على المستوى الوطني من تطوير منتجاتهم وتحسين كفاءتهم الإنتاجية وتقليص تكاليف الإنتاج، وهذا يؤدي في الأخير إلى إمكانية ترقية الصادرات خارج المحروقات عامة بما فيها الصناعية.

- تطوير الصناعات الجزائرية من خلال المساعدات الأوروبية في إطار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعد العنصر الفعال في الإنتاج وخلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية لبعض القطاعات خاصة الصناعية، وذلك من خلال تحرير حركة عوامل الإنتاج وإعادة توزيعها وفق مجالات التخصص وحسب الميزة النسبية.
- إن قطاعات اقتصادية كثيرة في الجزائر لها مزايا نسبية مقارنة بالدول الأوروبية، مثل قطاعات الصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية، بالإضافة للقطاعات الصناعية التي تستعمل مشتقات البترول في عمليتها الإنتاجية، وتتطلب فقط قدرا من التأهيل الاقتصادي لاقتحامها الأسواق الدولية ومنها الأوروبية، ومثل هذه العوامل تعمل على إعادة تخصيص الموارد نحو القطاعات التصديرية[1].
- إمكانية زيادة وتحسين المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين، وذلك نتيجة انخفاض تكاليف المنتجات الوسيطة وقطع الغيار المستوردة من الاتحاد الأوروبي بسبب عدم خضوعها للضرائب، وهو الأمر الذي سوف يعمل على تحسين إنتاجية المؤسسات المحلية ويجعلها في وضع أحسن اتجاه الالتزامات الضريبية، مما يمكن الاقتصاد من الاستفادة في ذات الوقت من زيادة مستوى الإنتاج والاستهلاك وكذلك الموارد الجبائية، وفي هذا الإطار

[1]ياسين بوضياف، نفس المرجع، ص 71-100

لابد من تكييف النظام الجبائي لما هو معمول به على الساحة الدولية بشكل يجعله قادر على الاستفادة من هذا الوضع؛

- الانفتاح على العالم، والذي من شأنه إفضاء نوع من الشفافية على الاقتصاد الوطني ويؤدي إلى التقليل من الاحتكارات المطبقة منذ الاستقلال؛
- تسهيل عملية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- رفع المبادلات البينية وداخل الفروع للدول المتوسطية[1].

وإذا كانت النقاط المذكورة سابقا تعد من الايجابيات المحتملة لاتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، فإن هناك أيضا سلبيات[2] متوقعة عن هذه الشراكة ويمكن ذكرها فيما يلي:

- تعرض بعض الشركات والمؤسسات الوطنية سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص للإفلاس، وذلك نظرا لشدة المنافسة[3] التي تلقاها من قبل الشركات الأوروبية نتيجة لإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية؛
- تدهور المستوى المعيشي للطبقات الأكثر فقر نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تعد ضرورية، وانخفاض قيمة الدينار وبالتالي زيادة معدلات التضخم؛
- ظهور اختلالات في ميزان المدفوعات نتيجة أعباء مالية إضافية، مثل تلك الناجمة عن تعويض الخسائر التي تلحق بالمؤسسات؛
- زيادة تبعية الاقتصاد الجزائري للاتحاد الأوروبي، مما سيزيد من حدة الآثار السلبية وتقليل دور الدولة في اتخاذ القرارات التي تتناسب مع وضعها وخصوصياتها؛
- انخفاض وتراجع حصيلة الإيرادات الجبائية على الواردات نتيجة تحرير التجارة وإزالة العوائق والقيود الجمركية[4]؛

---

[1] نفس المرجع

[2] Michel Vauzelle, Rapport d'information sur « le Partenariat Euro-Méditerranéen », 23/06/1999 .p22.

[3] عمورة جمال. مرجع سابق,ص245.

[4] HALEVI, Ilan. L'Euro-méditerranée, dix ans après. Revue internationale et stratégique, 2005, no 3, p. 139-144 ;

- خضوع المنتجات الزراعية لنظام حصص أوروبي صارم، حيث لن يفتح أسواق الدول الأوروبية إلا ضمن الحدود المسموح بها في نطاق السياسة الزراعية لدول الاتحاد الأوروبي، مما يؤدي إلى تهميش قطاع الزراعة المحلي وتراجع دوره في التنمية الوطنية[1].

يركز اتفاق الشراكة الاوروجزائرية على الجانب السياسي و الاجتماعي لإقامة حوار سياسي منتظم بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر، لتحقيق الاستقرار السياسي و الأمني في المنطقة خاصة الحد من الهجرة من الدول جنوب المتوسط إلى شماله، وذلك على أهم الجوانب الاقتصادية الأكثر تأثرا من اتفاق الشراكة: 1 –أثر الشراكة على الموارد المالية: إن إلغاء الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، سيتبعه انخفاض المداخيل الجبائية، حيث قدرت حوالي 2.5 مليون دولار منن سنة 2005 والجدول التالي يوضح الخسائر المحتملة التي قدرها مديرية الجمارك من سنة تنفيذ الاتفاق إلى عام 2017 (سنة التحرير الكامل للحواجز الجمركية).

نظرا للخسائر التي عرفتها الجزائر والمقدرة ب 8.5 مليار دولار من جراء تطبيق اتفاقية منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، والتي قدرها صندوق النقد الدولي ب 2%من الناتج المحلي الخام في آفاق سنة2017، توصلت البلاد إلى اتفاق حول تمديد آجال إلغاء التعريفة الجمركية إلى سنة 2020 أمام أصناف واسعة من المنتجات المصنعة التي تستوردها بلادنا. وذلك من أجل تقوية اقتصادها بهدف مواجهة المنافسة الشديدة للمنتجات الأوروبية[2].

ومن بين أهم الآثار المتوقعة عن إقامة الشراكة الأورو–جزائرية على الاقتصاد الجزائري نجد:

–**الآثار المتوقعة على الصادرات:** تتشكل الصادرات الجزائرية أساسا من المحروقات، فهي تشكل أزيد من 97% من إجمالي الصادرات، ولما كانت صادرات المحروقات لا تتضمنها

[1] ناجي، التوني، "آثار اتفاقيات المشاركة الأوروبية المتوسطية على التجارة في البلدان الإسلامية"، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، العدد20، سنة2002، ص127.

[2] YAHOUNi Oussama (*)/ BERZIGUA Senoussi Amina, op.cit.p 380-384

عملية التحرير، فانه يتوقع أن تكون الاستفادة من عملية التصدير محدودة وتقتصر على بعض القطاعات فقط، كالصادرات التي تتميز بمرونة طلب عالية داخل سوق الاتحاد الأوروبي والتي تتمتع فيها بميزة نسبية، وهنا يمكن التمييز بين أنواع المنتجات:

المنتجات الصناعية: حيث تتمتع الجزائر بميزة نسبية في بعض المجالات مثل غاز طبيعي مصنع، المنتجات المصنعة من المشتقات البترولية، والمواد المعدنية الخام (كالحديد، النحاس، الرصاص الخ)، ولهذا يمكنها استغلال هذه الميزة النسبية في زيادة تنافسية منتجاتها في سوق الاتحاد الأوروبي.

المنتجات الفلاحية: حيث أن هناك العديد من المنتجات الفلاحية التي تتميز الجزائر فيها بميزة نسبية، ومن بين أهم هذه المنتجات نجد كل من الخضر والتمور.

-**الآثار المتوقعة على النسيج الإنتاجي الصناعي:** يقتضي اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الإزالة التدريجية للحواجز الجمركية، وغير الجمركية على المنتجات الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي، وهذا يعني إلحاق آثار مختلفة بالإنتاج الوطني بسبب اشتداد المنافسة داخل السوق المحلي، ولأن قواعد التبادل الحر تضع كل من المستورد والمنتج المحلي في مستوى واحد، خاصة وأن المؤسسات الوطنية تعاني ضعف شديد في شتى المجالات، وهي بذلك لا تقدر على منافسة ومواجهة المؤسسات والشركات الأوروبية، التي أغلبها متعدد الجنسيات وتتمتع بتكنولوجيا جد مرتفعة وبإمكانيات هائلة[1].

وعموما يمكن توضيح أهم الآثار التي من المتوقع أن تلحق بالنشاط الإنتاجي الصناعي الوطني فيما يلي:

- التخلي عن أنشطة صناعية تعجز عن الوقوف في وجه المنافسة بعد فقدانها الحماية؛
- إغلاق وحدات ذات أنشطة إنتاجية غير كفئة في قطاعات قادرة على المنافسة؛

[1] Ibidem

ويمكن تصنيف أهم الأنشطة والآثار التي قد تلحق بها فيما يلي:

- الأنشطة الخاضعة لحماية مرتفعة لكنها ذات قدرة تنافسية منخفضة وضعيفة، وهي الأنشطة التي قد تتأثر بعملية التحرير؛
- الأنشطة الخاضعة لحماية مرتفعة وفي نفس الوقت هي ذات قدرة تنافسية حقيقية، سوف لن تجد إشكالا كبيرا بسبب التفكيك الجمركي؛
- الأنشطة ذات القدرة التنافسية الجيدة لكنها تتمتع بحماية جمركية ضعيفة، وهي الأنشطة التي بإمكانها مواجهة المنافسة الخارجية في حال تحقيق انفتاح أكبر؛
- الأنشطة ذات القدرة التنافسية الضعيفة والتي تتميز في نفس الوقت بحماية جمركية ضعيفة، وهي الأنشطة التي ستزول وتندثر بعد التحرير؛
- **أثر الشراكة على الميزان التجاري:** السوق الجزائرية لا تتمتع بخاصية التنوع مما يجعلها في مأزق اقتصادي من جزاء التفكيك الجمركي، ودلك بسبب غزو المنتجات الأوروبية خاصة الصناعية ا السوق الجزائرية، بالمقابل لا تستفيد الجزائر بمزايا تفضيلية لصادراها بسبب أن الرسوم المفروضة على السلع الأوروبية جد متدنية لانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة فأصبحت صادرات الجزائر لديها منافسين أقوياء في السوق الأوروبية كصادرات جنوب شرق آسيا، أمريكا الجنوبية...الخ[1].
- **أثر الشراكة على القطاع الصناعي:** إن الجهاز الإنتاجي الحالي لا يملك القدرة التنافسية لمواجهة حدة المنافسة الدولية، فالانفتاح نحو استيراد المنتوجات الصناعية خاصة التقنية إدا لم يلازمها التعاون الغني والمالي يؤدي إلى تدني المستوى الصناعي بسبب عدم مسايرتها للتطور التكنولوجي.

إن التفكيك الجمركي يؤدي بدون شك إلى التأثير على بعض المؤسسات الصناعية وذلك بسبب عدم قدرها على المنافسة ما يؤدي إلى غلقها.

- **أثر الشراكة على القطاع الزراعي:** لم تحظى الزراعة بالعناية اللازمة مثلما هو الحال

[1] Ibidem

بالنسبة لقطاع الصناعة والخدمات التي تستفيد منها دول الاتحاد، ويرجع عدم تحرير الملف الزراعي إلى حصول القطاع الزراعي الأوروبي على الدعم الكبير من دول الاتحاد الأوروبي، هدا يعني أن الاتحاد أوروبي يمارس سياسة حمائية في مواجهة بعض المنتجات التي للجزائر مصلحة في تحريرها، بينما يمارس سياسة تحريرية في العديد من المنتجات التي ليس للجزائر مصلحة كبيرة في تحريرها.

- **أثر الشراكة على الاستثمار**: أبرمت الجزائر اتفاق الشراكة من أجل استقطاب أكبر حصة من الاستثمارات الأوروبية، ودلك بسبب الأطر القانونية المعقدة والتي لم تكن محفزا أساسيا لجدب الاستثمار إلى الجزائر، لذا نلاحظ أن الجزائر تحتوي على نسبة ضئيلة من حجم الاستثمارات الموجهة لمنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط.
- **أثر الشراكة على العمالة:** إن غزو السلع الأوروبية ذات التقنية والجودة العالية وبسعر منخفض مقارنة بالسلع المحلية، ينجم عنه انخفاض الطلب الداخلي للسلع المحلية وهدا يتسبب في إفلاس المؤسسات الاقتصادية وغلقها، بسبب عدم القدرة على منافسة المنتوج الأوروبي وهدا ما يترتب عنه تسريح العمال ورفع معدل البطالة[1].

ولتفعيل الشراكة الاورومتوسطية عامة الاوروجزائرية خاصة، لابد من الالتزام ببعض الإجراءات التالية:

- إيجاد مناخ استثماري مناسب لجذب الاستثمارات الأوروبية، ويكون عن طريق سن قوانين ملائمة لذلك وتحسين الإجراءات الإدارية والقضاء على البيروقراطية؛
- زيادة الدعم المخصص من الاتحاد الأوربي للجزائر خاصة في مجال الصناعة، من أجل ترقية المنتوج الجزائري للقدرة التنافسية؛

[1]بطاطاش نذير، التعاون الأوروبي – الأفريقي بين الشراكة والتبعة: الجزائر نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص قانون تعاون دولي، المركز الجامعي أكلي محند ولحاج – بالبويرة، تاريخ المناقشة: 30 أفريل2010؛ص 88-91

- تفعيل التكامل الاقتصادي مع الدول العربية خاصة في إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ودلك من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية والمنافسة غير المتكافئة التي يفرضها الاتحاد الأوروبي عليها من خلال اتفاق الشراكة؛
- التركيز على التأهيل التقني وإدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج خاصة وان الجزائر تملك القدرة المالية على تمويل مثل هده البرامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الاستفادة من المرحلة الانتقالية للتفكيك الجمركي من أجل تطوير المنتجات الجزائرية لتكون جاهزة للمنافسة أمام المنتجات الأوروبية[1].

[11] نفس المرجع

المبحث الثالث: نماذج أخرى لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية.

كما ذكرنا سالفا، فالشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية تشمل مجموعة من الاتفاقيات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة في منطقة البحر الأبيض المتوسط لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري. هذه الاتفاقيات تهدف إلى تسهيل التجارة وتحسين التعاون في مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية. ومن بعض الأمثلة على اتفاقيات شراكة اقتصادية ثنائية في إطار الشراكة الاورومتوسطية:

- اتفاقية الشراكة الاقتصادية والتجارية بين الاتحاد الأوروبي ومصر: وقعت الاتحاد الأوروبي ومصر اتفاقية شراكة اقتصادية وتجارية، تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري والاستثمار بين الجانبين، وتمت تلك الاتفاقية في إطار الشراكة الاورومتوسطية وتحقيق التعاون الاقتصادي.
- اتفاقية الشراكة الاقتصادية والتجارية بين الاتحاد الأوروبي وتونس: وقعت تونس اتفاقية شراكة اقتصادية وتجارية مع الاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز التجارة وتعزيز التعاون الاقتصادي. تسعى تلك الاتفاقية إلى تحسين البيئة التجارية بين تونس والاتحاد الأوروبي.

-اتفاقية الشراكة الاقتصادية والتجارية بين الاتحاد الأوروبي والأردن: تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التجارة والاستثمار بين الأردن والاتحاد الأوروبي، تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل في الأردن.

-اتفاقية الشراكة الاقتصادية والتجارية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب: تسعى هذه الاتفاقية إلى تعزيز التجارة وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

هذه الاتفاقيات الثنائية تشكل جزءًا من الإطار العام للشراكة الاورومتوسطية وتسعى إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. تهدف إلى تسهيل التجارة وتحقيق الازدهار المشترك.

وستكون نماذجنا عن اتفاقيات الشراكة اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين المجموعة الأوروبية ولبنان في المطلب الأول، ومطلب ثان: اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين المجموعة الأوروبية وتركيا.

مطلب أول: محتوى اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين المجموعة الأوروبية ولبنان.

تجمع الاتحاد الأوروبي ولبنان علاقات اقتصادية وثيقة في إطار اتفاقية الشراكة بينهما، والتي دخلت حيز التنفيذ في أفريل 2006[1]، وترتكز هذه الشراكة على القيم والمصالح المشتركة وتتضمن حواراً سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً منتظماً واتصالات واسعة النطاق بين الأشخاص ومساعدة تنموية وإنسانية مهمة.

يمثل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأهم للبنان، مشكلاً بذلك ثلث حجم التجارة اللبنانية، وعمل الجانبان على تحرير تجارة السلع بصورة تدريجية بهدف إيجاد منطقة تجارة حرة ثنائية، نتيجة ذلك، باتت المنتجات الصناعية اللبنانية وغالبية المنتجات الزراعية تستفيد من حرية الوصول إلى السوق الأوروبية، وتعزز الاتفاقية وضعية لبنان في مفاوضاته للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وهو طموح يدعمه الاتحاد الأوروبي.

بالنسبة إلى لبنان، توفر له الاتفاقية وصولاً خاصاً إلى السوق الأوروبية الموحدة الواسعة، كما أن فتح السوق اللبنانية يعزز التحديث الاقتصادي للبلاد، ويعني هذا إيجاد وظائف وفرص أعمال للشباب وترسيخ مكانة لبنان كمركز مالي بارز في الشرق الأوسط، ويستفيد لبنان كذلك من وصول متزايد إلى المساعدات المالية الأوروبية ومن نقل التكنولوجيا.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فتعني الاتفاقية إتاحة فرص أكبر لتوفير السلع والخدمات للسوق اللبنانية والاستفادة من موارد البلاد.

علاوة على ذلك، تتطلب الاتفاقية من الحكومة اللبنانية تنفيذ إصلاحات مالية واقتصادية وإدارية، كما يجب تحديث قطاعات الإنتاج لتتلاءم مع المعايير الأوروبية والدولية، ويلتزم لبنان بتحسين المناخ المحلي للأعمال والاستثمار الدوليين.

فيما يخص التعاون الفني والمالي قدم الاتحاد الأوروبي دعمًا مالياً ومساعدات فنية كبيرة للبنان، وتركزت المساعدات على ثلاثة مجالات: إصلاح النظام القضائي والأمني؛ والتماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية المستدامة والمجموعات المحتاجة؛ والإدارة المستدامة والشفافة

[1]وبناء على الاتفاقية الانتقالية التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2003 والتي تتيح التطبيق الفوري للأحكام الاقتصادية والتجارية في اتفاقية الشراكة

للطاقة والموارد الطبيعية، كما أنه ثمة مجالين يشملان قطاعات متعددة هما الدعم التكميلي لبناء القدرات والمجتمع المدني.

وبهدف ضمان تبني لبنان لأجندته التنموية، يعمل الاتحاد الأوروبي من خلال المؤسسات الوطنية، وتمتاز المساعدات الثنائية للاتحاد الأوروبي بالتخطيط، إذ يجري إعداد حزم مالية لسنوات عديدة، بما يسمح بالدعم المستمر للتنمية والإصلاح، وذلك وفقا لخطة العمل المشتركة بين الجانبين، ويجري تقديم جزء من مساعدات الاتحاد الأوروبي عبر منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية[1].

ويقدم الاتحاد الأوروبي الدعم للحكومة اللبنانية، والقضاء والبلديات، وتركز المساعدات التعليمية الأوروبية للبنان على خفض معدلات التسرب، ومعالجة مشكلة عدم التطابق بين المهارات واحتياجات سوق العمل، ويهدف أيضاً إلى منع الهجرة واسعة النطاق للبنانين من أصحاب المهارات، وعدم استبدال القوة العاملة المحلية باللاجئين أو العمال المهاجرين.

ويقدم الاتحاد الأوروبي دعماً مالياً للمجتمع المدني لحماية الحريات الأساسية وتعزيز عملية التحول الديمقراطي، إما من خلال برامج مع الحكومة أو برامج ثنائية مع منظمات المجتمع المدني، كما يجري تقديم دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ويعد الاتحاد الأوروبي أكبر الجهات المانحة في مجال الاستجابة للأزمات والتعافي وإرساء الاستقرار، ويجري تقديم المساعدة الإنسانية من خلال المديرية العامة للمساعدة الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية (إيكو)، وتعتبر آلية المساهمة في الاستقرار والسلام الآلية الرئيسية التي يدعم الاتحاد الأوروبي من خلالها الاستعداد لمواجهة الأزمات وإدارتها وبناء السلام ومبادرات المصالحة.

ويعمل الاتحاد الأوروبي على تحسين الحقوق القانونية والظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، ويجري تقديم الدعم بشكل أساسي من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) وبواسطة المنظمات غير الحكومية.

[1] https://www.eeas.europa.eu/lebanon/

ومنذ عام 2011، خصصت المفوضية الأوروبية 769 مليون يورو إضافية لمواجهة تداعيات الأزمة السورية على لبنان، حيث يتم تخصيص جزء كبير من المساعدات غير الإنسانية للدول المجاورة لسوريا لاستيعاب أزمة اللاجئين من خلال الصندوق الاستئمان الإقليمي (مداد)، ويلبي الصندوق المذكور الاحتياجات في المدى الطويل المتعلقة بقدرة اللاجئين السوريين على التعافي في الدول المجاورة، ومنها لبنان.[1]

وبالإضافة إلى ما ذكر من التمويل المنتظم والاستثنائي، يستفيد لبنان من آليات تعاون أخرى:

- الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، التي تدعم مشاريع المجتمع المدني في مجالات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- برنامج إيراسموس، الذي يشجع التعاون بين مؤسسات التعليم العالي؛
- آلية تسهيل الاستثمار في الجوار، التي تشجع استثمارات المؤسسات المالية الأوروبية، ولاسيما في مجالات النقل والطاقة والبيئة؛
- برنامج Horizon 2020 والبرنامج الإطاري السابع (FP7) لتمويل التكنولوجيا والمشاريع البحثية للابتكار[2]؛
- البرامج الإقليمية التي تعزز الشبكات والاندماج الاجتماعي في منطقة المتوسط، على غرار برنامج المجتمع المدني والسلطات المحلية.

كما يجري تقديم المساعدة الأوروبية في لبنان مباشرة من خلال دول الاتحاد الأوروبي، والمؤسسات المالية الأوروبية، ومن بينها بنك الاستثمار الأوروبي.

، أعطت خطة العمل بين الاتحاد الأوروبي ولبنان من 19 يناير 2007 زخماً جديداً للعلاقات الثنائية في إطار سياسة الجوار الأوروبية[3].

[1] Ibidem
[2] https://www.eeas.europa.eu/lebanon/
[3] Ibidem

في الحقيقة تصنف الاتفاقية اللبنانية الأوروبية، من حيث الشكل، على أنها ثنائية خاصة إذ تجمع لبنان وحيدا، من جهة، أولا، والاتحاد كاتحاد، ثانياً، ضمن ما يعرف بالوضع الخاص للبنان[1].

تضمنت الاتفاقية توقيع اتفاق انتقالي، يسمح بالتطبيق الفوري للأحكام المتعلقة بالتجارة في اتفاقية الشراكة بدل ما هو متعارف عليه عادة نحو ثلاث سنوات لتدخل حيز التنفيذ، حيث يتم خلالها إقرار الاتفاقيات في كل المجالس التشريعية الأوروبية، وبسرعة دخل الاتفاق الانتقالي حيز التنفيذ في الثلاثي الأول من سنة 2002 خصوصاً أن الطرف اللبناني كان مستعجلا، وكان هناك تفاهمات داخل لبنان على إبرام الاتفاقية بسرعة بعد التوقيع عليها.

وعمل الجانب الأوروبي منذ البداية، على إرساء ما يسميه بالتعاون إقليمي، قصد خلق وتشجيع أشكال تعاون بين أطراف جنوب المتوسط بما فيها إسرائيل، لكن الجانب اللبناني أصر على حذف هذا البند الذي يشمل إسرائيل، وربطه بتقدم المفاوضات لحل شامل وعادل لازمة الشرق الأوسط وفق قرارات الأمم المتحدة. [2]

تتألف الاتفاقية اللبنانية الأوروبية من 92 بنداً، إضافة إلى مجموعة من الملاحق تتناول قطاعات ومواضيع يفترض أن تحسمها الاتفاقية في مرحلة لاحقة، وإضافة أيضا إلى أربعة بروتوكولات تخص الشروط المتعلقة بتبادل السلع الزراعية وبعض السلع الصناعية والتعاون في مجالات مختلفة،

تقوم أساسا على إقامة منطقة تبادل حر للسلع الصناعية بين الطرفين في نهاية فترة انتقالية تمتد 12 عاماً من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وبشكل ينسجم مع مضامين اتفاقيات منظمة التجارة الدولية لعام 1994[3]

---

[1] د. غسان الشلوق استاذ العلوم الاقتصادية في الجامعة اللبنانية، مقرر اللجنة الاقتصادية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اتفاقية الشراكة مع اوروبا: قراءة مبسّطة في المضمون مجلة الدفاع الوطني اللبنانية، العدد 40، نيسان 2002.

[2] وعرضت الأدبيات الأوروبية المختلفة، منذ برشلونة وحتى اليوم، أشكالا مختلفة من التعاون الإقليمي بدءاً بالأمن والحوار السياسي ومروراً بمسائل دقيقة كالمياه ووصولاً إلى مواضيع فرعية منها عمل المجتمع المدني والنقابات وسواها.

[3] PAPANIKOS Gregory T., The Euro-Mediterranean Economic Relations: Towards a Real Free Trade Area Conference Paper · March 2008; p12-14

وتتضمن الاتفاقية في مضمونها مجموعتين من المسائل المتعلقة بالالتزامات المباشرة، تتعلق التبادل التجاري والصناعي والزراعي والتحويلات (استثمارات، مساعدات...،)، ومجموعة أخرى تتعلق بالتزامات غير مباشر غالباً، تخص مسائل عدة أخرى من خدمات وتعاون[1]، فيما يخص الالتزامات في القسم الأول فتخص:

1) المنتجات الصناعية.

2) المنتجات الزراعية.

3) الأحكام المشتركة بين جميع أنواع المنتجات.

4) الخدمات.

5) المنافسة.

6) رأس المال.

1) المنتجات الصناعية:

الذي يتضمن إدخال المنتجات اللبنانية إلى أوروبا، عند التوقيع، بدون رسوم جمركية أو أي ضريبة أخرى مماثلة أو قيود كمية.

في المقابل، لن يتم قبول المنتجات الأوروبية في لبنان من دون رسوم جمركية إلا بعد 12 سنة. وفي الواقع، من المفترض أن تنخفض الضرائب الجمركية اللبنانية تدريجياً مع نهاية السنة الخامسة من تطبيق الاتفاقية، أي في نهاية عام 2006 من حيث المبدأ، على مراحل بنسبة 12% كل عام، بالمقارنة مع المعدلات المعمول بها.

يمكن قبول بعض الاستثناءات، حيث يمكن أن يؤجل لبنان تطبيق هذا الجدول إلى تاريخ لاحق محدد مسبقاً، لكن بعد الحصول على موافقة لجنة الشراكة اللبنانية الأوروبية المشتركة. وينبغي أن يكون هذا التأجيل مبررا شكل كاف، على سبيل المثال، صناعة محلية جديدة يجب حمايتها مؤقتا، ولكن و بالرغم من الموافقة على هذه الإعفاءات القليلة، هذا لا يعفي من احترام

[1]غسان الشلوق نفس المرجع.

الموعد النهائي المحدد بـ 12 عاما، ماعدا ما يتعلق بالحالات التي تعتبرها لجنة الشراكة استثنائية بالفعل، يمكن أن يصل الموعد النهائي إلى 15 عاما بدلا من 12 عاما.

وعلى العموم فإن الحالات استثنائية محددة ومحصورة زمنياً وقطاعياً، على غرار ما تقول به اتفاقات منظمة التجارة العالمية[1].

2) المنتجات الزراعية:

المبدأ العام في هذه الحالة هو "المزيد من تحرير التجارة"، حيث يتم تخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية الأوروبية اعتبارا من السنة الخامسة لتطبيق الاتفاقية.

وتم وضع قوائم المنتجات ويخضع كل منها لأحكام خاصة بالاستيراد والتصدير بين لبنان وأوروبا، بعد خمس سنوات من تنفيذ الاتفاقية، تخضع تتم عملية إعادة التقييم من قبل الطرفين.

نظراً إلى الضغط الاقتصادي والسياسي المتعلق بالزراعة في أوروبا، تضمنت الاتفاقية على تفاصيل كثيرة وشروط عديد تخص التبادل الزراعي، في مقابل وضوح وتيسير كبير في التبادل الصناعي.

ولهذا السبب، فقد أخذت المفاوضات الزراعية جهدا ووقتا أكثر، خاصة بعض السلع كزيت الزيتون، أو الأزهار.

كما تطلب الوصول إلى مفاهيم مشتركة حول الصناعات الغذائية جلسات تفاوض طويلة، لاسيما الصناعات الحرفية كالمخللات، بين وجهة نظر أوروبية تعتبر هذه المنتوجات زراعية تخضع بالتالي لشروط تصدير خاصة، ووجهة نظر لبنانية تعتبرها صناعية تستحق، بالتالي، الإعفاء، ونجح الطرف اللبناني، إلى حد بعيد في فرض وجهة نظره، وبالتالي تم إعفاء المكون الصناعي للمنتوجات الزراعية اللبنانية، و لكن الجانب الأوروبي وضع في الأخير العديد من الشروط الكمية والجمركية أو النوعية، تتضمن لائحة الإعفاء 77 مكوناً زراعياً، وفي المقابل،

[1] نفس المرجع

منح لبنان فترة سماح لمدة خمس سنوات، بعدها يقوم بخفض تدريجي لرسومه الجمركية على السلع الزراعية المصنعة الأوروبية المستوردة إليه بنسبة خفض 30%، على كل الرسوم التي تتعدى 5% ، مع الإبقاء على الحد الأدنى للاستيفاء فيما تلغى الرسوم ذات نسبة 5% في نهاية السنة الخامسة للاتفاقية[1].

وعلى العموم فقد تضمنت الاتفاقية فيما يخص عليه التبادل الزراعي، الإعفاء كامل لقسم كبير من الصادرات الزراعية اللبنانية إلى أوروبا من الرسوم الجمركية والنوعية والكميات، بينما أعفيت سلع أخرى من الرسوم وخضعت للتقييد حسب الحصص،
وابقي الاتفاق على السياسة الحمائية في لبنان لعائلتين أساسيتين من المنتوجات الزراعية هما الخضار والفاكهة التقليدية[2].

وتم وضع نظام خاص لبعض السلع الأوربية التي لا ينتج لبنان مثيلا لها ، مثل الأجبان التي كانت تخضع لرسم 30% قبل الاتفاق، يخفض هذا الرسم، في السنة الأولى، إلى 20%، والنبيذ العالي النوعية الذي يخفض الرسم عليه من 70 إلى 35 % في السنة الخامسة، والأزهار من 70 إلى 30 % في السنة الأولى وصولا إلى صفر % في السنة الخامسة[3].

في ظل استشراف تطور محتمل للإنتاج الزراعي اللبناني، ونظرا إلى عملية إعادة تنظيم وهيكلة لإصلاح ما تضرر خلال الحرب، سمح الاتفاق للبنان بزيادة حجم حصة عدد من السلع الزراعية اللبنانية المسموح بتصديرها إلى أوروبا، كذلك أعطي له حق إضافة سلع وكميات أخرى مستقبلاً[4].

نصت البروتوكولات الثلاثة الأولى من أصل أربعة بروتوكولات مرفقة بالاتفاقية على لوائح تفصيلية تتضمن السلع المعفاة تماماً، أو الخاضعة لتقييد في الكمية، أو منتجات الصناعة

---

[1]المادة. 8، و 9 البرتوكول 1 من اتفاقية أوروبية-متوسطية لتأسيس شراكة بين الجمهورية اللبنانية من جهة، والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة ثانية؛

[2]د. غسان الشلوق، نفس المرجع.

[3]المادة 9، من اتفاقية أوروبية-متوسطية لتأسيس شراكة بين الجمهورية اللبنانية من جهة، والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة ثانية؛

[4] المادة 12، و ما بعدها ، والبروتوكول 2 من اتفاقية أوروبية-متوسطية لتأسيس شراكة بين الجمهورية اللبنانية من جهة، والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة ثانية؛

الغذائية أي تلك السلع ذات مكونين صناعي وزراعي، مع تحديد وتفصيل للإعفاءات وحدودها وشروطها لكل سلعة ومكون.

وعلى سبيل المثال فقد تم الإعفاء التام لمجموعة من السلع اللبنانية كالألبان والحلوى والشوكولا والمأكولات المعدة من الحبوب والبطاطا[1]...إلخ، وسمح للبنان بإدخال كمية محدودة من زيت الزيتون، إلى أوروبا لحاجة المطاعم اللبنانية، وفي المقابل سمح البروتوكول بإبقاء الرسوم المرتفعة اللبنانية المفروضة على واردات زيت الزيتون أي 70%، فيما ينص على خفض الرسم نسبياً على النبيذ الأوروبي ذو النوعية العالية من 70%، إلى 35% في السنة الخامسة، واستمر منع إدخال النبيذ غير المعبأ في قناني[2].

3) أحكام مشتركة بين جميع أنواع المنتجات:

-باستثناء الأحكام المتعلقة بالمعدلات الجمركية، لا يوجد حد أقصى لحصة التجارة في المنتجات، باستثناء بعض المنتجات المحددة، الزراعية بشكل عام.

-في حال انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية، فإن المعدلات المطبقة بعد هذا الانضمام تنطبق على هذه الاتفاقية.

ويجوز للطرفين اتخاذ تدابير مكافحة الإغراق على النحو المحدد في اتفاقية الجات، ولكن قد يتم اتخاذ تدابير أخرى تخص الإعانات أو التمييز المحتمل الذي قد يشوه المنافسة.

4) الخدمات:

فيما يخص استيراد وتصدير الخدمات لم تحسم الاتفاقية، بشكل نهائي أو واضح، حيث يجب أن ينتظر ما سينجم عن مفاوضات انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية، لارتباط هذا القطاع كذلك بشروط تشريعية لم تكتمل، سيتم بعد ذلك تطبيق الأحكام التي هي جزء من هذا الانضمام بين لبنان وأوروبا.

[1] غسان الشلوق، نفس المرجع ؛
[2] نفس المرجع ؛

ولكن في الواقع، هذا لن يمنع الطرفين من السعي إلى تحرير وسيط، وعلى أية حال، فإن الطرفين سيضمنان عدم زيادة القيود الموجودة بالفعل.

ونصت الاتفاقية، في نص مرفق، على بدء الطرفين، بعد سنة من وضع الاتفاقية موضع التنفيذ، محادثات تهدف إلى تحرير قطاع الخدمات، ولكن ربطت التقدم في هذا المجال بالمفاوضات التي سيجريها لبنان في إطار عملية الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وفقا لأحكام الاتفاق العام لتجارة الخدمات (GATS)، ويستثني مشروع الاتفاق بعض الخدمات من عملية التحرير المقترحة ومنها خدمات النقل الجوي والبحري والبري[1].

5) المنافسة:

وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه، ينبغي في الواقع أن تسود المنافسة الحرة، وذلك بالطبع من خلال تجنب، على سبيل المثال، "المركز المهيمن" لأي شركة في قطاع معين في أي من الطرفين.

وبحلول نهاية السنة الخامسة، بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، لا يجوز أن يكون هناك احتكار للدولة ذو طبيعة تجارية، لتسود المنافسة الحرة في تبادل المنتجات.

ويجب أن تكون حماية الملكية الفكرية والصناعية والتجارية حقيقية وفعالة، وفق المعايير الدولية (يحتوي النص الرسمي على ملحق خاص مخصص لهذه المسألة ويشير إلى التزام لبنان بالانضمام اعتباراً من نهاية السنة الخامسة إلى عدد من الاتفاقات الدولية حول الملكية الفكرية.

وتنص الاتفاقية، أيضا، على التزام يقع على عاتق لبنان، يتمثل في استحداث تشريعات محددة، وعلى إعداد البنية المطلوبة للتعاون في مجالات مختلفة ومنها مجال الخدمات المالية ومنع تبييض الأموال ومكافحة الإجرام والمخدرات ودعم شروط المنافسة التجارية[2].

[1]الباب الثالث لاتفاقية أوروبية-متوسطية لتأسيس شراكة بين الجمهورية اللبنانية من جهة، والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة ثانية؛
[2]الباب الخامس من اتفاقية أوروبية-متوسطية لتأسيس شراكة بين الجمهورية اللبنانية من جهة، والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة ثانية؛

6) رؤوس الأموال:

فيما يخص أحكام رؤوس الأموال في اتفاقية الشراكة وفي الأحكام الأخرى من حيث المبدأ، وكما هو مذكور في الاتفاقية، لن يتم تسليط أي قيود على تحركات رأس المال، ولا أي تمييز، على أساس الجنسية، للاستثمارات المباشرة، أي تحرير الرساميل من أية عوائق على حركتها، إلا في حالات استثنائية محددة، كما تنص على إزالة كل ما من شأنه إعاقة المنافسة بين المؤسسات، وعلى حظر الممارسات الاحتكارية، وينطبق مفعول هذا النص، كذلك، على المؤسسات الحكومية.

لكن يمكن الإبقاء على القيود الموجودة أصلاً، مثل: القيود المفروضة على ملكية العقارات للأجانب في لبنان.

ونصت الاتفاقية على إقامة تعاون يهدف لخلق بيئة ملائمة لتدفق الاستثمارات عبر اعتماد إجراءات متطابقة ومبسطة، وإقامة إطار تشريعي لتعزيز الاستثمار.

ونصت الاتفاقية أيضا على منح تسهيلات للمؤسسات في كلا الجانبين، تتمثل في حق إقامة مشروعات لدى الجانب الآخر، مع حق الاستفادة من المعاملة ذاتها التي تحظى بها المؤسسات الوطنية، مع التركيز على التعاون في وضع المواصفات والمقاييس وإصدار شهادات المطابقة وعلى التقريب بين التشريعات المعتمدة في هذا المجال، لتحقيق ما سبق ذكره[1].

وتضمنت الاتفاقية مجموعة بنود وتفاصيل تهدف إلى زيادة التحويلات لاسيما المالية منها، لكن قيدتها بمجموعة من الشروط أو الغموض وغير محددة أحيانا،

وتركز الاتفاقية، أيضا، على التعاون المالي بهدف تعزيز مسار الإصلاحات الاقتصادية ومسيرة الأعمار ومعالجة آثار تحرير الأسواق على الاقتصاد اللبناني، وأيضا، بنوداً تخص تقديم المساعدة للقطاعات المتضررة من عملية التحرير التجاري، وعلى اعتماد سياسات دعم

[1] المادة49و 48، ،اتفاقية أوروبية-متوسطية لتأسيس شراكة بين الجمهورية اللبنانية من جهة، والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة ثانية؛

وتشجيع الاستثمار الخاص وإزالة العوائق من أمامه، وعلى توفير إطار دعم متعدد الوجوه لبرامج التصحيح الهيكلي[1]، لكن الاتفاقية لم تضع أحكاما تحدد حجم المساعدات المالية المفترضة للبنان.

كما تتناول الاتفاقية وجها آخر مهما من وجوه التحويلات، هو عملية نقل التكنولوجيا، وتتحدث عن التعاون الاقتصادي في مختلف المجالات بهدف الدعم المستمر لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التعاون في مجالات التكامل الاقتصادي الإقليمي والتطور التكنولوجي[2]، لكنها لم تقم بتوضيح كيفيات وآليات التعاون في مجالات التحويلات، وربطتها بما ستقوم به الحكومة اللبنانية، و ما ستتبناه من إجراءات، قصد الدفع قدما بالتعاون ، في إطار عملية برشلونة ، مثله مثل العديد من مسائل التعاون التي بقيت مرهونة بمدى تقم مسار الاتفاقية.

7) فيما يخص الجوانب الأخرى

بالإضافة إلى العمل المشترك على دعم التحول الاقتصادي في منطقة البحر المتوسط وعن إقامة توازن اقتصادي اجتماعي في بلدان البحر المتوسط، وعن تعزيز الاندماج[3] كما تتضمن الاتفاقية موادَ تعرض لشروط التعاون في مجالات النقل وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد المعرفي والاتصالات والطاقة والسياحة والإحصاءات وسواه وهناك مواد أخرى تكتسب أهمية خاصة وتتعلق بمسائل الخدمات المختلفة والجوانب السياسية العامة.

مع التأكيد على نية الطرفين في العمل على محاربة الفقر، وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة وتحسين مستوى المعيشة في المناطق المحرومة واعتماد برامج للأم والطفل ودعم

[1] المادة47، اتفاقية أوروبية-متوسطية لتأسيس شراكة بين الجمهورية اللبنانية من جهة، والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة ثانية؛
[2] المادة40، و ما بعدها .اتفاقية أوروبية-متوسطية لتأسيس شراكة بين الجمهورية اللبنانية من جهة، والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة ثانية؛
[3] ESCRIBANO Gonzalo & JORDÁN Josep Maria "Sub-regional integration in the MENA region and the Euro-Mediterranean free trade area", Mediterranean Politics, (1999), p133-148;

التغطية الصحية والتأمينات الاجتماعية الدنيا، بالإضافة إلى أحكام تخص التعاون فيما يخص منظمات المجتمع المدني وهيئات أصحاب العمل والعمّال.

ولكن فيما يخص تنقّل العمالة، الذي لطالما أظهر فيه الجانب الأوروبي حساسية بالغة، نصت الاتفاقية مع لبنان على تسهيل منح تسهيلات الدخول وعلى عدم تقييد تنل العمال بين أطراف الشراكة، مع العمل على تحسين أوضاعهم الاجتماعية ومنع الهجرة غير القانونية واتخاذ الإجراءات المطلوبة لوقفها ومحاربتها[1].

تطرقت الاتفاقية في محاور عديدة، على الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الإنسان واستقلالية القضاء، الى البنود السياسية، الاقتصادية التي تتناول مسائل الإصلاح الهيكلي وتحرير الاقتصاد وسواها، هذه البنود ذات نزعة ليبرالية متقدمة، في الشأن الاقتصادي، والخيارات سياسية، وهي نفسها النزعة في التوجه العام للشراكة ضمن منطقة المتوسط، وما سينتج عنها من نتائج مختلفة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي[2].

وإذا نظرنا في نتائج الاتفاقية ، فتكمن فوائد اتفاقية الشراكة في البعد الاستراتيجي، اذ يمكن للبنان أن يستفيد منها لدعم دوره المالي والخدماتي والإنتاجي في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، وتحسين قدرته التنافسية، اضافة الى الدفع الذي تعطيه الشراكة لعمليات الإصلاح المالي والاقتصادي والإداري التي باتت ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يتعلق بتعزيز المنافسة وتحرير تدفق الرساميل، فإن الهدف إلغاء كل انواع الاحتكار التي تمنع المنافسة المتكافئة في الأسواق، والتخلي عن سائر انواع القيود او التمييز فيما يخص تدفق الأموال، ومكافحة تبييضها، واعتماد التشريعات الحديثة في مجالات المنافسة وتحرير الرساميل من أي عوائق على حركتها إلا في بعض الحالات الاستثنائية، كما أن اتفاقية الشراكة نفسها تبيح، عملا بالفقرة 25 منها، إذا كانت أي سلعة لأي من الطرفين تستورد بكميات

[1]الباب السادس اتفاقية أوروبية-متوسطية لتأسيس شراكة بين الجمهورية اللبنانية من جهة، والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة ثانية؛
[2]د. غسان الشلوق، نفس المرجع السابق.

متزايدة وبشكل يسبب أو يهدد بالتسبب بضرر فادح للمنتجين المحليين، يكون الطرف المتضرر، جزئياً أو كلياً حراً بتعليق التزاماته ذات الصلة بالاتفاقية [1]،

أما في السلبيات، فإلى جانب مسألة الالتزامات التي قد يكون لبنان عاجزاً عن التقيد بها مثل تحديد مفهوم الإرهاب، وموضوع الخلاف مع إسرائيل وتعثر مسألة السلام، من المتوقع حصول تراجع إجمالي للإيرادات الجمركية، ومزاحمة سلع الاتحاد الأوروبي للمنتجات الوطنية، مع ما يعني ذلك من ضرر فادح للقطاع الصناعي، فضلا عن الحجم الزهيد للقروض والمساعدات والدعم الفني التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، مقارنة بالضرر الفادح الذي سيلحق بالقطاعين الصناعي وبالميزان التجاري، كما أن سياسة التثبيت النقدي المتبعة منذ العام 1995، وربط سعر صرف الليرة بالدولار، تركت أثرها على التبادل التجاري بين لبنان والاتحاد الأوروبي[2].

فقد عززت هذه السياسة جانب الليرة اللبنانية تنافسيتها، ورفعت أسعار المنتجات اللبنانية إزاء سلع أنتجت في بلدان اعتمدت سعر صرف عائماً لعملتها. ما أفقد السلع اللبنانية تنافسيتها لارتفاع كلفتها.

أما عن تأثير اتفاقية الشراكة الأوروبية على القطاعات الإنتاجية، فلقد ارتفع عجز الميزان التجاري اللبناني مع الاتحاد الأوروبي من 2.8 مليار دولار عام 2002 إلى 8.7 مليار دولار عام 2014، ومن ثم انخفض الى 4,5 مليار دولار عام 2021[3].

ويعكس تفاقم العجز التجاري شروط التبادل بين الطرفين غير المتكافئين، فالصناعات اللبنانية لا تنافس مثيلاتها الأوروبية، على الرغم من البرامج العديدة الممولة من الاتحاد الأوروبي لرفع تنافسية الصناعات اللبنانية[4]، إلا أن تكاليف هذه الأخيرة ارتفعت بدل أن تنخفض، والأسباب داخلية تتعلق بارتفاع كلفة الطاقة والنقل بنوع خاص، وغياب السياسة

[1] European Union. Euro-Mediterranean Association Agreement between the European Community and Lebanon. Official Journal of the European Union, L 143/2, 2002, pp. 1–25.
[2] International Monetary Fund (IMF). Lebanon: Staff Report for the 2019 Article IV Consultation. Washington, D.C.: IMF, 2019, pp. 21–27 (impact of fixed exchange rate policy).
[3] Lebanese Customs Authority. Annual Trade Statistics Report 1999–2022. Beirut: Ministry of Finance, 2023, pp. 45–60 (trade balance data).
[4] World Bank. Lebanon Economic Monitor: Trade and Competitiveness. Washington, D.C.: World Bank, 2021, pp. 33–40

الصناعية[1] .وعلى الصعيد الزراعي، فان الرسوم الجمركية المنخفضة، حتى قبل خفضها بموجب الاتفاقية، كانت أدنى بكثير من معدلات الدعم التي يتمتع بها الإنتاج الزراعي الأوروبي، ما يعني إغراقاً للإنتاج المحلي، زادت من حدته الاتفاقية التي أبقت على الحواجز الجمركية وغير الجمركية، منها الحصص وجداول زمنية للاستيراد وتشديد في المواصفات، التي يحمي بها الأوروبيون إنتاجهم الزراعي. علماً انه في الوقت الذي فتح فيه لبنان أسواقه وألغى الدعم للقطاعات الإنتاجية، استمرت الدول الأوروبية بدعم زراعتها، وأبقت الحواجز أمام تجارة المنتجات الزراعية[2].

كما ان اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي اقتصرت على تحرير التجارة في قطاع السلع الصناعية فيما ابقيت القيود على السلع الزراعية، ولم تشمل قطاع الخدمات. على اعتبار ان هذا الموضوع سيتم التفاوض بخصوصه بالتزامن مع الإصلاح الإداري واصدار التشريعات الإلكترونية الحديثة، ولم يستفد لبنان أيضا من تحرير التجارة في قطاع الصناعات الغذائية مع الدول الأوروبية، حيث واجه وما يزال يواجه الحواجز الغير جمركية مثل المعايير الصحية والنباتية SPS والعوائق التقنية امام التجارة TBT[3].

من ناحية اخرى، واجهت نسبته نحو 15 بالمئة من الصادرات اللبنانية الى الاتحاد الأوروبي عام 2018، التي تستفيد من أحكام لناحية التحرر من الرسوم الجمركية وفقا الاتفاقية الشراكة الأوروبية من عرقلة، والسبب في ذلك عدم تأمين وثائق تثبت ان السلع المراد تصديرها الى الاتحاد الأوروبي مؤهلة لمعاملة تفضيلية، او ان هذه السلع لا تتطابق مع شروط قواعد المنشأ المحددة في الاتفاقية.

وبلغت قيمة المستوردات اللبنانية الإجمالية عام 2022 نحو 19.1 مليار دولار، وبلغت قيمة الصادرات اللبنانية الإجمالية نحو 3.5 مليار دولار، فكان بذلك العجز في الميزان التجاري

[1] European Commission. EU-Lebanon Association Agreement: Implementation Report. Brussels: European Commission, 2014, pp. 5–18.
[2] Abi Saab, Georges. "L'accord d'association entre le Liban et l'Union Européenne: enjeux et perspectives." *Revue juridique du Moyen-Orient* 15 (2015): **pp. 101–120**.
[3] European Commission. Non-Tariff Barriers in Agricultural Trade: SPS and TBT Measures in the Euro-Mediterranean Partnership. Brussels: DG Trade, 2018, pp. 7–15.

نحو 15.6 مليار دولار، استأثرت دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 34 بالمئة من اجمالي المستوردات اللبنانية، وبنسبة 13 بالمئة من اجمالي الصادرات اللبنانية.

حيث ارتفعت قيمة الصادرات اللبنانية الى دول الاتحاد الأوروبي من 196 مليون دولار عام 1999 الى 344 مليون دولار عام 2022، اي أكثر بنحو 2.3 اضعاف، وهي التي كانت قد سجلت قيمة قياسية عام2010، حيث بلغت 767 مليون دولار، ولكن نسبة هذه الصادرات من اجمالي الصادرات اللبنانية انخفضت من 29 بالمئة عام 1999، الى 13 بالمئة عام 2022.

وارتفعت قيمة المستوردات اللبنانية من دول الاتحاد الأوروبي من 3 مليارات دولار عام 1999 الى 6.4 مليار دولار عام 2022، اي أكثر بنحو 2.1 اضعاف، وهي التي كانت قد سجلت قيمة قياسية عام 2014، حيث بلغت 9 مليارات دولار، وانخفضت نسبة هذه المستوردات من اجمالي المستوردات اللبنانية من 49بالمئة عام 1999، الى 34 بالمئة عام 2022.

فيما لم يحقق الميزان التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي في الفترة ما بين العوام 1999–2022 اي فائض، وفي العام 2011، بلغ العجز في الميزان التجاري اقصاه بـ 8.2 مليار دولار[1].

[1] Lebanese Customs Authority. Annual Trade Statistics Report 1999–2022. Beirut: Ministry of Finance, 2023, pp. 45–60 (trade balance data).

مطلب ثان: اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين المجموعة الأوروبية وتركيا؛

بدأت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوربي في إطار نظام الشراكة الذي كان أساسا لاتفاقية أنقرة التي وقعت بين تركيا والمجموعة الاقتصادية الأوربية بتاريخ 12 سبتمبر 1963، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1 ديسمبر 1964[1].

وقد تضمنت اتفاقية أنقرة ثلاثة مراحل يجب أن تمر بها تركيا لتحقيق تكاملها مع الاتحاد الأوربي، وهي المرحلة التحضيرية والمرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية، وكان مقررا أن يتم استكمال الاتحاد الجمركي في نهاية المرحلة الانتقالية، وبنهاية المرحلة التحضيرية التي تضمنتها الاتفاقية تم بتاريخ 13 نوفمبر 1970، التوقيع على البروتوكول الإضافي الذي حدد أحكام المرحلة الانتقالية والالتزامات التي ستقع على عاتق الأطراف حيث دخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ في عام 1973

1) الاتحاد الجمركي:

نهاية المرحلة الانتقالية دخل الاتحاد الجمركي، الذي يشكل أهم مرحلة من مراحل تكامل تركيا مع الاتحاد الأوربي، حيز التنفيذ بتاريخ 1 جانفي 1996، وبعد دخول هذا الاتحاد حيز التنفيذ، وصل التكامل بين الأطراف إلى مستويات متقدمة، مما دفع بتركيا إلى بذل الجهود لتحقيق الهدف الذي حددته المادة 28 من اتفاقية أنقرة، ألا وهو عضوية الاتحاد، ومازال الاتحاد الجمركي يشكل البعد الرئيسي للعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوربي، وفي الوقت الحالي يمثل مجلس الشراكة ولجنة الشراكة ولجنة التعاون الجمركي واللجنة المشتركة للتعاون الجمركي، الأجهزة الرئيسية لنظام الشراكة القائم حاليا.

تعد مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أمراً هاماً من حيث الموازنات الاقتصادية والإقليمية، تعتبر مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي شائكة وطويلة، ومازالت إلى اليوم مليئة بالعقبات على الرغم من مرور خمسة عقود، فخلال ستينيات القرن الماضي وبينما كانت تركيا تعاني من الانقلابات العسكرية، حيث أدى الوضع الى ضرورة المضي في موضوع

[1]اتفاق الشراكة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية من جهة وتركيا من جهة أخرى الموقعة في 1964، المرفقة بالبروتوكولات الأربعة

العضوية الكاملة للبلاد في المجتمع الاقتصادي الأوروبي (وهو الاسم السابق للاتحاد الأوروبي)، وبناءً على ذلك تم عام 1963 توقيع بروتوكول أنقرة، حيث يهدف هذا الاتفاق إلى الاعتراف بحق تركيا بالعضوية، وتكييف اقتصاد الدولة مع اقتصاديات دول المجتمع الاقتصادي الأوروبي، فتركيا واليونان كانتا أول دولتين توقعان اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، فبينما وقعت اليونان اتفاقية الشراكة في 1961، نرى أن تركيا وقعتها عام 1963 وكلتا الاتفاقيتين منحتا الدولتين إمكانية الحصول على عضوية في المجتمع الاقتصادي الأوروبي، وفقاً للمعايير الموضحة بموجب معاهدة روما، وهكذا انضمت اليونان إلى عضوية الاتحاد عام 1981، ومازالت تركيا منذ ذلك اليوم غير قادرة على تحقيق حلمها الكبير بالعضوية فلا يكاد يقترب الهدف خطوة حتى يبتعد خطوات عدة، وبعد الموافقة عليها كمرشح للعضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي عام 1999، تحاول تركيا وبكل جهد استيفاء الشروط المطلوبة للعضوية[1].

خلال قمة هلسنكي التي عقدت في تاريخ 10-12 ديسمبر 1999، تمت الموافقة على تركيا بصفتها مرشحة للعضوية الكاملة، ولكن الاتحاد الأوروبي وضع عدة شروط لبدء المفاوضات الرسمية مع تركيا، وهي سن قوانين لاحترام الأقليات وحقوق الإنسان، وإلغاء عقوبة الإعدام، وتحسين العلاقة مع اليونان، وكف يد الجيش التركي عن التدخل في الشؤون السياسية، وإيجاد حل من طرف واحد لمشكلة قبرص يفي بمتطلبات اليونان قبل أي شيء آخر، وحل مسألة الأرمن و الاعتراف بالإبادة الجماعية، وتحقيق طلبات التوسع في موضوع الأكراد، وحل مسألة الأقلية التي شغلت الأجندة التركية لسنوات طويلة.

لقد تمت عضوية تركيا في الاتحاد الجمركي في ديسمبر 1996، بناءً على القرار الصادر في اجتماع مجلس الشراكة الأوروبية التركية في السادس من مارس، ويعتبر توقيع هذا الاتفاق تطوراً كبيراً في مستوى العلاقات، ورغم أن جولة جديدة من المفاوضات لانضمام تركيا إلى

[1] MARCOU, Jean » dilemmes et ambitions de la Turquie en méditerranée » Comité d'études de Défense Nationale « Revue Défense Nationale » 2019/7 N° 822 | p141 à 146 ;

الاتحاد الأوروبي بدأت عام 2005، إلا أنها توقفت جرّاء التوتر في العلاقات بين بروكسل وأنقرة مما أدى إلى توقف المفاوضات بعد المحاولة الانقلابية في تركيا منتصف عام 2016، وما أعقبها من حملات اعتقال طالت حقوقيين وصحفيين وسياسيين داعمين للانقلاب، والتي تراها بروكسل اعتقالات تعسفية و إخلالاً بحقوق الإنسان.

2) الإمكانيات التي تتيحها عضوية الاتحاد الأوروبي والخطوات نحو تحقيقها[1]

إن سعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هو أمر مجمع عليه بين الإيديولوجيات المختلفة داخل تركيا، فبعض الفئات العلمانية تطلب الانضمام لتقارب ثقافتهم مع اوروبا بحسب أدبيات تلك الفئات، أما الفئات المحافظة فتريد الانضمام أملاً بتحسين الاقتصاد على يد الاتحاد الأوروبي رغم أنها لا تؤيد الانضمام الكامل للاتحاد، فهناك العديد الإمكانيات التي تتيحها العضوية: نذكر منها

- **التقدم الاقتصادي** تسعى تركيا إلى تلبية أحد شروط الانضمام للاتحاد، وهو شرط زيادة التعاونات الاقتصادية مع الدول الأوروبية حيث عملت في السنوات الأخيرة على تحسين العلاقات مع القوى الأوروبية الكبرى (ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة)، ورفعها إلى مستوى معين، كما شهدنا منذ عام 2000 نمواً اقتصادياً ملحوظاً ناجماً عن هذا الأمر، مما أدى إلى تعزيز اقتصاد تركيا من أجل قبولها في الاتحاد وجعلها مرشحاً قوياً، إضافة إلى ذلك وخلال مدة المفاوضات التي قد تستغرق سنوات، تحصل الدولة المرشحة إلى العضوية على مساعدات اقتصادية من الاتحاد.

[1]Subidey Togan. "The EU-Turkey Customs Union: A Model for Future Euro-Med Integration." In Economic and Social Development of the Southern and Eastern Mediterranean Countries, edited by Rym Ayadi et al., Chapter 3, Cham, Switzerland: Springer International Publishing, 2015.; p41–58

ففي عملية التوسع التي شملت عشرة بلدان عام 2004، خصصت حزمة من المساعدات بقيمة 41 مليار يورو تهدف بشكل أساسي إلى تمويل المشاريع الهيكلية التي تمكن الأعضاء الجدد من الوفاء بالتزامات العضوية.

إضافة إلى التقدم الذي أرادت تركيا القيام به، فقد تمكنت من تحقيق قفزات هائلة إلى الأمام في مجال الصناعة والسياحة والتعليم والخدمات، واضعة نصب عينيها أملها بالعضوية في الاتحاد الأوروبي، وقد تمكنت تركيا من تحقيق استقرار نسبي للأسعار ومعدلات نمو عالية خلال السنوات لأخيرة، تقدمت تركيا بوتيرة أسرع من معدل النمو العالمي الذي يبلغ خمسة في المئة، مما جعلها مصدر جذب للاستثمارات الأجنبية، وبعد ذلك أعلن البنك المركزي التركي عدم حاجة تركيا إلى قروض صندوق النقد الدولي وتم تحقيق معدلات نمو عالية، وارتفع متوسط دخل الفرد بشكل ملحوظ[1].

- العملة المشتركة وإمكانية السوق المشترك المتقدم

يتم اعتماد عملة اليورو الموحدة حول العالم والتي تبنّتها 19 دولة من أصل الـ 28 الأعضاء، كما يوجد لمنطقة اليورو سياسة زراعية مشتركة، وسياسة صيد بحري موحدة، وستستفيد تركيا عند انضمامها للاتحاد الأوروبي من الاستقرار السياسي والديمقراطي والاقتصادي لمنطقة اليورو، كما ستتوسع السوق الاقتصادية المشتركة بين تركيا والدول الأوروبية، ما سيخلق الكثير من النشاط في حجم التبادلات الاقتصادية والتجارية[2].

فقد وصلت قيمة الاستثمارات الأوروبية المباشرة في تركيا لعام 2018 ،138 مليار دولار، وهي نسبة مرتفعة تقدر بحوالي 97% من حجم الاستثمار الأجنبي ككل، تتصدر هذه الاستثمارات الشركات الهولندية بقيمة تصل إلى 41 مليار دولار، في حين تبلغ قيمة

[1] GÖRGÜLÜ Aybars DARK MEDREST and Gülşah, Turkey, the EU and the Mediterranean: Perceptions, Policies and Prospects Working Papers No. 7, June 2017;p5-12

[2] Ibidem

الاستثمارات الألمانية إلى 18.2 مليار دولار، أما الاستثمارات البريطانية فقد قُدرت بما قيمته 8 مليارات دولار، إضافة إلى ظهور كل من إسبانيا وإيطاليا ولوكسمبورغ كمستثمرين بارزين آخرين وعليه فإن انضمام تركيا للاتحاد سيُوسّع آفاق الاستثمار هذه، وسيُضاعف المشاريع المشتركة بين مؤسسات الطرفين، ما يعني خلق فرص عمل جديدة وتحقيق نمو اقتصادي كبير.

3) العوائق

لا يزال هناك الكثير من العوائق التي تمنع المفاوضات المتعلقة بعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، وبناء على المواقف الأوروبية وبعض التصريحات تبين وجود ميل نحو عدم دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي[1].

إن استفتاء أبريل لعام 2016 الذي تم من خلاله تعديل الدستور التركي ومنح الرئيس صلاحيات واسعة، أثار جدلاً كبيراً داخل الاتحاد الأوروبي، ودفع البرلمان الأوروبي لاتخاذ قرار بشأن تعليق محتمل لمحادثات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فهو يتعارض كلياً مع معايير كوبنهاجن والاتحاد الأوروبي، وسيتعين حينها توقيف محادثات الانضمام ما بين تركيا والاتحاد الأوروبي[2].

واليوم تطلب أوروبا من تركيا قبول شروط العضوية التي وُضعت في كوبنهاغن وقبول الآلاف من القوانين أوروبية التي يتم تطبيقها في مجتمعات الاتحاد الأوروبي، كما فرض الاتحاد أن يكون قرار قبول تركيا بعضويته نافذاً فقط عند حصوله على الإجماع الكامل من كافة أعضاء الاتحاد الأوروبي، وفضلاً عن ذلك: هناك شروط سياسية حساسة بالنسبة لتركيا وضعها الاتحاد الأوروبي وهي:

[1] ومنها على سبيل المثال ما صرحت به المستشارة الألمانية في مناظرة تلفزيونية لها، إذ قالت: "لن تصبح تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي أبداً."

[2] على حد وصف عضو في البرلمان الأوروبي عن حزب العمال الهولندي .

- الاعتراف بقبرص اليونانية قبل إيجاد حل لمشكلة الجزيرة
- الاعتراف بحصول ابادة ضد الأرمن عام1915-1916
- اعتراف البطريركية الأرثوذكسية في اسطنبول على أنها مسكونية عالمية وليست خاصة بأرثوذكس تركيا.
- تحديد شروط من أجل الاعتراف بحقوق الأقليات ومنح الحرية السياسية والثقافية للشعب الكردي[1].

4) أسباب مماطلة الاتحاد الأوروبي لقبول عضوية تركيا

تشهد دول الاتحاد الأوروبي تخوفاً من فقدان السيطرة في حال منح العضوية إلى دولة قوية في المنطقة وتمتلك معدلاً عالياً من الكثافة السكينة مثل تركيا، ونوجز هنا بعض الأسباب الرئيسية كالتالي:

- **العامل الديني والديموغرافي:** حيث أن ارتفاع عدد سكان تركيا إلى 80 مليون نسمة يجعلها ثاني أكبر عضو في الاتحاد من حيث عدد السكان بعد ألمانيا، هذا يعني أنه يحق لتركيا الحصول على أغلبية مقاعد البرلمان الأوروبي ويجعلها من الأعضاء الفاعلين فيه، وبالتالي سيكون هناك أكبر عدد من النواب الذين قد يطرحون القضايا الإسلامية على المائدة الأوروبية[2].

- وبالنظر إلى العلاقة التركية الأوروبية، نلاحظ أن البعد الحضاري المتصل بثنائية الإسلام-الغرب أوروبا حاضرا في كل زوايا الرؤية الأوروبية، فالاتحاد الأوروبي ليس مجرد كتلة بشرية أو مساحة جغرافية أو منظمة لها مصالح استراتيجية، اقتصادية وسياسية، يقول غونتر فيرهوغن المسؤول السابق لشؤون توسيع الاتحاد: " هو مجموعة من القيم والأفكار،

[1] GÖRGÜLÜ Aybars DARK MEDREST and Gülşah, op.cit. p13-22
[2] *https://katipiri.nl/wp-content/uploads/2018/11/Turkey-report-2018-final.pdf*

وعلى تركيا كونها هي الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد أن تختار بين هذه القيم وقيمها التقليدية."

- **العامل الاقتصادي:** يعتقد البعض من الأوروبيين أن انضمام تركيا للاتحاد سيدفع بأعداد هائلة من المهاجرين الأتراك من أصحاب الدخل المحدود إلى بعض دول الاتحاد مثل ألمانيا وفرنسا وغيرها لتحسين مستوى معيشتهم، وبالتالي ظهور إمكانية انتشار السلع التركية الرخيصة في دول الاتحاد ومنافستها للصناعات المحلية[1].

- **العامل الجغرافي:** حيث يقع ما يقارب 3% من مساحة تركيا في أقصى الطرف الشرقي من جنوب أوروبا، وهو ما يطلق عليه تراقيا، وتقع مدينة اسطنبول في هذا الإقليم، أما الجزء المتبقي من مساحة تركيا وهو الأناضول وآسيا الوسطى فيقع في آسيا، وتحد تركيا كل من بلغاريا واليونان وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا وإيران والعراق وسورية، أما البحر الأسود فيحدها من الشمال، ويقول المعارضون لعضوية تركيا، إنها ليست جزءاً من أوروبا بطبيعتها الجغرافية أو البشرية، فيجب ألا تصبح جزءاً من الاتحاد[2].

يرى المعارضون لانضمام تركيا بأن انضمامها سيؤدي إلى اقتراب أوروبا من حدود منطقة يعدونها أكثر المناطق خطراً، فضلا عن العلاقات التركية المتوترة أصلا مع بعض البلدان المجاورة لها، ويدعمون ذلك بتقديم أمثلة من تاريخ تعامل تركيا مع جيرانها، فقد أغلقت تركيا حدودها مع أرمينيا، وما زال الجدل قائما حول اعتراف تركيا بالمذبحة المزعومة عام 1915.

يتخوف المعارضون من أن تتسبب الكثافة السكانية التركية بعدم توازن داخل الاتحاد الأوروبي، حيث يبدون تحفظاً حول أمر تحقيق تركيا نسبة عالية من الأصوات في الانتخابات التي ستقوم بها المؤسسات الأوروبية حيث يعود ذلك إلى التعداد السكاني الضخم في تركيا مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى فهي بهذا ستحقق الأكثرية في البرلمان الأوروبي، تتشارك

[1] Ibidem
[2] Ibidem

الدول التي تعارض عضوية تركيا الرأي حول التأثير الهائل الذي ستسببه تركيا بتعدادها السكني الضخم على البرلمان الأوروبي أولاً وعلى العديد من المؤسسات المندرجة تحت مظلة الاتحاد.

– **الدول المؤيدة والمعارضة لانضمام تركيا:** لابد أن هناك دولاً تؤيد دخول تركيا في الاتحاد الأوروبي، إلا أن معظم الدول الأوروبية كفرنسا وألمانيا قد اختارت الوقوف إلى جانب اليونان بسبب انزعاجهم من الخلاف التاريخي بين الدولتين وسيطرة تركيا على قبرص عام 1974، رغم لين الموقف اليوناني مع مرور الوقت نتيجة الشروط التي تفرضها علاقات الجوار مع تركيا إلا أنه يشهد توتراً في الكثير من الأوقات كذلك[1].

وشهدت تركيا في السنوات الأخيرة تدفقاً غير مسبوقاً الى أراضيها من اللاجئين السوريين الذين تجاوز عددهم ثلاثة ملايين، بالإضافة الى توجه مئات الآلاف منهم نحو الدول الأوروبية من خلال تركيا، وقد قادت هذه الموجات من الهجرة غير القانونية إلى اتفاق بين تركيا والاتحاد الأوروبي على خطة عمل مشتركة في مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي وتركيا في نوفمبر عام 2015 بهدف تنظيم الهجرة والحد من الهجرة غير الشرعية[2].

وفي مارس عام 2016 كرر كل من الاتحاد الأوروبي وتركيا التزامهما المشترك بإنهاء الهجرة غير النظامية من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، والتصدي لمهربي اللاجئين الذين كانوا سبباً في موت الآلاف منهم، وبلغ إجمالي كلفة خدمة اللاجئين في تركيا في الفترة بين 2016–2017 إلى ثلاثة مليارات يورو.

نتيجة للسياسية الناجمة عن كل تلك الحوارات والتغيرات السياسية تبدو خريطة الآراء للدول الأوروبية حول عضوية تركيا متباينة[3]

[1] MARCOU, Jean dilemmes et ambitions de la Turquie en méditerranée Comité d'études de Défense Nationale « Revue Défense Nationale » 2019/7 N° 822 ; p 141 à 146

[2] Ibidem

[3]الدول الرافضة لعضوية تركيا في الاتحاد الاوربي:

5) مستقبل عضوية الاتحاد الأوروبي

التوتر في العلاقة بين أنقرة وبعض الدول الاوربية تجدد بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا يوم 15 يوليو 2016، حيث دعا الاتحاد الأوروبي على لسان مسؤولة السياسة الخارجية آن ذاك في نوفمبر 2016 تركيا، التي وضحت التزامات الدولة المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي التي يتوجب عليها الوفاء بها وهي حماية ديمقراطيتها البرلمانية، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون والحريات الأساسية وحق الجميع في محاكمة عادلة، كما صوت البرلمان الأوروبي يوم 23 نوفمبر 2016 على قرار غير ملزم يقضي بتعليق

ألمانيا: المستشارة الألمانية أنجلا ميركل قالت: "يجب ألا تصبح تركيا أبداً عضواً في الاتحاد الأوروبي. سأتحدث مع زملائي في الاتحاد الأوروبي للتوصل لموقف مشترك حول هذه القضية من أجل أن نضع حداً نهائياً لمفاوضات انضمامها. "

النمسا: المستشار النمساوي كريستيان كيرن: المعايير الديمقراطية في تركيا غير كافية لانضمام هذا البلد للاتحاد الأوروبي.

بلجيكا: أعلن رئيس الوزراء البلجيكي شارل ميشال عن ضرورة وقف مفاوضات عضوية تركيا للاتحاد الأوربي معرباً عن ابتعاد تركيا بشكل كامل عن القيم الأوروبية.

-2.5 الدول المترددة إزاء عضوية تركيا

لوكسمبورغ: أفادت لوكسمبورغ أنه يجب مواصلة الحوار بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. ومع ذلك فهذا لا يكشف عن موقف واضح إزاء عضوية تركيا سواء دعم أو رفض

الدنمارك: تتعامل الدنمارك مع أنقرة في علاقاتها بطريقة نفعية، وإدارة كوبنهاغن لا تتبنى موقفاً واضحاً سواء كان إيجابيا أو سلبا حيال مسألة عضوية تركيا.

بريطانيا: بريطانيا التي دخلت عملية الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، في الآونة الأخيرة كانت تظهر مواقف متغيرة في علاقاتها الدبلوماسية، حيث تدعم بريطانيا تاريخياً انضمام تركيا للاتحاد الأوربي ولكن مع تزايد الخوف من الهجرة غير الشرعية في الآونة الأخيرة فان ذلك حال دون وجود سياسة واضحة بشأن هذه المسألة.

-3.5 الدول المساندة لعضوية تركيا

فرنسا: فرنسا واحدة من الدول التي غيرت سياستها في السنوات الأخيرة إزاء تركيا. ففي عهد ساركوزي كانت فرنسا ضد عضوية تركيا. وتقدمت العلاقات بين تركيا وفرنسا بعهد هولاند في خط معين. أما بالنسبة لإدارة ماكرون فهي تعلن موقفها المساند لعضوية تركيا من خلال تصريحاتها" يجب أن نحفظ العلاقات مع تركيا."

وقال رئيس فرنسا إيمانويل ماكرون، "أتمنى عدم حدوث تصدع في العلاقات بين الجانبين. تركيا شريك مهم ضد العديد من الأزمات التي نوجهها معا، خاصة ضد أزمة اللاجئين والإرهاب . "

أيرلندا: أيرلندا تؤيد نظرياً عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي ومع ذلك قد عبرت إدارة دبلين عن قلقها إزاء ابتعاد تركيا عن القيم الأوروبية.

إيطاليا، مالطا، إسبانيا والبرتغال: الدول المجاورة لتركيا في البحر المتوسط تؤيد تقدم المفاوضات. إذ يعتقد دول البحر المتوسط الأعضاء في الاتحاد أن انقطاع المفاوضات سيؤدي إلى نتيجة عكسية وسيكون من الصعب البدأ بها من جديد إذا غير الاتحاد الأوروبي رأيه حيال هذا الشأن.

فنلندا والسويد: فنلندا والسويد من بلدان الشمال الأوروبي وهي داعمة لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. والحكومة الفنلندية تبدي موقفاً داعماً أكثر وضوحاً حيال هذا الأمر.

وقال وزير الخارجية الفنلندي تيمو سويني "إن من المفيد إجراء حوار دائم، نعرف أن هناك بعض المشاكل فيما يتعلق بحقوق الإنسان في تركيا لكني لست مع قرار وقف المفاوضات. "

استونيا ولاتفيا وليتوانيا: ترى دول البلطيق الثلاث (لاتفيا، استونيا وليتوانيا) تركيا كشريك موثوق به في مجال الأمن والدفاع في الناتو. ومع ذلك، فإنها تكشف عن ضرورة تطبيق قواعد العضوية على الجميع بما فيها تركيا.

بولندا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، المجر، رومانيا، بلغاريا: يعد الأمن والعلاقات مع روسيا من أولويات السياسة الخارجية في دول أوروبا الشرقية هذه. وعلى الرغم من النهج الإيجابي لهذه البلدان حيال عضوية تركيا، لا يوجد رأي عام قوي (قاعدة جماهيرية قوية) بخصوص هذا الشأن. فعلى سبيل المثال، جمهورية التشيك وبولندا لا تضعان على الاطلاق عضوية تركيا على جدول أعمالها بينما اعربت رومانيا عن دعمها لانضمام تركيا منذ عدة سنوات.

كرواتيا وسلوفينيا: سلوفينيا، ليس لديها أي مخاوف حول تركيا، بينما لا تزال كرواتيا مترددة في الإعلان عن موقفها بشكل صريح. كلا البلدين يعبران عن انفتاحهما لفكرة الانضمام في حال ضمان تحقيق الشروط اللازمة من قبل تركيا.

اليونان وقبرص الجنوبية: تدعم اليونان وقبرص الجنوبية عضوية تركيا بشروط معينة، تعتقد كلتا الدولتين أن انضمام أنقرة للاتحاد الاوربي سيكون بمثابة تطور مهم في إقامة علاقات سلمية.

مفاوضات انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، بسبب ما رآه أنه استخدام للقوة المفرطة من قبل الحكومة التركية ضد الذين دعموا انقلاب.

نشر الاتحاد الأوروبي في 17 أبريل 2018 تقريراً حول الشأن التركي في عام 2018، تضمن اتهامات حول تراجع ملحوظ في مجالات سيادة القانون والحقوق الأساسية وحرية التعبير في تركيا ثم في 14 مارس 2019 وافق البرلمان الأوروبي على التقرير الخاص بتعليق محادثات انضمام تركيا[1].

-فكرة الشراكة مع الاتحاد بدلاً من العضوية الكاملة لتركيا

يقترح بعض المسؤولين بالاتحاد الأوروبي استبدال فكرة انضمام تركيا الى الاتحاد بعقد شراكة معها، إذ قال مفوض العلاقات مع دول الجوار والتوسعة بالاتحاد الأوروبي[2]، إن تعليق المفاوضات الدائرة منذ عام 2005 بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي، أعاق الطريق أمام شراكة واقعية بديلة بين الجانبين، مقترحاً استبدال العضوية الكاملة للاتحاد الأوروبي بتوسيع اتفاقية الاتحاد الجمركي بين أوروبا وتركيا، لتشمل مجالات مختلفة مثل الطاقة والهجرة وإعادة إعمار سوريا، وكانت الدول الأوروبية قد جمَّدت هذه الاتفاقية[3].

- **مآلات انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي في المستقبل**

من المتوقع أن يعلق البرلمان الأوروبي مفاوضات انضمام تركيا الى الاتحاد لمدة طويلة احتجاجاً على التطورات السياسية القائمة في تركيا، وأدلت مقررة للشؤون التركية داخل البرلمان

[1] European Parliament. Report on the 2018 Commission Report on Turkey. Resolution adopted in plenary session, Strasbourg, 13 March 2019 (based on 2018 findings). Official Document P8_TA(2019)0200. Brussels: European Parliament, 2018, pp. 1–12.

[2] يوهانس هان

[3] GÖRGÜLÜ Aybars DARK MEDREST and Gülşah,;p 23-32

الأوروبي منذ 5 سنوات في تصريحاتها إلى تصويت البرلمان الأوروبي لصالح تعليق محادثات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، على خلفية التراجع السياسي والديمقراطي الشديد لأنقرة[1].

جاءت ردة الفعل الأوروبية على الانقلاب الفاشل في تركيا حذرة وباردة، إذ تأخرت غالبية العواصم الأوروبية عدة ساعات في إدانة محاولة الانقلاب، مما أثار حفيظة وانتقاد المسؤولين الأتراك، إلا أن سياق التوتر الأخير في علاقات الجانبين، إضافة الى التركيز على انتقاد إجراءات الطوارئ التي أعلت عنها في تركيا، والتهديد المباشر والمتكرر بإيقاف مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي، كل ذلك زاد من الاستياء التركي، ما دفع أنقرة لاتهام الأوروبيين بالتحيز والتحامل[2].

بالرغم من التصريحات الغاضبة، استمر أنقرة على الدوام بتمسكها بفكرة الانضمام الى الاتحاد الأوروبي، وتسعى على الدوام للإعلان عن إصلاحات سياسية واقتصادية وقضائية لديها، تتماشى مع شروط الاتحاد الأوروبي، مشددة على أن عضوية الاتحاد الأوروبي تظل إحدى أولويات أهدافها الاستراتيجية رغم توقف محادثات الانضمام وتعثرها أكثر من مرة.

وأيضاً فإن قرار تعليق أو تجميد المفاوضات بشكل مؤقت ليس ملزماً للقادة الأوروبيين، وسيبقى قراراً وارداً يؤثر على العلاقات بين الطرفين ويستدعي موافقة المجلس الأوروبي الذي يتكون من رؤساء الدول الأوروبية الاثنين والعشرين، لذلك فهو يعبر عن مرحلة جديدة في العلاقات التركية والأوروبية، ما يعني توجيه دعوة قوية من الأوروبيون إلى الأتراك من جديد.

وجدير بالذكر أن تركيا ليست عديمة البدائل، لكن الأمور لن تصل إلى حد وضع نهاية لحلم تركيا الأوروبي، فهي تريد توسيع دائرة علاقاتها السياسية والاقتصادية، مع أنها تتمتع

---

[1] خلال الأعوام الأخيرة، وفي أكثر من محفل، كرَّر الرئيس التركي القول بأن بلاده لن تستمر في طلب الانضمام للاتحاد الأوروبي في ظل هذه الظروف، وهي لم تعد بحاجة له. ففي لقاء جرى بين الرئيس أردوغان والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بباريس، أشار أردوغان أن تركيا تعبت من الانتظار حيال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن الاتحاد لم يفِ بوعوده بشأن تقديم المساعدات للاجئين المقيمين في بلاده.

[2] https://katipiri.nl/wp-content/uploads/2018/11/Turkey-report-2018-final.pdf

بصفة "شريك حوار" مع منظمة شانغهاي للتعاون لكن الانضمام لها يتطلب شرطين من تركيا وهما التخلي عن مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والخروج من حلف الشمال الأطلسي، وعند دراسة التطورات السياسية الراهنة فهو أمر لا يمكن لتركيا أن تفعله[1].

و كنتيجة بين فرص الانضمام المستحيلة أو القطيعة الكاملة، يكمن طريق ثالث بإمكان أنقرة أن تسلكه في ترسيم علاقتها مع أوروبا يكفل لها تحرراً معقولاً من الوصاية، وذلك عبر سحب طلب الانضمام الرسمي، والتركيز على الميزة التي تمتلكها بوصفها الدولة الوحيدة غير العضو التي تنخرط مع أوروبا في اتحاد جمركي قابل للتوسع والتطوير، إذ يمكن لأنقرة التركيز على البدائل المذكورة من أجل إدارة العلاقات مع أوروبا بشكل أكثر مرونة وكذلك من أجل التخلص من الحالة النفسية المجهدة التي آلت إليها تركيا جراء ما تواجهه من ضغط وقيود فرضت عليها نتيجة شروط عضوية الاتحاد الأوروبي، إلى جانب تعويض جوانب التعاون السياسي والأمني والثقافي عبر برامج الشراكة الأوروبية التي تستهدف دول الجوار على مبدأ "التوافق الطوعي "أكثر من الشروط الأوروبية الصارمة، و خير مثال، ما حصل مع بعض البلدان مثل النرويج التي تمتلك مستوى رفيع من العلاقات مع الاتحاد الأوروبي في نطاق محدد من الشراكة رغم أنها ليست عضواً في الاتحاد[2].

[1] Ibidem
[2] Ibidem

الفصل الثالث: تقييم توازن العلاقات الاقتصادية في إطار الشراكة.

إن تقييم توازن العلاقات الاقتصادية في إطار الشراكة الاقتصادية يتطلب مراعاة العديد من العوامل والجوانب المختلفة أهمها ما يخص التجارة والتوازن التجاري، يجب تقدير حجم التجارة بين الأطراف المشاركة ومعدلات النمو، وتحليل التوازن التجاري بين البلدان المشاركة، حيث يجب معرفة ما إذا كان هناك فيما يخص فائض تجاري أو عجز، ويجب كذلك تقدير تأثير التجارة على الصناعات وقدرتها على المنافسة.

فيما يخص الاستثمار والتحسين البنيوي، يجب تقييم مدى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمشروعات الاستثمارية، والتحقق من مدى التحسين البنيوي وتطوير البنية التحتية.

فيما يخص التعاون الصناعي والتكنولوجي، يتعين تقييم تبادل التكنولوجيا ونقل المعرفة، ومراعاة مدى التعاون في مجالات مثل البحث والتطوير والابتكار.

فيما يخص التنمية المستدامة والبيئة ينبغي تقييم الجهود المبذولة لتعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة، ومعالجة قضايا مثل إدارة الموارد الطبيعية وتقليل انبعاثات. الكربون.

فيما يخص التعاون البيني وتعزيز القدرات يجب تقدير مدى تحقيق التعاون بين الأطراف وتعزيز القدرات والتدريب، يجب معالجة مسائل التحول وتحقيق التوازن في القوى العاملة.

فيما يخص العدالة الاقتصادية والاجتماعية يجب تقييم تأثير العلاقات الاقتصادية على العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر والتفاوت، ويجب مراعاة مدى تحسين فرص العمل والمستويات المعيشية.

فيما يخص إدارة الديون والاستدامة المالية: ينبغي تقييم التأثير المالي للعلاقات الاقتصادية على الديون والاستدامة المالية.

القضايا القانونية وحل النزاعات: يتعين التحقق من وجود آليات لحل النزاعات والالتزام بالقوانين والاتفاقيات.

يتوقف تقييم توازن العلاقات الاقتصادية على مدى تحقيق الأهداف المشتركة والمصالح المشتركة بين الأطراف المشاركة، يجب أن يكون التقييم شاملاً ويشمل مجموعة متنوعة من العناصر لضمان تحقيق التعاون الاقتصادي المستدام والمنصف.

سنتناول ذلك من خلال تحديد نطاق الشراكة الاورومتوسطية، في المبحث الأول، ثم المبحث الثاني: حدود الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية، والمبحث الثالث: الشراكة الاورومتوسطية، نظام جهوي للعولمةrégime régional de la mondialisation

المبحث الأول: نطاق الشراكة الاورومتوسطية

يتمثل الهدف المعلن للشراكة الاورومتوسطية بشكل عام في جعل المنطقة فضاء للحوار والتبادل والتعاون، من أجل تحقيق والاستقرار والازدهار، وترسيخ مبادئ الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وتنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا بشكل مستديم، وذلك بمحاربة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات.

ومن بين محاسن الشراكة الاورومتوسطية: تعزيز التعاون الاقتصادي اذ تهدف الشراكة إلى تعزيز التبادل التجاري والاستثمار بين الدول الأوروبية والمتوسطية، مما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي في المنطقة.

كذلك تعزيز الاستقرار السياسي، إذ تسعى الشراكة إلى تعزيز الاستقرار السياسي في المنطقة عبر التعاون في مجالات مثل الأمن ومكافحة الإرهاب وتعزيز حقوق الإنسان.

وتساهم الشراكة في تعزيز التفاهم الثقافي بين الدول المشاركة من خلال تبادل الخبرات والتعارف على الثقافات المختلفة في المنطقة، وتناول الشراكة القضايا البيئية وإدارة الموارد الطبيعية، مع التركيز على الحفاظ على البيئة وتحسين استدامة الموارد.

وتقدم الشراكة دعمًا لتطوير قطاع التعليم والبحث العلمي في المنطقة، مما يساهم في تعزيز مستوى التعليم والابتكار، كما تعمل الشراكة على مكافحة التحديات المشتركة مثل الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، وغيرها من خلال التعاون الثنائي والإقليمي، وتسعى الشراكة إلى تعزيز التعاون في مجالات الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

ويعتمد حصد هذه المحاسن على فعالية تنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة وتعاون الدول المعنية.

سنتناول نطاق الشراكة من خلال ابراز محاسنها كما يلي مطلب أول: ربط اقتصاديات المتوسط بالاقتصاد الأوروبي الذي يمثل قطبا جهويا ذو تأثير عالمي، ثم مطلب ثان؛ تعزيز الحوكمة الاقتصادية

مطلب أول: ربط اقتصاديات المتوسط بالاقتصاد الأوروبي قطب جهوي ذو تأثير عالمي.

تسعى دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط من وراء الشراكة الاورومتوسطية أساسا، إلى الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية العالمية وذلك لجعلها كمحرك للتنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، لاسيما وأن العالم شهد ظهور تجمعات وتكتلات كثيرة مثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، ولبلوغ هذه الغاية ينبغي على الدول الأوروبية أن توفر وضعا أفضليا متميزا لمنتجات دول جنوب المتوسط، بالإضافة إلى زيادة حجم المساعدات المالية والفنية لتنمية اقتصاديات هذه المنطقة ودعم عمليات التحرير والإصلاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها.

من المفروض أن تمكن الشراكة دول جنوب المتوسط من جلب رؤوس الأموال من أجل اقتصاداتها الوطنية، وتطوير الاستثمارات المحلية، إضافة الحصول على مساعدات وقروض مالية والاستفادة من نقل التكنولوجيا[1].

في إطار تبادل المنافع ستستفيد أوروبا من شراكتها مع الجنوب، من سوق واسعة يقدر عدد سكانها بـ 200 مليون نسمة (أي 200 مليون مستهلك محتمل)، كما تتوفر على منطقة غنية بالغاز والبترول والفوسفات، وكذا الموارد البشرية التي هي قابلة للتجنيد و الاستغلال في إطار مشروع مستقبلي، أما استفادة الدول الجنوب المتوسطية من هذه الشراكة ومنطقة التبادل الحر فتكمن في تحسين القدرة التنافسية بواسطة، إزالة الحماية الجمركية والانفتاح على الخارج، كما يمكن أن تؤدي إلى تأهيل اليد العاملة وتطوير القطاعات القادرة على التصدير، بالإضافة إلى ترقية البحث العلمي والتكنولوجي وإعطاء حركية أكثر لتشجيع الإصلاحات الاقتصادية بجدية أكثر وإحداث قطيعة مع الممارسات السابقة في ظل الاقتصاد المركزي أو الموجه.

[1]COMOLET Emmanuel, MADARIAGA Nicole, MEZOUAGHI Mihoub, « Croissance et intégration commerciale EuroMed : peut-on parler d'un coût de la non-Méditerranée ? » Dans MacroDev Éditions Agence française de développement, Éditions Agence française de développement,2013, p 1 à 24

وما يجب الإشارة إليه أن تطوير النسيج الاقتصادي المتوسطي في إطار التعاون مع الدول الأوروبية لا يمكن أن يتم إلا من خلال الانتقال الصناعي والتكنولوجي من الشمال إلى الجنوب المتوسطي من خلال وحدات إنتاجية تسير في إطار ما يسمى بعقود المؤسسات المشتركة (Joint–Venture).

فبالنسبة لأروبا " الشراكة تعني مصالح مشتركة تهدف إلى تكثيف المبادلات الاقتصادية والتعاون في المنطقة"، وتفسر أيضا على أنها توسيع للدعم الأوربي لحكومات ودول تعاني من مشاكل متعددة، أنها ببساطة دعوة للتفتح، فالشراكة بهذا المعنى دعوة للاندماج في الاقتصاد العالمي ومواكبة المستجدات العالمية في مختلف الميادين.

وبالنسبة لدول جنوب وشرق المتوسط تمثل الشراكة أداة جوهرية لمواجهة التغيرات العالمية، ومواكبة التحولات الجديدة في المنطقة، ويتطلب منها ذلك إصلاحات وتغيرات جذرية في هيكلتها الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، لذلك فالشراكة بين طرفين مبنية على المصالح المشتركة وعلى التقارب والتعاون في جميع المجالات الاقتصادية، المالية، السياسية، الاجتماعية والثقافية[1].

فالاتحاد الأوربي اتجه إلى إقامة شراكة مع دول جنوب وشرق المتوسط، لاعتبارات تاريخية وجغرافية، حيث كانت معظم دول المتوسط مستعمرات للعديد من الدول الأوربية، فتوطيد العلاقة هنا سمح بتطوير علاقة التعاون وتطويرها إلى علاقة حوار بين الطرفين، ثم جعلها شراكة حقيقية تتماشى والتطورات العالمية وتساعد على الاندماج العالمي، معززة بذلك ثقلها الاقتصادي ووزنها السياسي في تحد لمشروع –الشرق أوسطي–الأمريكي الأصل[2].

---

[1]كتاب زهية، الشراكة الاورومتوسطية، أبعادها ورهاناتها، أطروحة دكتوراه، القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2019؛ ص77

[2]أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001،2000؛ ص61 و ما بعدها.

إن العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية سواء المبنية منها على علاقة التبعية أو الاعتماد المتبادل بين ضفتي المتوسط تخلق بمجموعها عوامل تحث على بناء إطار إقليمي للتعاون الأورومتوسطي، فالحاجة إلى ترقية مثل هذه المصالح، طالما أن هذه الأخيرة باتت تحكم المواقف والعلاقات، وباتت كل دولة منفردة أو ضمن تكتل أو مجموعة تبحث عن مصالحها، بل أصبح صراع مصالح لا إيديولوجيات.

فالتجمعات القائمة بدأت تشكل تحديًا جديد على بلدان جنوب المتوسط، لعدم التساوي مع الدول المتقدمة التي تقع معها تحت نفس القوانين التجارية من خلال اتفاقية عالمية تعدل بين الجميع، وبالتالي بدأت هذه التكتلات تدفع الدول المتوسطية باتجاه البحث عن تكتل أو قوة اقتصادية تلتقي معها للاستفادة من مزايا الانتساب إليها، وقد التقت الأهداف والمصالح لضفتي المتوسط في قوقعة واحدة لمواجهة هذه التحديات والرهانات الاقتصادية من خلال إعلان برشلونة **1995م** للشراكة والتعاون الأورومتوسطي[1].

ويتمثل المفهوم المطروح للشراكة الاورومتوسطية في إعادة تنميط العلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها على ضفاف المتوسط بناءًا على ما تقتضيه مصالحها السياسية والأمنية، وقد أستبدل الطرح الجديد لفكرة الشراكة إلى التعاون الاقتصادي كمحور للعلاقات التي يمكن تعزيزها في منطقة البحر المتوسط، في ضوء المصالح المشتركة وحجم المبادلات التجارية، مما سيؤدي إلى تطور العلاقات السياسية والثقافية والاجتماعية بين دول وشعوب المنطقة[2].

يمثل البعد الإقليمي واحدا من أكثر جوانب الشراكة اهمية، حيث أنه يشمل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية (التعاون الإقليمي)، لهدف تشكيل قوة إقليمية جديدة لها مكانتها عالمياً، ويؤهل المنطقة لمواجهة تحديات العولمة، على الرغم من كل العقبات التي تقف في

[1] كتاب زهية، المرجع السابق.
[2] نفس المرجع

طريق تشكيل هذه القوة الإقليمية، إلا أن التعاون الإقليمي له تأثير استراتيجي كبير أيضا حيث يتناول المشكلات الشائعة لدى العديد من الشركاء المتوسطيين مع التأكيد في الوقت نفسه على الجوانب الوطنية،

ويدعم البعد المتعدد الأطراف ويكمل العمل الذي يتم على المستويات الثنائية بين الدول يقوم التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط على مستويات عالية من التنسيق والشراكة والتعاون، وقد تجسدت فعليا هذه الشراكة في إطار مجموعة من البرامج الإقليمية، والتي اصبحت أكثر قوة ابتداء من عام 1995 في إطار مسار برشلونة الذي أسس لمسار بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين لتوثيق التعاون في ثلاثة مجالات رئيسية هي: الحوار السياسي والأمن، الشراكة الاقتصادية والمالية، الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

قامت استراتيجية للاتحاد الأوربي على ضبط مسارات التفاعل والتعاون مع دول الجوار المتوسطي، وقدمت لذلك مجموعة من العمليات والبرامج الرامية إلى تنفيذها وتجسيدها، فكانت الجهود في البداية تركز كثيرا على تقييم الوضع الراهن والاحتياجات والأولويات، ومن ثم تحديد الموضوعات ذات الاهتمام المشترك والتي تسمح بالتبادل ولتداول في المعارف والخبرات مع التركيز على الأهداف المشتركة، فتم وضع استراتيجيات مشتركة تم تجسيدها إلى مشاريع ملموسة، بالإضافة إلى عقد اجتماعات سياسية رفيعة المستوى بانتظام لترجمة هذه الالتزامات السياسية إلى عمل على أرض الواقع وفق المتطلبات والاولويات.

أدى التعاون الإقليمي إلى اعطاء ابعاد استراتيجية للمواضيع المطروحة، محل اهتمام جميع الشركاء المتوسطيين، فقد ادت المقاربات التي تم تقديمها من طرف الاتحاد الاوربي في إطار تكاملي تعاوني إلى فرض– نمط من التوافق (المفروض) ولحوار السياسي الديناميكي والمستمر[1].

[1]أهمية التعاون الإقليمي في إطار الشراكة الاورومتوسطية د .هشام عبد الكريم و .خيرة بن عبد العزيز، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 161 العدد السابع(7) جويلية2014 ، ض 148-163

لقد تبلورت نماذج جديدة لتحقيق المصالح المشتركة، من خلال تبادل المنافع والمشاركة في المصالح، إذ اهتم الاتحاد الأوروبي بالقضايا الاجتماعية وإيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها شعوب الجنوب المتوسطي من مكونات ومتطلبات تحقيق مفهوم الأمن المعاصر، حيث أن ازدياد حدة المشكلات بنتائجها السياسية على الأمن والاستقرار في دول الجنوب سوف___ ينعكس بالتأثير على الأمن الأوروبي سواء في شكل مباشر أو غير مباشر، لهذا يحاول الاتحاد الأوربي بلورة مفاهيم مجتمعية مشتركة تحقق الاستقرار وتؤدى إلى تطوير الهياكل السياسية والاقتصادية وبلورة قيم اجتماعية محددة بمواصفات انتقائية توفر على الاتحاد الاوربي القدرات اللازمة على متابعة مختلف التهديدات الخارجية والتحكم فيها والقدرة على معالجتها[1].

فقد دعا الخبراء إلى ضرورة تجديد " سياسات التقارب الحالية "بشكل أكثر وضوحا وأكثر ضمانا للمصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية على المستوى القريب والبعيد لكل الأطراف، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار:

العمل مع الشركاء على تقليص التباينات، بتجسيد مسار لرؤية واضحة وخلق فضاء– للتفاهم والقيم المشتركة القائمة على أساس التكامل الاقتصادي المتزايد، علاقات سياسية وثقافية مكثفة، وتعاون قوى على الحدود، والوقاية المشتركة للصراعات، ضمان الاستقرار الإقليمي عن طريق التعاون ولتبادل الثقافي[2].

تسعى الدول الاورومتوسطية من خلال البرامج والاتفاقيات الى تشكيل فضاء من التعاون الاقتصادي والتبادلات التجارية، وتسهيل الاستثمارات في الفضاء المتوسطي بالرغم من دخول دول جنوب المتوسط في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك عوامل معقدة تؤدي لنتائج غير عملية لهذه الاتفاقيات الثنائية التي يتم ابرامها ثم الالتزام بها، إلا أنها تدرك ضرورة

[1]منصري نجاح، نفس المرجع السابق ص.155-160

[2]المفوضية الأوروبية، مكتب تعاون يورو مید ، 2010 ،ص 58؛

وحتمية الدخول في مثل هذه التكتلات والأسواق ومنافسة التكتلات الاقتصادية الأخرى التي ما فتئ العالم يشهدها بصورة مستمرة، على غرار انتشار الأزمات المالية ومبادئ العولمة الاقتصادية والتحرير المالي، إضافة إلى نمو المتطلبات الضرورية واللازمة للتنمية في مختلف الدول سواء النامية أو المتطورة على حد سواء، حيث أصبحت كل الدول تسعى إلى إقامة علاقات واتفاقيات اقتصادية دولية وإقليمية سواء على الصعيد الثنائي أو متعدد الأطراف، خصوصا بعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة، والذي أرست قواعد نظام تجاري جديد يقوم على ضرورة تحرير المبادلات التجارية[1].

ولم تكتفي بعض الدول بهذه العلاقات والاتفاقيات بل عملت على الاتحاد والانصهار في كيان اقتصادي واحد، قصد مواجهة مختلف تحديات التنمية سواء الداخلية أو الخارجية، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية الاقليمية على غرار الاتحاد الأوروبي.

حيث جاء في الرسالة التي نشرتها المفوضية الأوروبية وخدمة العمل الخارجي الأوروبي في 8 مارس 2011، في الفصل 5 المعنون "تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة": "من الضروري لبلدان المنطقة تنشيط اقتصاداتها لتعزيز النمو الذكي المستدامة والشاملة، وتطوير المناطق الأقل حظا وخلق فرص العمل بما يتماشى مع معايري العمل الدولية. وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي لها دور حيوي في خلق فرص العمل، ولكي تزدهر فإنها تحتاج إلى إطار تنظيمي قوي يفضي إلى إنشاء الأعمال التجارية والشركات، و أبدى الاتحاد الأوروبي استعداده للمساعدة في هذا الصدد من خلال حوار السياسات والتعاون في إطار برنامج العمل الصناعي الأورو–متوسطي."لذا يجب على الاتحاد الأوروبي تقديم علاقة جديدة مع الدول المجاورة له، كمتابعة للبلاغ الصادر في 11 مارس 2003حيت تلتزم الدول المتوسطية الأعضاء حقا بمسار الإصلاحات بمجرد حدوث إصلاح مؤسساته وتوسيع نطاقها[2]،

[1]بن سمينة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث – عدد 09/ 2011؛ ص151-163

وسيتعين على الاتحاد الأوروبي أن يقدم لدول الضفة الجنوبية مكتسبات مشتركة بدون المؤسسات من أجل تحفيز الالتزام بالإصلاحات المتوقعة[1]

مطلب ثان؛ تعزيز الحوكمة الاقتصادية، ودعم التنمية المستدامة

الحوكمة الجيدة ترتكز على مبادئ، تتلخص سماتها بما يلي:

– المشاركة: أي حق الجميع بالتعبير عن آرائهم واسماع أصواتهم في القضايا التي تهم المجتمع.

– حكم القانون: من خلال تطبيقه دون تحيز، وخصوصاً حقوق الإنسان.

– الشفافية: تعني إتاحة المعلومات لمن يهمهم الأمر دون إبطاء وبشكل واضح.

– الاستجابة: وجوب قيام المؤسسات والفعاليات بخدمة جميع الأطراف المعنية.

– توافق الآراء: الحوكمة الجيدة تقتضي توافق الآراء حول مصالح المجموعات، وكل ما يمكن فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات.

– العدالة: وتعني إعطاء الرجال والنساء على حد سواء الفرص للحفاظ على رفاهيتهم أو تحسينها.

– الفعالية والكفاءة: قيام المؤسسات والفعاليات بتحصيل نتائج تتماشى مع الاستخدام الأفضل للموارد.

– المساءَلة: فيها يخضع متخذو القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني إلى المحاسبة من قبل الشعب والمؤسسات ذات المصلحة[2].

[1] Commission Européenne, 2018, p. 08

[2] YOUSFI Amel, La dimension de la bonne gouvernance ; Revue Algérienne des Sciences Juridiques et Politiques Volume 50, Numéro 4,2013, p 51-71,

– رؤية استراتيجية: لا بد أن تكون لدى القيادة والشعب رؤية ثاقبة، وطويلة الأمد حول الحوكمة الجيدة والتنمية الإنسانية، فضلاً عن إدراك التعقيدات التاريخية والثقافية والاجتماعية التي تستند إليها تلك الرؤية.

هذه هي مبادئ وسمات الحوكمة الجيدة بمكوناتها الاقتصادية والسياسية والإدارية، ولعل أهم مبادئ وسمات الحوكمة الاقتصادية تلك المتعلقة بكفاءة استغلال الموارد الطبيعية وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي وتوظيف الموارد البشرية بمؤهلاتها المختلفة، فضلاً عن القضاء على الفساد والعمل بحكم القانون وتنفيذ أحكامه[1].

يقتضي تحقيق أهداف الحوكمة الاقتصادية إعداد استراتيجية تتضمن ما يلي:

- الفترة الزمنية للاستراتيجية وتحقيق الأهداف المتوخاة
- البرامج والمشاريع المعتمدة للتنفيذ في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
- وسائل لتنفيذ تلك المشاريع وكيفية اختيار المستشارين والمقاولين للقيام بمهامهم
- مصادر تمويل البرامج والمشاريع المعتمدة، بما في ذلك المصادر المحلية والخارجية
- دور القطاع الخاص وإسهامه في تمويل البرامج والمشاريع وتنفيذها
- وضع آليات للإشراف والمراقبة على التنفيذ واتخاذ الإجراءات المناسبة لإنجازه بحسب الخطط والمواعيد المحددة[2]

ومن أهم أهداف الحوكمة الاقتصادية ما يلي:

– القضاء على الفقر وتحقيق تنمية مستدامة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وبناء القدرات الذاتية.

[1] CARDWELL, Paul James, op.cit. p. 219-241 ;
[2] YOUSFI Amel, op.cit., p51-71,

– تعزيز السياسات وآليات تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة وتوفير الماء والكهرباء للسكان كافة، وخصوصاً في القرى والأرياف.

– إتاحة فرصة المشاركة في القرارات لجميع الأطراف المعنية وعلى كل المستويات.

– إزالة التشوهات التي تعتري الأسواق والأسعار والضرائب ودعم السلع والخدمات.

– العمل على ضبط الخلل في الموازنة العامة والميزان التجاري وميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية.

– تعزيز مناخ الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة للقوى العاملة.

ولكي تحقق الحوكمة الاقتصادية أهدافها لا بد من أن تتوافر لها المقومات اللازمة، ومن بينها ما يلي:

- حكومة رشيدة تتمتع بالكفاءة الإدارية ولديها إلمام بالترابط ما بين الحوكمة الاقتصادية والحوكمة السياسية.

- سياسات اقتصادية وتشريعات وإجراءات واضحة يتم تطبيقها بموجب أحكام القانون.

- مؤسسات وأجهزة اقتصادية وفنية قادرة على تقديم النصح والمشورة للحكومة ومؤسساتها العامة بموجب دراسات ميدانية واقعية.

يستند تعزيز الحوكمة الاقتصادية إلى نفس المبادئ التي تنطبق على جميع المجالات السياسات الأخرى. وتغطي هذه المبادئ عددا من جوانب صنع السياسات، مثل الإرادة السياسية، والقوانين والقواعد التنظيمية، والعمليات الداخلية، والتدقيق الخارجي

يعتمد تعزيز الحوكمة اعتمادا أساسيا على زيادة الشفافية والمساءلة لاسيما في سياسات الحوكمة وأداء المؤسسات العمومية[1]

[1]Ibidem

1. تعزيز الحوكمة في الوظائف الاقتصادية الحكومية الرئيسية مؤسسات المالية العامة

2. نشر بيانات المالية العامة والتواصل مع الجمهور: يتعين تطبيق منهج استباقي لضمان نشر معلومات حديثة ومهمة عن الموازنات والنفقات العامة الحكومية، وقد تظل الوثائق والقوانين في صيغتها الرسمية، كالجرائد الرسمية، مبهمة بالنسبة للجمهور، لذلك تتطلب زيادة الشفافية من خلال النشر في صيغة يسهل على المستخدمين فهمها، علاوة على ذلك، يتعين نشر هذه المطبوعات في وقت ملائم لتحقق الفائدة المرجوة منها، وأتاح عدد من بلدان المنطقة، مثل مصر وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان فرصة أكبر للجمهور للاطلاع على معلومات الموازنة.

3. تبسيط القواعد والتنظيم: الهدف من ذلك هو الحد من درجة التعقيد في عمليات مؤسسات المالية العامة وقواعد الإدارة المالية العامة ونظمها ذات الصلة؛

4. تعزيز المساءلة والنزاهة على مستوى المؤسسات وموظفي الخدمة المدنية؛

5. تحسين آليات المشتريات العامة: تقوم عمليات الشراء السليمة على الإعلان عن مناقصات تنافسية وإتاحة المعلومات اللازمة للجمهور في الوقت الملائم، وتوجد آلية لتقديم الشكاوى تتضمن ضوابط وتوازنات كافية. ويتم إنفاذ المساءلة من خلال مراقبة التكلفة السنوية للمشروعات وسير العمل بها والتدقيق اللاحق عليها من خلال مدققين خارجيين.

6. تعزيز عمليات التدقيق والضوابط الداخلية: يتضمن ذلك زيادة عمق واتساع نطاق عمليات التدقيق وتعزيز الثقة فيها[1].

7. زيادة مساءلة المؤسسات المملوكة للدولة: لتحقيق هذا الهدف، يمكن الالتزام بذات المبادئ

[1] Ibidem

التي يستند إليها في تعزيز الحوكمة الاقتصادية بوجه أعم (مثل تشجيع النزاهة وتعزيز الضوابط الداخلية وإنفاذ القواعد التنظيمية)، علاوة على ذلك، يمكن تحسين مجالات محددة، كضمان مهنية وشفافية تعاملات المؤسسات المملوكة للدولة مع الكيانات التابعة المملوكة لها بالكامل ومع القطاع العام عموما، وإخضاع المؤسسات المملوكة للدولة لمعايير حوكمة الشركات المطبقة على شركات القطاع الخاص، وسيسهل تحقيق ذلك من خلال وضع سياسات وإطار قانوني ومؤسسي للرقابة المالية على الشركات العامة.

1) إتاحة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية

يمكن ضمان إتاحة المعلومات من خلال إصدار قوانين تنص على ذلك، ويتطلب إنفاذ هذه القوانين توافر قدرات كبيرة نظرا لما يترتب عليها من توافر المعلومات في صيغة جاهزة للنشر لدى المؤسسات العامة التي يجب أن يكون لديها أيضا ما يكفي من الموارد لتلبية طلبات الجمهور، وللتكنولوجيا دور كبير في هذا الصدد، نظرا لأن إنشاء البوابات الإلكترونية من شأنه تسهيل إتاحة المعلومات في نهاية المطاف، فمثلا في عام 2016، أنشأت تونس جهازا مستقل لضمان إتاحة المعلومات، وهو جهاز ذو شخصية اعتبارية واستقلالية مالية لضمان إنفاذ هذا الحق الذي يكفله الدستور، وقام الأردن بجهود لتحسين إنفاذ قانون إتاحة المعلومات، بما في ذلك كجزء من عضويته في مبادرة الحكومة المفتوحة[1].

من شأن تشجيع مشاركة المجتمع المدني أن يسهم كذلك في تحسين الشفافية والمساءلة في القطاع العام، وأن يسمح بزيادة مشاركة المواطنين في صنع السياسات العامة، وهوما يرفع بالتالي مستوى كفاءة السياسات الحكومية[2].

[1] European Economic and Social Committee (EESC). Definitive EuroMed Report on the Social Economy and Entrepreneurship in the Euro-Mediterranean Region. Plenary Session, 19 September 2018. Brussels: EESC, 2018, pp. 1–45

[2] DE WULF Luc (Ed.), MALISZEWSKA Maryla (Ed.) "ECONOMIC INTEGRATION IN THE EURO-MEDITERRANEAN REGION", The CASE Network REPORTS NO89/2009,p15-30.

وقد تبنى الاتحاد الأوروبي، بالاشتراك مع الدول المتوسطة الشريكة في مشروع الشراكة الاورومتوسطية، إعداد استراتيجية متوسطية للتنمية المستدامةSMDD، وهذا تجسيدا لقرارات القمة العالمية للتنمية المستدامة، وكان لإعلان الأمم المتحدة حول الألفية والذي اشتمل أهداف الألفية الإنمائية « OMD » سنة 2000، وتنطوي هذه الاستراتيجية على توجه جديد فيما يتعلق بمفهوم الشراكة من أجل التنمية على المستوى الوطني و الجهوي، يختلف عما كان سائدا في السابق من خلال التركيز على الجوانب التجارية والاقتصادية.

2) الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة« CMDD»

في اجتماع الدول الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة بموناكو في نوفمبر 2001؛ أقرت البلدان المتوسطية والمجموعة الأوروبية بإعداد استراتيجية متوسطية للتنمية المستدامة، وتم تكليف اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة«CMDD» ، بمهمة القيام بإعداد مشروع الاستراتيجية، وتمت المصادقة على هذا المشروع من قبل القمة الاورومتوسطية الثانية لوزراء البيئة بأثينا في جويلية 2002، وتعكس هذه الاستراتيجية وعي مجتمعات الفضاء الأوروبي المتوسطي بعدم إمكانية الاستمرار في النمط الحالي للنمو والتنمية بالمنطقة، من خلال الاستمرار في الاستغلال المكثف وغير العقلاني للموارد والتعمير في المناطق الساحلية وتطوير الصناعة والسياحة بدون إطار تخطيطي ملائم، ودون تقليص للفوارق التنموية بين شمال وجنوب الفضاء الأوروبي المتوسطي[1].

وتعتبر الاستراتيجية، التي يتم تنفيذها من خلال مشروع الشراكة الاورومتوسطية وسياسة الجوار الأوروبية، إطار مشترك تسعى لتحقيق الملائمة والتوافق بين الالتزامات الدولية في مجال التنمية المستدامة والظروف الإقليمية للمنطقة، وكذا توجيه الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وإقامة شراكات نشطة وفعالة بين دول مختلفة في المستويات التنموية. كما تسعى الاستراتيجية الإدراج المنطقة في مسار التنمية المستدامة من أجل تعزيز السلم وتحقيق

[1] Ibidem

الاستقرار والرخاء، أخذا بعين الاعتبار، من جهة الفرص والإمكانات التي تزخر بها المنطقة، ومن جهة أخرى، مختلف نقاط الضعف والتهديدات المفروضة على دول الفضاء المتوسطي والمغاربي، وتركز الاستراتيجية على شراكة فعالة تقودها دول الاتحاد الأوروبي، من خلال وضع سياسات تعاونية ملموسة من شأنها تشجيع وتحفيز التنمية المستدامة والنمو النظيف في الدول المتوسطية والمغاربية الشريكة، وكذا إعادة توجيه النمو في هذه الدول الإرضاء الحاجات الاقتصادية والاجتماعية بدون الإضرار بالبيئة، وهذا من خلال إدماج الإشكاليات والمسائل البيئية ضمن القطاعات الأساسية التي تشكل النمو الاقتصادي في هذه الدول[1].

وباعتبارها قاعدة ومحطة أساسية لبناء وهيكلة اقتصاديات مستدامة في المنطقة، حددت الاستراتيجية التحديات والحاجيات الأساسية لدول المنطقة، وحددت كذلك أربعة أهداف رئيسية ومجموعة من الأنشطة تتلخص في سبعة مجالات عمل ذات أولوية يتم تقييمها من خلال 34 مؤشر، تعتبر الاستراتيجية مبدأ الاستدامة مبدأ قاعدي يرتكز على التفاعل بين مكونات ثلاثة تتمثل في النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية وحماية البيئة في ظل حوكمة رشيدة، وفي هذا الصدد، تعتبر مسائل البيئة، الطاقة والتنمية في الفضاء المتوسطي المغاربي، مسائل مرتبطة ومتداخلة وتستدعي اهتماما مشتركا وسياسات تعاونية مشتركة. واتفق معدو الاستراتيجية على مبادئ هامة من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة[2]:

أ) الإسهام في التنمية الاقتصادية وتثمين موارد دول المنطقة

تسعى الاستراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي لدول الفضاء المتوسطي والمغاربي بالتوافق مع التخفيف من الضغوط على الموارد الطبيعية في سبيل التوصل لتحقيق توازن أمثل بين تلبية حاجيات سكان دول المنطقة ومتطلبات الأنشطة الاقتصادية وحماية البيئة، وكذا

[1] كريستوف ماير، المرجع السابق

[2] MONTALIEU Thierry ; la coopération économique UE/ACP : retour sur un partenariat en voie de normalisation IRENEE / Université de Lorraine | « Civitas Europa » 2016/1 N° 36 | p 99 à 110 ;

للاستجابة لطلبات التوظيف ومختلف الحاجيات الاجتماعية وخفض الفوارق في الدخل بين الشمال والجنوب. وتعتمد الاستراتيجية من تأجل تحقيق هذا الهدف، على طرح مبادرات وبرامج عمل على المستوى الجهوي والوطني من شأنها تعزيز وتشجيع جذب الاستثمارات الأوروبية المباشرة نحو دول المنطقة، وكذا ترقية قطاع المؤسسات – الصغيرة والمتوسطة ودعم القطاع الخاص.

ب) اختزال التفاوت الاجتماعي وتحقيق أهداف الألفية الإنمائية

لقد أكدت التجارب أنه ليس بالإمكان تحقيق تنمية مستدامة بدون عنصر بشري مؤهل، ومن هذا المنطلق فإن الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة تعتبر أن مسألة تنمية الموارد البشرية في الفضاء المتوسطي والمغاربي تعد تحديا ومطلبا رئيسيا لكل دول المنطقة. وبالتالي ترى الاستراتيجية أنه من الضروري تعزيز الإجراءات الهادفة لخفض اللامساواة بين الجنسين، وترقية دور المرأة في المجتمع، ودعم وتأهيل الوسط الريفي والتخطيط للتنمية الحضرية المستدامة. وفي هذا الإطار، تركز الاستراتيجية على تحقيق هدفين أساسيين من أهداف الألفية الإنمائية والمتمثلان في تحسين ظروف معيشة السكان في دول المنطقة، وكنا المساواة بين الجنسين. كما تهدف لتعزيز التبادل الهافي والترويج لأساليب جديدة في مجال السياحة الثقافية[1].

ج) ترقية الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

تتفق الدول المتشاركة، من خلال الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، أنه لم يعد بالإمكان تحقيق تنمية مستدامة في دول المنطقة بدون العمل والسعي من أجل تغيير الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك في دول المنطقة، وبالخصوص فيما بالسلع المشتركة، وبالتالي أكدت أنه من الضروري إعطاء الأولوية لحماية البحر الأبيض المتوسط، المناطق

[1] CARDWELL, Paul James. EuroMed, European neighbourhood policy and the Union for the Mediterranean: Overlapping policy frames in the EU's governance of the Mediterranean. JCMS: Journal of Common Market Studies, 2011, vol. 49, no 2, p. 219-241

الساحلية المناخ، نوعية الهواء والتنوع الحيوي، وهذا ما يتحقق من خلال التعاون في مجال تحسين إدارة واستغلال هذه الموارد الطبيعية، وكذا إنهاء الارتباط بين النمو الاقتصادي والاستغلال العشوائي غير العقلاني للموارد الطبيعية في دول المنطقة. ويتجسد هذا كذلك من خلال ترقية استخدام الطاقات المتجددة والتكنولوجيات النظيفة.

د) تطوير الحوكمة على المستويات المحلية، الوطنية والإقليمية

يعتبر عامل الحوكمة[1] ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي تسعى الاستراتيجية وتؤكد على ضرورة تشجيع إقامة دولة القانون واتخاذ إجراءات ردعية ضد ظاهرة الفساد، وكذا نشر الديمقراطية فيدول المنطقة[2].

من أجل التنفيذ الفعال لإجراءات وأولويات الاستراتيجية، وكذا من أجل تحقيق الأهداف المسطرة بفاعلية ونجاعة أكثر، حدد معدو الاستراتيجية سبعة مجالات عمل أساسية في مسار تحقيق التنمية المستدامة في الفضاء المتوسطي ومن خلاله في الفضاء المغاربي، وهذه المجالات تتمثل في:

- تحقيق إدارة أفضل للموارد المائية والطلب على المياه؛
- تحسين الاستخدام الرشيد لمصادر الطاقة، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من والتكيف مع التغير المناخي؛
- تحقيق النقل والتنقل المستدام من خلال تطبيق إدارةنقل سليمة؛
- تحقيق وترقية السياحة المستدامة باعتبارهاأحد القطاعات الاقتصادية الرائدة؛

[1]الحوكمة، أو ما تعرف ب "Governance"، هي مجموعة من القوانين والقواعد والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال اختيار الأساليب الصحيحة والفعّالة من أجل إدارة المنظمات وتحقيق أهدافها.
باختصار، الحوكمة هي اتباع نظام معين للتحكم في العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر على أداء المنظمات، مما يُساعد على تنظيم العمل وتحديد المسؤوليات لتحقيق الأهداف على المدى الطويل.

[2]CARDWELL, Paul James. Op.cit ;

- تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة؛
- تحقيق التنمية الحضرية المستدامة؛
- تحقيق إدارة مستدامة للبحار والموارد البحرية والمناطق الساحلية.

من خلال ما سبق، يمكننا القول إن الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة تمثل إطارا ملموسا للتعاون والشراكة في سبيل سد الثغرة القائمة بين الحاجة إلى التنمية المستدامة في المنطقة المتوسطية المغاربية وتلبيتها على صعيد الواقع، وتعمل على تسليط الضوء على العقبات القائمة فيوجه التكامل الواقعي بين البيئة والتنمية في المنطقة والعمل على تذليلها[1].

[1] Ibidem

المبحث الثاني: مدى ملاءمة الشراكة لتأطير علاقات بين دول متفاوتة اقتصاديا:

تواجه الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية بعض النتائج السلبية والتحديات التي يجب مواجهتها ومعالجتها، نذكر منها عدم التوازن في التجارة، يمكن أن يحدث عدم التوازن في التجارة بين الدول الأعضاء، حيث يكون هناك فائض تجاري لبعض الدول وعجز تجاري للبعض الآخر. هذا يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التفاوتات الاقتصادية.

وكذلك تأثير التذبذبات الاقتصادية العالمية، حيث أن الاقتصادات في المنطقة معرضة لتأثير التقلبات الاقتصادية العالمية، مما يجعلها أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية العالمية.

فيما يخص تحديات التنمية المستدامة، بعض الدول الشريكة تواجه صعوبة في تحقيق التنمية المستدامة والتعامل مع مشكلات مثل البطالة وتلوث البيئة.

أما عن التحديات الاجتماعية والثقافية، فالتوافق على القضايا الاجتماعية والثقافية يمكن أن يكون تحديًا في بعض الأحيان، مما يؤثر على قدرة الشراكة على تحقيق التعاون الاقتصادي.

نضيف إليها التحديات السياسية، فالأحداث السياسية والصراعات في المنطقة قد تؤثر على تنفيذ المشاريع وتعزيز التعاون الاقتصادي[1].

ضعف التكامل الاقتصادي، إن عدم وجود تكامل اقتصادي كافٍ بين الدول الأعضاء يمكن أن يكون له تأثير سلبي على قدرتها على تحقيق الازدهار المشترك، الاتفاقات التجارية قد تؤثر سلبًا على الصناعات المحلية لبعض الدول الشريكة، وتنافسيتها.

يتناول هذا المبحث مطلب أول: الشراكة تقوم على المعاملة بالمثل في ظل التفاوت المستمر، مطلب ثان: الشراكة لا تضمن وحدة الأهداف.

[1] SCHÄFER Isabel LES POLITIQUES EURO-MÉDITERRANÉENNES À LA LUMIÈRE DU PRINTEMPS ARABE La Découverte | « Mouvements » 2011/2 n° 66 | p 117 à 126

مطلب أول: الشراكة تقوم على المعاملة بالمثل في ظل التفاوت المستمر

يشغل مبدأ المعاملة بالمثل La réciprocité مكانة مهمة في القانون الدولي، ويقوم المبدأ في الأساس على فكرة المساواة القانونية بين أشخاص القانون الدولي، مع ما يكتنف تطبيقه فعلياً من صعوبات نظراً للاختلاف الكبير بين أعضاء الجماعة الدولية؛ إذ ينعم بعض من أعضائها بالتقدم والرقي والقوة في حين يرزح بعضهم الآخر تحت وطأة التخلف والضعف، مما يجعل إعمال المبدأ في بعض الحالات ضرباً من المستحيل.

ويعد مبدأ المعاملة بالمثل أداة توازن بين أطراف العلاقات القانونية الدولية، باعتباره يهدف إلى إقامة علاقة بين الحقوق والالتزامات، أي المحافظة على التوازن الواجب تقريره بين أشخاص القانون الدولي.

ويشير المفهوم العام للمعاملة بالمثل في إطار القانون الدولي إلى التصرف الذي يستجيب به الشخص الدولي بحسب ما يلقاه، مما يحمل في طياته معنى مقابلة الخير بالخير والشر بالشر الذي يعد قانوناً قديماً منذ الأزل.

والمعاملة بالمثل ليست مجرد تدابير متجانسة من نوع واحد، كما أن للمبدأ تطبيقات عدة على صعيد العلاقات الدولية[1].

وعلى الرغم من أن المبدأ لا أثر لذكره في ميثاق الأمم المتحدة وعدد كبير من الاتفاقيات الدولية؛ فإن العمل الدولي يكشف عن دور واضح للمبدأ في تطوير العلاقات الدولية وقانون الأمم، وعلى هذا يجد مبدأ المعاملة بالمثل مكانته الأساسية في القاعدة العرفية، فالمجتمع الدولي عرف المعاملة بالمثل على امتداد قرون من الزمان مراراً وتكراراً على اعتباره مبدأً مقبولاً لدى أعضاء المجتمع الدولي في تعاملاتهم المتبادلة.

[1] SIERPINSKI Batyah, LES ETATS DANS LES RELATIONS INTERNATIONALES ÉCONOMIQUES : ENTRE ÉGALITÉ ET DISPARITÉ IRENEE / Université de Lorraine | « Civitas Europa » 2013/1 N° 30 | p 117 à 143 ;

وفي ظل التفاوت الاقتصادي الواضح بين دول الضفتين، من خلال مؤشرات الإنتاج والمبادلات التجارية[1] من حيث الإنتاج الاقتصادي الذي تتجلى مظاهره في المنطقة المتوسطية في كافة القطاعات؛ ففي الفلاحة يحتل الشمال المتوسطي مركز الصدارة في كافة المنتجات الزراعية والحيوانية، فالفلاحة في القسم الأوربي تعتمد على سياسات هيكلية، وتوظيف مكثف للبحث الزراعي والتقنين؛ فيما ظلت الفلاحة الجنوب المتوسطي أقل تجهيزا، وتعتمد على زراعات بورية وتسويقية، ففيما تحقق دول الشمال إنتاج ضخما رغم ضعف نسبة السكان النشيطين، ففي المقابل ورغم أهمية الفلاحة في دول الجنوب فهي تعتمد على أساليب تقليدية ولا تحقق الاكتفاء الذاتي[2]،

وفي الصناعة تبدو هوة التفاوت أكثر عمقا نظرا لتفاوت السياسات والركائز الصناعية، فإذا كان الجنوب المتوسطي يتوفر على موارد وإمكانات طبيعية هائلة من مصادر الطاقة والمعادن مقارنة بالشمال، فإن النشاط الصناعي يبدو ضعيفا ويرتكز بالدرجة الأولي على الصناعات الاستخراجية والتحويلية والاستهلاكية[3] .

فقد حققت دول الشمال نهضتها الصناعية بفضل حدوث الثورة الصناعية، وتوفرها على مختلف أنواع الصناعة، في حين تعتبر دول الجنوب حديثة التصنيع وترتبط في نهضتها الصناعية بدول الشمال، فدول الشمال، فرغم افتقارها للموارد الطبيعية، فإن أسس التصنيع بها متينة تعتمد على الصناعات الأساسية والمتطورة والدقيقة كالتكنولوجيا الحيوية والإلكترونيك والتجهيزية.[4]

وقد ظل عدد سكان البحر المتوسط ثابت حوالي 7% من سكان العالم، ومعدل نمو السكان لدول جنوب وشرق البحر المتوسط هو أعلى بكثير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي

[1]ABIS, Sébastien, « Il était une fin... l'Euro-Méditerranée », *Confluences Méditerranée*, 2010, no 3, p. 9-24 ;
[2]SIERPINSKI Batyah, op.cit. p 117 à 143 ;
[3] BARBÉ, Esther et HERRANZ-SURRALLÉS, Anna (ed.). The challenge of differentiation in Euro-Mediterranean relations: flexible regional cooperation or fragmentation. Routledge, 2013 ;p 95-108
[4] SIERPINSKI Batyah, op.cit. p117 à 143 ;

في المنطقة، ومع ذلك تعتبر هذه المعدلات منخفضة بالمقارنة مع معدلات النمو الديموغرافي في هذه الدول.

ففيما يخص التفاوت الاجتماعي ومن خلال مؤشرات مستوى الدخل ومؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية، لدينا:

–التفاوت في مستوى الدخل: ينعكس تباين الأوضاع الاقتصادية داخل إجمالي المتوسطي على تفاوت الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسكانه، وعموما تسجل بلدان الشمال المتوسطي ارتفاعا كبيرا، في الناتج الداخلي الخام ، خاصة فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، بينما ينخفض هذا المؤشر خصوص في بلدان البلقان والجنوب والشرق المتوسطي[1]،

في بلدان الشمال وبالنسبة للدخل الفردي فهو مرتفع جد حيث يتعدى على العموم عتبة 10000 دولار للفرد الواحد، بينما هو منخفض في دول الجنوب والتي قل ما يتعدى فيها مستوى 5000 دولار للفرد سنويا، وينعكس تفاوت مستوى الدخل على تباين مستوى التنمية البشرية بين الجانبين؛ فارتفاع الدخل الفردي في بلدان شمال المتوسط يساهم في ارتفاع نسبة التعليم وتدني البطالة، وجودة التأطير والخدمات الصحية، وكل ذلك يؤدي إلى ارتفاع مستوى التنمية البشرية إلى أكثر من 9000 في هذه البلدان، لتحتل مراكز متقدمة على الصعيد العالمي، فيما يسجل مؤشر التنمية البشرية في بلدان وخالف الجنوب انخفاضا إلى ما دون مستوى 8000بسبب ضعف الدخل الفردي، وانتشار الفقر والبطالة والأمية، وضعف التأطير الصحي... [2])

ولتوضيح حالة الاختلال بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، يمكننا أن نذكر أن دخل الفرد في الاتحاد أعلى بنحو عشرة أضعاف منه في شركائه، وأن الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المغرب العربي الثلاث (66 مليون نسمة) أقل من ذلك الناتج في البرتغال (10 ملايين نسمة)

[1] Ibidem

[2]. https://edorous.com/

ودول المشرق العربي (مصر والأردن ولبنان وسوريا: 86 مليون نسمة) يعادل الناتج المحلي الإجمالي اليوناني (10.5 مليون نسمة) أو الفنلندية (5 ملايين نسمة).

كما ساهم هذا التفاوت السوسيو–اقتصادي الكبير بني بلدان الشمال والجنوب المتوسطي في تنامي بعض المشاكل، كالهجرة السرية، والتهريب، وتجارة المخدرات، والعنف السياسي وانعدام الأمن والإرهاب... مما حذا بالبلدان المتوسطية إلى التنسيق فيما بينها لمواجهة هذه المشاكل، فنشأ التعاون الأورومتوسطي.

أما في قطاع الطاقة فيتميز المتوسطي في الواقع بثلاثة تباينات كبيرة ترتكز موارد الطاقة في بلدان في الجنوب، والبلدان الأكثر ثراء والأكثر استهلاكا للطاقة في الشمال[1].

أما استغلال الطاقات المتجددة وخاصة طاقة الرياح والطاقة الشمسية، في دول الجنوب، تمثل 3 %فقط من استهلاك الطاقة في البحر المتوسط. بالإضافة إلى ذلك تشير التقديرات إلى أن الطاقة المهدرة تتراوح بين 30 % و50 %، في الدول المتوسطية[2]،

أما فيما تعلق بالعلاقات بين القطاعات الاقتصادية، بينما تحقق دول الشمال تكاملا واندماج بين مختلف القطاعات في حين ينعدم هذا التكامل في دول الجنوب إضافة إلى وجود طابع الازدواجية الاقتصادية في دول الجنوب "قطاع تقليدي وقطاع عصري" .

التفاوت بين شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط أوسع إذا أخذنا في الاعتبار انبعاث ثاني أكسيد الكربون :إسبانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان مسؤولة عن 70% من إجمالي انبعاث ثان أكسيد الكربون في المنطقة.

[1] Adamo, K., & Garonna, P. (2009). EURO MEDITERRANEAN INTEGRATION AND COOPERATION : PROSPECTS AND CHALLENGES. Retrieved from p8. https://www.unece.org/fileadmin/DAM/oes/nutshell/2009/9_EuroMediterranean.pdf;

[2] Misrahi, Frédéric. What Prospects for the Lifting of Technical Trade Barriers in the Mediterranean? In The Challenge of Differentiation in Euro-Mediterranean Relations, ed. Esther Barbé and Anna Herranz-Surrallés, Routledge, 2013, pp. 95–108.

رافق النمو الاقتصادي في البلدان الجنوبية وتحسينات كبيرة في المؤشرات الاجتماعية ومؤشر التنمية البشرية. حيث بلغ متوسط مؤشر التنمية البشرية نسبة 787,0 في عام 2015، حيث تقع منطقة البحر المتوسط فوق المتوسط العالمي (7,0) ومع ذلك لا تزال هناك تباينات كبيرة بين بلدان البحر الأبيض المتوسط: 12 بلد لديها مؤشر التنمية الاجتماعية والبشرية عالية، جلها من بلدان الضفة الشمالية للمجال المتوسطي، في حين 10 بلدان لديها مؤشر التنمية البشرية بين (7,0) و (8,0) حيث، وتبرز دول الضفة الجنوبية في المؤشرات ضعف للتنمية البشرية[1].

الصعوبات الرئيسية التي يواجهها تحقيق أهداف برشلونة التجارية تتعلق بتنفيذ الاتفاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة والتطور الهامشي للتبادلات بين بلدان الجنوب

حيث لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضا حيث أن إحدى أدوات القياس المعبرة في هذه الحالة هو مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يبقى متواضعا.

وعلى المدى الطويل، شهدت بلدان البحر الأبيض المتوسط الأخرى فترات من التدفقات القوية للغاية للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في مجالات الطاقة، ولكن منذ نهاية الثمانينات، أصبحت هذه البلدان أقل جاذبية من البلدان الناشئة، على الرغم من انتعاش تحركات رأس المال لصالحها منذ عام 1997، والذي يعزى إلى عمليات الخصخصة وقطاع الطاقة والقطاع المالي، ولكن بشكل طفيف نسبياً إلى قطاع التصنيع، على المستوى الاقتصادي، وخلال الفترة 1991–1998، بلغ صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مقارنة بالناتج القومي الإجمالي لعام 1998، نحو 5% مقابل 12% في المتوسط لجميع البلدان النامية[2].

[1] United Nations Development Programme (UNDP). Human Development Report 2015: Work for Human Development. New York: UNDP, 2015, pp. 160–175.
[2] FEMISE Report. Foreign Direct Investment in the Mediterranean Partner Countries. Marseille: FEMISE, 2000, pp. 45–62.

حتى عام 1995، كان التعاون الاقتصادي الممنوح من قبل الدول الأعضاء لمنطقة البحر الأبيض المتوسط يعتمد على نظام الأفضليات التجارية غير المتكافئة، مما يضمن الوصول إلى السوق الأوروبية دون تعويض من حيث تخفيض أو تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة[1].

إن دخول قواعد التجارة الدولية الجديدة لمنظمة التجارة العالمية، والتي تحظر الأفضليات التجارية غير المتماثلة، حيز التنفيذ، دفع الاتحاد الأوروبي إلى إعادة التفكير في فلسفة سياسته التجارية مع البحر الأبيض المتوسط، وتقرر ببرشلونة إحداث منطقة تجارة حرة اعتبارا من عام 2010 معفاة من الرسوم الجمركية والحصص والتي تهم سوقا تضم 700 مليون مستهلك. ومع ذلك، فهذه ليست تجارة حرة كاملة لأنها تخضع للحدود التالية:

–لا ينطبق هذا النظام في البداية إلا على المنتجات الصناعية، ويشكل تحرير التجارة في الخدمات والمنتجات الزراعية خطوة لاحقة لم يتم التخطيط لها بعد؛

–هذه التجارة الحرة تتعلق فقط بثمانية من الشركاء الاثني عشر، والأربعة الآخرون موجودون بالفعل في نظام الاتحاد الجمركي تركيا وقبرص ومالطا ، (ثم انضمت مالطا و قبرص للاتحاد)، وحتى التجارة الحرة الصناعية، و ينطق الأمر على إسرائيل منذ عام 1988 ؛

–يمتد تطبيق نظام التجارة الحرة على اثنتي عشرة سنة – لأن هذه هي المدة القصوى التي تسمح بها منظمة التجارة العالمية للاتفاقيات الإقليمية – من تاريخ التوقيع على اتفاقية الشراكة. وبالتالي فإن الموعد النهائي المتوقع هو 2010–2012 للمشاركين الأوائل، تونس والمغرب والأراضي الفلسطينية[2]؛

[1] Escribano, Gonzalo. “Convergence towards Differentiation: The Case of Mediterranean Energy Corridors.” In The Challenge of Differentiation in Euro-Mediterranean Relations, ed. Esther Barbé and Anna Herranz-Surrallés. London: Routledge, 2013, pp. 109–120.

[2] European Commission. The Barcelona Declaration. Brussels: EC, 1995, pp. 3–12

–لا تمتد حرية حركة البضائع إلى حركة الأشخاص، حيث لا تزال حركات الهجرة حتى اليوم خاضعة للرقابة الشديدة عند الدخول إلى الأراضي الأوروبية من خلال نظام التأشيرات، وهو أمر غير مفهوم جيدًا من قبل بعض البلدان الشريكة.

ويجب أن ندرك أن مشروع التجارة الحرة لا يرقى إلى مستوى الميزة التجارية الممنوحة لدول البحر الأبيض المتوسط الثالثة، فهو ببساطة سيجعل من الممكن إعادة تأسيس المعاملة بالمثل في الظروف التجارية، لصالح دول الاتحاد، في تجارة المنتجات الصناعية حيث تتمتع أوروبا بميزة تنافسية واضحة، إن قطاعات النسيج والحرف اليدوية في بلدان البحر الأبيض المتوسط هي وحدها التي يمكن أن تستفيد بشكل مباشر، بشرط أن تكون مدعومة بسياسات دعم كافية.

فيما يخص التنافسية، فقد التزمت الدول الشريكة كطرف ثالث، بقدر أو بآخر، بهذا النمط من التفكير، لكن البعض يخشى أن يؤدي ذلك قبل كل شيء إلى منح الاتحاد منافذ صناعية تقوض صناعة دول الجنوب الوليدة والهشة، دون منحه أي تعويض محتمل على صعيد التجارة الزراعية التي ستبقى خاضعة للحصص[1].

إن خيار التجارة الحرة التي تقتصر على الصناعة يؤدي إلى إهمال الجانب الزراعي، الذي يتمتع الشركاء المتوسطيون بقدرة تنافسية حقيقية فيه.

المساعدة المالية التي يمكن أن يقدمها الاتحاد لا شيء بدون تدفق رأس المال الخاص لدعمها، إن فتح سوق البحر الأبيض المتوسط يعتمد جزئيا على تنمية الاستثمار المحلي والأجنبي، مما يجعل من الممكن خلق تخصصات جديدة، وزيادة نقل التكنولوجيا أو توفير فرص العمل، ويتطلب ذلك على وجه الخصوص بذل جهد فيما يتعلق بالبنية التحتية للنقل وشبكات التوزيع، فضلا عن تعزيز موارد التمويل الخاص المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة[2].

[1] Konrad Adenauer Stiftung. 25 Years of the Barcelona Process. Berlin: KAS, 2020, pp. 22–30.
[2] Misrahi, Frédéric. “What Prospects for the Lifting of Technical Trade Barriers in the Mediterranean?” In The Challenge of Differentiation in Euro-Mediterranean Relations, Routledge, 2013, pp. 95–108

إن مستوى جذب المنطقة لمستثمري القطاع الخاص، يعتمد بشكل أساسي على الإصلاحات التي نفذتها دول البحر الأبيض المتوسط نفسها وعلى الاستقرار السياسي للمنطقة، وهو ما يعيدنا إلى النقطة السابقة.

تظل التبادلات بين بلدان الجنوب رمزية ولا تزال الاتصالات الاقتصادية الإقليمية في حدها الأدنى، على الرغم من وجود عدد قليل من الاتفاقيات الثنائية النادرة مثل تلك القائمة بين المغرب وتونس. وتشكل التجارة البينية الإقليمية بالكاد 6% من التجارة[1].

إذا كان الجانب الاقتصادي للشراكة هو الأكثر تفضيلاً لدى الاتحاد، والجانب السياسي هو الأكثر حساسية في نظر الرأي العام، فإن الجانب الاجتماعي والثقافي والإنساني يهدف إلى التفاهم المتبادل بين شعوب المنطقة، فالعلاقة في المنطقة ضعيفة في الحوار الأورومتوسطي برمته[2].

ويجب التنويه أن اتفاقيات الشراكة تختلف عن اتفاقيات التعاون الاقتصادي الموقعة خلال السبعينات فيما يلي:

- تعتبر الشراكة أكثر شمولا من اتفاقيات التعاون الموقعة في السبعينات حيث تشمل جميع جوانب العلاقات بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي (السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية).
- مبدأ المعاملة بالمثل، فلم تعد المزايا التجارية تمنح من طرف واحد فقط وهو الاتحاد الأوروبي بل أصبحت مطلوبة من كلا الطرفين، إلا أنه سيكون بالتدرج بالنسبة للدول المتوسطية لغاية الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة (2010).

[1] ويبدو أن بعض الشركاء المتوسطيين قد أدركوا هذا الضعف منذ أن عقد وزراء خارجية المغرب وتونس ومصر والأردن، في 8 مايو 2001، بأكادير، مناقشات مفصلة حول إنشاء منطقة تجارة حرة فيما بينهم، من أجل إنشاء، وفقا لإعلان مشترك، "منطقة اقتصادية قوية في ضوء الآجال المحددة لسنة 2010 مرتبطة بإنشاء منطقة أورومتوسطية للتبادل الحر".

[2] SIERPINSKI Batyah, op.cit. ; p117 à 143 ;

- لن يخصص الاتحاد الأوروبي مسبقا مبالغ محددة لكل دولة من الدول المتوسطية كما كان سابقا، بل ستكون هناك مبالغ تأشيرية فقط، وستحدد المخصصات بناء على قدرة كل بلد على التنفيذ والامتصاص.
- يتوقف عمق ومتانة التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية على التزام هذه الأخيرة باحترام حقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية وكذا مدى تطبيقها لبرامج التصحيح الاقتصادي.
- فتح مجالات أوسع للتعاون في المنطقتين بين رجال الأعمال، والصناعيين، والجامعات ومراكز البحث العلمي والتدريب....الخ.
- الموافقة على مبدأ تراكمية المنشأ وتشجيع إقامة تجمعات اقتصادية إقليمية بين دول المتوسط.
- التزام الدول المتوسطية بتحرير تجارتها الخارجية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتحرير قطاع الخدمات والمدفوعات، ومعالجة سياسة الإغراق بشكل يتوافق مع إجراءات المنظمة العالمية للتجارة[1].

وتجدر الملاحظة أن من بين العوامل التي أدت إلى التعجيل بإبرام اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي هو الانضمام المرتقب لدول أوروبا الوسطى والشرقية[2]، وما يترتب عنه من انعكاسات سلبية على اقتصاديات جنوب البحر المتوسط والتي يمكن إبرازها في الجوانب التالية:

أ – تقليل الدعم المالي المخصص من ميزانية الاتحاد الأوروبي لدول جنوب المتوسط لينتقل إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية.

ب–تتيح معاهدة "ماستريخت" حرية انتقال اليد العاملة الوافدة من دول أوروبا الوسطى والشرقية إلى دول الاتحاد الأوروبي وهذا ما يقلص فرص التشغيل أمام العمالة من دول جنوب المتوسط.

[1] SIERPINSKI Batyah, pages 117 à 143 ;
[2] MOURAD Ali. op.cit. p 241-245

ج –زيادة اهتمام دول الاتحاد الأوروبي بدول أوروبا الوسطى والشرقية من حيث نقل الأنشطة الإنتاجية ونقل رؤوس الأموال إلى هذه الدول التي تتميز بتكاليف إنتاج مناسبة، وبالتالي تقليص فرص الاستثمار في دول جنوب المتوسط، إضافة إلى فتح أسواق الاتحاد الأوروبي أمام صادرات أوروبا الوسطى والشرقية التي قد تنافس منتجات الضفة الجنوبية للمتوسط.[1]

إن ضعف، أو حتى غياب، الإرادة السياسية في أوروبا، وكذلك في البلدان الشريكة، لتنفيذ برامج التنمية المستدامة يدفع لإشراك المجتمع المدني، ولذلك فإن بعض الجوانب تستحق دعمًا أفضل، مثل البيئة، التي لا يتم أخذ حمايتها بعين الاعتبار في المشاريع، ومع ذلك، فإن البعد الإقليمي لبرنامج ميدا يفسح المجال لتعبئة المجتمع المدني وممثليه حول بعض الأهداف الرئيسية لعملية برشلونة: سيادة القانون، وحماية البيئة، وتنمية مجتمع المعلومات أو المياه، إدارة[2].

كما وتدعم الشراكة الاورومتوسطية جهودها في عمليات الإصلاح والتحول الجارية في الدول الجنوبية من خلال العديد من آليات التعاون: آلية المساعدة التقنية وتبادل المعلومات، آلية التوأمة، آلية دعم تحسين الحكم والإدارة، حيث تعمل هذه الآليات على تسهيل تنفيذ الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة وضمان نقل الخبرة الأوروبية لدعم تطوير مؤسسات الدول المجاورة وتحديثها[3].

[1] Ibidem
[2] Ibidem
[3] المفوضية الأوروبية ،مكتب تعاون يوروميد ، 2010 ،صفحة 58

مطلب ثان: الشراكة لا تضمن وحدة الأهداف

لقد وفرت الاتفاقيات المبرمة تعاونا في العديد من المجالات كالصناعة، القطاع التمويلي، التجارة، والمنتجات النصف مصنعة إعفاءات جمركية، وكافة التحويلات للإعانات المالية والقروض دون فوائد وائتمانيات تنموية للدول المتوسطية.

وقد تباينت أهداف من ذلك بين الضفتين حد التعارض، بين الرغبة في الانفتاح من الضفة الشمالية، ومحاولة الاستدراك في الضفة الجنوبية

فبالنسبة لأوروبا" الشراكة تعني مصالح مشتركة تهدف إلى تكثيف المبادلات الاقتصادية والتعاون في المنطقة"، وتفسر أيضا على أنها توسيع للدعم الأوربي لحكومات ودول تعاني من مشاكل متعددة، أنها ببساطة دعوة للانفتاح، فالشراكة بهذا المعنى دعوة للاندماج في الاقتصاد العالمي ومواكبة المستجدات العالمية في مختلف الميادين.

وبالنسبة لدول جنوب وشرق المتوسط، تمثل الشراكة أداة جوهرية لمواجهة التغيرات العالمية، ومواكبة واستدراك التحولات الجديدة في المنطقة، ويتطلب منها ذلك إصلاحات وتغيرات جذرية في هيكلتها الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، لذلك فالشراكة بين الطرفين مبنية على المصالح المشتركة وعلى التقارب والتعاون في جميع المجالات الاقتصادية، المالية، السياسية، الاجتماعية والثقافية[1].

يلتزم الاتحاد الأوروبي بمساعدة الدول الشريكة على التصحيح الهيكلي، ويتوجب على الدول المتوسطية النامية اعتماد سياسة تكييف أو التكييف وتنفيذ برامج وإجراءات تجعلها قادرة على الصمود أمام الوضع الدولي الجديد، فهي ملزمة بتحمل تكاليف التحول، كشرط مبدئي لنجاح دخولها ضمن منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية، ويعد توفير مناخ استثماري ملائم للشريك

[1] SCHUMACHER, Tobias. Introduction: the study of Euro-Mediterranean cultural and social co-operation in perspective. Mediterranean Politics, 2005, vol. 10, no 3, p. 281-290 ;

الأجنبي وكسب ثقته ضرورة لتحفيزه على الاستثمار في بلد دون آخر، وعليه فالدول المتوسطية النامية ملزمة لإنجاح الشراكة الاورومتوسطية وإقامة منطقة التبادل الحر بالتالي[1]:

- تغيير هيكل السياسة الضريبية التجارية لصالح الضرائب ذات الأساس المحلي للتقليل من العواقب المالية الناتجة عن الدخول في الشراكة، وكذا تقليص النفقات لصالح زيادة الإيرادات.

- إتباع برامج التصحيح الهيكلي لدعم القدرة التنافسية والانفتاح على الأسواق العالمية، بالإضافة إلى إزالة الحواجز أمام الواردات واعتماد سياسة نقدية ومالية تتماشى مع الظروف الدولية السائدة وتحقق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

- وضع إطار عمل تنظيمي ملائم بتبني تشريعات وقوانين أكثر جذبا للمستثمرين كون الرقابة على أسواق السلع والخدمات تعرقل كفاءة إعادة تخصيص الموارد التي تقلص من ايجابيات الإصلاح التجاري.

- تعد المديونية وما يترتب عنها من احتمال زيادة فرض الضرائب مستقبلا عاملا أساسيا في التقليل من إمكانية تدفق الاستثمارات الأجنبية، الشيء الذي يفرض تقليص أعباء الدين الخارجي.

- إتباع سياسة اقتصادية قائمة على التقليل من تدخل الدولة في التسيير الاقتصادي وإعطاء فرص أكثر للمستثمر الخاص، إلغاء القيود الكمية والحواجز غير الجمركية والسياسات الحمائية مع تخفيض الرسوم الجمركية وتطبيق قواعد الجودة والمنافسة، مما يؤدي إلى تخصيص عوامل الانتهاج لتحقيق الفعالية الاقتصادية، والاندماج الأمثل بأقل التكاليف في منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية وبالنتيجة الاقتصاد العالمي[2].

[1] أحمد كاتب،المرجع السابق؛ ص101-115

[2] بوخزنة حسن، مرجع سابق ، ص91-100

- توسيع شبكة الضمان الاجتماعي لمساعدة الشريحة الأكثر تضررا، مع دعم وإعادة تدريب الذين يتم تسريحهم جراء إعادة تخصيص الموارد من القطاعات المحمية إلى قطاعات التصدير وإلى الأنشطة الفعالة لإحلال الواردات.

إن اندماج الدول المتوسطية النامية بالاقتصاد العالمي والدخول في الشراكة، لا يعني بالضرورة الاندفاع والقبول بأي شرط دون تحديد الآثار المتوقعة والحفاظ على استقلالية قراراتها السياسية والاقتصادية، وتوفير إمكانيات ومقومات هذا القرار، فالأمر هنا يتعلق بتحديد الندية والتكافؤ في العلاقات مع الاتحاد الأوربي والاستفادة إلى أبعد الحدود من مشروع الشراكة هذا[1].

1) أهداف الجانب الأوروبي:

إن الهيمنة الأمريكية على العالم بسياستها وسلعها وثقافتها، جعلت الدول الأوروبية تفقد الكثير من مكاسبها وامتيازاتها الاقتصادية التي حققتها سابقًا لذا كان لا بد أن يعمل الاتحاد الأوروبي من أجل أن يبقي الشريك التجاري الأول مع الدول المتوسطية، وقد كان هذا أحد الدوافع القوية للاتحاد الأوروبي لسعيه نحو تنمية علاقاته مع دول جنوب وشرق المتوسط (البعد السياسي).

كما يساعد في إنشاء منطقة ازدهار متقاسمة من شأنها تدعيم التنمية الاقتصادية في السوق المتوسطية عبر اتفاقيات جديدة للشراكة والتبادل الحر، ومن أبرز ما سيجنيه الاتحاد الأوروبي لتوقيع اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية ما يلي[2]:

- البروز كقوة صاعدة تلغي قواعد النظام الدولي أحادي القطبية والاستقلال بالقرار السياسي (البعد السياسي).

- تحقيق مزيد من الاندماج والتكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية من أجل تطوير حوض المتوسط إلى منطقة للتعاون ولضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل.

[1] نفس المرجع
[2] كتاب زهية، نفس المرجع السابق؛ ص 135-145

– إن المخاطر المحتملة التي تواجه حوض المتوسط لا يمكن للمجموعة مواجهتها بمفردها، ضمن إطار الاتحاد الأوربي، و إنما يستدعي ذلك شراكة الجنوب، و قد تجسد ذلك في البيان الختامي لمؤتمر برشلونة من خلال تأكيده أن المشاركين يعبرون عن قناعتهم بأن السلام و الاستقرار و الأمن في منطقة البحر المتوسط تشكل مكسبا مشتركا يتعهدون بتشجيعه و توطيده بكل الوسائل التي في حوزتهم، و من أجل هذا يوافق المشاركون على إجراء حوار سياسي مكثف و منتظم يرتكز على احترام المبادئ الجوهرية للتعاون الدولي، ويعاودون التأكد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي و الخارجي (البعد الأمني)[1].

– إضافة مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى دائرة النفوذ الأوربي المباشر وما تستدعيه الحاجة إلى خلق استقرار سياسي أمني يساهم في صنع السلام وتحقيق التنمية وإثبات الذات (البعد السياسي).

– إن النفط ثروة استراتيجية، الطاقة وما يمثله من مادة حيوية في مختلف الصناعات والأنشطة، لا يزال المحور الأول لنزاع القوى الدولية في المنطقة العربية بالتحديد، خاصة فيما يتعلق بالصراع القائم بين الشركات الأوربية والأمريكية المختلفة، حيث نجحت هذه الأخيرة في تقليص نفوذ معظم الشركات الأوربية لصالحها، وعليه تحاول أوربا من خلال مشروع الشراكة السعي إلى جذب أموال النفط السائلة (البعد الاقتصادي).

– الاستحواذ على حصة سوقية معتبرة بمنطقة المتوسط خاصة أن هذه الدول كثيفة السكان، ترتفع فيها معدلات الاستهلاك، وتنخفض فيها القدرة الإنتاجية، وبالتالي نمو صناعي وإنتاجي أوربي مستمر في منطقة استراتيجية تربط ثلاث قارات، أين يمثل البحر الأبيض المتوسط خطا ملاحيا رئيسيا، وكذا تميز المنطقة بيد عاملة رخيصة وكوادر لا بأس بها، وبالتالي بروز أوربا كقطب مهيمن على الساحة الدولية قادر على منافسة العمالة الاقتصادية العالمية (اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين...الخ.) (البعد الاقتصادي)[2].

[1] TANNER, Fred et SCHEMM, Joanna. « The European Union as a security actor in the Mediterranean: ESDP, soft power and peacemaking in Euro-Mediterranean relations", Forschungsstelle für Sicherheitspolitik und Konfliktanalyse, ETH Zürich, 2001 ; p75-78

[2] كتاب زهية، نفس المرجع السابق ص135-145

– السعي إلى تطوير عملية الاندماج والارتقاء بالوحدة الاقتصادية الأوربية التي لا يمكن أن تأخذ مداها الواسع والوطيد، إلا من خلال تعاون إقليمي دائم، تشترك فيه كل الدول للمنطقة وتحديدا المطلة على حوض المتوسط (البعد الاقتصادي).

– يرجع الاحتكاك المتزايد بين الضفتين للمرحلة الاستعمارية بالدرجة الأولى، ولتدعيم النفوذ الثقافي واللغوي والفكري الأوروبي، قامت هذه الأخيرة بخلق وسائل مختلفة كالندوات العلمية والفكرية، المؤسسات الثقافية الأوربية، هيئات المنظمة الفرنكوفونية، الأيام الدراسية ...الخ .

إن المستفيد الأول من الشراكة على الصعيد الاقتصادي هي الدول الأوروبية، نظرًا لحجم الأسواق التي تشكلها المجموعة الجنوبية لحوض المتوسط وحاجتها إلى العديد من المستوردات التي تتراوح بين سلع استهلاكية بسيطة، وأخرى مركبة، وبالمقابل فإن الدخول في الشراكة يجب أن يشجع بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط وخاصة العربية منها على إقامة مشروعهم الاقتصادي القومي والمتمثل في إقامة منطقة حرة للتبادل، وتشجيع التجارة البينية، والتجارة مع الاتحاد الأوروبي الذي يشترط أن تكون مكونات السلع الصناعية المصدرة إليه مكونة محليا بنسبة **60%**.[1]

2) أهداف الدول الشريكة: وفي المقابل تسعى الدول في الضفة الأخرى إلى:

– الحصول على المزيد من المساعدات وقروض الإنماء لتمويل مشاريعها إلى الجانب البحث عن تدفق رؤوس الأموال وترقية الاستثمار المنتج.

– تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال إقامة مشاريع استثمارية أوروبية على أراضي الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

– فتح الأسواق الأوروبية أمام الصادرات الصناعية لدول جنوب المتوسط وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية، بسبب حمائية السياسة الزراعية المشتركة[2] **(CAP)**.

[1] نفس المرجع
[2] نفس المرجع

كما أن الاتحاد الأوروبي يرغب أن يلعب دورا في إدارة وتقرير شؤون المنطقة التي تربطه بها علاقات ثقافية واقتصادية وتجارية تعود جذورها إلى أعماق التاريخ.

لكن ينبغي الإشارة أنه من خلال هذه الشراكة ينبغي احترام حد أدنى من المبادئ الممثلة فيما يلي:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المتعاقدة.
- وضع حوار أورو–متوسطي سياسي يرتكز على احترام أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقوية علاقات حسن الجوار وتقريب شعوب المنطقة[1].

فمن هذا المنطلق يمكننا القول أن أوروبا ستستفيد من سوق واسعة يقدر عدد سكانها بـ 200 مليون نسمة (أي 200 مليون مستهلك محتمل)، كما تتوفر على منطقة غنية بالغاز والبترول والفوسفات وكذا الموارد البشرية التي هي قابلة للتجنيد و الاستغلال في إطار مشروع مستقبلي, أما استفادة الدول العربية المتوسطية من هذه الشراكة ومنطقة التبادل الحر فتكمن في تحسين القدرة التنافسية بواسطة إزالة الحماية الجمركية والانفتاح على الخارج, كما يمكن أن تؤدي إلى تأهيل اليد العاملة وتطوير القطاعات القادرة على التصدير، بالإضافة إلى ترقية البحث العلمي والتكنولوجي وإعطاء حركية أكثر لتشجيع الإصلاحات الاقتصادية وبجدية أكثر وإحداث قطيعة مع الممارسات السابقة في ظل الاقتصاد المركزي أو الموجه[2].

وما يجب الإشارة إليه أن تطوير النسيج الاقتصادي العربي في إطار التعاون مع الدول الأوروبية لا يمكن أن يتم إلا من خلال الانتقال الصناعي والتكنولوجي من الشمال إلى الجنوب المتوسطي من خلال وحدات إنتاجية تسير في إطار ما يسمى بعقود المؤسسات المشتركة (Joint Venture).

لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو إن وجود أهداف ومصالح مشتركة بين الدول المصنعة التي تتميز بنفس المستوى التكنولوجي أمر مفروغ منه، لكن الإشكال كيف

[1] بوخزنة حسن، نفس المرجع السابق.
[2] كتاب زهية، نفس المرجع، ص135-145

يمكن أن تكون هناك أهداف مشتركة بين الاتحاد الأوروبي المتطور تقنيا البلدان في الجنوب السائرة في طريق النمو[1].

فمثلا من الجانب الاقتصادي فاتفاق الشراكة يسمح للاتحاد الأوروبي بدخول السوق الجزائرية من خلال تنظيم عملية الاستيراد وتحديد أو حتى رفع الرسوم والحواجز الجمركية وتسهيل التنقل والاستثمار وبالتالي ضمان تواجد تجاري منتظم، وكذلك بالنسبة للجزائر التي تسعى من خلال هذا الاتفاق ضمان الانتقال اليسير والسلس للتقنيات والتكنولوجيا الحديثة من خلال تشجيع الاستثمار الأوروبي في الجزائر والدخول في شراكات واستثمارات مع المتعاملين الأجانب وحثهم على توطين الإنتاج محليا ونقل وسائله الى الجزائر.

وكخلاصة فاتفاق الشراكة الاورومتوسطية هو اتفاق غير متكافئ من خلال ما يلي:

– طرفي الاتفاق غير متكافئين: حيث أن دول الجنوب، دول وحيدة جلها نامية تعاني عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية، بينما في الجهة المقابلة الطرف الثاني للاتفاق الاتحاد الأوربي المشكل من 28 دولة أوربية، تتوحد فيما بينها على رؤى سياسية واقتصادية ذات تأثير على الصعيد الدولي اقتصاديا وسياسيا أهمها فرنسا، ألمانيا، حيث أن هذه الدول منفردة تشكل قوى اقتصادية عالمية رائدة وكيف يكون الأمر وهي متوحدة في إطار الاتحاد الأوربي مع 22 دولة أوربية أخرى ليست بعيدة عنها من حيث الأهمية[2].

وأن كل الدول المنتمية إلى الاتحاد الأوربي تحتل مراكز اقتصادية في العالم متقدمة بالمقارنة مع دول الجنوب بشكل ملفت وبالغ الأهمية.

وهنا يتبادر لنا السؤال الآتي: كيف نتوقع أن تكون هناك شراكة حقيقية بين طرفين غير متكافئين حتى وإن كان هناك ما يجمعهما من الرؤى والمصالح الاستراتيجية، وما هي الضمانة لئلا تصبح الدول في الجنوب رهينة في قرارها بالسياسات الخارجية للاتحاد الأوربي وسنرى على سبيل المثال مسألة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة والموقف الأوربي السلبي من هذه الناحية المتراخي الذي لا يخدم مصلحة الجزائر استراتيجيا.

---

[1] نفس المرجع

[2] CALLEYA, Stephen C. Evaluating Euro-Mediterranean Relations. Routledge, 2005; p67-92

كما رأينا أنه من حيث عدد الدول أنه اتفاق غير متكافئ فسنرى ثانيا من حيث الميزان التجاري والدخل القومي مسألة التكافؤ من عدمه في اتفاق الشراكة بين دول الجنوب والاتحاد الأوربي.

فالاتحاد الأوربي ككتلة اقتصادية موحدة دخله القومي أكثر ممن 14 تريليون دولار بينما دخل الجزائر مثلا لا يتعدى 45 مليار دولار مع العلم أن 97 % منها عائدات بترولية هذا على عكس الاتحاد الأوربي الذي يتميز بتنوع منتجاته وصادراته ودرجة جودتها سواء صناعية أو زراعية، فهو يشكل كتلة متكاملة فعلا على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية ولهذا يحتل مرتبة رائدة في الاقتصاد العالمي.

المبحث الثالث: الشراكة الاوورومتوسطية، نظام جهوي للعولمة

الشراكة الاوورومتوسطية تعتبر نموذجًا لنظام جهوي للعولمة، هذا النموذج يجمع بين التكامل الاقتصادي والتعاون الإقليمي في إطار جغرافي معين، وهو منطقة البحر الأبيض المتوسط. تهدف الشراكة الاوورومتوسطية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين دول منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال إقامة علاقات قوية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الجوار الجنوبي، يتناول هذا المبحث، مطلب أول: العولمة الاقتصادية؛ المطلب الثاني: الشراكة الاوورومتوسطية: نظام جهوي للعولمة.

مطلب أول: العولمة الاقتصادية

ومعظم الأفكار والأطروحات الغربية التي تتناول دراسة ظاهرة العولمة تقوم على ما طرحه الكاتب الأمريكي الياباني الأصل "فرانسيس فوكاياما" في كتابه (نهاية التاريخ والإنسان الأخير)، والتي يزعم فيه أننا وصلنا إلى نقطة حاسمة في التاريخ البشري تتحدد بانتصار النظام الرأسمالي الليبرالي والديمقراطية الغربية على سائر النظم المنافسة لهما، وأن العالم قد أدرك بعد فترة حماقة طويلة أن الرأسمالية هي أفضل أنواع النظم الاقتصادية، وأن الليبرالية الغربية هي أسلوب الحياة الوحيد الصالح للبشرية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية وامتدادها الاقتصادي القيمي (النظام الرأسمالي المادي) أوربا يمثلان الدورة النهائية للتاريخ، وأن الإنسان الغربي هو الإنسان الكامل الأخير[1].

ومن هنا وجدت الفلسفة الإعلامية الغربية في أفكار وأطروحات (فوكوياما) مادة تسوّغ بها سياسات الغرب تجاه العالم المعاصر[2].

أصبح مصطلح العولمة متداولاً منذ بداية التسعينات، وأصبح علماً على الفترة الجديدة التي بدأت بتدمير جدار برلين عام 1989م وسقوط الاتحاد السوفييتي وتفككه، وانتهت بتغلّب

---

[1] جلال أمين، «العولمة" ، القاهرة :دار المعارف ، سلسلة اقرأ ، 1998 ، ص 5 . انظر ايضا جودت سعيد وعبد الوهاب علواني. "الإسلام والغرب والديمقراطية"، لبنان: دار الفكر المعاصر ، بيروت ،1996، ص 186.

[2] المرجع السابق، ص 185.

النظام الرأسمالي الغربي على النظام الشيوعي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم المعاصر.

– **لغة:** العولمة على وزن فوعلة، وهذه الكلمة بهذه الصيغة الصرفية لم ترد في كلام العرب، والحاجة المعاصرة قد تفرض استعمالها، وهي تدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى، ومعناها: وضع الشيء على مستوى العالم، وأصبحت الكلمة دارجة على ألسنة الكتاب والمفكرين في أنحاء الوطن العربي[1].

والعولمة ترجمة لكلمة "Mondialisation" الفرنسية، بمعنى جعل الشيء على مستوى عالمي، والكلمة الفرنسية المذكورة إنما هي ترجمة "Globalization" الإنجليزية التي ظهرت أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل. فهي إذا مصطلح يعني جعل العالم عالمًا واحدًا، موجهًا توجيهًا واحدًا في إطار حضارة واحدة، ولذلك قد تسمى الكونية أو الكوكبة [2].

ومن خلال المعنى اللغوي يمكننا أن نقول بأن العولمة إذا صدرت من بلد أو جماعة فإنها تعني: تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة، وجعله يشمل الجميع أي العالم كله [3].

العولمة إذاً من حيث اللغة كلمة غريبة على اللغة العربية ويقصد منها عند الاستعمال –اليوم– تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله.

2–اما **اصطلاحاً:** فكلمة العولمة جديدة، وهي مصطلح حديث لم يدخل بعد في القواميس السياسية والاقتصادية.

وكلمة "العولمة" نسبة إلى العَالم –بفتح العين–أي الكون، وليس إلى العِلم –بكسر العين–لقد ظهرت العولمة أولاً كمصطلح في مجال التجارة والمال والاقتصاد، ثم أخذ يجري

---

[1] محمد، عابد الجابري، "العرب والعولمة "، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط2، 1998، ص 135.
[2] ياسر، عبد الجواد، "مقاربتان عربيتان للعولمة"، المستقبل العربي ، عدد 252 ، شباط 2000 ، ص2.
[3] محمد، عابد الجابري، المرجع السابق ، ص 136 .

الحديث عنها بوصفها نظاماً أو نسقاً أو حالة ذات أبعاد متعددة، تتجاوز دائرة الاقتصاد، فتشمل إلى جانب ذلك المبادلات والاتصال والسياسة والفكر والتربية والاجتماع و الأيديولوجيا.

وقد أطلق عليها بعض الكتاب والمفكرين "النظام العالمي الجديد" وربما يوحي هذا الإطلاق بأن اللفظة ذات مضامين سياسية بحتة، ولكن في الحقيقة تشمل مضامين سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وتربوية، بمعنى آخر تشمل مضامين تتعلق بكل جوانب الحياة الإنسانية. يقول الرئيس كلينتون: "ليست العولمة مجرد قضية اقتصادية بل يجب النظر إلى أهمية مسائل البيئة والتربية والصحة"[1].

ولقد كثرت التعاريف التي توضح معنى العولمة، نذكر هنا بعضاً منها، نستطيع في مجال تعريف العولمة بطريقة تحليلية أن نتأمل محاولة نظرية لافتة قام بها جيمس

روزناو [2] أحد أبرز علماء السياسة الأمريكيين : " و إن كان يبدو مبكرا و ضع تعريف كامل و جاهز يلاءم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة ، فعلى سبيل المثال ، يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل : الاقتصاد ، السياسة ، الثقافة ، الأيديولوجيا ، و تشمل إعادة تنظيم الإنتاج ، تداخل الصناعات عبر الحدود ، انتشار أسواق التمويل تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول ، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة ، و المجموعات المقيمة " و يعقب قائلا في ظل ذلك كله : " فإن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة ، حتى لو تم تطوير هذا المفهوم، فمن المشكوك فيه أن يتم قبوله و استعماله بشكل واسع ".

أما الأستاذ الكندي مارشال ماك لوهان [3] فيقول : " العولمة هي تلك الحالة أو الظاهرة التي تسود في العالم حاليا و تتميز بمجموعة من العلاقات و العوامل و القوى ، تتحرك

---

[1] من خطاب ألقاه في المنتدى الاقتصادي بدافوس في يناير 2000م .

[2] نعيمة شومان، "العولمة بين النظم التكنولوجية الحديثة" ، بيروت، مؤسسة الرسالة ، ط1، 1418هـ- 1998، ص 40.

[3] نوري منير، "معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني،2004،ص 87،88.

* ماك لوهان هو أول من أشار إلى مصطلح الكوننة أو العولمة عندما صاغ في نهاية عقد الستينات مفهوم القرية الكونية. انظر: المرجع السابق، ص87.

بسهولة على المستوى الكوني متجاوزة الحدود الجغرافي للدول و يصعب السيطرة عليها ، تساندها التزامات دولية أو دعم قانوني ، مستخدمة لآليات متعددة ، و منتجة لآثارها و نتائج تتعدى نطاق الدولة الوطنية إلى المستوى العالمي ،لتربط العالم في شكل كيان متشابك الأطراف ، يطلق عليه القرية الكونية "، و يشير مصطلح العولمة حسب هذا التعريف إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم و ذلك نتيجة لزيادة نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع و الخدمات و تحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، كما يشير المصطلح إلى سهولة انتقال عنصر العمل و المعرفة الفنية و التكنولوجية عبر الحدود الدولية.

و إن كنا بصدد الكلام عن العولمة لاقتصادية، أي محاولة الاقتصار في دراسة البعد الاقتصادي للعولمة، فانه لا يعني إهمال الأبعاد الأخرى، لأن العولمة هي تداخل واضح لأمور الاقتصاد و الاجتماع و السياسة و الثقافة و من هنا يمكن إدراج تعريف صندوق النقد الدولي لمفهوم العولمة بأنها تعبر عن التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم و الذي يحتمه ازدياد حجم التعامل في السلع و الخدمات و تنوعها عبر الحدود بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية و الانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله [1].

و يعرفها رونالد روبرتسون[2]قائلا :" العولمة هي اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم و زيادة وعي الأفراد و المجتمعات بهذا الانكماش". ونلاحظ هنا البعد الوظيفي للعولمة حيث يركز على أمرين أساسيين أولهما انكماش العالم، ويقصد به تقليص المسافات بين الأفراد في جميع أنحاء العالم وثانيهما قضية الوعي بهذا الانكماش والإدراك الكامل بفكرة القرية الكونية.

و يعرفها الكاتب الفرنسي دولفوس[3]: " بأنها تبادل شامل و إجمالي بين مختلف أطراف الكون ،يتحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها ، و هي كظاهرة لا تخرج عن

[1] CHEVALLIER, Agnès et KÉBABDJIAN, Gérard, « L'Euro-méditerranée entre mondialisation et régionalisation », *Maghreb-Machrek*, 1997, no 1, p. 9-18 ;

[2] عبد القادر، تومي، "العولمة فلسفتها مظاهرها تأثيراتها"، كنوز الحكمة، الجزائر: مطبعة دار هومة ،2009، ص19.
[3] نفس المرجع، ص 19.

دائرة المبادلات الاقتصادية داخل الأسواق العالمية " و هنا يتضح طغيان الجانب الاقتصادي في هذا التعريف.

أما الفيلسوف الفرنسي روجيه غارودي [1] فيركز على الجانب الأيديولوجي فيقول " إنها نظام يمكن الأقوياء من فرض الدكتاتوريات الإنسانية التي تسمح بافتراس المستضعفين بذريعة التبادل الحر و حرية السوق " و هذا التعريف يركز على البعد الأيديولوجي و ما تحمله العولمة من صور للهيمنة .

1) أهداف العولمة الاقتصادية:

تم الترويج على أن العولمة تبشر وتهدف لتحقيق الازدهار الاقتصادي والتنمية والرفاهية لكل الأمم والعيش الرغيد للناس كلهم، والانتعاش ونشر التقنية الحديثة وتسهيل الحصول على المعلومات والأفكار عبر الاستفادة من الثورة المعلوماتية الحديثة، وإيجاد فرص للانطلاق للأسواق الخارجية، وتدفق الاستثمارات الأجنبية التي تتمتع بكفاءة عالية وبالتالي ينتعش الاقتصاد الوطني والقومي.

لكن واقع العلاقات الدولية الاقتصادية في ظل العولمة مع تنامي ظاهرة احتكارات الشركات الدولية و السياسات المشروطة الممارسة على دول العالم الثالث من طرف مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي و تدهور شروط التبادل الدولي في غير صالح 5/4 سكان المعمورة و بالتالي نسرد الأهداف الحقيقية للعولمة حسب وجهة نظر غالبية سكان المعمورة، و منه تهدف عملية العولمة إلى تدويل النظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث تم توحيد الكثير من أسواق الإنتاج والاستهلاك ، وتعميم هذا النظام بفرض مسالة الاندماج في الاقتصاد العالمي و التزاماته.

وبشكل آخر جاء هذا الطرح في المؤتمر الدولي الذي عقد في القاهرة يوم 2000/06/19 وضم خمسة عشر دولة أفريقية وآسيوية من الدول النامية أكد المتحدثون فيه

[1] نفس المرجع، ص 20.

أن الاقتصاد العالمي الجديد هو لصالح فئة قليلة تزيدها غنى فوق غناها، على حساب الدول الكثيرة الفقيرة، وهو يدفع الدول النامية إلى مقبرة الفقر، وأن هدفه هو:

-إنهاء دور القطاع العام وإبعاد الدولة عن إدارة الاقتصاد الوطني تكريس فكرة انحسار سيادة وسلطة الدولة الوطنية في المجال الاقتصادي.

-عولمة الوحدات الاقتصادية وإلحاقها بالسوق الدولية لإدارتها مركزياً من الخارج.

-العمل على اختراق السوق النامية من قبل السوق الأجنبية.

- إدارة الاقتصاديات الوطنية وفق اعتبارات السوق العالمية بعيداً عن متطلبات التنمية الوطنية.

-العمل على إعادة هيكلة بلدان العالم النامي في ضوء التكتلات الدولية.

2) خصائص العولمة الاقتصادية:

عند التأمل في المرحلة الحالية، يجد المرء أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي له من المعالم والخصائص مما يميزه عن المراحل السابقة. وإن كانت بعضها استمدت جذورها من الماضي.

فالنظام الاقتصادي العالمي في مرحلة العولمة يتسم:

أ) **القطبية الاقتصادية**[1]: يختلف النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع بداية التسعينات عن تلك الترتيبات والأوضاع الاقتصادية الدولية السابقة لهذا التاريخ حيث انهارت القوى الشيوعية، وأصبح هناك نوع من الانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة، أي سيادة نموذج اقتصاد وآليات السوق بانتصار المعسكر الرأسمالي، وبالتالي فإن هذه المرحلة تغلب عليها إيديولوجية اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية والتخلي تدريجيا عن اقتصاد التخطيط.

[1] محمد، حشماوي، "الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية"، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006، ص77.

إلا أن الانفراد بالقمة القطبية الواحدة لا تعني عدم وجود صراع على تلك القمة من الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها، فهناك أقطاب ثلاثة هي الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و اليابان متوحدة فيما بينها و متجانسة من حيث التوجه الاقتصادي الليبرالي و تتبع منهج الاعتماد المتبادل في إطار علاقاتها الاقتصادية مع قبول مبدأ الصراع و التنافس في علاقاته التجارية و الاقتصادية من اجل اقتسام و دخول أسواق العالم الثالث، و لكنها تترتب بحيث تقف الولايات المتحدة الأمريكية منفردة على قمة الهرم تتلوها كل من أوروبا و اليابان و خاصة مع و بداية القرن الحادي والعشرين[1].

ويتوقف استمرار ذلك الوضع على العديد من العوامل المستقبلية التي تعكس طموحات كل من الاتحاد الأوروبي واليابان في التربع على القمة الهرمية، وإدارة وقيادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ب) الاعتماد الاقتصادي المتبادل[2]: يتجه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ذلك إلى إسقاط حاجز المسافات بين الدول و القارات مع ما يعنيه من تزايد احتمالات و إمكانيات التأثير و التأثر المتبادلين، و إيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد، و تشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوة الاقتصادية و هناك معايير جديدة تطرحها هذه القوة تتلخص في السعي إلى اكتساب الميزة التنافسية للأمم في التسعينات، في إطار اتجاه لأطراف الاقتصاد العالمي إلى التنافسية، بالتالي لم تعد الركيزة الأساسية للقوة و القدرة الاقتصادية هي الموارد الطبيعية، بل أصبحت الركيزة الأساسية في ذلك في امتلاك الميزة أو القدرة التنافسية في المجال الدولي، و التي تدور حول التكلفة و السعر و الإنتاجية والجودة و هو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل.

---

[1] محمد، السيد سعيد وأحمد، إبراهيم محمود، "الفوضى والاستقرار في النظام الدولي: اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، التقرير الاستراتيجي العربي لسنة 1995، القاهرة، 1996، ص 51.

[2] محمد، حشماوي، المرجع السابق، ص78.

ج) تقسيم جديد للعمل الدولي[1]: اتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصص بعض البلاد في المواد الأولية والتعدينية والسلع الغذائية و تخصص بلاد أخرى في المنتجات الصناعية، و كان الافتراض أن البلاد النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول بينما تتمتع البلاد المتقدمة بميزة نسبية في السلع الصناعية.

و قد أثبتت التجربة أن هذا التقسيم لم يعد يتفق مع الواقع و المسألة هنا ليست مجرد تحول الميزات النسبية في السلع الصناعية إلى بعض البلاد النامية، إنما ما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص، و يرجع ذلك إلى تعدد الأنواع من السلعة الواحدة، حيث لم يعد هناك نوع واحد من السيارات أو أجهزة الراديو أو التليفزيون أو الحاسب الآلي، و إنما هناك أنواع متعددة و ما يحتاجه نوع منها من حيث ظروف الإنتاج قد يختلف عما يحتاجه الآخر، و من هنا ظهر تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة، و أصبح من المألوف، بل الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة و الآلات و المعدات، أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات و الواردات لنفس البلد. و هذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدةintra–industries، بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر منها، و هذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحد intra– firme و قد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية و بعضها البعض، و كذلك في حالات متزايدة بين البلاد الصناعية و النامية [2].

وبالتالي أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي، ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، بل وأصبحت هناك فرصة أمام الكثير من الدول النامية لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة

---

[1] محمد، حشماوي، المرجع السابق، ص78

[2] سعيد، النجار، "الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات"، القاهرة: دار الشروق، 1991، ص 15.

لتقسيم العمل الدولي لتلك الدول اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع، ولعل تجربة النمور الأسيوية في جنوب شرق آسيا خير شاهد على ذلك.

د) الثورة التكنولوجية[1]: يشهد العالم حاليا ثورة عالمية جديدة في المعلومات و المعلوماتية و الاتصالات والمواصلات و التكنولوجية كثيفة المعرفة، هذه الثورة عمقت عولمة جميع جوانب الحياة الاقتصادية من حركة السلع و رؤوس الأموال و الخدمات و اليد العاملة المؤهلة (الأدمغة). وأصبحت لهذه الثورة التكنولوجية وبالخصوص في جانبها المعلوماتي دورا محوريا في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

– **تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات:** أصبحت هذه الشركات عالمية النشاط، و عابرة للقارات أو القوميات. من إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة، من نقل التكنولوجيا، والخبرات التسويقية والإدارية. وتأكيد العولمة في كافة المستويات الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاظم دور الشركات المتعدية الجنسيات والعالمية النشاط أيضا، في تشكيل وتكوين وأداء الاقتصاد العالمي الجديد.

–**الترتيبات الإقليمية الجديدة**[2]: لعل وجود ترتيبات جديدة في اتجاه تكوين التكتلات الاقتصادية وتعميق المصالح الاقتصادية المشتركة المكونة لهذه الترتيبات الإقليمية، وربطها بالترتيبات الاقتصادية العالمية التي تشكل أو تشكلت هي من أهم الخصائص للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث أصبحت هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة المحرك الفعال على كافة الأصعدة خاصة منها الاقتصادية وعليه صار لزاما على كافة الدول الدخول في هذه المعادلة الدولية الجديدة والمتنامية في ظل العولمة الاقتصادية.

---

[1] محمد، حشماوي، المرجع السابق، ص80.

[2] محمد لحسن، علاوي، "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، العدد 07،2010 ،ص113.
انظر ايضا: محمد، حشماوي، المرجع السابق، ص82.

3) عوامل تعميق العولمة الاقتصادية:

العولمة باعتبارها واقع اقتصادي اجتماعي وتقني تتعمق منذ نهاية الثمانينات بسبب مجموعة من العوامل نذكر منها:

-تظافر مجموعة من الأحداث التي عملت على تغيير الخريطة السياسية والتجارية الدولية والمتمثلة في انهيار الكتلة الشرقية بنموذجها السياسي والاقتصادي والقانوني وعلاقتها الدولية.

-هيمنة أيديولوجية الليبرالية واقتصاد السوق والمؤسسات المالية والتجارية.

-زيادة دمج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد الدولي على أسس ليبرالية.

-ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية التي أصبح معها العالم ينتظم حول ثلاثة أقطاب: أولها أوربا التي تعمل بوثيرة سريعة على بناء قارة جديدة " أوربا القران الواحد والعشرين " وثانيها " أمريكا الشمالية " حيث يتشكل فضاء اقتصادي هائل قائم على قاعدة التبادل الحر وثالثها " الفضاء الأسيوي " الذي برز فيه عمالقة جدد في الاقتصاد العالمي ويقوم الآن ببناء سوق عملاقة تتكون من اليابان قائدة القاطرة ومن الصين باعتبارها طاقة اقتصادية صاعدة وكذلك كوريا الجنوبية.

-انخراط قوى عظمى في منظومة اللبرالية الاقتصادية رغم احتفاظها بنموذجها السياسي مثل الصين الشعبية.

-التطور السريع في تقنيات التواصل والإعلام ووسائل المواصلات.

-نقل القواعد اللبرالية للدول الرأسمالية وتعميمها على مختلف الدول عبر المؤسسات الدولية ولاسيما المؤسسات المالية الدولية والمنظمة العالمية للتجارة التي حلت محلها لتقوم بضبط حركة وإيقاع التجارة العالمية وتشجيع الحرية التجارية وإزالة الحواجز الجمركية.

-ظهور المنظمات الدولية والإقليمية حكومية وغير حكومية التي تعمل في أنشطة متعددة على نطاق لم يسبق للمجتمع الدولي أن شهده في أية مرحلة سابقة ولم تعد معها الدولة هي القوة الوحيدة التي تصدر القرارات في العلاقات الدولية، كما أن هذه المنظمات الدولية تهدف تخفيف التوترات وتعميق مجالات التعاون بين الدول وتنظيم شؤون المجتمع الدولي.

-تشجيع تنقل رؤوس الأموال من بورصة مالية إلى أخرى خلال فترة وجيزة لا تتعدى الثانية وذلك في إطار البحث عن أحسن توظيف وأعلى نسبة من الربح. فقد أدت ثورة المعلومات والاتصالات من ناحية والحاجة إلى غزو الأسواق من ناحية أخرى إلى " ثورة مالية " لا تقل أهمية عن الثورة الصناعية في مراحلها الأولى.

-ظهور الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات كقوة اقتصادية رئيسية تمتلك قدرات تنظيمية ومادية وتقنية وإيديولوجية تؤهلها لإدارة العالم كوحدة مترابطة وتمهد لإلغاء دور الدولة. فهي قائمة في الأساس على فكرة تحويل العالم إلى سوق واحدة وتدويل المجتمع الإنساني والتخطيط المركزي للإنتاج والاستهلاك العالمي.

-عجلت العولمة الاقتصادية بانهيار قانون التنمية الدولي الذي تأسس في إطار النهوض بالبشرية ودعم الإنسانية، فمؤسسات التنمية الدولية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، حتى وان لم تلغ فإنها لم تعد تعمل في إطار نظام اقتصادي إنساني، وإنما بدأت هي بدورها تخضع لنظام السوق. فالإصلاحات الاقتصادية التي نادت بها مؤسسات العولمة القائمة على اقتصاد السوق، أضعفت إلى حد كبير المؤسسات التي تحملت في السابق خدمة الرفاه الإنساني[1].

كذلك فإن العلاقات التنموية الاقتصادية في إطار الأمم المتحدة كانت تعالج في نطاق المعالجة الجماعية، بمعنى النظر إلى مشكلة التنمية عن طريق تقسيم الدول إلى مجموعات على أساس مستوى تقدم الدول لا على أساس الاعتبارات المصلحية للدول المتقدمة كما هو عليه الحال

[1] على، احمد عطية، "إفريقيا في مواجهة العولمة"، مجلة دراسات، العدد العشرون، مارس 2005، ص 133.

الآن في إطار العولمة. فنظام التنمية كان يقوم على موضوعية أنشطة التنمية الدولية، لا على انتقائية من حيث الدول أو الأنشطة.

-انحسار دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ظل العولمة الاقتصادية: فالأمم المتحدة تتوفر فيها أغلبية ساحقة لدول العالم الثالث ساهمت بفعل هذه الأغلبية في إرساء قواعد دولية لإدارة التنمية، أما اليوم فان العولمة ومؤسساتها تعمل بآلية الدول الغنية من أجل زيادة غناء هذه الدول.

-خلق نظام اقتصادي عالمي جديد: أكدت دول العالم الثالث وناضلت من اجل" النظام الاقتصادي العالمي الجديد" و تحقق ذلك في القرار رقم 3201 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974 القائم على العدالة والمساواة والاستقلالية والتعاون والمصالح المشتركة بين جميع الدول [1]، هذه المساواة في السيادة التي تمنح للدول الحق في السيطرة على ثرواتها وضبط أنشطتها الاقتصادية على أراضيها [2].

لكن الغريب في هذه المسالة انه فعلا تأسس نظام اقتصادي عالمي جديد في ظل العولمة الاقتصادية يقوم على نقيض ما ناضلت من اجله الدول النامية، فكل ما حققته هذه الأخيرة بقي حبيس التزامات الدول الرأسمالية المتقدمة بالتنفيذ. و هكذا لما أصبحت الظروف العالمية مواتية بزوال المعسكر الشرقي و تكريس الأحادية القطبية على النظام العالمي كان من المسلم به بسط و تعميم أطروحات و توجهات النظام الرأسمالي المنتصر على الحياة الاقتصادية الدولية و عليه دخل العالم في مرحلة النظام الاقتصادي العالمي الجديد -نظام اقتصادي معولم- نظام اقتصادي عالمي جديد ، يقوم على أساس نمو التجارة العالمية بمعدلات مضاعفة تتجاوز معدلات النمو في الناتج القومي المحلي في الكثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء ، وخضوع كافة المبادلات الدولية لقواعد واليات السوق ، وظهور التكتلات

[1] سيد، بدر الدين، "النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، الندوة العالمية حول النظام الاقتصادي الجديد, المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس،1995،ص74.

[2] محمد، المغربي، "مبدأ المساواة فى القانون الدولي"، القاهرة، ب م، 1991، ص25-60

الاقتصادية والأسواق الاقتصادية الضخمة مثل:(السوق الأوروبية المشتركة) والقوى الاقتصادية العملاقة في جنوب شرقي آسيا (اليابان والصين) واندماج الاقتصاد السوفيتي واقتصاديات دول الكتلة الاشتراكية (سابقا) في اقتصاد السوق الدولي ، وفي إطار هذه العلاقة الجديدة تقوم الشركات متعددة الجنسية بربط هذه الاقتصاديات والأسواق والتكتلات بشبكة من المبادلات وتمثل عناصر الاتصال والتنسيق في التجارة العالمية.

المطلب الثاني: الشراكة الاورومتوسطية: نظام جهوي للعولمة

في ظل سياق اقتصادي يتسم بالعولمة والجهوية، تقترن العولمة بظاهرة أخرى هي الأقلمة، غالبًا ما يتم تجاهل هذه العملية أو مقارنتها بالعولمة. يجب التمييز بين "الجهوية" و "الجهوية". تصر فرانسواز نيكولا على حقيقة أن العملية الأولى هي فوق كل شيء مؤسسي، وأن "الجهوية" من جانبها تتوافق مع "ظهور هياكل أكثر تقدمًا من الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات المختلفة في نفس المنطقة وبالتالي ناتج عن الاستراتيجيات المصممة على المستوى الإقليمي".

يظهر الفرق بين العمليتين أن الأولى مرتبطة بالسلطات السياسية والثانية مرتبطة بالشركات. ومع ذلك، في الوقت الحاضر، تنظم هاتان الظاهرتان مساحة العالم جغرافياً. إن إضفاء الطابع المكاني على الظاهرة ضروري لتوضيح العملية. لأوليفر دولفوس:

"العولمة هي التبادل المعمم بين أجزاء مختلفة من الكوكب، فضاء العالم هو فضاء المعاملات الإنسانية.

وهنا يجدر بنا التأكيد بأن الجهوية مفهوم حديث نسبيا نشأ وتطور مع توجه دول أوروبا الغربية إلى التخلي عن المركزية الإدارية، بعد تكشف حدودها وإعاقتها لكثير من جهود التنمية، بل وتضييعها تماما في بعض الأحيان[1].

وقد أخذت ألمانيا بالجهوية في 1949 إذ أقر الدستور الصادر ذلك العام وجود جهات إدارية واقتصادية تتكامل في أهدافها وآليات عملها مع النسق الفدرالي المطبق، والذي يمنح الأقاليم والجهات صلاحيات واسعة، بيد أن الجهات كانت المظهر التنموي والاقتصادي والإداري للنظام الفيدرالي، كما شكلت رافعة له.

[1]حشماوي محمد، "الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية"، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006، ص77

وفي إسبانيا، نص دستور 1978 –الذي مهد لنهاية حكم الجنرال فرانكو وعودة الديمقراطية–على الجهوية بل إن إسبانيا تُعد من الناحية السياسية والإدارية دولة قائمة على الجهات أكثرَ منها دولة فدرالية.

في فرنسا، برز النقاش حول الجهوية في خمسينيات القرن العشرين سيما مع عودة الجنرال شارل ديغول للسلطة، فقد كان ديغول تحدث عن ضرورة اعتماد فرنسا للجهوية في أحد خطاباته عام 1946.

غير أن ديغول أخفق في تحقيق مشروعه الرامي إلى إصلاح إقليمي شامل يُكرس الجهوية، وفي عام 1969 كان مشروع القانون حول الجهوية وإصلاح مجلس الشيوخ سببا في نهاية مساره السياسي، فقد استقال بعد رفض الفرنسيين للمشروع في استفتاء شعبي شهير يوم 27 أبريل 1969.

ولم تعرف فرنسا الجهوية إلا في عام 1982 حين أُقر الإصلاح الترابي القائم على اللامركزية والذي حمل اسم وزير الداخلية الاشتراكي Gaston Defferre، واقتصر إصلاح 1982 على إعطاء الجهات والبلديات صلاحيات ذات طابع إداري في أغلبها، لكن إصلاحات لاحقة عززت دور الجهات خاصة في المجال الاقتصادي والتنموي، وقد منحها إصلاح 2010 صلاحيات كالتعليم والتخطيط التنموي.

ورغم هذا التأخر النسبي لتطور الجهوية في فرنسا مقارنة بجوارها الأوروبي، فإنه يجدر التنبيه إلى أنَّ فرنسا عرفت التقسيم الإداري قبل ثورة عام 1789، ثم عرفت البلديات والأقسام الإدارية منذ1871[1].

– **الجهوية المتقدمة** :مع تطور بنيات الدول وتداخل الصلاحيات واشتداد الحاجة إلى التنمية المحلية بوصفها رافعة للتنمية على المستوى الوطني وضامنا لقدر من التوازن بين الجهات، وإلى تفادي بروز مناطق مزدهرة جدا ومنتجة مقابل مناطق مهمشة وتعيش عالة

[1] Aljazeera.net

على الأخرى، برزت الحاجة إلى تطوير الجهوية من خلال مجالات حيوية كالتنمية الاقتصادية والتخطيط والاستثمار الأجنبي[1].

ومن هنا ظهر مفهوم الجهوية المتقدمة الذي هو في الواقع مرحلة من اللامركزية تَمنح الجهات استقلالا شبه كامل عن المركز في مختلف المجالات باستثناء الاستقلال السياسي[2].

- **الجهوية الموسعة** :إن الجهوية الموسعة هي المرحلة اللاحقة على الجهوية المتقدمة، وفي حال تطبيقها تُصبح الجهات مستقلة في كل شيء عن الحكومة المركزية بما في ذلك الاستقلال السياسي، لكن ذلك لا يعني خروجَ الجهات عن سيادة الدولة[3].

وبالتالي فالجهوية الموسعة هي شكل من أشكال الاستقلال الذاتي الضامن لهوية الإقليم وسيادته واستقلاليته المالية لكن مع بقاءِ السيادة للدولة الأم، والتي يصبح مجال تدخلها محصورا في القطاعات السيادية مثل الدفاع والأمن والاتصالات، ونحو ذلك.

من الواضح أن التبادلات في الفضاء العالمي هي أساس العولمة. هذه العملية هي الأكثر وضوحا في المجال الاقتصادي، حتى لو كان لا ينبغي أن تقتصر على هذا المستوى فقط. أصبح الاقتصاد الآن أحد أهم العوامل في تنظيم ميزان القوى على نطاق عالمي، يدين البعض هذه الظاهرة، ومع ذلك لا يمكن تجاهلها. عولمة الاقتصاد هي إحدى نتائج النظام الرأسمالي.

من الصعب أيضًا تعريف مصطلح الأقلمة، لاسيما في سياق العولمة. غالبًا ما يتم تجاهله أو معارضته للمصطلح الأنجلوسكسوني: "العولمة". قد يبدو التناقض بين هذه المصطلحات منطقيًا إذا قارننا بين ميل العولمة إلى الرغبة في تكوين كيان اقتصادي واحد، "اقتصاد عالمي" واحد مع تلك الخاصة بالجهوية التي تميل إلى تكوين وحدات اقتصادية فرعية وبالتالي إلى تقسيم العالم، الفضاء وفقا لبعض المتضامنات التجارية أو السياسية[4].

---

[1] aljazeera.net

[2] Ibidem.

[3] Ibidem.

[4] VALETTE Élodie, Soulard Christophe-Toussaint, Claude Lacour ? LA MÉDITERRANÉE : UNE RÉGION ET DES TERRITOIRES DANS LE SYSTÈME-MONDE ,Armand Colin | « Revue d'Économie Régionale & Urbaine 2017/3 Juin | p 413 à 426 ;

لا يُقصد بعمليات الجهوية الجارية المختلفة إحباط عملية العولمة، بل على العكس من ذلك، فقد تم إنشاؤها لمرافقتها ودمجها. في الواقع، تعني حركات التكامل الإقليمي هذه إنشاء منظمات إقليمية مشكلة قانونيًا. والأكثر وضوحًا –من حيث التنظيم السياسي والاقتصادي والدبلوماسي –يظل الاتحاد الأوروبي، الذي شجع بلا شك ديناميكية تجميع الدول معًا من أجل تشكيل مجموعات إقليمية. تنسجم الشراكة الاورومتوسطية مع السياق الحالي لهاتين العمليتين. شمال جنوب.[1]

خصوصية المشروع الأورومتوسطي هي الرغبة في الجمع في نفس المجموعة من بلدان الشمال وبلدان الجنوب. نقطة ارتكازهم هي البحر الأبيض المتوسط بكل ما تنقله من رمزية. ومع ذلك، هناك غموض: في عام 1995، أراد مؤتمر برشلونة إنشاء "منطقة" أورومتوسطية من "السلام والازدهار". انتقد المصطلح لأنه غامض للغاية بالنسبة لمشروع طموح مثل عملية برشلونة، يبدو مصطلح المنطقة أكثر ملاءمة حتى لو كان يعني مشاركة أكبر. في الواقع، إنشاء منطقة أورومتوسطية يعني خلق وعي إقليمي وشعور بالانتماء الإقليمي. هل توجد عوامل في البحر الأبيض المتوسط تمكن من مثل هذه العملية؟ قرر الاتحاد الأوروبي إعطاء الأولوية للمجال الاقتصادي للجمع بين مصالح البلدان المتوسطية الشريكة والدول الأعضاء من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة. في هذا المشروع، يتشكل قسم إقليمي بالفعل حيث سيكون الاتحاد الأوروبي محور هذا الفضاء الاقتصادي[2].

تحرير التجارة ليس ظاهرة جديدة، تأسس الاتحاد الأوروبي على هذه الفلسفة الاقتصادية من خلال اتباع مسار القوى التجارية الرئيسية التي بذلت، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، جهودًا كبيرة نحو تحرير التجارة وإزالة الحواجز الحمائية. في الواقع، التجارة الحرة هي نظام تجارة دولي يقوم على عدم وجود حواجز جمركية وغير جمركية لحرية حركة السلع والخدمات.

[1]VOLPI, Frédéric. "Regional community building and the transformation of international relations: the case of the Euro-Mediterranean Partnership", Mediterranean Politics, 2004, vol. 9, no 2, p. 145-164 ;
[2]TANNER, Fred et SCHEMM, Joanna,op.cit. p41-48

حركات العمالة ورأس المال غير مدرجين في التجارة الحرة. لقد كان نظام التداول هذا بالطبع موضع نقاش. بالنسبة للمدافعين عن التجارة الحرة

يلقي منتقدو التجارة الحرة الذين يدافعون عن التدخل أو الحمائية باللائمة على نظام التجارة هذا في تكاليف التكيف مع الصدمات الناتجة عن الانفتاح على السوق الخارجية. غالبًا ما تكون هذه التكاليف مشكلة بالنسبة للبلدان النامية[1].

فيما يتعلق بالمنطقة الاورومتوسطية، السؤال هو ما إذا كانت التجارة الحرة يمكن أن تسمح بالتكامل الإقليمي للدول على كلا الشاطئين؟ تستند عملية برشلونة على هذا الافتراض. ومع ذلك، فإن التجارة الحرة الاورومتوسطية خاصة لأنها تتعلق حاليًا فقط بالمنتجات الصناعية. ومع ذلك، فهي مدفوعة بالدينامية المستمرة للتجارة بين البلدان الواقعة على الشواطئ الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. نشأت هذه الديناميكية التجارية في إنشاء منطقة تجارة حرة (FTA) في البحر الأبيض المتوسط. أسس الاتحاد الأوروبي سياسته الاقتصادية الخارجية على التجارة الحرة. في الواقع، لكون التجارة الحرة بين أعضاء الاتحاد شرطا لنجاحه، فقد أصبح أحد الفاعلين الرئيسيين في تعزيز تحرير التجارة العالمية. يتم تسهيل هذا الدور من خلال مكانة الاتحاد الأوروبي الرائدة كقوة تجارية[2]. مبدأ الاتحاد الأوروبي هو أن يكون على استعداد لفتح أسواقه للواردات إلى الحد الذي يفعله شركاؤه التجاريون. من الواضح أن على الاتحاد الأوروبي أن يأخذ بعين الاعتبار الوضع الخاص للبلدان النامية، من خلال السماح لها بفتح أسواقها بوتيرة أبطأ، مع مساعدتها على الاندماج في التجارة العالمية. في هذا السياق، شارك الاتحاد الأوروبي بشكل كبير في جولة الدوحة، حتى لو كان يكافح من أجل إحراز تقدم. لقد بنى الاتحاد الأوروبي سياسته على أساس مبدأ أن تحرير التجارة يجب أن يؤدي إلى

[1] VALETTE Élodie, Soulard Christophe-Toussaint, Claude Lacour ? LA MÉDITERRANÉE : UNE RÉGION ET DES TERRITOIRES DANS LE SYSTÈME-MONDE ,Armand Colin | « Revue d'Économie Régionale & Urbaine 2017/3 Juin | pages 413 à 426 ;

[2] CHEVALLIER, Agnès et KÉBABDJIAN, Gérard. L'Euro-méditerranée entre mondialisation et régionalisation. Maghreb-Machrek, 1997, no 1, p. 9-18 ;

التنمية الاقتصادية، لذلك تستخدم صورتها التجارية والاقتصادية الإيجابية للغاية لنشر أفكارها وتشجيع شركائها على اتباع نفس المسار، وهكذا يستخدم الاتحاد الأوروبي علاقاته التجارية لتعزيز العلاقات مع شركائه على مستويات أخرى مثل السياسية والثقافية.

ليس هناك شك في أن الشراكة الاورومتوسطية في جانبها الاقتصادي تعتمد بشكل كبير على تعزيز التبادلات بين دول شرق وجنوب البحر المتوسط والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. في هذا السياق من التبادلات بين الشمال والجنوب وعدم وجود تقسيم بين الجنوب والجنوب، كيف يمكن لعملية برشلونة أن تولد كيانًا إقليميًا أوروبيًا متوسطيًا[1]

إننا نشهد ظهور هيكل جديد أقل رسمية بكثير للحوكمة العالمية، حيث تشكل الحكومات والشركاء في المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرهم تحالفات وظيفية عبر الحدود الجغرافية والخطوط السياسية التقليدية لتحريك السياسة العامة بطرق تلبي احتياجات العالم. تطلعات المواطن العالمي ... .تستخدم هذه التحالفات سلطة عقد الاجتماعات وبناء التوافق في الآراء ووضع المعايير والتنفيذ التي تضطلع بها الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات الدولية، ولكن قوتها الرئيسية تكمن في أنها أكبر من أي منا وتعطي جديدا تعبير عن ميثاق الأمم المتحدة "نحن الشعوب"" (مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مقدمته لتقرير التنمية البشرية لعام 1999)

وكما يعلم الجميع، فإن العولمة الجارية هي مصدر لكل من الفرص العظيمة ولكنها أيضا مصدر لمشاكل كبيرة: المنافسة الشديدة بين القوى العاملة في جميع أنحاء العالم، والفجوات المتسعة بين الأغنياء والفقراء، والاستنزاف السريع للموارد الطبيعية، والتغير المناخي، مخاطر زعزعة الاستقرار في العديد من المناطق التي تؤدي إليها تلك المشاكل المختلفة .والسمة الأصلية لمفهوم التنمية المستدامة هي تناول تلك المشاكل على المستوى العالمي ككل .ويشدد على حقيقة أنه لا يمكن معالجة هذه المشاكل بشكل صحيح من قبل مجموعة من الدول أو

[1] VALETTE Élodie, Soulard Christophe-Toussaint, Claude Lacour, « LA MÉDITERRANÉE : UNE RÉGION ET DES TERRITOIRES DANS LE SYSTÈME-MONDE », Armand Colin | « Revue d'Économie Régionale & Urbaine 2017/3 Juin | pages 413 à 426 ;

حتى الدول نفسها ولكنها تتطلب مشاركة جميع أنواع الجهات الفاعلة في كل مكان في العالم: الدول الصغيرة والكبيرة، والمنظمات الدولية، والمجتمعات، والشركات الصغيرة والكبيرة، والمنظمات غير الحكومية. والأفراد وما إلى ذلك. وتمثل هذه المشاركة تحديًا كبيرًا للتنسيق وبالتالي الحكم: تنفيذ وتعزيز المستويات المختلفة لكل من هياكل الدولة وهياكل المجتمع المدني بالإضافة إلى اختراع المعايير المشتركة التي ستمكن من تنسيق تلك المستويات المختلفة من تعتبر الهياكل حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة[1]

[1] VALETTE Élodie, Soulard Christophe-Toussaint, Claude Lacour ? LA MÉDITERRANÉE : UNE RÉGION ET DES TERRITOIRES DANS LE SYSTÈME-MONDE ,Armand Colin | « Revue d'Économie Régionale & Urbaine 2017/3 Juin | pages 413 à 426 ;

الخاتمة

تعود جذور العلاقات الاقتصادية في البحر المتوسط، إلى العصور القديمة، حيث أن المتوسط يعد مهدا لأولى الحضارات الإنسانية القديمة، ازدهرت على طول ضفافه أرقي المدن القديمة من حضارات بلاد النهرين، والحضارة الفرعونية والإغريقية، والفينيقية، وحضارة قرطاج، والحضارة الرومانية وصولا للحضارة الإسلامية والحضارة العثمانية،

أخذت هذه العلاقات مسارات عديدة مدفوعة بالعديد من العوامل والمؤثرات، غير أنها في وقتنا تتميز بتفوق دول الضفة الشمالية وسيطرتها وأخذها زمام المبادرة عموما ولكن يغلب عليها محاور ثنائية للتعاون والتنافس.

تساهم العديد من العوامل في تعكير صفاء وتعطيل نمو هذه العلاقات، منها عوامل سياسية واجتماعية كالنزاعات والهجرة، وعوامل اقتصادية كصعوبة الاندماج في الجنوب، ووجود منافسين اقتصاديين آخرين في الساحة المتوسطية.

لقد جاء مؤتمر برشلونة لسنة 1995 ليضع أسس جديدة للعلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، وفق مقاربة الشراكة بناء على العقيدة القائلة بأن التعاون الاقتصادي بديل للنزاعات، إنطاقا من الآليات الأربعة المتمثلة في إقامة منطقة للتبادل الحر ودعم التعاون المالي والتقني وتعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي إلى الشروع في حوار سياسي هادف بين مختلف الأطراف الفاعلة في المنطقة.

وبالتالي ينبغي أن تأتي هذه العناصر أو الآليات بصفة متكاملة مع بعضها البعض على مستوى الدول المشاركة جميعا وبمساهمة فعالة من الاتحاد الأوروبي في تنمية اقتصادها ورفاهية شعوبها.

وتباينت الأهداف بين الضفتين وتباينت النتائج كذلك، ولكن ما تميزت به الشراكة يكمن فيما يلي:

أ– تعكس الشراكة الاورومتوسطية عدم التكافؤ في علاقات القوى بين الاتحاد الأوروبي من جهة ودول جنوب وشرق المتوسط من جهة أخرى، فالاتحاد الأوروبي يتفاوض ككتلة قوية موحدة اقتصاديا وسياسيا بينما تتفاوض الضفة الجنوبية للمتوسط بصورة منفردة ومشتتة.

ب– تشبث الشراكة الاورومتوسطية بروح الترابط إلى ما وراء الأمور الاقتصادية، لتشمل مسائل سياسية، اجتماعية وثقافية. غير أنه يعتبر في الوقت نفسه قيام منطقة التبادل الحر حجر الزاوية لهذه الشراكة.

ج–تعبر الشراكة الاورومتوسطية عن درجة من المنافسة الواضحة بين القطب الأمريكي والقطب الأوروبي في دائرة البحر الأبيض المتوسط بعد انتهاء الحرب الباردة خاصة في ضوء الموقف الأمريكي الداعم لمشروع الشرق الأوسط وموقف الاتحاد الأوروبي المساند للشراكة المتوسطية، وكانت وسيلة لتشكيل نظام جهوي للعولمة.

د – الطريقة الانتقائية التي يتعامل بها الاتحاد الأوروبي إزاء شركائه سواء من خلال طلبات الانضمام إليه كما هو بالنسبة لقبرص ومالطا وتركيا أو من خلال المفاوضات الثنائية حول اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الشركاء جنوب وشرق المتوسط، وبالتالي وقوعها في موقع الضعف أمام قوة الاتحاد الأوروبي.

اذن فالشراكة أكثر من مجرد تعاون، الذي هو روابط علاقات وتفاعلات، الشراكة هي مشروع شامل ومتكامل الأركان.

ولكن مشروع الشراكة فشل، والدليل هو تقييد الجزائر لحرية التجارة مع أوروبا لأن التجارة أنتجت مبادلات في اتجاه واحد، ولم تستفد الجزائر من حرية التجارة.

والعيب لا يكمن في أوروبا، وانما في طبيعة الاقتصاد الجزائري القائم على الريع لهذا لا يسمح لها بالاندماج إيجابيا في منظومة المبادلات العالمية.

نجاح الشراكة بين الضفتين مرهون بالعودة إلى المقاربة التقليدية القائمة على عدم المعاملة بالمثل، وتماشيا مع التفاوت في مقدرات التنمية بين دول الشمال وجنوب المتوسط.

المراجع

أولا باللغة العربية

النصوص القانونية:

1) دساتير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،1989، 1996، 2020.

2) اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة — الغات الموقعة سنة 1994.

3) اتفاقية الشراكة بين الجمهورية الجزائرية من جهة والمجموعة الأوروبية من جهة أخرى، الجريدة الرسمية للمجموعة الأوروبية ج، ر، م، أ، 2/265 المؤرخة في10.10. 2005.

4) اتفاقية "فيينا" لقانون المعاهدات الموقعة في 05.23. 1965 دخلت حيز التنفيذ في01.27. 1980، التي انضمت إلى الجزائر بموجب المرسوم رقم 87-222 المؤرخ في11.14. 1987، المتضمن الانضمام مع التحفظ للاتفاقية "فيينا" لقانون المعاهدات.

نصوص أخرى

1) اتفاق الشراكة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية من جهة وتركيا من جهة أخرى الموقعة في 1964، المرفقة بالبروتوكولات الأربعة.

2) المعاهدة المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية (معاهدة روما) الموقعة في 03.25. 1957، ودخلت حيز التنفيذ في 1958.01.01.

3) المعاهدة المؤسسة للمجموعة الأوروبية (version consolidée) ج، ر، م، أ، رقم 244 C المؤرخة في 08.31. 1992، المعدلة بموجب معاهدة "لشبونة" الموقعة في12.13. 2007، ودخلت حيز التنفيذ في01.12. 2009، ج، ر، م، أ، رقم 306/ 1المؤرخة في 12.17. 2007.

4) معاهدة الوحدة الأوروبية (ماستريخت) الموقعة في 02.07 1992، والمعدلة بموجب معاهدة "لشبونة الموقعة في 12.13. 2007.

5) معاهدة "لشبونة " المعدلة للمعاهدة المؤسسة للمجموعة الأوروبية والمؤسسة لمعاهدة تسيير المجموعة الأوروبية ج، ر، م، أ، رقم 83 C المؤرخة في 2010.03.30؛

6) معاهدة "ستراسبورغ " الموقعة في04.29. 1957

7) القرار رقم ا/ 3281/X X Xl/ المصادق عليه في 12/12/ 1974 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة.

8) القانون الأساسي لصندوق النقد الدولي المعتمد في 1944/07/22

9) اعلان برشلونة في نوفمبر/ تشرين الثاني 1995؛

10) اتفاقية أوروبية– متوسطية لتأسيس شراكة بين الجمهورية اللبنانية من جهة، والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة ثانية؛

11) التعليمية الصادرة عن اللجنة الأوروبية المؤرخة في 22/12/1969 ،ج، ر، م، أ، رقم 1 المؤرخة في 19/01/1970.

12) التعليمة الصادرة عن المجلس الأوروبي رقم 08/773 المؤرخة في 25/06/1980 ، ج، ر، م، أ، رقم195 المؤرخة في 25/06/1980

13) النظام رقم 96–1488 الصادر عن المجلس الأوروبي بتاريخ 23/07/1996 المتعلق بالإجراءات الهادفة إلى المصاحبة المالية و التقنية للإصلاح الهياكل الاقتصادية ة الاجتماعية في إطار الشراكة، ج، ر، م، أ، رتم 1189، المؤرخة في 03/07/1996.

14) النظام رقم 2005/2112 المؤرخ في 21 نوفمبر 2005 المتعلق بالحصول على المساعدة الخارجية للمجموعة، ج، ر، م، أ، رقم 23/344 L المؤرخة في 27/12/2005.

15) النظام رقم 2006/1638 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي المحدد للأحكام العامة المؤسسة للألية الأوروبية للجوار والشراكة، ج، ر، م، ا، رقم 310 L المؤرخة في 09/11/2006.

الكتب

1) مصلوح كريم، التعاون والتنافس في المتوسط، مركز الجزيرة للدراسات، 2013؛
2) حلال أمينة، التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، مركز الجزيرة للدراسات، 2021؛
3) العسوي ابراهيم،" قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001
4) تومي عبد القادر،" العولمة فلسفتها مظاهرها تأثيراتها"، كنوز الحكمة، الجزائر: مطبعة دار هومة ،2009.
5) جلال أمين،" العولمة"، القاهرة: دار المعارف، سلسلة اقرأ ، 1998 .
6) جودت سعيد وعبد الوهاب علواني." الإسلام والغرب والديمقراطية"، لبنان، دار الفكر المعاصر، بيروت ،1996.
7) حمدية زهران،" مشكلات التجارة الدولية في البلاد المختلفة"، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1979.
8) سعيد النجار،" الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات"، القاهرة: دار الشروق، 1991.
9) سيد بدر الدين،" النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، الندوة العالمية حول النظام الاقتصادي الجديد، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس،1995.
10) شومخار توبياس،" المانيا: قوة فاعلة في البحر الأبيض المتوسط " المتوسطي ، (المعهد الأوروبي للمتوسط)، ترجمة مركز الاهرام للنشر و الترجمة و التوزيع،2009.
11) عابد الجابري محمد،" العرب والعولمة"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1998.

12) عبد الوهاب السيد،" التكامل الاقتصادي العربي"، ب د ن، ب م،.

13) عجمية عبد الحميد، وعبد الرحمان، يسري،" التنمية الاقتصادية"، دار الجامعات المصرية 1979.

14) عواطف عبد الرحمان،" قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث"، سلسلة عالم المعارف، يونيو 1984.

15) فرجاني نادر،" هدر الإمكانيات"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، 1985.

16) محمد أبو الرّب أحمد،" تحديات التنمية في الوطن العربي"، الأردن: طباعة المؤسسة الصحفية، 1979، ط1.

17) المغربي محمد،" مبدأ المساواة في القانون الدولي"، القاهرة، ب م، 1991.

18) المفوضية الأوروبية، مكتب تعاون يورو ميد، 2010.

19) شومان نعيمة،" العولمة بين النظم التكنولوجية الحديثة"، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1418هـ-1998.

الرسائل الجامعية:

أ) اطروحات الدكتوراه

1) حشماوي محمد، *"الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية"، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006.*

2) عبد النبي مصطفى، استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2014، السنة الجامعية 2013؛
3) عديلة محمد طاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014؛
4) كتاب زهية، الشراكة الاورومتوسطية، أبعادها ورهاناتها، أطروحة دكتوراه، القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2019؛
5) منصري نجاح، أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2014-2015؛
6) موهوبي كمال، الجانب الاقتصادي للشراكة الاورومتوسطية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 2011؛
7) ياسين بوضياف، انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف؛

ب) مذكرات ماجستير

1) أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2000،2001؛
2) بطاطاش نذير، التعاون الأوروبي – الأفريقي بين الشراكة والتبعة: الجزائر نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص قانون تعاون دولي، المركز الجامعي أكلي محند ولحاج – بالبويرة، تاريخ المناقشة: 30 أفريل2010؛
3) بوخزنة حسن، التبادل غير المتكافئ في إطار العلاقات الدولية الاقتصادية المعاصرة (اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوربي نموذجا)، مذكرة من متطلبات نيل شهادة

الماجستير في قانـون العلاقـات الدوليـــة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، السنة الجامعية: 2009 – 2010،

4) وقاد محفوظ، العوائق السياسية والأمنية للعلاقات الاورومتوسطية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2015؛

5) ايدينارين سميرة، "عقد الشراكة الدولي" بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، جامعة الجزائر ،2001/200.

المقالات العلمية

1) بن سمينة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث – عدد 09/ 2011؛

2) العرباوي نصيرة، مستقبل الشراكة الأورو–متوسطية، جامعة سطيف، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 71، 2013؛

3) هشام عبد الكريم. خيرة بن عبد العزيز، أهمية التعاون الإقليمي في إطار الشراكة الاورومتوسطية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد السابع 7 جويلية 2014؛

4) *بجاوي محمد، محمد بجاوي في المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، "تطور العلاقات الاورومتوسطية بين منطق المركز والمحيط" العدد:05، السنة 2012، ص45-68.*

5) ديفورك جون ، " حسن الجوار الاستراتيجي " ترجمة : ج ، إسماعيل ، محاضرة بمجلة العيش ، عدد 22 ، 2005 .

6) السماك محمد، "قياس الشعبية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيولوجية المحتملة"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد51، السنة التاسعة، سبتمبر 1986.

7) السيد سعيد محمد، وأحمد إبراهيم محمود، "الفوضى والاستقرار في النظام الدولي: اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، التقرير الاستراتيجي العربي لسنة 1995، القاهرة، 1996.

8) علاوي محمد لحسن، "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، العدد ،2010.
9) على احمد عطية، "إفريقيا في مواجهة العولمة"، مجلة دراسات، العدد العشرون، مارس 2005.
10) د. غسان الشلوق استاذ العلوم الاقتصادية في الجامعة اللبنانية، مقرر اللجنة الاقتصادية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اتفاقية الشراكة مع اوروبا: قراءة مبسّطة في المضمون، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية، العدد 40 2002؛
11) قلواز إبراهيم، "المحددات التاريخية لعلاقات شرق غرب في حوض البحر الابيض المتوسط " دراسات وابحاث في التاريخ والتراث واللغات، 2014 / 10 / 30
12) كريستوف ماير، "سياسة الجوار في الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي"، مجلة المجلة، لندن، 2010.
13) نوري منير، "معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني،2004.
14) ياسر عبد الجواد، "مقاربتان عربيتان للعولمة"، المستقبل العربي، عدد 252، أفريل 2000.

المداخلات

1) بن شنب علي ، مقتطف من مداخلة " تنسيق القانون والشراكة الأورو–متوسطية" ، في ندوة يوم 14 ديسمبر 2001 حول الشراكة الاورومتوسطية ، عملية برشلونة: آفاق جديدة ، ، برويلانت ، بروكسل ، 2003 .
2) السيد ياسين، "البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية"، محاضرة ألقيت بمؤتمر استراتيجيات متوسطية، مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، منشورة في موقع: www.ramses2.mmsh.univ.aix.fr .2006/12/17

3) مسعداو يوسف، بو زعرور عمار،" الشراكة الاوورومتوسطية–الجزائرية"، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد" ، جامعة البليدة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 23/22 أفريل 2003.
4) مقتطف من مساهمة السيد DEBARD Thierry ، إبرام اتفاقيات الشراكة من الجيل الثاني. في المؤتمر بتاريخ 14 كانون الأول (ديسمبر) 2001 بشأن الشراكة الأورو–متوسطية ، عملية برشلونة: آفاق جديدة ، ص 14 ، بروبلانت ، بروكسل ، 2003
5) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، 1917–1988 ورقة أعدت للجنة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بالأمم المتحدة 1990 نيويورك.

مقالات صحفية

1) مفضال العربي، "مشروع الاتحاد المتوسطي بين السياسة والاقتصاد"، صحيفة الخليج الكويتية ليوم: 22–07–2007 على موقعwww.alkhaleej–kw.com :

2) أبو نجم ميشال، "الاتحاد من أجل المتوسط» يبني «مستقبلا مشتركا» للدول المشاركة بالإجماع"، جريدة الشرق الأوسط ليوم :09.07.2009عدد : العدد 10816.

ثانيا بالغات الأجنبية

Textes juridiques

1) United Nations. *United Nations Convention on Contracts for the International Sale of Goods (CISG)*. Vienna: UNCITRAL, 1980.
2) UNIDROIT. *Principles of International Commercial Contracts*. Rome: UNIDROIT, 1994.
3) Bundesministerium der Justiz. *Gesetz zur Modernisierung des Schuldrechts (Law of Obligations Reform Act)*. Berlin: Bundesgesetzblatt, 2002.
4) Study Group on a European Civil Code (SGECC) and Research Group on Existing EC Private Law (Acquis Group). *Draft Common Frame of Reference (DCFR)*. Munich: Sellier European Law Publishers, 2009.

5) European Commission. *Green Paper on Policy Options for Progress Towards a European Contract Law for Consumers and Businesses*. Brussels: EC, July 2010.
6) United Nations General Assembly. *Resolution 2205 (XXI): Establishment of UNCITRAL*. New York: UN, 1966.
7) World Trade Organization. *The Legal Texts: The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.
8) European Union. *Euro-Mediterranean Association Agreement between the European Community and Lebanon*. Official Journal of the EU, L 143/2, 2002.
9) European Commission. *The Barcelona Declaration*. Brussels: EC, 1995.

Livres

1) Abdelkader, Sid Ahmad, Un projet pour l'Algérie, éléments pour un réel partenariat euro-méditerranéen, Published, Paris, 1995.
2) ADDA, J Mondialisation de l'économie.
3) ADLER, Emanuel et CRAWFORD, Beverly, Normative power: The European practice of region building and the case of the Euro-Mediterranean partnership (EMP). 2004;
4) Alfred Thayer Mahan's book The Influnce of Sea Power Upon History
5) BARBÉ, Esther et HERRANZ-SURRALLÉS, Anna (ed.). The challenge of differentiation in Euro-Mediterranean relations: flexible regional cooperation or fragmentation. Routledge, 2013 ;
6) *BENHAMOU : les accords d'associations euro-méditerranéens au regard des règles de L'OMC.*
7) BICCHI, Federica. The Union for the Mediterranean, or the changing context of Euro-Mediterranean relations. In : The Union for the Mediterranean. Routledge, 2014.
8) CALLEYA, Stephen C. Evaluating Euro-Mediterranean Relations. Routledge, 2005;
9) CARDONE, G.; DIGIARO, M.; DJELOUAH, K.; Frem, M.; ROTA, C.; LENDERS, A.; FUCILLI, V. Socio-Economic Risks Posed by a New Plant Disease in the Mediterranean Basin. Diversity 2022.
10) Claude liazu, l'Europe et l'Afrique méditerranéenne de suez 1869 a nos jours. bruxelles : complexe ,1994.
11) HOEKMAN BERNARD, ÇAGˇ LAR ÖZDEN, The Euro–Mediterranean Partnership: Trade in Services as an Alternative to Migration?; JCMS 2010 Volume 48.
12) HUBER Daniela and KAMEL Lorenzo, IAI Research Studies , decolonising (knowledge on) euro–mediterranean relations: insights on shared histories and futures edited by Daniela Huber and Lorenzo Kamel, First published 2022 by

Edizioni Nuova Cultura for Istituto Affari Internazionali (IAI) Via dei Montecatini 17 – I-00186 Rome.

13) JUNEMANN, Annette (ed.). Euro-Mediterranean relations after September 11: international, regional and domestic dynamics. Routledge, 2004 ;

14) Keohane &Nay, "*Power and Interdependence",* 1987 .

15) Lando, Ole, and Hugh Beale, eds. *Principles of European Contract Law, Parts I and II*. The Hague: Kluwer Law International, 2000.

16) MARKS Jon (1996) High hopes and low motives: The new Euro-Mediterranean partnership initiative, Mediterranean Politics;

17) MARQUINA, Antonio. Euro-Mediterranean Partnership for the 21st century. New York : Macmillan, 2000 ;

18) Pierre Beckouche Régulation régionales de la mondialisation, .ipemed,2011.

19) PRITCHETT Joanna, Less Than a Full Deck: Russia's Economic Influence in the Mediterranean Carnegie Endowment for International Peace, JULY 2021;

20) TAGLIAPIETRA Simone The Euro-Mediterranean energy relationship: a fresh perspective Research Fellow, Università Cattolica del Sacro Cuore and Bruegel. Senior Fellow, Fondazione Eni Enrico Mattei. Adjunct Professor, The Johns Hopkins University SAIS Europe. NATO Defense College Foundation Paper 2018;

21) TAGLIAPIETRA, Simone, et WEIS. Energy relations in the Euro-Mediterranean. New York : Palgrave Macmillan, 2016 ;

22) TANNER, Fred et SCHEMM, Joanna. The European Union as a security actor in the Mediterranean: ESDP, soft power and peacemaking in Euro-Mediterranean relations. Forschungsstelle für Sicherheitspolitik und Konfliktanalyse, ETH Zürich, 2001 ;

Theses et memoires

1) HAYDAR Samer. Le partenariat Euromed : contribution à l'étude du soft-power de l'Union Européenne. Université de Bordeaux, 2016 ;
2) LEMAIRE Chloé. Le volet économique du Partenariat euro-méditerranéen : un échec ? Sous la direction de M. Habib Ghérari, Institut d'Etudes Politiques de Lyon Université Lumière Lyon II 2005 ;
3) MOURAD Ali. Les transformations des relations euro-méditerranéennes après le cinquième élargissement de l'UE : Portée et limites des cadres de voisinage euro-méditerranéens. Université de Rennes 1, 2014.

Articles

1) ABI SAAB, Georges. "L'accord d'association entre le Liban et l'Union Européenne: enjeux et perspectives." *Revue juridique du Moyen-Orient* 15 (2015).

2) ABIS, Sébastien. Il était une fin... l'Euro-Méditerranée. Confluences Méditerranée, 2010, no 3.
3) AOUDIA, Jacques Ould et TUBIANA, Laurence. Euro-méditerranéen : recentrer le partenariat. Questions européennes, 2000.
4) ASSEBURG Muriel (2003) The EU and the Middle East Conflict: Tackling the Main Obstacle to Euro-Mediterranean Partnership, Mediterranean Politics.
5) AUBARELL, Gemma, ZAPATA-BARRERO, Ricard, et ARAGALL, Xavier. New directions of national immigration policies: the development of the external dimension and its relationship with the Euro-Mediterranean process. Euromesco Papers, 2009, vol. 79 ;
6) AYADI Rym and SESSA Emanuele, REGIONAL INTEGRATION IN THE EUROMEDITERRANEAN Key Dimensions, Status Quo and Prospects Towards Fundamental Rethinking EMNES Working Paper No 1, June 2017;
7) BAGHZOUZ Aomar, Du Processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée, une vision d'Algérie, Dans Outre-Terre 2009/3 (n° 23), Éditions Outre-terre ;
8) BECKOUCHE, Pierre. L'espace économique euroméditerranéen ou la difficulté de passer de l'analyse à l'action. Strates. Matériaux pour la recherche en sciences sociales, 2008, no 15.
9) BICCHI, Federica. The Union for the Mediterranean, or the changing context of Euro-Mediterranean relations. Mediterranean politics, 2011, vol. 16 .
10) BRACH Juliane , Ten Years after: Achievements and Challenges of the Euro-Mediterranean Economic and Financial Partnership?GIGA Research Unit: German Institute for Middle East Studies N° 36 December 2006;
11) CARDWELL, Paul James. EuroMed, European neighbourhood policy and the Union for the Mediterranean: Overlapping policy frames in the EU's governance of the Mediterranean. JCMS: Journal of Common Market Studies, 2011, vol. 49, no 2.
12) CHEVALLIER, Agnès et KÉBABDJIAN, Gérard. L'Euro-méditerranée entre mondialisation et régionalisation. Maghreb-Machrek, 1997, no 1.
13) CHOUROU Béchir (2003) Arab Regional Integration as a Prerequisite for a Successful Euro-Mediterranean Partnership, Mediterranean Politics.
14) COMOLET Emmanuel, MADARIAGA Nicole, MEZOUAGHI Mihoub, Croissance et intégration commerciale EuroMed : peut-on parler d'un coût de la non-Méditerranée ? Dans MacroDev 2013, Éditions Agence française de développement, ;
15) COSTALLI, Stefano. Power over the sea: The relevance of neoclassical realism to Euro-Mediterranean relations. Mediterranean Politics, 2009, vol. 14, no 3.
16) CRISTINA PACIELLO, Maria. The impact of the economic crisis on Euro-Mediterranean relations. The International Spectator, 2010, vol. 45, no 3.
17) Dorothée Schmid, <<Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée : Chargement de nom ou du fond >>, Questions internationales, Mars /Avril 2009, consulté le 10Novembre2010 sur le site de l'IFRI : www .ifri.org/downloads /artdsquestionsinternationales.pdf

18) ESCRIBANO Gonzalo & JORDÁN Josep María (1999) Sub-regional integration in the MENA region and the euro-mediterranean free trade area, Mediterranean Politics, 4:2;
19) ESCRIBANO, Gonzalo. “Convergence towards Differentiation: The Case of Mediterranean Energy Corridors.” In *The Challenge of Differentiation in Euro-Mediterranean Relations*, Routledge, 2013.
20) FOUQUIN Michel Pascal, AVISSE Morand Richard, MINVIELLE Gildas DUMONT Philippe N° 2002 – 08 Septembre CEPII, Document de travail n° 2002-08 ;
21) GALLINA, Andrea Migration, Financial Flows and Development in the Euro-Mediterranean Area, The Journal of North African Studies Vol. 11, No. 1, March 2006;
22) GÉRADIN Damien et PETIT Nicolas, RÈGLES DE CONCURRENCE ET PARTENARIAT EURO-MÉDITERRANÉEN : ÉCHEC OU SUCCÈS ?, Dans Revue internationale de droit économique 2003/1 (t. XVII, 1), pages 47 à 102 Éditions Association internationale de droit économique dans le partenariat Euro-méditerranéen, Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Economiques et Politiques
23) GRENIER, Corinne, PARANQUE, Bernard, et LEVRATTO, Nadine. L'Euro-Méditerranée: De l'espace géographique aux modes de coordination socio-économiques. L'Euro-Méditerranée, 2007.
24) HABIBI Nader, The Belt and Road Initiative in the Eastern Mediterranean: China’s Relations with Egypt, Turkey, and Israel, Middle East Briefs, the Crown Center.brandeis university, February 2022 No. 146;
25) HALEVI, Ilan. L'Euro-méditerranée, dix ans après. Revue internationale et stratégique, 2005, no 3.
26) HAMMAMOUN, Saïd. La coopération des pays tiers et la gestion des migrations dans l’espace euroméditerranéen. Revue générale de droit, 2022, vol. 52, no 2.
27) JARREAU Joachim. Economic integration in the EuroMed: current status and review of studies CEPII, WP No 2011-07;
28) KAUSCH Kristina AND YOUNGS Richard, The end of the ‘Euro-Mediterranean vision’, International Affairs 85: 5 (2009).
29) LANNON, Erwan, INGLIS, Kirstyn M., et HAENEBALCKE, Tom. The many faces of EU conditionality in Pan-Euro-Mediterranean Relations. In : The EU’s Enlargement and Mediterranean Strategies: A Comparative Analysis. London : Palgrave Macmillan UK, 2001.
30) M’HENNI Mansour, Giornale di filosofia, vol. 1/2021 Raisons et déraisons de la Méditerranéité Raisons Méditerranéité.
31) MAGNAN-MARIONNET Françoise, CONTAMINE Pascale, BONZOM Philippe, Le partenariat économique et financier euro-méditerranéen, Bulletin de la Banque de France , N° 168 , Décembre 2007 ;
32) MARCOU, Jean dilemmes et ambitions de la Turquie en méditerranée Comité d’études de Défense Nationale | « Revue Défense Nationale » 2019/7 N° 822.

33) MARIOTTI, Annarita, ZENG, Ning, et LAU, K.-M. Euro-Mediterranean rainfall and ENSO—a seasonally varying relationship. Geophysical research letters, 2002, vol. 29, no 12.
34) MARTIN Iván, Penser l'Euro-Méditerranée autrement, Dans Confluences Méditerranée 2010/3 (N° 74), Éditions L'Harmattan.
35) MARTINEZ-ZARZOSO Inmaculada, Felicitas Nowak-Lehmann D & Florian Johannsen (2012) Foreign Aid, Exports and Development in Euromed, Middle East Development Journal, 4:2, 1250007-1-1250007-24;
36) MISRAHI, Frédéric. “What Prospects for the Lifting of Technical Trade Barriers in the Mediterranean?” In *The Challenge of Differentiation in Euro-Mediterranean Relations*, Routledge, 2013.
37) MOISSERON Jean-Yves, Après les révolutions arabes : changer de paradigme dans le partenariat euro-méditerranéen Dans Confluences Méditerranée 2011/2 (N° 77), Éditions L'Harmattan .
38) MOLLER Almut, « L’Allemand Face au printemps arabe, Note du comité d’études des relations franco-allemandes », IFRI, IFRI, paris, juillet 2011.
39) MONTALIEU Thierry ; la coopération économique UE/ACP : retour sur un partenariat en voie de normalisation IRENEE / Université de Lorraine | « Civitas Europa » 2016/1 N° 36 .
40) MORIN Olivier, Le Partenariat euro-méditerranéen A la recherche d'un nouveau souffle, Dans Études 2005/2 (Tome 402), pages 163 à 174 Éditions S.E.R. ;
41) PACE, Michelle. Imagining co-presence in Euro-Mediterranean relations: the role of ‘dialogue’. Mediterranean Politics, 2005, vol. 10, no 3.
42) RAVENEL Bernard, Euro-méditerranée : quel avenir ?, Dans Confluences Méditerranée 2001/1 (N° 36), pages 157 à 168 Éditions L'Harmattan ;
43) ROSSETTI DI VALDALBERO Domenico, SCHUNZ Simon, LIBERATORE Angela, LA RECHERCHE : FER-DE-LANCE D’UNE COOPÉRATION EUROMÉDITERRANÉENNE RENOUVELÉE L'Harmattan | « Confluences Méditerranée » 2015/2 N° 93 .
44) RÖTTSCHES Dagmar, Le partenariat euro-méditerranéen : la fin d'une vision ? Introduction, Dans L'Europe en Formation 2010/2 (n° 356), Éditions Centre international de formation européenne ;
45) RUBINO Alessandro, Resources Policy,
46) SCHÄFER Isabel LES POLITIQUES EURO-MÉDITERRANÉENNES À LA LUMIÈRE DU PRINTEMPS ARABE La Découverte | « Mouvements » 2011/2 n° 66 .
47) SCHUMACHER, Tobias. Introduction: the study of Euro-Mediterranean cultural and social co-operation in perspective. Mediterranean Politics, 2005.
48) SIERPINSKI Batyah, LES ETATS DANS LES RELATIONS INTERNATIONALES ÉCONOMIQUES : ENTRE ÉGALITÉ ET DISPARITÉ IRENEE / Université de Lorraine | « Civitas Europa » 2013/1 N° 30.
49) TALAHITE Fatiha ; LE PARTENARIAT EURO-MÉDITERRANÉEN VU DU SUD, La Documentation française | « Maghreb - Machrek »1996.

50) VALETTE Élodie, Soulard Christophe-Toussaint, Claude Lacour ? LA MÉDITERRANÉE : UNE RÉGION ET DES TERRITOIRES DANS LE SYSTÈME-MONDE ,Armand Colin | « Revue d'Économie Régionale & Urbaine 2017.
51) VAQUER I FANES Jordi, Barcelone, capitale de l'Euro-Méditerranée, Dans Outre-Terre 2009/3 (n° 23).Éditions Outre-terre ;
52) Villalí, Mohamed. "Vers une codification euro-méditerranéenne du droit des contrats." *Revue internationale de droit comparé* 42, no. 3 (1989).
53) VOLPI, Frédéric. Regional community building and the transformation of international relations: the case of the Euro-Mediterranean Partnership. Mediterranean Politics, 2004, vol. 9, no 2;
54) Y. BEN ABDALLAH, « L'Algérie dans la perspective de l'accord d'association avec l'union européenne » in les cahiers des CREAD, N 75, 2006
55) YAHOUNi Oussama (*)/ BERZIGUA Senoussi Amina, Accord d'Association entre l'Algérie et l'Union Européenne : Mise en œuvre et Perspectives, THE ALGERIAN JOURNAL OF POLITICAL SCIENCES AND INTERNATIONAL RELATIONS N°15 ISSUE DECEMBER 2020 ;
56) YOUSFI Amel, La dimension de la bonne gouvernance ; Revue Algérienne des Sciences Juridiques et Politiques Volume 50, Numéro 4, 2013

Rapports

1) European Commission. *EU-Lebanon Association Agreement: Implementation Report*. Brussels: EC, 2014.
2) European Commission. *Non-Tariff Barriers in Agricultural Trade: SPS and TBT Measures in the Euro-Mediterranean Partnership*. Brussels: DG Trade, 2018.
3) Eurostat. *Greenhouse Gas Emissions Footprints*. Statistics Explained, 2018.
4) FEMISE Report. *Foreign Direct Investment in the Mediterranean Partner Countries*. Marseille: FEMISE, 2000.
5) International Monetary Fund (IMF). *Lebanon: Staff Report for the 2019 Article IV Consultation*. Washington, D.C.: IMF, 2019.
6) Konrad Adenauer Stiftung. *25 Years of the Barcelona Process*. Berlin: KAS, 2020.
7) Lebanese Customs Authority. *Annual Trade Statistics Report 1999–2022*. Beirut: Ministry of Finance, 2023.
8) Michel Vauzelle, « Rapport d'information sur le Partenariat Euro-Méditerranéen », 23/06/1999 .
9) Politecnico di Torino. *6th MED & Italian Energy Report – The Energy Transition in the Mediterranean*. Torino, 2025.
10) RAPPORT FINAL EUROMED SUR L'ECONOMIE SOCIALE ET L'ENTREPRENEURIAT DANS LA RÉGION EURO-MÉDITERRANNÉENNE ; Session plénière, 19 Septembre 2018 ;

11) United Nations Development Programme (UNDP). *Human Development Report 2015*. New York: UNDP, 2015.
12) World Bank. *Lebanon Economic Monitor: Trade and Competitiveness*. Washington, D.C.: World Bank, 2021.

Communications / Conférences

1) AOUN, Elena. L'Union européenne et la Méditerranée. Colloque international "L'Europe et les puissances émergentes dans un monde en mutation (Université de Liège, 29/11/2013) ;
2) BICCHI, Federica. From security to economy and back? Euro-Mediterranean relations in perspective. In: Draft presented at the symposium organised by the Institute for European Studies of Berkeley University, Lisbon, June. 2002;
3) Cascinelli, Paola. The Euro-Mediterranean economic relations: a perception from the center of Italy. Florence: European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Mediterranean Programme, 2010DE WULF Luc (Ed.), MALISZEWSKA Maryla (Ed.) ECONOMIC INTEGRATION IN THE EURO-MEDITERRANEAN REGION, The CASE Network REPORTS NO89/2009;
4) DEFINITIVE EUROMED REPORT ON THE SOCIAL ECONOMY AND ENTREPRENEURSHIP IN THE EURO MEDITERRANEAN REGION? Plenary Session, 19 September 2018;
5) DEMMELHUBER Thomas, The Euro-Mediterranean Space as an Imagined (Geo-)political, Economic and Cultural Entity, Zentrum für Europäische Integrationsforschung Center for European Integration Studies Rheinische Friedrich-Wilhelms-Universität Bonn Discussion Paper, C159 2006;
6) DREVET Jean-François, quelles limites pour l'UE : quelles relations avec un voisinage à géométrie variable ? Notre Europe – Institut Jacques Delors POLICY PAPER 97 , SEPTEMBRE 2013 ;
7) DUBOIS A. Le partenariat euro-méditerranéen. In : D u pu y B. (ed.). La formation supérieure descadres de l'agriculture et de l'alimentation dans les pays du bassin méditerranéen. Montpellier : CIHEAM, 1 9 9 9 . (Options Méditerranéennes : Série A. Séminaires Méditerranéen s; n . 36)
8) GÖRGÜLÜ Aybars DARK MEDREST and Gülşah, Turkey, the EU and the Mediterranean: Perceptions, Policies and Prospects Working Papers No. 7, June 2017;
9) GOUMEZIANE Smaïl . RELATIONS EUROPE-MAGHREB : QUEL AVENIR ? 02/05/2019 Fondation Jean-Jaurès ;
10) HOMS Oriol Fondation européenne pour la formation 2007Notes méthodologiques Fonction observatoire Euromed Objectifs, résultats, instruments et évolutions ;
11) JAMET Jean-François, Intégration régionale : Processus de Barcelone et Union pour la Méditerranée, quels scénarios d'avenir1 ? , Questions d'Europe n°105 – Policy Papers de la Fondation Robert Schuman, 07JOUILLET2008 ;
12) KASMI Sanae, Les 25 ans du Processus de Barcelone Regional Program Political Dialogue South Mediterranean, Document d'Information Konrad-Adenauer-Stiftung; 2020

13) LANNON Erwan and MAHJOUB Azzam , Assessment of the Barcelona Process in the Light of the New International and Regional Situation Papers for Barcelona 2010;
14) MOISSERON Jean- Yves, LE PARTENARIAT EUROMEDITERRANEEN : l'échec d'une ambition régionale, rapport scientifique pour l'habilitation à diriger des recherches présenté à L'UNIVERSITE PIERRE MENDES-FRANCE, GRENOBLE CR1-IRD, Juin 2005 ;
15) PAPANIKOS Gregory T., The Euro-Mediterranean Economic Relations: Towards a Real Free Trade Area Conference Paper · March 2008;
16) PECORARO Eugenia, China's Strategy in North Africa: New economic challenges for the Mediterranean region, EUGOV Working paper No. 26/2010 Bellaterra (Barcelona): Institut Universitari d'Estudis Europeus;
17)

- **CITES WEB et Encyclopédies :**

1) https://edorous.com/
2) Déclaration commune du sommet de Paris pour la Méditerranée, Paris le 13 Juillet 2008 , www.eu2008.fr ;
3) Géopolitique de la Méditerranée (2006)
4) History of the Mediterranean at historyworld.net
5) http://www.iemed.org/actualitat-fr/noticies/lanuari-iemed-de-la-mediterrania-tambe-en-arab
6) https://katipiri.nl/wp-content/uploads/2018/11/Turkey-report-2018-final.pdf
7) SALAH, M. and Boxer, BARUCH (2023, August 11). Mediterranean Sea, Encyclopedia Britannica, https://www.britannica.com/place/Mediterranean-Sea 31-1-2021.
8) https://www.imf.org/en/Publications/REO/EU
9) Adamo, K., & Garonna, P. (2009). EURO MEDITERRANEAN INTEGRATION AND COOPERATION: PROSPECTS AND CHALLENGES. Retrieved from https://www.unece.org/fileadmin/DAM/oes/nutshell/2009/9_EuroMediterranean.pdf;
10) www.euromedalex.org
11) https://www.un.org/unispal/ar/history/origins-and-evolution-of-the-palestine-problem/

الفهرس

العنوان	الصفحة
الباب الأول: الإطار العام للعلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية؛	**18**
الفصل الأول: مدخل للعلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية؛	**20**
المبحث الأول: الجذور التاريخية للعلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية؛	**21**
المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية خلال العصور القديمة والوسطى؛	**22**
المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية خلال العصر الحديث والمعاصر	**30**
المبحث الثاني: التفسيرات النظرية للعلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية.	**40**
المطلب الأول: الاعتماد المتبادل والتكامل،	**41**
المطلب الثاني: التيار المتوسطي. وتشكل الأنظمة الإقليمية؛	**47**
الفصل الثاني: مميزات العلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية؛	**58**
المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية الثنائية في المتوسط بين التعاون والتنافس؛	**59**
مطلب أول: التعاون الاقتصادي بين البلدان الاورومتوسطية.	**60**
مطلب ثاني: التنافس في السياسات الثنائية الاورومتوسطية	**66**
المبحث الثاني: الطابع العمودي والمركزي للعمل الاقتصادي المتعدد.	**73**
المطلب الأول: علاقات اقتصادية متعددة مركز–محيط	**74**
المطلب الثاني: تبادلات غير متكافئة	**88**
الفصل الثالث: عوامل تعيق تطور العلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية.	**96**
المبحث الأول: عوامل سياسية واجتماعية؛	**97**
المطلب الأول: النزاعات	**97**
المطلب الثاني: الهجرة	**108**
المبحث الثاني: عوامل اقتصادية؛	**116**
المطلب الأول: صعوبة الاندماج الجهوي في الجنوب.	**116**
المطلب الثاني: المنافسون الاقتصاديون الآخرون في منطقة الاورومتوسطية.	**133**

الباب الثاني: الشراكة كآلية قانونية لتنظيم العلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية.	**144**
الفصل الأول: المحور الاقتصادي للشراكة الاورومتوسطية؛	**147**
المبحث الأول: إعلان برشلونة وتأسيس الشراكة الاورومتوسطية؛	**149**
مطلب أول: تعريف الشراكة وتمييزها عن الأنظمة القانونية الأخرى	**149**
مطلب ثان: أهداف إعلان برشلونة،	**160**
المبحث الثاني: إعلان برشلونة–إنشاء منطقة رخاء مشترك؛	**169**
مطلب أول: تعزيز التعاون والتكامل والتأسيس التدريجي من أجل إنشاء منطقة تبادل حر؛	**170**
مطلب ثان: دفع عجلة التنمية الاقتصادية المشتركة	**178**
المبحث الثالث: تطور مسار برشلونة، وامتداده.	**187**
مطلب أول: السياسة الأوربية للجوار سياسة دائمة ومتجددة	**188**
مطلب ثان: الاتحاد من أجل المتوسط، محاولة وضع إطار جديد	**195**
الفصل الثاني: الاتفاقيات الثنائية عماد الشراكة الاقتصادية؛	**200**
المبحث الأول: الاتفاقيات الثنائية الأداة القانونية الرئيسية لشراكة اقتصادية؛	**201**
مطلب أول: القوة الملزمة لاتفاقيات الشراكة؛	**202**
مطلب ثان: مواءمة المعايير في الشراكة.	**207**
المبحث الثاني: اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين المجموعة الأوروبية والجزائر؛	**222**
مطلب أول: الإطار القانوني للشراكة الاقتصادية بين المجموعة الأوربية والجزائر؛	**222**
مطلب ثاني: حصيلة وتقييم الشراكة بين المجموعة الأوربية والجزائر	**227**
المبحث الثالث: نماذج أخرى لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية.	**235**
مطلب أول: محتوى اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين المجموعة الأوروبية ولبنان؛	**236**
مطلب ثان: اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين المجموعة الأوروبية وتركيا؛	**250**
الفصل الثالث: تقييم توازن العلاقات الاقتصادية في إطار الشراكة.	**262**
المبحث الأول: نطاق الشراكة الاورومتوسطية	**264**
مطلب أول: ربط اقتصاديات المتوسط بالاقتصاد الأوروبي (قطب جهوي ذو تأثير عالمي)؛	**265**
مطلب ثان؛ تعزيز الحوكمة، الاقتصادية	**271**

المبحث الثاني: مدى **ملاءمة الشراكة لتأطير علاقات بين دول متفاوتة:**	**281**
مطلب أول: الشراكة تقوم على المعاملة بالمثل في ظل التفاوت المستمر	**282**
مطلب ثان: الشراكة لا تضمن وحدة الأهداف	**292**
المبحث الثالث: الشراكة الاورومتوسطية، نظام جهوي للعولمة	**300**
مطلب أول: العولمة الاقتصادية،	**300**
مطلب ثان: الشراكة الاورومتوسطية: نظام جهوي للعولمة	**313**
الخاتمة	**320**
المراجع	**324**

ملخص

تعود جذور العلاقات الاقتصادية في البحر المتوسط، إلى العصور القديمة، حيث أن المتوسط يعد مهدا لأولى الحضارات الإنسانية القديمة، ازدهرت على طول ضفافه أرقي المدن القديمة من حضارات بلاد النهرين، والحضارة الفرعونية والإغريقية، والفينيقية، وحضارة قرطاج، والحضارة الرومانية وصولا للحضارة الإسلامية والحضارة العثمانية،

أخذت هذه العلاقات مسارات عديدة مدفوعة بالعديد من العوامل والمؤثرات، غير أنها في وقتنا تتميز بتفوق دول الضفة الشمالية وسيطرتها وأخذها زمام المبادرة عموما ولكن يغلب عليها محاور ثنائية للتعاون والتنافس.

تساهم العديد من العوامل في تعكير صفاء، وتعطيل نمو هذه العلاقات، منها عوامل سياسية واجتماعية كالنزاعات والهجرة، وعوامل اقتصادية كصعوبة الاندماج في الجنوب، ووجود منافسين اقتصاديين آخرين في الساحة المتوسطية

لقد جاء مؤتمر برشلونة سنة 1995 ليضع أسس جديدة للعلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، وفق مقاربة الشراكة بناء على العقيدة القائلة بأن التعاون الاقتصادي بديل للنزاعات، انطلاقا من الآليات الأربعة المتمثلة في إقامة منطقة للتبادل الحرن ودعم التعاون المالي والتقني، وتعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي إلى الشروع في حوار سياسي هادف بين مختلف الأطراف الفاعلة في المنطقة وبالتالي ينبغي أن تأتي هذه العناصر أو الآليات بصفة متكاملة مع بعضها البعض على مستوى الدول المشاركة جميعا وبمساهمة فعالة من الاتحاد الأوروبي في تنمية اقتصادها ورفاهية شعوبها. وتبقى الشراكة الاورومتوسطية نظاما جهويا للعولمة

Summary

The roots of economic relations in the Mediterranean go back to ancient times, as the Mediterranean is flourished the finest Along its banks .considered the cradle of the first ancient human civilizations ancient cities from the civilizations of Mesopotamia, the Pharaonic, Greek, and Phoenician civilizations, the Carthage civilization, and the Roman civilization, all the way to the Islamic civilization and the , .Ottoman civilization

These relations took many paths driven by many factors and influences, but in our time they are characterized by the superiority and control of the countries of the northern bank and their taking the .ral axes of cooperation and competitioninitiative in general, but they are dominated by bilate

Many factors contribute to disturbing the serenity and hindering the growth of these relations, including political and social factors such as conflicts and migration, and economic factors such as the difficulty .integration in the south, and the presence of other economic competitors in the Mediterranean arena of

The Barcelona Conference in 1995 came to lay new foundations for relations between the European rn Mediterranean, according to the Union countries and the countries of the southern and easte partnership approach based on the doctrine that economic cooperation is an alternative to conflicts, based on the four mechanisms of establishing a free trade area and supporting financial and technical ning economic, social and scientific cooperation to initiate a meaningful political cooperation, Deepe dialogue between the various actors in the region. Therefore, these elements or mechanisms should come ting countries, with an effective in an integrated manner with each other at the level of all participa being of their -contribution from the European Union to the development of their economy and the well .people The Euro-Mediterranean Partnership remains a regional system for globalization,